

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية التربية
قسم التاريخ

العلاقات السياسية اليابانية الأميركية (١٩٥٢-١٩٧٢)

رسالة ماجستير تقدم بها

مؤلف: سلمان صالح آل حميد

إلى مجلس كلية التربية/ جامعة البصرة

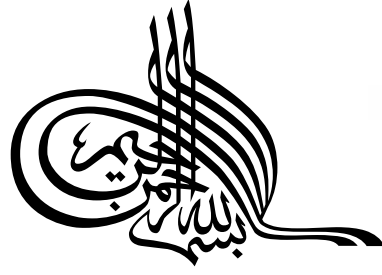
وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في التاريخ المعاصر

بإشراف

أ.م.د. كاظم فهد حسن

٢٠١٢ م

١٤٣٣ هـ



إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ
الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا
وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ.

صدق الله العلي العظيم

(آل عمران: ١٤٠)



توصية الأستاذ المشرف

أشهد إن إعداد هذه الرسالة المعنونة بـ ((العلاقات السياسية اليابانية الأميركية ١٩٥٢- ١٩٧٢)) والمقدمة من قبل الطالب مهند سلمان صالح ، جرت تحت إشرافي في كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في التاريخ المعاصر. .

التوقيع :

المشرف :د. كاظم هيلان محسن السهلاني

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ : / / ٢٠١٢

توصية رئيس القسم

بناءً على التوصية أعلاه أرحش هذه الرسالة إلى لجنة المناقشة لدراساتها وبيان الرأي فيها .

التوقيع :

د. عمار فاضل

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

التاريخ : / / ٢٠١٢

الإهداء

إلى روح من طفلين صغيرا ...

عمر السبب
مكي

إلى ...

أحمد (أبو مريض)

الباحث

شكر وتقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل والفضل الكبير، لا يسعني ألا أن أقدم بخالص امتناني وتقديري لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور كاظم هيلان محسن ، الذي منحني من وقته الثمين وتوجيهاته السديدة، سائلاً المولى القدير ان يحفظه من كل مكروه، وان يمنّ عليه بدوام العافية.

وبكل امتنان يعرب الباحث عن بالغ شكره وتقديره إلى رئاسة قسم التاريخ كلية التربية، ممثلة برئيس القسم السابق الأستاذ المساعد الدكتور علي غانم جثير ورئيس القسم الحالي الأستاذ المساعد الدكتور عمار فاضل حمزة على تعاونهما وتذليل الكثير من العقبات امام الباحث.

وكما أتوجه بوافر الامتنان والتقدير إلى جميع أساتذتي الأفاضل في قسم التاريخ في كلية التربية، جامعة البصرة، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور كاظم باقر علي والأستاذ الدكتور فوزي خلف شويل والأستاذ المساعد الدكتور حسين علي المصطفى والأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم فنجان صدام الإمارة، لجهودهم العلمية القيمة في السنة التحضيرية.

ويسرني في هذا المقام ان أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محمود القيسي المهتم بالشأن الياباني والأستاذ في كلية الآداب جامعة بغداد على استضافته لي، وإبداء ملاحظاته القيمة التي أفادت الباحث كثيراً. ولا يفوتني أيضاً ان أتوجه بوافر التقدير إلى الدكتور أيمن حاجم العيداني والمدرس المساعد عقيل جعيز شمخي، والمدرس المساعد عباس فنجان الإمارة ، والأخ امجد شريف الإمارة على ما قدموه من نصح ومؤازرة ودعم علمي ومعنوي أثناء أعداد هذه الدراسة.

ولا يسعني أيضاً الا ان أشير بخالص الشكر والامتنان للصديقين الأخ رعد جبار عليوي والأخ الحاج عبد الخالق حمود فليح على ما قدماه من مساعدة في تزويد البحث

بكتب نادرة، اذ تجشما عناء السفر إلى خارج القطر من اجل مساعدتي، سائلاً من الله العلي القدير ان يحفظهما، ويجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

ولا يفوتني ان أعرب عن اعتزالي وتقديري لزوجتي التي تحملت بكل ود انشغالي في إعداد هذه الرسالة، وتوليها الكثير من المسؤوليات والواجبات بدلاً عني.

وبكل امتنان يسجل الباحث شكره وتقديره لتعاون كوارر مكتبة كلية التربية، والمكتبة المركزية، ومكتبة كلية الآداب في جامعة البصرة، والمكتبة المركزية، ومكتبة كلية العلوم السياسية، ومكتبة كلية التربية، ومكتبة كلية الآداب في جامعة بغداد، والمكتبة المركزية في جامعة المستنصرية.

وختاماً يتقدم الباحث بامتنانه وتقديره إلى كل من ساعده في انجاز هذه الرسالة، ولو بكلمة تشجيع مخلصه، والذين لا يسع المجال لذكرهم فيلتمسهم العذر، وجزاهم الله خير الجزاء.

الرموز او المختصرات

الرمز او المختصر	التفاصيل
F.R.U.S.	Foreign Relations of the United States
O.J.P.P.	The Department of State U. S. A. , Occupation of Japan Policy and Progress, Publication 267, Far Eastern Series 17, U.S. Govt. Print. Office, (Washington, 1946).
N.D.L	National Diet Library
N.P	No Place
N.D	No Date

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة وتحليل المصادر	٧-١
الفصل الأول: احتلال الولايات المتحدة الأميركية لليابان ١٩٤٥-١٩٥٢	٥٩-٨
المبحث الأول: سياسة الاحتلال الأميركي العقائدية ١٩٤٥-١٩٤٧	٣٥-٨
المبحث الثاني: انعطافة سياسة الاحتلال الأميركي من العقاب إلى إعادة البناء، وعقد معاهدة السلام ١٩٤٨-١٩٥٢.	٥٩-٣٦
الفصل الثاني: العلاقات اليابانية الأميركية ١٩٥٢-١٩٥٦	١٠٨-٦٠
المبحث الأول: الجهود الأميركية لإعادة تسليح اليابان وأثرها على العلاقات الثنائية ١٩٥٢-١٩٥٤.	٨٤-٦٠
المبحث الثاني: موقف الولايات المتحدة الأميركية من تطبيع العلاقات اليابانية - السوفيتية ١٩٥٤-١٩٥٦.	١٠٨-٨٥
الفصل الثالث: معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة ١٩٥٥-١٩٦٠	١٥٣-١٠٩
المبحث الأول: المساعي اليابانية لتعديل المعاهدة الأمنية لعام (١٩٥١)، ١٩٥٥-١٩٥٩.	١٣٤-١٠٩
المبحث الثاني: التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك ١٩٦٠ والظهورات الداخلية في اليابان التي مرافقتها.	١٥٣-١٣٥

١٩٦-١٥٤	الفصل الرابع : اثر الحرب الفيتنامية على العلاقات اليابانية الأميركية ١٩٦١-١٩٦٨
١٧١-١٥٤	المبحث الأول: إعلان الولايات المتحدة الحرب على فيتنام وتدابيرها على اليابان ١٩٦١-١٩٦٥ .
١٩٦-١٧٢	المبحث الثاني: موقف الحكومة اليابانية من استخدام الأميركيين قواعدهم في أو كيناوا في الحرب ضد فيتنام الشمالية ١٩٦٥-١٩٦٨ .
٢٢٩-١٩٧	الفصل الخامس : عودة أو كيناوا إلى السيادة اليابانية ١٩٦٩- ١٩٧٢
٢٢١-١٩٧	المبحث الأول: التوقيع على الإعلان المشترك بين ساتو ونيكسون ١٩٦٩ تمهيداً لعودة أو كيناوا .
٢٢٩-٢٢٢	المبحث الثاني: عودة أو كيناوا إلى السيادة اليابانية ١٩٧٠-١٩٧٢ .
٢٣٣-٢٣٠	الخاتمة
٢٥٥-٢٣٤	الملاحق
٢٩٣-٢٥٦	المصادر

المقدمة و تحليل المصادر

بعد ان وقَّعت اليابان مع الولايات المتحدة وحلفائها معاهدة السلام في سان فرانسيسكو في ٨ أيلول ١٩٥١- دخلت حيز النفاذ عام ١٩٥٢- أصبحت اليابان احد أولويات السياسة الخارجية الأميركية في الحرب الباردة في منطقة الشرق الأقصى، بهدف احتواء المد الشيوعي في دول شرق وجنوب شرق آسيا التي لم تخضع للسيطرة الشيوعية. وبمقتضى ذلك أصبحت اليابان احد أهم المرتكزات في الإستراتيجية الأمنية الأميركية، سيما مع تركيز القواعد العسكرية الأميركية المهمة في الجزر اليابانية.

أدت الإستراتيجية الأميركية القائمة على الحفاظ على علاقات متميزة مع اليابان، إلى ان تأخذ علاقاتهما طابعاً خاصاً، فحالة التنافس والصراع والعداء التي وسمت علاقاتهما قبل المدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وخلالها تحولت اثر مقتضيات الحرب الباردة إلى حالة من التعاون والصداقة وصلت أوجها بتحالف البلدين. ولتمكين هذا التحالف من الاستمرار كان عليهما تذليل عقبات نتج اغلبها عن سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان، سيما في مرحلة العقاب التي امتدت من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨، وكان في مقدمة تلك العقبات الدستور الياباني الذي وضعه الأميركيون أنفسهم، والذي جعل من اليابان بلداً مسالماً منزوع السلاح محروم من حقه السيادي في إعلان الحرب، فأصبح بذلك احد العقبات الصعبة التي اصطدم بها الأميركيين في سعيهم لإعادة تسليح اليابان وعسكرتها وفقاً لما كانت تقتضيه مصالحهم الأمنية في الحرب الباردة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاول الأميركيين الحفاظ على الاستقرار الداخلي في اليابان واستمرار حلفائهم اليابانيين المحافظين في الحفاظ على شعبيتهم لضمان منع الاشتراكيين والشيوعيين اليابانيين من الوصول إلى السلطة، وكل ذلك كان الأميركيون يريدون له ان يكون في إطار ديمقراطي، في محاولة أميركية لجعل اليابان أنموذجاً متطوراً للدولة الرأسمالية، لتكون مركز جذب واستقطاب لدول المنطقة، لتشجيعها على اختيار النموذج الرأسمالي وعدم التوجه نحو النموذج الشيوعي.

وعلى الرغم من ان هذه الرسالة هي ضمن سلسلة الدراسات الأكاديمية العراقية التي تناولت في السنوات الخمس الأخيرة من تاريخ العلاقات اليابانية الأميركية، اذ سبقها أطروحة الدكتوراه للباحثة منتهى طالب سلمان المعنونة: (العلاقات اليابانية الأميركية ١٩١٩-١٩٣٩)،

ورسالة الماجستير للباحث علاء فاضل احمد العامري المعنونة: (العلاقات الأمريكية- اليابانية ١٩٣٩-١٩٤١)، وأطروحة الدكتوراه للباحث كاظم هيلان محسن المعنونة: (سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢)، إلا ان لها أهمية مضافة تتمثل في ان العراق الآن يمر بمرحلة انتهاء الاحتلال الأمريكي، وبداية تبلور العلاقات بين البلدين، وهي مرحلة مشابهة من حيث الحالة لموضوع هذه الدراسة، مع الإدراك ان العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة كانت ضمن إطار واسع تمثل في الحرب الباردة، في حين ان العلاقات العراقية الأمريكية هي ضمن إطار العولمة وعالم القطب الواحد، لكن في منطقة قلقة امنيا وغير مستقرة سياسيا. ومن ثم فان الباحث يطمح ان تكون هذه الدراسة مفيدة للمهتمين بالشأن السياسي العراقي من خلال الاطلاع على تجربة الساسة اليابانيين في التعامل مع الأميركيين وتوظيف الحاجة الأمريكية لهم في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها اليابان بعد الاحتلال، فضلا عن الأساليب الأمريكية في التعامل مع البلدان التي كانت تحتلها وربطتها علاقة صداقة لاحقة. وهدف الدراسة هذا يتظافر مع الهدف التاريخي المتوخى منها في تعميق الدراسات العراقية عن الشأن الآسيوي عامة والياباني خاصة نرجو ان تشكل إضافة متواضعة للدراسات الأكاديمية في المكتبة العراقية والعربية.

ونظراً لطبيعة العلاقات اليابانية الأمريكية التي تشعبت لتشمل فضلاً عن المجال السياسي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكون كل مجال منها يستحق دراسة منفصلة، فان الباحث اختار ان يركز دراسته على محور واحد هو المجال السياسي، وذلك لتعميق البحث ومحاولة الابتعاد عن العمومية والسطحية، الأمر الذي اقتضى إتباع منهجية البحث التاريخي القائمة على التقيد بالتسلسل التاريخي للإحداث، مع تقسيم فصول الرسالة إلى مباحث كل مبحث منها يهتم بدراسة جانب من جوانب العلاقات السياسية بين البلدين، بهدف تشكيل صورة متكاملة عن العلاقات السياسية بين البلدين والمشكلات التي اعترضتها.

اختير عام ١٩٥٢ بداية لموضوع الرسالة، لأنه العام الذي انتهى فيه الاحتلال الأمريكي لليابان رسميا بموجب معاهدة السلام، رغم ان السيادة اليابانية ظلت عمليا منقوصة بسبب الامتيازات الواسعة التي منحتها المعاهدة الأمنية التي وقعت بين اليابان والولايات المتحدة، والتي أبقت جزر يابانية تحت الإدارة الأمريكية المباشرة. واختير عام ١٩٧٢ نهاية لموضوع الرسالة،

لأنه العام الذي عادت فيه اوكرانيا، آخر جزيرة يابانية إلى السيادة والإدارة اليابانية المباشرة، ذلك الحدث الذي شكل نهاية مرحلة رئيسة من العلاقات اليابانية الأميركية.

تألفت الرسالة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وملاحق، ركز الفصل الأول على سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٢، وقد قسم الفصل إلى مبحثين، اهتم الأول بسياسة الاحتلال العقابية التي استمرت حتى عام ١٩٤٨، التي شملت جميع نواحي الحياة في اليابان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان هدف هذه السياسة هو معاقبة اليابان ومنع عودة تطلعاتها العسكرية مجدداً، فحلت جيشها، وجردت الإمبراطور من جميع سلطاته، وحاكمت قادتها العسكريين الذين عدتهم المسؤولين عن ظهور النزعة التوسعية لليابان، وفرضت عليها دستوراً مدنياً لا يسمح بوصول العسكريين إلى سدة الحكم، فضلاً عن عدم السماح لليابان ببناء قدراتها العسكرية أو إرسال قوات عسكرية خارج أراضيها الرئيسية (الجزر اليابانية الأربعة). في حين تناول المبحث الثاني التحول في السياسة الأميركية من سياسة العقاب إلى إعادة بناء اليابان وإنعاش اقتصادها، وجاء هذا التغير في السياسة الأميركية نتيجة التطورات الدولية والإقليمية، كبروز الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي بوضوح، سيما بعد سيطرة الاتحاد السوفيتي على أوروبا الشرقية، وتحقيق الشيوعيون الصينيون انتصارات متلاحقة في الصراع ضد الوطنيين، وانتهى ذلك الصراع بقيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ وتحالفهم مع الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفع الأميركيين إلى الانعطاف بسياساتهم في اليابان، في محاولة جعلها حليفاً أساسياً في الصراع مع الشيوعيين.

اما الفصل الثاني فقد كرس لدراسة العلاقات اليابانية الأميركية بعد دخول معاهدة السلام والمعاهدة الأمنية حيز النفاذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦، وتالف الفصل من مبحثين ركز الأول على الجهود الأميركية الرامية إلى إعادة تسليح اليابان، وإن يكون لها دوراً مهماً في الصراع ضد الشيوعيين، وقد لاقى هذه الجهود معارضة من الحكومة اليابانية والأحزاب المعارضة على حد سواء، متحججين بأسباب منها أن إعادة التسليح تتعارض مع (المادة التاسعة) من الدستور الياباني من جانب، وعدم رغبة الشعب الياباني في العودة إلى ظروف ما قبل الحرب العالمية الثانية ليشكلوا تهديداً لجيرانهم من جانب آخر، فضلاً عن رفض اليابانيين تخصيص نسبة مرتفعة من ميزانيتهم السنوية لإعادة بناء قدراتهم العسكرية. وعلى الرغم من هذه الأسباب واصلت الولايات المتحدة ضغوطها على اليابان من أجل التوقيع على قانون الأمن

والتعاون المتبادل عام ١٩٥٤ الذي بموجبه وافقت اليابان إعادة تسليح نفسها تدريجياً. في حين تناول المبحث الثاني التطورات الداخلية في اليابان، وسقوط حكومة يوشيدا حليف الولايات المتحدة ووصول هاتوياما إلى سدة الحكم الذي انتهج سياسة مغايرة لسياسة يوشيدا، إذ عمد إلى محاولة تطبيع العلاقات اليابانية مع الدول الشيوعية (الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي)، الأمر الذي عدته الولايات المتحدة تهديداً لتحالفها مع اليابان، فرفضت بشدة تطبيع العلاقات مع الصين، سيما بعد مشاركة الأخيرة مباشرة في الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) ضد الأميركيين، ووافقت مضطرة على الشروع بمفاوضات بين اليابان والاتحاد السوفيتي، لكنها وفي الوقت نفسه سعت إلى عرقلة هذه المفاوضات بين الجانبين، لكنها فشلت في ذلك ف وقعت اليابان والاتحاد السوفيتي على الاعلان المشترك عام ١٩٥٦ انتهت بموجبه حالة الحرب بين البلدين، الأمر الذي شكل هزيمة سياسية للأميركيين.

وبحث الفصل الثالث التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك ١٩٦٠ ، وقد قسم الفصل إلى مبحثين تناول الأول المطالب اليابانية لتعديل المعاهدة الأمنية (١٩٥١)، التي عدها اغلب اليابانيين بأنها معاهدة غير متكافئة، وانها لا تحقق لليابان استقلالها التام، سيما المادة الأولى منها التي أعطت الحق للولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لليابان في حال حدوث اضطرابات او ثورة داخلية، فضلاً عن وقوع بعض التجاوزات من الجيش الأميركي المتواجد في اليابان، الأمر الذي أثار مشاعر اليابانيين ضد المعاهدة الأمنية. بينما تطرق المبحث الثاني إلى جهود الحكومتين اليابانية والأميركية من اجل التوصل إلى صيغة مشتركة حول معاهدة أمنية جديدة عرفت باسم معاهدة الأمن والتعاون المشترك، وقد واجهت المعاهدة الجديدة معارضة شديدة من الأحزاب الاشتراكية والشيوعيين، رافقها أعمال عنف أدت إلى سقوط حكومة كيشي، وإلغاء زيارة الرئيس الأميركي إيزنهاور إلى اليابان.

وكانت الحرب الفيتنامية التي اندلعت في عام ١٩٦٥ وأثرها على العلاقات الأميركية اليابانية هي موضوع الفصل الرابع، الذي انقسم بدوره إلى مبحثين، اهتم المبحث الأول بتوضيح الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع الحرب، ومحاولات الولايات المتحدة الضغط على الحكومة اليابانية من اجل تقديم المساعدة العسكرية أليها في الحرب على فيتنام الشمالية، لكن الحكومة اليابانية رفضت القيام باية دور له أبعاد عسكرية، واقتصرت مساندتها على تقديم المساعدات الاقتصادية لفيتنام الجنوبية في مواجهة الشيوعيين في فيتنام الشمالية. اما المبحث

الثاني فتناول ردود الفعل الشعبية والرسمية ضد استخدام الولايات المتحدة لقواعدها في اوكرانيا في الحرب ضد فيتنام الشمالية، والجهود اليابانية لإنهاء الحرب. وقد استغلت الحكومة اليابانية حاجة الأميركيين لمساندتهم اقتصادياً وسياسياً في الحرب على فيتنام فبدأت تطالب بعودة جزر بونين، الأمر الذي تحقق لها في عام ١٩٦٨.

وكرس الفصل الخامس لموضوع عودة اوكرانيا إلى السيادة اليابانية، وتالف هذا الفصل من بحثين، ركز المبحث الأول على المباحثات السرية بين اليابان والولايات المتحدة حول عودة اوكرانيا إلى اليابان، وتمخضت هذه المفاوضات عن التوقيع على الاعلان المشترك بين البلدين عام ١٩٦٩ ، الأمر الذي مهد الطريق أمام عودة اوكرانيا. اما المبحث الثاني فاختص بالتوقيع على الاتفاقية بين اليابان والولايات المتحدة عام ١٩٧١ التي بموجبها عادت اوكرانيا إلى السيادة اليابانية، وهكذا حصلت اليابان على استقلالها التام بعودة جميع أراضيها التي بقيت تحت الاحتلال الأمريكي لأكثر من سبعة وعشرين عاماً.

واستعرضت الخاتمة أهم ما توصل إليه البحث من استنتاجات كشفت طبيعة العلاقات اليابانية الأميركية للمدة ١٩٥٢-١٩٧٢، والتحولت السياسية التي أثرت على العلاقات بين البلدين.

اعتمد البحث على جملة من المصادر المتنوعة، في مقدمتها الوثائق الأميركية المنشورة (*Foreign Relations of the United state*) المعروفة اختصاراً بـ *F.R.U.S*، التي كانت رافداً رئيساً في تزويد البحث بمعلومات مهمة وقيمة، سيما ان هذه الوثائق تضمنت برقيات وتقارير ومذكرات واجتماعات سرية بين المسؤولين الأميركيين. فضلاً عن المراسلات بين السفراء الأميركيين في اليابان ووزارة الخارجية الأميركية، اذ كان للسفراء دوراً مهماً في توجيه السياسة الأميركية تجاه اليابان التي بدورها حددت طبيعة العلاقات بين البلدين.

ان ندرة الوثائق اليابانية حول موضوع الدراسة ألزمت الباحث بذل المزيد من الجهود للبحث عن كتب المذكرات التي مثلت وجهة النظر اليابانية، فعبرت تلك المذكرات الى حد ما عن وجهة النظر اليابانية، سيما وإنها تعود لشخصيات تقلدت مناصب سياسية مهمة في الحكومة اليابانية، مثل مذكرات رئيس وزراء اليابان كيشي ميازاوا الذي حكم بين عامي ١٩٩١-١٩٩٣، والمعنون بـ (*Secret Talks Between Tokyo and Washington the*)

Memoirs of Miyazawa Kiichi, 1949-1954 لمحرره (Robert D. Eldridge)،

وتكمن أهمية هذه المذكرات بان ميازاوا كان احد أعضاء الوفد الياباني المفاوض مع الجانب الأميركي حول إعادة تسليح اليابان، فضلاً عن اتسام المذكرات بالموضوعية فلم يرى الباحث أية اختلافات بين ما طرحته وثائق وزارة الخارجية الأميركية وبين ما طرحه ميازاوا في مذكراته،

اما الكتاب الثاني والاهم في سلسلة كتب المذكرات، فكان الكتاب المعنون بـ (**The**

Best Course Available A Personal Account of the Secret U.S. –

Japan Okinawa Reversion Negotiations) لمحرره (John Swenson)، وهي

مذكرات ويكزومي كي (Wakaizumi Kei)، وهو احد الأشخاص المقربين من رئيس الوزراء الياباني ساتو، كان لها دورا مهما في المفاوضات السرية مع الأميركيين حول عودة اوكرانيا إلى السيادة اليابانية، وهو المبعوث الشخصي لرئيس وزراء اليابان ساتو، وأسهمت مذكرات ويكزومي باغناء البحث بمعلومات قيمة ومهمة.

واعتمد البحث على مجموعة من الكتب المهمة، التي سدت النقص في عدد من المواضيع، التي لم تغطيها الوثائق، ومن هذه الكتب التي اعتمد عليها البحث، الكتاب المعنون: (**The United States and Japan Since the Occupation**) للمؤلف الأميركي **Michael Schaller** الذي انفرد بمعلومات مفصلة ودقيقة غطت معظم صفحات البحث، وتكمن أهمية الكتاب من ان المؤلف كان من المتخصصين بكتابة تاريخ اليابان الحديث وله مؤلفات عدة تتعلق بالعلاقات اليابانية الأميركية يمكن مراجعتها في قائمة المصادر.

واستند البحث أيضاً على الكتاب المعنون: (**Fire Across the Sea the Vietnam**)

War and Japan 1965-1975) لمؤلفه البريطاني **Thomas R. H. Havens**، وتكمن

أهمية هذا الكتاب لاعتماد المؤلف على لقاءاته الشخصية مع الزعماء اليابانيين المعارضين للحرب الأميركية على فيتنام، وقد تميز الكتاب بتزويد البحث بمعلومات مفصلة، فأعطى صورة عن الرأي الآخر المخالف لوجهة النظر الأميركية. ونظرا لما تضمنه الكتاب من معلومات حديثة وقيمة، كان من المصادر المهمة التي استند إليها في الفصل الرابع الذي ركز على موقف الحكومة اليابانية من الحرب الأميركية على فيتنام الشمالية، وما رافق هذه الحرب من ظهور تيارات مناهضة لها في اليابان.

واعتمد البحث أيضا على عدد مهم من الكتابات اليابانية المطبوعة باللغة الانكليزية يمكن مراجعتها في قائمة المصادر، ومن أهمها الكتاب المعنون (**The "Highly Crucial Decision Making Model and the 1956 Soviet Japanese Normalization Relations**) لمؤلفه الياباني (Motohide Saito)، الذي قدم معلومات قيمة ومهمة تتعلق بموقف الولايات المتحدة من محاولات اليابان تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.

اما المصادر العربية المتعلقة بموضوع الرسالة فكانت قليلة، واتسمت بعدم الدقة والعمومية، واغلبها ركز على تجارب التحديث اليابانية، فكانت العلاقات اليابانية الأميركية تأتي عرضا فيها، ولكن البحث استفاد من المادة التاريخية التي قدمها كتاب تاريخ اليابان الحديث والمعاصر - عصري طاشيو- وشوا لمؤلفه هشام عبد الرؤوف حسن، وتأتي أهمية هذا الكتاب كون مؤلفه من المتخصصين بشؤون اليابان، فضلاً عن معرفته وإلمامه باللغة اليابانية، الأمر الذي مكنه من تقديم معلومات دقيقة.

واعتمد البحث على مجموعة من البحوث والتقارير والرسائل والاطاريح باللغات العربية والانكليزية التي أمدت الباحث بمعلومات حيوية وحديثة حول موضوع البحث كونها من النتاجات العلمية الحديثة. ومن البحوث القيمة بحث الدكتور كاظم هيلان محسن المعنون بـ(معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان دراسة تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الأميركية ١٩٥٧-١٩٦٠)، وتعود أهمية البحث لتناوله مفصلاً مهما من مفاصل تاريخ العلاقات اليابانية الأميركية استناداً إلى مادة وثائقية رصينة، فأمد الفصل الثالث بمعلومات وآراء مهمة.

وأخيراً لأبد من الإشارة إلى ان العلاقات اليابانية الأميركية لا زالت بحاجة إلى المزيد من الدراسات والبحوث، سيما وان هذا الجهد المتواضع تطرق إلى جانب واحد من العلاقات بين البلدين وهو الجانب السياسي، ونأمل ان تتناول دراسات لاحقة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كان لها اثراً مهماً على العلاقات بين البلدين. وفي الختام، أضع هذا الجهد المتواضع بين يدي أساتذتي الأفاضل، شاكراً جهودهم في إبداء ملاحظاتهم العلمية، والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

احتلال الولايات المتحدة الأميركية لليابان

١٩٤٥-١٩٥٢

المبحث الأول: سياسة الاحتلال الأميركي العقابية

١٩٤٥-١٩٤٧.

المبحث الثاني: انعطافة سياسة الاحتلال الأميركي من

القلب إلى اعلة البناء، وعقد معاهدة السلام ١٩٤٨-

١٩٥٢.

المبحث الأول: سياسة الاحتلال الأمريكي العقابية ١٩٤٥-١٩٤٧

بعد أن أصبحت هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وشيكة، اجتمع ثلاثة من قادة الحلفاء في يالطا^(١) في شباط ١٩٤٥، وهم كل من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت *Franklin D. Roosevelt*^(٢) ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل *Winston S. Churchill*^(٣) والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين *Joseph Stalin*^(٤)، ناقش خلالها الزعماء

(١) يالطا: تقع في شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وهي المقر الشتوي القديم للقيصرة الروس. للتوسع ينظر:

احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٩٢١-٩٢٢.

(٢) فرانكلين ديالانو روزفلت: (١٨٨٢-١٩٤٥)، رئيس الولايات المتحدة الثاني والثلاثون، تخرج من جامعة كولومبيا عام ١٩٠٤، حصل على شهادته في القانون، انتخب عضواً عن الحزب الديمقراطي في الكونغرس عن ولاية نيويورك عام ١٩١٠، شغل منصب حاكم ولاية نيويورك للمدة ١٩٢٩-١٩٣٢، رشحه الحزب الديمقراطي لخوض الانتخابات الرئاسية في تموز عام ١٩٣٢ ضد المرشح الجمهوري هيربرت هوفر *Herbert Hoover* واستطاع من هزيمته، انتخب رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٣٣، واعيد انتخابه أربع مرات متتالية، اذ ظل في موقعه حتى وفاته عام ١٩٤٥، للتوسع في حياته ودوره السياسي ينظر:

Harry Elmer Barnes, Perpetual War for Perpetual Peace: A Critical Examination of the Foreign Policy of Franklin Delano Roosevelt and It's after Math, Caxton, Cald well, 1953; Thomas H. Greer ,What Roosevelt Thought: The Social and Political Ideas of Franklin D. Roosevelt, University Michigan State Press, East Lansing , 1958.

(٣) ونستون ليونارد سبنسر تشرشل: (١٨٧٤-١٩٦٥)، ولد في مقاطعة اكسفورد شاير البريطانية، وهو رجل دولة وجندي ومؤلف وخطيب، انتخب نائباً في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٠٠، ثم وزيراً للمستعمرات عام ١٩٠٦، تقلد منصب وزير البحرية عام ١٩١١، شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا للمدة ١٩٤٠-١٩٤٥، حصل على جائزة نوبل للآداب عام ١٩٥٣، عاد ليصبح رئيساً للوزراء بين عامي ١٩٥٣-١٩٥٥، للتوسع ينظر:

Bruce Ingram (ed.), An Eightieth Year Tribute to Winston Churchill: Statesman, Historian, Sportsman, Soldier, and Orator , London, 1954; Eugene L. Rasor, Winston S. Churchill, 1874-1965, Green wood Press, West Port, 2000.

(٤) جوزيف فيساريونوفيتش ستالين: (١٨٧٨-١٩٥٣)، زعيم سياسي سوفيتي، ولد في جورجيا، انضم إلى صفوف الاشتراكيين عام ١٨٩٩، أبعث إلى سيبيريا بسبب نشاطه السياسي بين عامي ١٩٠٢-١٩١٧، أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩١٢، تقلد منصب الأمين العام للحزب في عام ١٩٢٢، انفرد بقيادة الحزب بعد وفاة فلاديمير لينين ١٩٢٤، دخل الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، توفي عام ١٩٥٣، للتوسع ينظر:

Erik Van Ree, The Political Thought of Joseph Stalin: A Study in Twentieth-Century Revolutionary Patriotism Routledge Courzon Press, London, 2002; Mikls Kun, Stalin AN Unknown Portrait, University of Central European Press, Budapest , 2003.

الثلاثة مصير ألمانيا بعد انتهاء الحرب^(١)، وكانت اليابان احد موضوعات الاجتماع، إذ استطاع روزفلت من اقناع ستالين بإعلان الحرب على اليابان بعد هزيمة ألمانيا، سيما وان الاتحاد السوفيتي تربطه مع اليابان معاهدة حياد وعدم اعتداء منذ عام ١٩٤١، وبالمقابل حصل الاتحاد السوفيتي على امتيازات أهمها عودة جزر الكوريل *Kuriles*^(٢) إلى سيادة السوفيت، فضلاً عن امتيازات مد السكك الحديد والسيطرة على بعض الموانئ في منشوريا الصينية واتفق ان تكون هذه الصفقة سرية^(٣).

لم توقف وفاة روزفلت في ١٢ نيسان ١٩٤٥، جهود الولايات المتحدة لضمان ادخال الاتحاد السوفيتي في الحرب ضد اليابان، اذ استمر خليفته هاري ترومان *Harry S. Truman*^(٤) في دعم هذه الجهود^(٥)، فدعا لعقد مؤتمر في ١٧ تموز ١٩٤٥ في بوتسدام، وحاول ترومان الضغط على ستالين لإقناعه بالإسراع في إعلان الحرب على اليابان لكنه فشل في ذلك، بسبب

(١) هشام عبد الرؤوف حسن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طائشو-شوا، المكتبة الانجلو مصرية، مصر، ٢٠٠٣، ص ٢٣٤.

(٢) تعود مشكلة النزاع بين الاتحاد السوفيتي واليابان على هذه الجزر إلى ما قبل الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥. من أهم الجزر التي يتألف منها أرخبيل الكوريل هي هابومايس *Habomais* وشيكوتان *Shikotan* وإيتروفو *Etrofu* وكوناشيري *Kunashiri*، وتتميز هذه الجزر باعتدال أجوائها، ووقوعها في ملتقى التيارات المائية الدافئة والباردة مما يجعلها من أفضل مصائد الأسماك في العالم. للتوسع ينظر:

John V. A. Macmurray, The Russo Japanese Treaties of 1907-1916, London, 1933; Boris Slavinsky, The Japanese-Soviet Neutrality Pact: A Diplomatic History 1941-45, Routledge Courzon Press, New York, 2003.

(٣) *Joseph H. Paulin, America's Decision to Drop the Atomic Bomb on Japan, Unpublished Thesis of Master, University of Kent state, The Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College, 2007, P. 62.*

(٤) هاري ترومان: (١٨٨٤-١٩٧٢)، رئيس الولايات المتحدة الثالث والثلاثون، ولد في ولاية ميسوري، شارك في الحرب العالمية الأولى قائداً للمدفعية في فرنسا، بعد نهاية الحرب درس الحقوق وتخرج من جامعة كنساس، انتخب قاضياً لمدينة كنساس للمدة ١٩٢٢-١٩٢٤، أصبح سيناتوراً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الديمقراطي عام ١٩٢٤، أصبح نائباً لروزفلت ١٩٤٤-١٩٤٥، ثم رئيساً للولايات المتحدة بعد وفاة روزفلت، يصنفه المؤرخون الأمريكيون ضمن أفضل عشرة رؤساء أمريكيين. للتوسع ينظر:

Harry S. Truman, Memories: Rear Decisions, Vol. 1 Doubleday, Kansas, 1955, Pp. 112-199; William F. Levantrosser and Others (eds.), Harry S. Truman: The Man from Independence, Greenwood Press, New York, 1986.

(٥) *Dominick Abel Severance, The Dropping of the Atomic Bomb: Truman's True Intentions, Unpublished Thesis of Master, University of Virginia, College of Christendom, 2007, P.34.*

مراوغة الأخير للحصول على تنازلات وتحقيق امتيازات أكثر، مستغلاً حاجة الولايات المتحدة دخول الاتحاد السوفيتي الحرب إلى جانبها^(١).

في غضون ذلك، وصلت أنباء عن نجاح الاختبارات النووية الأميركية، الأمر الذي عدّ تحولاً مهماً في ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة، في عدم حاجتها اعلان السوفيت الحرب على اليابان^(٢)، الأمر الذي دفع ترومان إلى الإسراع باعداد وثيقة تضمنت إنذاراً موجهاً إلى اليابان، وقّعه الولايات المتحدة وبريطانيا والصين عرف بـ"انذار بوتسدام"^(٣) في ٢٦ تموز ١٩٤٥، دون الرجوع إلى رأي ستالين، الأمر الذي أثار غضبه^(٤).

كانت بنود إنذار بوتسدام غير قابلة للمناورة، ولم تترك لليابان مجالاً للتسويق، إذ طالبت باستسلام الجيش الياباني دون قيد أو شرط، والغاء النظام العسكري ونزع السلاح، وان تصبح الأراضي اليابانية تحت سلطة دول الحلفاء بما فيها الأراضي التي احتلتها اليابان بالقوة، وتقديم مجرمي الحرب إلى محاكم عادله، وإزالة العقبات امام نمو الديمقراطية بين أفراد الشعب الياباني، ودفع التعويضات للدول المتضررة جراء احتلال اليابان لها، وهدد الانذار إلى انه في حال رفضت اليابان الإنذار فانها ستدمر كلياً^(٥).

لم تكن اليابان مستعدة للاستسلام وقبول شروط الحلفاء في ذلك الوقت، إذ قرر رئيس الوزراء الياباني سوزوكي كنتارو *Suzuki Kantaro*^(٦) تجاهل الإنذار^(٧). وعلى الرغم من

(١) هشام عبد الرؤوف حسن، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(٢) *Tsuyoshi Hasegawa, The Soviet Factor in Ending the Pacific War: From The Hirota-Malik Negotiations to Soviet Entry into the War, University of California Press, Washington, 2003, P.10.*

(٣) للتوسع حول انذار بوتسدام ينظر: حيدر عبد الجليل عبد الحسين الحربية، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية ١٩٤٥-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٣-١٤٥.

(٤) *David Rees, The Defeat of Japan, Westport, 1997, P. 143.*

(٥) *The Berlin (Potsdam) Conference, July 17-August 2, 1945, in : Francis O. Wilcox, Recent American Foreign Policy Basic Documents 1941-1951, Appleton-Century-Crofts, New York, 1952, Pp. 23-26.*

(٦) سوزوكي كنتارو: (١٨٧٦ - ١٩٤٨)، ولد في مدينة أوساكي في طوكيو، دخل الكلية البحرية عام ١٨٨٤، انظم بعد ذلك إلى الكلية البحرية الإمبراطورية عام ١٨٨٨، شارك في الحرب الروسية-اليابانية، أصبح نائباً لوزير البحرية عام ١٩٢٧، وزيراً للمالية بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٦، سمي رئيساً للوزراء في ٥ نيسان عام ١٩٤٥ وهو رئيس وزراء اليابان الثاني والأربعون. للتوسع ينظر: =

محاولته مناقشة بنود الإنذار لكنه تعرض لضغوط شديدة من القادة العسكريين اليابانيين الذين لم يجدوا في الإنذار أي أساس للتفاوض، الأمر الذي دفع كنتارو إلى عقد مؤتمر صحفي في ٢٨ تموز أعلن فيه رفض حكومته للإنذار وقال: "إن ما جاء في الاعلان ما هو الا إعادة صياغة لما جاء في مؤتمر القاهرة^(٢)، ولا تعد الحكومة أية قيمة له، وستجاهله وتمضي إلى الأمام بحزم لحمل الحرب إلى خاتمة ناجحة". وبعد يومين أكدت اليابان رسمياً رفضها الإنذار^(٣).

رد الحلفاء على الرفض الياباني، بقيام الطائرات الأميركية بضرب مدينة هيروشيما بالقنبلة النووية في ٦ آب من العام نفسه^(٤)، التي ألحقت أضراراً كبيرة بالمدينة، وبعد يومين من إلقاء القنبلة النووية أعلن الاتحاد السوفيتي الحرب على اليابان، وكان السبب المعلن وراء اعلان السوفيت هو انتهاء الحرب بأسرع وقت ممكن، أما الهدف الأساسي هو الحصول على مكاسب في اليابان بعد أن أصبحت هزيمتها شبه مؤكدة^(٥).

=Edward J. Drea, *In the Service of the Emperor: Essays on the Imperial Japanese Army*, University of Nebraska Press, Lincoln, 1998, Pp.202-203; Mark M. Boatner III, *Biographical Dictionary of World War II*, Presidio Press, Novato, 1999, P. 551.

(^١) Paul M. A. Linebarger and Others, *Far Eastern Governments and Politics: China and Japan*, Princeton, 1956, P.443.

(^٢) مؤتمر القاهرة: انعقد في القاهرة للمدة ٢٢-٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٣، واشترك فيه كل من الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل والقائد العام للصين شيانغ كاي شيك، صدر عن المؤتمر بيان ختامي في الأول من كانون الأول ١٩٤٣، أبدى الحلفاء فيه تصميمهم على الضغط بقوة وعلى الجبهات كافة ضد اليابان. وأكد الحلفاء سعيهم لتحرير جزر المحيط الهادي التي احتلتها اليابان في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، وكل الأراضي الصينية التي استولت عليها وضمتها، وفي مقدمتها منشوريا وفرموزا (تايبوان) والبسكادورز، وإعادتها إلى الصين. وأكد البيان سعي المؤتمرين لطرد اليابان من الأراضي الأخرى التي كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة، وبريطانيا، والصين قبل الحرب، ووقعت تحت الهيمنة اليابانية خلال الحرب. وأكد البيان بصورة خاصة على ضرورة تحرير كوريا من الاحتلال والضم الياباني، ومنحها الاستقلال. وشدد البيان على ضرورة استسلام اليابان دون قيد أو شرط للحلفاء. للتوسع في نص البيان ينظر:

Roger Louis, *Imperialism at Bay: The United States and the Decolonization of the British Empire, 1941-1945* University of Oxford Press, Oxford, 1978, Pp. 274-278; David M. Kennedy, *Freedom from Fear: The American People in Depression and War, 1929-1945*, University of Oxford Press, New York, 1999, P. 669-686.

(^٣) David Rees, *Op. Cit.*, P. 144.

(^٤) للتوسع حول إلقاء القنبلتين النوويتين على اليابان ينظر:

Mark Selden, *The Atomic Bomb: Voices from Hiroshima and Nagasaki*, New York, 1989.

(^٥) Richard B. Finn, *Winners in Peace MacArthur, Yoshida and Post War Japan*, University of California Press, California, 1992, P. 2.

ألقيت القنبلة النووية الثانية على مدينة ناكازاكي في ٩ آب ١٩٤٥، أي بعد يوم واحد من اعلان السوفيت الحرب على اليابان، فلم يكن أمام اليابان الا اعلان استسلامها، فسارع المجلس الأعلى للحرب الياباني للانعقاد، وتمخض عن ذلك الاجتماع ان رفعت الحكومة اليابانية في اليوم نفسه مذكرة إلى الولايات المتحدة مفادها "ان قبول شروط بوتسدام ينبغي أن لا تخل بصلاحيات الإمبراطور هيروهيتو يوشيهيتو **Hirohito Yoshihito** ^(١) حاكماً ذو سيادة" ^(٢). الأمر الذي رفضته الادارة الأمريكية، إذ أكدت على ان الإمبراطور والحكومة اليابانية ستخضع لسلطة القائد الأعلى لقوات الحلفاء، الذي سيتخذ الخطوات التي يراها مناسبة لتفعيل شروط بوتسدام ^(٣).

وأمام ذلك الجدل حول مصير الإمبراطور استمع الشعب الياباني ولأول مرة لصوته في ١٥ آب ١٩٤٥ عبر الإذاعة اليابانية، إذ ألقى بيان الاستسلام الذي جاء فيه: "تقبل إمبراطوريتنا أحكام بنود إنذارهم المشترك" ولم يتطرق في خطابه إلى أي كلمة تشير إلى الاستسلام، وأبدى تفاؤله أن اليابانيين قادرين على حماية "بنية الإمبراطورية" ^(٤).

عمّت اليابان اضطرابات واسعة بعد اعلان الإمبراطور الاستسلام، فاعتضت بعض القيادات العسكرية والقوا من خلال الطائرات اليابانية في بعض المدن منشورات دعت الشعب إلى مواصلة الحرب وعدم القبول بالاستسلام، وأقدم عدد من الضباط على الانتحار جماعياً أمام القصر الإمبراطوري، لكن ذلك لم يمنع من سريان اعلان الاستسلام ^(٥).

^(١) هيروهيتو يوشيهيتو: (١٩٠١-١٩٨٩)، ولد في طوكيو، درس العلوم العسكرية، وسافر إلى دول الغرب للإطلاع على الثقافة الغربية، أصبح ولياً للعهد في عام ١٩٢١ بعد وفاة والده الأمير يوشيهيتو **Yoshihito**، تعرض لمحاولة اغتيال عام ١٩٢٣ من احد الشيوعيين لكنه نجا منها، تزوج من الأميرة ناجاكو كوني **Nagako Kuni** عام ١٩٢٤، أصبح إمبراطوراً في عام ١٩٢٦، استمر إمبراطوراً لليابان حتى عام ١٩٨٩ وهي أطول مدة حكم لإمبراطور في تاريخ اليابان، كان هيروهيتو يتمتع بسلطات واسعة قبل احتلال اليابان ١٩٤٥، لكن سلطات الاحتلال الأمريكي جردته من جميع هذه السلطات وجعلت منه رمزاً للبلاد فقط، توفي نتيجة إصابته بمرض السرطان. للتوسع ينظر:

Stephen S. Large, Emperor Hirohito and Showa Japan: A Political Biography, Routledge Press, New York, 1992; Carol Gluck and Stephen R. Graubard (eds.), Showa the Japan of Hirohito, New York and London, 1992.

^(٢) **Toitan Grunow, A Reexamination of the Shock of Hiroshima: The Japanese Bomb Projects and the Surrender Decision, The Journal of American-East Asian Relations, Vol.12, No. 3-4, 2003, Pp.75-76.**

^(٣) **Joseph Paulin, Op. Cit., P. 62.**

^(٤) **Paul M. A. Linebarger and Others, Op. Cit., P. 444.**

^(٥) **David Rees, Op. Cit., Pp. 79-80.**

وما ان انتهى الإمبراطور من خطابه حتى أصدر ترومان بياناً أعلن فيه قبول اليابان الاستسلام دون قيد أو شرط، مشيراً إلى تعيين الجنرال دوغلاس ماك آرثر *Douglas MacArthur* ^(١) ممثلاً عن سلطة الاحتلال في اليابان، لكن الخلاف سرعان ما وقع بين الحلفاء سيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ^(٢)، إذ طلب ستالين تعيين جنرالاً سوفيتياً للمشاركة في إدارة الاحتلال، وطالب أيضاً بتواجد قوات سوفيتية على جزيرة هوكايدو *Hokkaido* ^(٣)، الأمر الذي رفضه ترومان بشدة قائلاً: "ان أي وجود سوفيتي على الأراضي اليابانية ينبغي أن يكون خاضعاً لأمر الجنرال ماك آرثر" ^(٤).

حاولت الولايات المتحدة أن تكون صاحبة القرار الأول لإدارة الأمور في اليابان، الأمر الذي دفع بريطانيا ومن وراءها دول الكومنولث ^(٥) لمساندة الموقف السوفيتي، ودعت إلى تشكيل

^(١) دوغلاس ماك آرثر: (١٨٨٠ - ١٩٦٤)، ولد في ولاية أركنساس الأمريكية، كان والده أحد الجنرالات المشهورين، اذ شارك في الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١-١٨٦٥، ثم عين حاكماً للفلبين. دخل ماك آرثر الكلية العسكرية عام ١٨٩٩ وبعد تخرجه ارسل إلى الفلبين عام ١٩٠٣، شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، عين قائداً أعلى لسلطة الحلفاء في ٦ أيلول ١٩٤٥، أقيل من منصبه عام ١٩٥١. للتوسع ينظر:

Eugene L. Rasor, General Douglas MacArthur, 1880- 1964: Historiography and Annotated Bibliography, Greenwood Press, Westport, 1994; Nathan Prefer, Macarthur's New Guinea Campaign, Conshohocken, 1995, Pp.270-275.

^(٢) كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢ : دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص ٨١.

^(٣) هوكايدو: هي إحدى الجزر الأربعة الرئيسة لليابان، تقع في أقصى شمال اليابان، يحدها شمالاً جزر سخالين والكوريل المتنازع عليها مع السوفيت، بينما يحدها من الجنوب جزيرة هونشو *Honshu* التي يفصلها عنها مضيق تسوجارو *Tsugaru*، يبلغ عدد سكان هوكايدو خمسة ملايين نسمة، تغطي اغلب مساحتها الغابات، فضلاً عن وجود بعض القمم البركانية، وهي ذات مناخ رطب. تعد احد المراكز العالمية لصيد الأسماك بسبب موقعها الجغرافي للتوسع ينظر:

Fumiko Fujita, American Pioneers and the Japanese Frontier: American Experts in Nineteenth-Century Japan, Greenwood Press, Westport, 1994.

^(٤) *Keith Stuart, Canada and far Eastern Commission, Unpublished Thesis of Master, University of Victoria, College of Arts, 2007, P. 25.*

^(٥) الكومنولث: كلمة انكليزية تعني (الخير العام)، ويقصد بها اصطلاحاً تنظيم سياسي تشترك فيه عدة دول، يهدف إلى تحقيق مصالحها المشتركة. ويطلق عادة في الإشارة إلى الكومنولث البريطاني، ويطلق أيضاً على الكومنولث الاسترالي. للتوسع ينظر:

وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٢٧٧.

لجنة للحلفاء في طوكيو مهمتها وضع الخطط لإدارة الاحتلال في اليابان^(١). ونتيجة لذلك دعت وزارة الخارجية الأمريكية الدول الإحدى عشرة الرئيسة التي شاركت في الحرب ضد اليابان وهي بريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين وأستراليا وكندا وفرنسا والهند والفلبين ونيوزلندا، وانضمت اليهم لاحقاً بورما وباكستان، إلى عقد مؤتمر في واشنطن، وحددت ٢١ اب من العام نفسه موعداً لعقد المؤتمر^(٢).

عقد المؤتمر في موعده المحدد، اذ اتفق الحلفاء على تشكيل لجنة عرفت باسم اللجنة الاستشارية للشرق الأقصى، لكن الاتحاد السوفيتي رفض المشاركة فيها بسبب طبيعتها الاستشارية، وطالب بان يكون للحلفاء دوراً مساوياً للدور الأميركي في تقرير سياسة الاحتلال لليابان الأمر الذي أدى إلى فشل المؤتمر^(٣). فعقد مؤتمر لندن^(٤) في أيلول من العام نفسه وحضره وزراء خارجية القوى الكبرى الثلاث الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، لكنهم فشلوا مرة أخرى في إيجاد حل يرضي جميع الأطراف فيما يخص المشاركة في إدارة احتلال اليابان^(٥). وبعد مناقشات ومساومات بين القوى الكبرى اتفقوا على عقد مؤتمر في موسكو مطلع تشرين الثاني من العام نفسه، وعندما عقد المؤتمر ألغيت اللجنة الاستشارية للشرق الأقصى، وتقرر تشكيل لنتين هما لجنة الشرق الأقصى *Far Eastern Commission*^(٦) ضمت الدول الإحدى عشرة، واللجنة

^(١) Keith Stuart, Op. Cit., P. 25.

^(٢) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩.

^(٣) Gordon Daniels, *Nationalist China in the Allied Council: Policies Towards Japan, 1946-52, University of Hokkaido Prss, England, 1976, P.356.*

^(٤) مؤتمر لندن: عقد المؤتمر لبحث مستقبل أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد مثل الولايات المتحدة وزير خارجيتها جيمس بيرنز James Byrnes، بينما مثل الاتحاد السوفيتي وزير الخارجية مولوتوف V.M. Molotov، ومثل بريطانيا وزير الخارجية إيرنست بيفن Ernest Bevin، ولم يكن من المقرر بحث مشكلة اليابان، لكن مولوتوف استغل الفرصة واثار المشكلة، وقد ساندته بريطانيا و دول الكومنولث في مطالبه. للتوسع حول المؤتمر ينظر: كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ٩١-٩٣.

^(٥) E. J. Lewe Van Aduard, *Japan from Surrender to Peace, The Hague, 1953, P.18.*

^(٦) لجنة الشرق الأقصى: هيئة دولية، كانت بمثابة الجهاز الدولي الأكثر أهمية في التخطيط والتوجيه لسياسة الاحتلال الأمريكي لليابان، تألفت اللجنة من ثلاثة عشر عضواً وهم، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، الصين، أستراليا، كندا، فرنسا، نيوزلندا، هولندا، الفلبين، الهند. وانضمت لاحقاً إلى اللجنة بورما وباكستان. وكان للولايات المتحدة السيطرة الواضحة في ادارة هذه اللجنة. للتوسع ينظر:

كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

واللجنة الثانية عرفت باسم مجلس الحلفاء لليابان *Allied Council for Japan* وهي لجنة استشارية، مقرها في طوكيو، ضمت في عضويتها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا والصين^(١).

وفي غضون ذلك، وقّعت اليابان في ٢ ايلول من العام نفسه على وثيقة الاستسلام على ظهر السفينة ميسوري *Missouri*، وبعد الانتهاء من التوقيع أذاع ماك آرثر بياناً أكد فيه على التزام الحلفاء بتنفيذ بنود إنذار بوتسدام وتحرير الشعب الياباني من العبودية على حد وصفه^(٢). وما ان وقّعت اليابان على وثيقة الاستسلام حتى شرع ماك آرثر بتنظيم المقر العام لقوات الحلفاء، اذ قسمه إلى أقسام عدة وفقاً لما يتعامل معه الاحتلال في ادارة اليابان^(٣)، ومن أهمها القسم الحكومي الذي يشرف على عمل الحكومة اليابانية، وكل ما يتعلق بالسياسة الداخلية، والقسم الدبلوماسي والذي يعنى بتنظيم علاقات اليابان مع الدول الأخرى وحل النزاعات التي ربما تنشأ في المستقبل^(٤).

بعد ان انتهى ماك آرثر من تنظيم المقر العام، بدأ بتنفيذ سياسة الاحتلال وفقاً لإنذار بوتسدام، وكانت المهام الرئيسة الأولى لسلطات الاحتلال هي القضاء على المؤسسة العسكرية اليابانية، وذلك بتسريح الجيش ونزع سلاحه ومحاكمة مجرمي الحرب، وتطهير الموظفين غير المرغوب فيهم من اداريين واقتصاديين واعلاميين، وسن دستور جديد لليابان يكون قائماً على أسس السلام ولا يدعو إلى الحرب والعدوانية، وشكلت هذه النقاط الخطوط الرئيسة لسياسة الاحتلال العقابية لليابان^(٥).

وتنفيذاً لسياسة الاحتلال أصدر المقر العام توجيهه الأول للحكومة اليابانية في ١٣ أيلول ١٩٤٥، الذي تضمن حل القيادة العامة الإمبراطورية، ووزارتي الحرب والبحرية، وكل القوات

(١) *Agreement of Foreign Ministers at Moscow on Establishing Far Eastern Commission and Allied Council for Japan, December 27, 1945, in: O.J.P.P., Pp.69-73.*

(٢) *Richard B. Finn, Op. Cit., P. 11.*

(٣) *Shigeru Yoshida, The Yoshida Memories: The Story of Japan in Crisis, Translated by Kinichi Yoshida, London, 1961, P. 31.*

(٤) *O. J. P. P, Pp. 10-11.*

(٥) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٤٦.

العسكرية في داخل اليابان وخارجها، وأمر الحكومة اليابانية بتنفيذ التوجيه بمدة لا تزيد عن أسبوعين^(١).

وقد كانت اليابان قبل الحرب قد احتلت الكثير من الدول، إذ شملت كوريا وأجزاء واسعة من منشوريا وجنوب شرق آسيا^(٢) وماليزيا وبورما وجزر عديدة في منطقة المحيط الهادي^(٣)، وبلغ عدد اليابانيين خارج الجزر اليابانية قبل نهاية الحرب ٩,٦ مليون شخص، أي ما يعادل ١٠% من عدد سكان اليابان^(٤)، الأمر الذي جعل مهمة تسريح الجيش الياباني صعبة ومعقدة، الأمر الذي دفع الحلفاء إلى تقاسم مسؤولياتهم لإعادة اليابانيين من الأراضي التي كانوا يحتلونها^(٥)، فأشرفت الولايات المتحدة على إعادة الجنود اليابانيين من الفلبين وجنوب كوريا وجزر المحيط الهادي وأوكيناوا *Okinawa*^(٦)، بينما أشرفت بريطانيا على إعادتهم من كل من سيام (تايلاند) وبورما

^(١) O. J. P. P, Pp. 87-88.

^(٢) جنوب شرق آسيا: يطلق اسم جنوب شرق آسيا بصفة عامة على الأقاليم الواقعة بين الصين والهند وتشمل: اندونيسيا والفلبين وفيتنام وبورما (ميانمار) وماليزيا وكمبوديا وغينيا الجديدة ولاوس وسنغافورة وبروناي، تأثرت هذه المنطقة بالثقافة الإسلامية خلال حقبة العصور الوسطى عن طريق التجار المسلمين، ثم غزاها الاستعمار الأوربي في مطلع العصور الحديثة فتأثرت بالحضارة الأوربية. للتوسع حول دول المنطقة ينظر:

مصطفى محمد رمضان، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، المجلد الأول، الإسلام والمسلمون في إفريقيا وآسيا، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص ١-٢؛ شيماء عبد الواحد الاسدي، الموقف الأمريكي من التوسع الياباني في جنوب شرق آسيا (١٩٣٩-١٩٤٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٢-٣٥.

^(٣) James D. Brinson, *A Study of Postwar Japan (1945-1950): What Insights and lessons can be Gained from the United State led Rebirth of Japan?*, Unpublished Thesis of Master, University of Auburn, College of the USA Army Command General Staff, Alabama, 2006, P.14.

^(٤) Andrew Gorden, *A Modern History of Japan from Tokojawa Times to the Present*, University of Oxford Press, New York, 2003, P. 230.

^(٥) James D. Brinson, *Op. Cit.*, P. 14.

^(٦) اوكيناوا: تقع محافظة اوكيناوا في الجنوب الغربي لليابان، وهي الجزيرة الأكبر في أرخبيل ريكيو الذي يتألف من مئات الجزر، الأمر الذي جعل الباحثين يطلقون على الأرخبيل تسمية جزر اوكيناوا ايضاً، والجزيرة ذات مناخ رطب شبه استوائي، يبلغ طولها ١٨٠ كم ويتراوح عرضها من ٣ إلى ٢٦ كم، تغطي الجبال والغابات الجزء الشمالي منها، اما القسم الجنوبي فتغطيه تلال صخرية منخفضة، يتركز سكانها في المناطق الجنوبية البالغ عددهم ١٣٠٠٠٠٠ نسمة، احتلت القوات الأمريكية الجزيرة بعد معركة طاحنة في نيسان ١٩٤٥ عرفت بمعركة اوكيناوا، ولموقعها الاستراتيجي المهم ظلت اوكيناوا تحت سيطرة الأمريكيين حتى عام ١٩٧٢. للتوسع ينظر:

Donald A. Wells, *An Encyclopedia of War and Ethics*, Greenwood Press, Westport, 1996, Pp. 369-373; James Minahan, *Encyclopedia of the Stateless Nations: Ethnic=*

وجزر الملايو واندمان وسنغافورة والهند الصينية الفرنسية والمستعمرات الهولندية، اما مناطق شرق غينيا الجديدة وجزر سليمان وبورنيو وجزر بسمارك (جزء من اندونيسيا حالياً) كانت بإشراف استراليا، في حين أشرفت الصين على إعادتهم من الصين وفرموزا، واقتصرت مهمة الاتحاد السوفيتي على المناطق التي سيطر عليها وشملت جزر الكوريل ومنشوريا وسخالين *Sakhalin*^(١) وشمال كوريا^(٢).

واجهت مهمة تسريح الجيش الياباني عقبات عدة، سيما في المناطق التي شهدت توترات داخلية، مثل الصين التي اندلعت فيها اشتباكات بين قوات شيانغ كاي تشك-*Chang Kai shek*^(٣) والشيوعيين، واندونيسيا التي ظهرت فيها بوادر حرب الاستقلال^(٤)، وكانت المناطق التي سيطر عليها السوفيت أكثر تعقيداً من المناطق الأخرى، إذ رفضت السلطات السوفيتية السماح لليابانيين بالعودة إلى بلادهم وعاملتهم كأسرى حرب، واستخدمتهم عمالاً بعد نقلهم إلى سيبيريا^(٥). وعلى الرغم من ذلك، فان أكثر من خمسة ملايين ياباني أعيدوا إلى بلادهم قبل نهاية ١٩٤٦، وقد

=and National Groups around the World, Vol.3, Greenwood Press, Westport, 2002, Pp.1457-1462.

^(١) سخالين: تقع على مسافة من الساحل الشرقي لسيبيريا، يفصلها عن أراضي روسيا الاتحادية مضيق التتار، بينما يفصلها عن جزيرة هوكايدو اليابانية مضيق لايبوروس، يبلغ طولها ٩٧٠ كم ويتراوح عرضها ما بين ٢٦ كم إلى ١٦٠ كم، يبلغ عدد سكانها ٧٠٩ ألف نسمة، أراضيها غير صالحة للزراعة واغلب سكانها يعيشون على صيد الأسماك. كان البحارة الهولنديون أول من اكتشف جزيرة سخالين، وضل الروس واليابانيون يتنازعون على الجزيرة لسنوات طويلة، اذ اعترفت اليابان بسيادة السوفيت عليها عام ١٨٧٥، في عام ١٩٠٥ اقتسمت روسيا واليابان الجزيرة حيث اخذ الروس الجزء الشمالي، بينما استولى اليابانيون على الجزء الجنوبي، وقد سيطر الاتحاد السوفيتي عليها بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. للتوسع ينظر:

S. V. Utechin, Everyman's Concise Encyclopedia of Russia, London, 1961, Pp. 470-471.

^(٢) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٤٨.

^(٣) شيانغ كاي تشك: (١٨٨٧-١٩٧٥)، زعيم قومي صيني، أصبح المساعد العسكري لصن يات صن عام ١٩١٣، درس العلوم العسكرية في الاتحاد السوفيتي ١٩٢٣، خلف صن يات صن في زعامة حزب الكومنتاج عام ١٩٢٥، دخل في صراع مع الشيوعيين، انتهى بهزيمته عام ١٩٤٩ وفراره إلى فرموزا (تايوان). للتوسع ينظر:

Robert Bercov, Strong Man of China: The story of Chiang Kai-Shek, Boston, 1938; Sven Hedin and Bernard Norbelie, Chiang Kai-Shek: Marshal of China, New York, 1940.

^(٤) *Beatrice Trefalt, Japanese Army Stragglen and Memories of the War in Japan 1950-1975, Routledge Curzone Press, London, 2003, P. 29.*

^(٥) *James D. Brinson, Op. Cit., P. 15.*

اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات عدة لتسهيل عودتهم، فأنشأت في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ مركزاً لاستقبال العائدين عرف لاحقاً بأسم (مكتب تأهيل الأسرى)، ومهمته تجهيز الأسرى العائدين بالملابس والطعام ومعالجتهم من الأمراض وتأمين نقلهم إلى مناطقهم الأصلية^(١).

وقد رافق عملية تسريح الجيش مهمة نزع السلاح الياباني وتدميره، وأخذ الجيش الأمريكي الثامن على عاتقه تنفيذ المهمة، إذ دمر أكثر من عشرة آلاف طائرة، وثلاثة آلاف دبابة، وتسعين ألف حقل ألغام، ومليون طن من المتفجرات. ولم تواجه سلطات الاحتلال أي عقبات في تدمير السلاح الياباني، إذ انجزت العملية في الأشهر الأولى من بدء الاحتلال^(٢).

وتأكيداً من الحلفاء على ضمان عدم عودة اليابان إلى تطلعاتها العسكرية في المستقبل، وقعت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين على معاهدة في ٢١ حزيران ١٩٤٦ تضمنت بنودها منع اليابان من بناء أي قوة عسكرية سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، وحل القوات شبه العسكرية كالشرطة الخاصة، وحرمت المعاهدة على اليابان صناعة أو إنتاج أو استيراد أي أجهزة تدخل في الصناعات العسكرية إلا أن المعاهدة استثنت ما تحتاجه الشرطة المدنية من أسلحة خفيفة لضمان أمن اليابان الداخلي، وقد حدد الحلفاء مفعول سريان المعاهدة بخمسة عشر عاماً من تاريخ نفاذها^(٣).

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه عملية تسريح الجيش ونزع سلاحه، باشرت سلطات الاحتلال بمحاكمة مجرمي الحرب اليابانيين^(٤)، بناءً على ما جاء في إنذار بوتسدام، والتوجيهات الأميركية اللاحقة له^(٥)، إذ أرسلت الإدارة الأميركية توجيهاً إلى ماك آرثر في ٦ تشرين الأول

^(١) Beatrice Trefail, Op. Cit., P. 29.

^(٢) James D. Brinson, Op. Cit., P. 14.

^(٣) Ibid, P. 15.

(٤) أعلن قادة الحلفاء في وقت مبكر من الحرب العالمية الثانية عن نيّتهم معاقبة مجرمي الحرب، وقبل هزيمة ألمانيا شكلت لجنة لجرائم الحرب حددت وظيفتها بجمع الأدلة عن جرائم الحرب التي ارتكبتها سلطات دول المحور في كل من أوروبا واسيا وشمال أفريقيا، وبعد هزيمة ألمانيا شكل الحلفاء محكمة نورمبيرغ لمحاكمة القادة النازيين، في حين شكلت المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى لمحاكمة القادة اليابانيين. للتوسع حول الموضوع ينظر:

Final Judgment: The Story of Nuremberg, Contributors, Boni Gaer, New York, 1947.

^(٥) O. J. P. P, P. 26.

١٩٤٥ أكدت فيه على البدء بمحاكمة مجرمي الحرب، وقد صادقت لجنة الشرق الأقصى على ذلك التوجيه^(١).

ووفقاً لذلك التوجيه قسم ماك آرثر مجرمي الحرب إلى ثلاث فئات هي: (٢)

الفئة أ: شملت المتهمين بارتكاب جرائم حرب وتهديد السلام العالمي مثل التخطيط والتنفيذ لشن حروب عدوانية تنتهك القانون الدولي والمعاهدات.

الفئة ب: شملت الذين انتهكوا قوانين الحرب وأعرافها، كالمعاملة القاسية لأسرى الحرب.

الفئة ج: شملت الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، مثل المعاملة اللاإنسانية ضد المدنيين والاستعباد، والترحيل للأفراد عن مناطقهم.

وتأسيساً لذلك أنشأت المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى *The International Military Tribunal for the far East* في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٦، التي نص قانونها على ان لا يزيد عدد أعضائها على احد عشر عضواً وأن لا يقل عن الستة أعضاء، وأن تدار المحكمة من الأمانة العامة التي يعين رئيسها من القائد العام لقوات الحلفاء، وأن تتسم إجراءات المحكمة بالعدالة، من خلال السماح بتوكيل محامين للدفاع عن المتهمين ومنحهم الوقت الكافي للدفاع عن أنفسهم^(٣).

أصدرت المحكمة لوائح اتهام ضد ثمانية وعشرين متهماً من الفئة أ، وتمثلت التهم الموجهة اليهم بمحاولة اليابان السيطرة على الشرق الأقصى، وتهديد الأمن والسلام الدوليين، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ولم توجه المحكمة اي اتهام للإمبراطور^(٤)، في حين وجهت اتهامها لرئيس الوزراء توجو هيديكي *Tojo Hideki*^(٥) المسؤول الأول عن اعلان الحرب عام ١٩٤١، وقد حاول توجو

(١) *F.R.U.S., Vol. VIII, Letter from the Acting Political adviser in Japan (Sebald) to the Secretary of State, November 13, 1945, Pp.961-966.*

(٢) *Ibid.*

(٣) *O. J. P. P., P. 148.*

(٤) كان هناك خلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها حول مصير الإمبراطور، ففي الوقت الذي طالب الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وأستراليا ونيوزلندا بضرورة محاكمته كمجرم حرب، رفضت الولايات المتحدة محاكمة الإمبراطور، ورات بوجوده دون سلطات يسهم في تنفيذ سياسة الاحتلال الأمريكي، وان محاكمته قد تؤدي إلى ظهور مقاومة مسلحة، لذا تجاهلت مطالب حلفائها. للتوسع حول موقف الولايات المتحدة وحلفائها من الإمبراطور ينظر:

كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٦.

(٥) *توجو هيديكي: (١٨٨٤-١٩٤٨)*، جنرال ياباني ورجل دولة، كان والده احد ضباط الجيش الإمبراطوري الياباني، تلقى توجو تعليماً عسكرياً في الأكاديمية العسكرية الإمبراطورية، عين ملحفاً عسكرياً في السفارة =

الانتحار بالسم قبل القاء القبض عليه لكن الحلفاء عالجوه قبل انتشار السم في جسده^(١). وقبل أن ينتهي عام ١٩٤٥ أُلقي القبض على أغلب أعضاء حكومة توجو، فأعتقل كوكي هيروتا **Koki Hrota**^(٢) وهو رئيس وزراء سابق وحامل أختام الإمبراطور^(٣)، وكيدو كوجي **Kido Koichi** المستشار الشخصي للإمبراطور، وناشي موتو **Nashi Moto** أحد أقرباء الإمبراطور، والأمير فوميمارو كوني **Fumimaro Konoe**^(٤) الذي شغل منصب رئيس الوزراء لثلاث مرات بين عامي ١٩٣٧-١٩٤١^(٥).

وقبل أن تبدأ المحكمة العسكرية الدولية أعمالها، بدأت الولايات المتحدة بمحاكمة عسكرية

=اليابانية في سويسرا للمدة ١٩١٩-١٩٢٠، عين رئيساً لهيئة الأركان عام ١٩٣٧، ثم نائباً لوزير الحرب عام ١٩٣٨، أصبح رئيس وزراء بعد أن أجبر كوني على الاستقالة عام ١٩٤١، كان من أقوى زعماء الحرب العالمية الثانية، أعطى أوامره بالهجوم على بيرل هاربور، استقال من الحكومة عام ١٩٤٤، لكن القوات الأمريكية تمكنت من اعتقاله. للتوسع ينظر:

Mostafa Rejai and Kay Phillips, World Military Leaders: A Collective and Comparative Analysis, Westport, 1996, Pp.102-104; Alexander J. Motyl, Encyclopedia of Nationalism, Vol.2, Academic Press, San Diego, 2001, P.540;

بيير رونوفان، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨، ترجمة نور الدين حاطوم، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٩، ص ٣٩٩-٤٠١.

(١) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٢) كوكي هيروتو: (١٨٧٨-١٩٤٨)، ولد في مدينة فوكوكا **Fukuoka** اليابانية، درس القانون في جامعة طوكيو، بعد تخرجه خدم في مناصب عدة أهمها، مدير قسم أوربا وأميركا عام ١٩٣٢، ثم سفيراً في موسكو بين عامي ١٩٢٨-١٩٣٢، ثم وزيراً للخارجية للمدة ١٩٣٢-١٩٣٦، وأخيراً رئيساً للوزراء ١٩٣٦-١٩٣٧. للتوسع ينظر:

Mark M. Boatner III, Op. Cit., P.222.

(٣) **Eric A. Zillmer and Others, The Quest for the Nazi Personality: A Psychological Investigation of Nazi War Criminals, Hillsdale, 1995, P.27.**

(٤) فوميمارو كوني: (١٨٩١-١٩٤٥)، ولد في مدينة كيوتو، تخرج من جامعة كيوتو عام ١٩١٦ اذ حصل على شهادته في القانون، لقب بالأمير لقربته من الإمبراطور، عين عضواً في الدايت عام ١٩١٧، ترأس وفد اليابان في مؤتمر السلام في باريس بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، رئيس وزراء اليابان لثلاث مرات بين عامي ١٩٣٧-١٩٤١، ذو نفوذ واسع بين أوساط المجتمع الياباني، كان من بين المتهمين بجرائم الحرب، حاول الانتحار في كانون الثاني ١٩٤٦ قبل القاء القبض عليه عندما تناول كمية من السم. للتوسع ينظر:

John O'Loughlin (ed.), Dictionary of Geopolitics, Greenwood Press, Westport, 1994, Pp.143-145; Ray A. Moore and Donald L. Robinson, Partners for Democracy: Crafting the New Japanese State under MacArthur, University of Oxford Press, New York, 2002, P.40.

(٥) **O. J. P. P., P. 26.**

لاثنين من كبار الجنرالات اليابانيين وهما تومويوكي ياماشيتا *Tomoyuki Yamashita*^(١) وماساهارو هوما *Masaharu Homma*^(٢) وكانت محاكمة الأول هي الأكثر جدلاً بين محاكمات القادة اليابانيين^(٣)، الذي كان يلقب بـ(نمر الملايو) بسبب ما حققه من انتصارات على قوات الحلفاء في شباط ١٩٤٢ وطردهم من سنغافورة. وبعد هزيمة اليابان نفي إلى منشوريا وتم محاكمته أمام محكمة عسكرية أميركية، إذ وجهت له تهماً تتعلق بارتكاب جرائم حرب، وذلك عندما أصدر أوامره إلى الجيش الإمبراطوري بتدمير العاصمة الفلبينية^(٤).

قُدّم ياماشيتا إلى محكمة عسكرية في تشرين الأول ١٩٤٥، وقد حاول الدفاع عن نفسه نافياً التهم الموجهة إليه سيما تدمير العاصمة مانيلا، وإن مقر إقامته يبعد ١٥٠ ميلاً عنها، وإن قرار الهجوم عليها ليس من مسؤولياته، وتطوع ستة محامين للدفاع عنه إلا أنه أدين وحكم عليه بالاعدام في ٧ كانون الأول ١٩٤٥^(٥).

أما الجنرال ماساهارو الذي سيطرت قواته على الفلبين ١٩٤١-١٩٤٢، فقد اتهم بقتل أكثر من ٨ آلاف من الجنود الأميركيين والفلبينيين في مدينة بيتان *Bataan* على الرغم من اعلانهم

(١) تومويوكي ياماشيتا: (١٨٨٥-١٩٤٦)، جنرال ياباني، ولد في مدينة اوساجي *Osugi* الواقعة جنوب جزيرة شيكوكو، تخرج برتبة ملازم من الكلية العسكرية الإمبراطورية عام ١٩٠٦، عمل ملحقاً عسكرياً في ألمانيا وسويسرا بين عامي ١٩١٩-١٩٢٢، ثم ملحقاً عسكرياً في فيينا عام ١٩٣٠، عين قائداً للجيش الرابع الذي ساهم في احتلال منشوريا وقمع المقاومين للاحتلال الياباني، ثم قائداً للجيش الخامس والعشرون عام ١٩٤٥، حقق انتصارات كبيرة ضد القوات البريطانية في سنغافورة والملايو، ولأجل ذلك لقب بنمر الملايو. للتوسع ينظر:

William Rose Benét (ed.), An Encyclopedia of World Literature and the Arts, New York, 1948, P. 1231; John Keegan (ed.), Who's Who in World War II, Routledge, London, 2002, Pp.178-179.

(٢) ماساهارو هوما: (١٨٨٨-١٩٤٦)، جنرال في الجيش الإمبراطوري الياباني، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٠٧، عين ملحقاً عسكرياً في بريطانيا عام ١٩١٥، عين قائداً عاماً للجيش الياباني في فرموزا (تايوان) عام ١٩٤٠، كلف بمهمة احتلال الفلبين عام ١٩٤٢، وتعهد باحتلالها بمدة لا تزيد على خمسين يوماً، لكنه فشل في انجاز المهمة الأمر الذي أدى إلى عزله من منصبه، وبعد هزيمة اليابان القي القبض عليه في إحدى ضواحي طوكيو، وجهت إليه تهمة ارتكاب جرائم حرب في الفلبين اعدم على أثرها. للتوسع ينظر:

Mark M. Boatner III, , Op. Cit., Pp. 233-234.

(٣) *Mikison Hane, Eastern Phoenix: Japan Since 1945, University of Westview Press, Boulder, 1996, P. 15.*

(٤) *Stanley L. Falk, The General Who Defeated Macarthur, Magazine of Army, Vol.56, Issue 9, Association of the United States Army, 2006, P.70.*

(٥) *Harold Wake Field, New Paths for Japan, University of Oxford Press, New York, 1948, P. 179.*

الاستسلام. وجرى محاكمته في كانون الأول ١٩٤٥، وانتهت بإدانتته في ١١ شباط ١٩٤٦ وحكم عليه بالاعدام^(١).

انتهت محاكمة مجرمي الحرب في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٨، وحكم على سبعة من المتهمين الثمانية والعشرين بالاعدام شنقاً من بينهم رئيس الوزراء توجو هايدكي، وكوكي هيروتا وخمسة من الجنرالات^(٢)، وبعد اعدامهم أحرقت أجسادهم ونثر رمادها في خليج طوكيو، حتى لا يكونوا رمزاً للعهد السابق^(٣)، أما باقي المتهمين فحكم على ستة عشر منهم بالسجن المؤبد، وحكم على مامورا شيجوميتسو *Mamoru Shigemitsu*^(٤) بالسجن لمدة ستة سنوات، وتوفى ثلاثة منهم أثناء محاكمتهم، أما المتهم الأخير فأصيب بالجنون وأودع في مستشفى الأمراض العقلية^(٥).

وبينما كانت عملية القضاء على المؤسسة العسكرية اليابانية تجري دون عقبات شرعت سلطات الاحتلال بنزع السلاح السياسي لليابان، من أجل الوصول إلى الهدف النهائي وهو تأسيس حكومة يابانية تدعو إلى السلام ونبذ العنف، ولا تمثل تهديداً للسلام العالمي^(٦)، ولا يتم ذلك إلا باستثناء وإزالة الشخصيات التي أسهمت بظهور النزعة العسكرية اليابانية ولذلك اصدر ماك آرثر في كانون الثاني ١٩٤٥ توجيهاً عرف بأسم (حملة التطهير)^(٧).

ارتكز قرار التطهير على ما جاء في إنذار بوتسدام، إذ نص أحد بنوده على "لا بد من أن تزال وإلى الأبد سلطة وتأثير أولئك الذين خدعوا وظللوا الشعب الياباني، باتجاه محاولة غزو

^(١) Richard B. Finn, Op. Cit., P. 81.

^(٢) Andrew Gorden, Op. Cit., P. 233.

^(٣) Richard B. Finn, Op. Cit., P. 197.

(٤) مامورو شيجوميتسو: (١٨٨٧-١٩٥٧)، دبلوماسي ياباني درس الحقوق في جامعة طوكيو الإمبراطورية، عمل قنصلاً في الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن يصبح سفيراً لبلاده في الصين للمدة ١٩٣١-١٩٣٢، ثم سفيراً في الاتحاد السوفيتي للمدة ١٩٣٦-١٩٣٨، ثم سفيراً في المملكة المتحدة، وسفيراً في حكومة نانكنغ الصينية المدعومة من اليابان في عام ١٩٤٣، تقلد منصب وزير الخارجية للمدة ١٩٤٣-١٩٤٥، كان من ضمن الذين إدانتهم المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، وحكم عليه السجن سبع سنوات، لكن أطلق سراحه عام ١٩٥٠، وعاد ليصبح وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٦. للتوسع ينظر:

Mamoru Shigemitsu and Others, Japan and Her Destiny: My Struggle for Peace, New York, 1958, Pp.13-14; Yoshiji Umez, Class- A War Criminals Enshrined of Yasukuni Shrine, China Intercontinental Press, N.P, 2005, P.55.

^(٥) Mikison Hane, Op. Cit., P. 17.

^(٦) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٧٦.

^(٧) Juha Saunavaara, In Search Of Suitable Political Leader Ship Japanese Conservatives In Occupation Plans and Policies 1942-1947, University of Oulu Press, Finland, 2010, P. 145.

العالم... وان تحقيق السلام والأمن والعدالة من جديد سيكون مستحيل التحقيق حتى يتم التخلص من العسكرية غير المسؤولة^(١).

كان ماك آرثر يرى ان حملة التطهير ينبغي أن تكون محدودة وأن تقتصر على الذين يمثلون عائقاً أمام تنفيذ سياسة الاحتلال، لأن أي حملة تطهير واسعة سيكون لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية على اليابان نتيجة إبعاد الكثير من الكفاءات، لكن مستشاره السياسي جورج أتشيسون *George Acheson* كان يرى خلاف ذلك، اذ أكد على ان بقاء هذه الشخصيات قد يؤدي لعودة اليابان إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وان إزالتهم ستفتح المجال لوصول قيادات سياسية جديدة تكون أكثر تعاوناً مع سلطات الاحتلال. وقد اثنت وزارة الخارجية الأميركية على هذا الرأي^(٢)، الأمر الذي أدى إلى تخلي ماك آرثر عن تمسكه برأيه والبدء بعملية تطهير واسعة، عن الانتقادات التي وجهت لماك آرثر من أعضاء لجنة الشرق الأقصى سيما من المندوب السوفيتي الذي اتهمه باتباع سياسة متساهلة تجاه القيادات اليابانية التي كانت السبب المباشر في اندلاع الحرب^(٣).

وبناءً على ذلك اصدر ماك آرثر في ٤ كانون الثاني ١٩٤٦ توجيهين، الأول عرف بأسم "*SCAP IN 548*"^(٤) والثاني "*SCAP IN 550*"، وقد ركز الأول على حل الجمعيات والمنظمات التي تدعو إلى العدوان والتوسع، اما التوجيه الثاني فركز على تطهير الأفراد والأحزاب السياسية، ومنع تشكيل أية جماعة تقوم بنشاطات تعارض خطط الاحتلال^(٥).

مرت حملة التطهير بثلاث مراحل، بدأت الأولى في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦ وانتهت بصيف العام نفسه، وطالت هذه المرحلة أعضاء مجلس شوري الإمبراطور، والعائلة الإمبراطورية، وأعضاء الدايت *The Diet*^(٦)، والمرشحين لعضوية الدايت في انتخابات نيسان ١٩٤٦، وضباط

(١) نقلاً عن: كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٢) *Juha Saunavaara, Op. Cit., P. 145.*

(٣) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 98.*

(٤) *SCAP*: هذه الاحرف مختصر للعبارة الانكليزية *Supreme Commander for the Allied Powers* ، وترمز

إلى مقر القائد العام لسلطة التحالف.

(٥) *F.R.U.S., Vol. VI, The Acting Political Adviser in Japan (Acheson) to President Truman 8, Confidential, Tokyo, January 4, 1946, P.86.*

(٦) الدايت: هو الاسم الذي يطلق على البرلمان الياباني، وهو يتكون من مجلسين الأول مجلس النواب والثاني مجلس المستشارين.

وضباط الشركات الحكومية، وكبار مسؤولي الوزارات^(١). اما المرحلة الثانية فبدأت في نهاية تموز من العام نفسه وانتهت اواخر عام ١٩٤٧، واستهدفت كبار المسؤولين في المقاطعات والمدن والقرى، وقد تزامنت حملة التطهير مع انتخابات ١٩٤٧، الأمر الذي أدى إلى عزل الكثير من المرشحين لانتخابات المجالس المحلية، وقبل أن ينتهي عام ١٩٤٧ بدأت المرحلة الثالثة والتي استمرت حتى نيسان ١٩٤٨، وشملت هذه المرحلة تطهير المشاريع الصناعية والتجارية والمالية^(٢)، إذ تم تطهير جميع الشركات التي يزيد رأس مالها على ١٠٠ مليون ين، والشركات التي أسهمت بنمو الاقتصاد الياباني من المستعمرات التي احتلتها اليابان، وكل شركة يزيد انتاجها على ١٠% من استهلاك السوق المحلي، ناهيك عن الشركات التي دعمت المجهود الحربي^(٣).

انتهت حملة التطهير في ٢٥ آذار ١٩٤٨، وقد أثرت على جميع مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أدت إلى عزل أكثر من مائتين وعشرة آلاف شخص من القطاعين العام والخاص، فعلى المستوى السياسي تم تطهير ٨٠% من أعضاء برلمان ١٩٤٦^(٤)، ونصف وزراء ومسؤولي حكومة ناروهيكو هاجاشاكيوني *Naruhiko Higashikuni*^(٥). وفي المجال الاقتصادي طالت الحملة جميع رؤساء ونواب الرؤساء والمدراء في المؤسسات الاقتصادية، وتراوح عدد المؤسسات التي طهرت ما بين ٢٤٠-٢٥٠ مؤسسة. وامتدت الحملة لتشمل المعلمين وإبعادهم من وظائفهم^(٦).

كان هناك خلاف بين سلطات الاحتلال من جهة واليابانيين من جهة أخرى حول جدوى حملة التطهير، فبينما كانت سلطات الاحتلال ترى فيها خطوة مهمة باتجاه الإصلاح الديمقراطي،

(١) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥-١٨٦.

(٣) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 153.*

(٤) *Rogers Katherine (ed.), The Interagency Process in Reconstruction of Post War 11, Japan, N.D, P. 185.*

(٥) ناروهيكو هاجاشاكيوني: (١٨٨٧-١٩٩٠)، تخرج من الأكاديمية العسكرية الإمبراطورية عام ١٩٠٨، دخل بعد ذلك

ذلك الكلية الحربية عام ١٩١٤، أكمل دراساته العسكرية في فرنسا بين عامي ١٩٢٠-١٩٢٦، وهو أول رئيس

وزراء ياباني ينتمي إلى العائلة الإمبراطورية، نصب في ١٦ آب ١٩٤٥، توفي عام ١٩٩٠ بسبب نوبة قلبية

للتوسع ينظر:

Mark M. Boatner III, Op. Cit., P.217.

(٦) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 154.*

وتوجيه ضربة قوية للبيروقراطية الحاكمة^(١)، نظر اليابانيون اليها بأنها إجراءات تعسفية وانتقائية الهدف منها عزل الكفاءات اليابانية، فضلاً عن كونها تثير العداء الشعبي لسياسة الاحتلال في اليابان^(٢).

بعد أن انتهى ماك آرثر من القضاء على البيروقراطية الحاكمة بالمحاكمة والتطهير، توجه للقيام باصلاحات سياسية هامة في مقدمتها وضع دستور جديد للبلاد، واجراء انتخابات حرة تعبر عن ارادة الشعب الياباني، والسماح بتأسيس الأحزاب، والافراج عن السجناء السياسيين مستنداً بذلك إلى إنذار بوتسدام^(٣). إذ جاء فيه "على الحكومة اليابانية إزالة كل العقبات التي تقف عائقاً أمام إحياء الميول الديمقراطية وتقويتها بين الشعب الياباني واحترام كل حقوق الإنسان ومن ضمنها حرية الكلام والدين والفكر"^(٤).

ونتيجة لذلك شرعت سلطات الاحتلال بعقد لقاءات مع المسؤولين اليابانيين للوصول إلى اتفاق بشأن الإصلاحات الدستورية المزمع اجراءها على دستور ميجي^(٥)، إذ كلف رئيس الوزراء هاجاشاكيوني الأمير فوميمارو كوني بتشكيل لجنة مهمتها القيام بالإصلاح الدستوري، وقد التقى كوني مع ماك آرثر في ٤ تشرين الأول ١٩٤٥ إذ وجد الأخير في كوني شخصية مناسبة للقيام بهذه المهمة بسبب ميوله الليبرالية من جهة، ونفوذه الواسع في المجتمع الياباني بسبب قرابته من الإمبراطور من جهة أخرى، لكن ذلك التعاون لم يستمر طويلاً إذ تعرض ماك آرثر لانتقادات من بعض أعضاء لجنة الشرق الأقصى لتعامله مع احد المتهمين بجرائم الحرب، الأمر الذي سبب الإحراج لماك آرثر، فألقي القبض على كوني في كانون الثاني ١٩٤٦^(٦).

وفي ذلك الوقت قدمت وزارة هاجا شاكيوني استقالته بسبب فشلها في تنفيذ توجيهات ماك آرثر^(٧)، واستبدلت بوزارة كيجيرو شيادهارا *Kijuro Shidehara*^(٨) في تشرين الأول من العام

(١) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 158.*

(٣) *Keith Stuart, Op. Cit., P. 41.*

(٤) نقلاً عن: كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٥) سمي بدستور ميجي لأنه وضع في عهد الإمبراطور ميجي ١٨٨٩.

(٦) *Stephen S. Large, Op. Cit., P. 142.*

(٧) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٨) كيجيرو شيادهارا: (١٨٧٢-١٩٥١)، تخرج من كلية الحقوق جامعة طوكيو، عين نائباً لوزير الخارجية عام ١٩١٥،

١٩١٥، ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٢٤، استمر في منصبه حتى عام ١٩٢٧، عاد للمرة الثانية وزيراً للخارجية =

نفسه، والذي بدأ بتشكيل لجنة عرفت بـ"لجنة دراسة المشاكل المتعلقة بالدستور"، وعين الدكتور جوجي ماتسوموتو *Joji Matsumoto* ^(١) رئيساً لها ^(٢).

شكل ماتسوموتو لجنة من القانونيين وأساتذة الجامعات التي بدأت بإعداد مشروع لبحث التعديلات الدستورية، وقد انتهت اللجنة من صياغة مسودة جديدة للدستور في ٣ كانون الثاني ١٩٤٦، وبعد يومين التقى ماتسوموتو الإمبراطور وأطلعته على نص الوثيقة والتي وافق الأخير عليها، ثم ترجمت إلى اللغة الانكليزية لتقديمها إلى المقر العام ^(٣). أشارت وثيقة ماتسوموتو إلى أربعة تعديلات مهمة هي: ^(٤)

١. عدم المساس بحق الإمبراطور في السيادة.
٢. توسيع صلاحيات الإمبراطور.
٣. ان رؤساء الحكومات مسؤولون أمام أعضاء البرلمان بوصفهم ممثلي الشعب الياباني.
٤. إطلاق الحريات وسيادة القانون.

من الواضح ان تمسك المحافظين ببقاء سلطات الإمبراطور هو لضمان استمرار النظام الذي كان قائماً قبل هزيمة اليابان، الذي كان يمنحهم امتيازات على غيرهم من الأحزاب الأخرى ، وان نزع الإمبراطور سلطاته سيفتح المجال واسعاً امام الاشتراكيين والشيوعيين لمنافستهم على السلطة .

=في عام ١٩٢٩، تعرض لمحاولة اغتيال عام ١٩٣١، أصبح ثاني رئيس وزراء لليابان خلال حقبة الاحتلال الأمريكي، ثم رئيساً لمجلس النواب للمدة ١٩٤٦-١٩٤٧ للتوسع ينظر:

J. A.A. Stockwin , Dictionary of the Modern Politics of Japan, Routledge Press, New York 2003, P.222.

^(١) جوجي ماتسوموتو: (١٨٧٧-١٩٥٤)، محامي ياباني تخصص في القانون التجاري، أصبح وزيراً للتجارة والصناعة من شباط ١٩٣٤ حتى تموز ١٩٣٤، ووزير دون وزارة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٦. للتوسع ينظر:

www.wikipedia.org

^(٢) *Peter J. Woolley , Japan's Navy: Politics and Paradox 1971-2000, Boulder, 2000, P.41; Nakamura Masanorit and Others, The Japan Monarchy: Ambassador Joseph Grew and the "Symbol Empperor System," 1931-1991, New York, 1992, P.168.*

^(٣) *Juha Saunavaara , Op. Cit., P. 177.*

^(٤) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 131.*

التقى ماتسوموتو مع ماك آرثر في ٣ شباط ١٩٤٦ وعرض عليه الوثيقة الجديدة، لكن الأخير رفضها مخاطباً إياه بالقول: "ان مشروعكم لا يختلف عن دستور ميحي" ^(١). وفي الوقت نفسه أصدر ماك آرثر أوامره إلى كورتيني ويتني *Courtney Whitney* ^(٢) للبدء بصياغة دستور لليابان. وفي ٤ شباط استدعى ويتني أعضاء شعبة الادارة العامة وهم من الضباط والمدنيين ولم يكن بينهم قانونيين متخصصين بالدستور، وقد استطاعوا من صياغة الدستور في ١٠ شباط أي خلال ستة أيام ^(٣).

وافق ماك آرثر على نص الوثيقة التي أعدها ويتني وأمر بإرسالها إلى الحكومة اليابانية للمصادقة عليها، وقام ويتني بنقلها في ١٣ شباط من العام نفسه إلى مقر وزارة الخارجية اليابانية، وعند وصوله حيث التقى وزير الخارجية شيغيرو يوشيدا *Shigeru Yoshida* ^(٤) وعدد من المسؤولين اليابانيين عارضاً عليهم وثيقة الدستور ^(٥)، وعند قراءتها صدم اليابانيون ببعض فقراتها، سيما فيما يتعلق بتجريد الإمبراطور من جميع سلطاته، فضلاً عن الفقرة التاسعة التي تمنع اليابان من إعادة تسليح نفسها، ولم يمنح ويتني أي فرصة لمناقشة المسودة بل انه هدد قائلاً: "ان مشروعكم لم يظهر ان اليابان قد تعلمت من دروس الحرب، وانها غير مستعدة للعمل عضواً

^(١) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 131.*

^(٢) كورتيني ويتني: (١٨٩٧-١٩٦٩)، ولد في واشنطن، شارك في الحرب العالمية الثانية، دخل كلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن، وبعد أن تخرج عام ١٩٢٧ عمل في مجال المحاماة في الفلبين، عاد إلى الجيش في عام ١٩٤٠، وبعد هزيمة اليابان عينه ماك آرثر رئيساً للقسم الحكومي في المقر العام لسلطة الاحتلال، استقال من الجيش عام ١٩٥٦. للتوسع ينظر:

www.wikipedia.org

^(٣) *Alex Gibney, Six Days to Reinvent Japan , Magazine of The Wilson Quarterly, Vol. 20. Issue. 4, Woodrow Wilson International Center , 2002 , P.72.*

^(٤) شيغيرو يوشيدا: (١٨٧٨-١٩٦٧)، سياسي ياباني بارز درس الحقوق في جامعة طوكيو الإمبراطورية وتخرج منها عام ١٩٠٦، وفي العام نفسه دخل السلك الدبلوماسي، عين نائباً لوزير الخارجية عام ١٩٢٨، ثم سفيراً لبلاده في إيطاليا بين عامي ١٩٣٠-١٩٣٦، كان من أهم المرشحين لتولي حقيبة الخارجية لكن الجيش عارض ذلك بسبب آراء يوشيدا التحررية، عين سفيراً في بريطانيا بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩، تعرض للسجن في عام ١٩٤٥ بسبب معارضته الحرب، أصبح رئيساً للوزراء لمدتين الأولى بين عامي ١٩٤٦-١٩٤٧، والثانية ١٩٤٨-١٩٥٤. للتوسع ينظر:

Shigeru Yoshida, Op. Cit.; Dennis Kavanagh(ed.), A Dictionary of Political Biography, University of Oxford Press, Oxford, 1998, Pp 515-516.

^(٥) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 131.*

مسؤولاً في المجتمع الدولي " ولم ينقطع ويتني من توجيه النقد لهم مؤكداً ان ماك آرثر دخل في صراع مع الحلفاء من اجل عدم محاكمة الإمبراطور كمجرم حرب ^(١).

أمهل ويتني اليابانيين خمسين دقيقة لقراءة الوثيقة والموافقة عليها وقال لهم "انني سأخرج من الغرفة وسأتمتع بحرارة الشمس النووية اليابانية " في اشارة منه باستخدام القوة مذكراً بهيروشيما وناكازاكي ^(٢)، وقد رفض المسؤولون اليابانيون التوقيع على الوثيقة بحجة ان ذلك ليس من صلاحياتهم بل من صلاحية مجلس الوزراء مجتمعاً، وطالبو بتمديد المهلة حتى يتسنى لهم قراءة مسودة الدستور، وأخيراً وافق ويتني على تمديد المهلة حتى منتصف آذار ١٩٤٦ ^(٣).

فشل ماتسوموتو في إقناع الأميركيين بتغيير موقفهم حيال وثيقة الدستور، فاجتمع مع الإمبراطور في ٢٢ شباط من العام نفسه وأبلغه بضرورة الموافقة على وثيقة ويتني، وبدوره وافق الإمبراطور على وثيقة الدستور ^(٤). فأعلنت حكومة شيادهارا في ١٤ آذار بانها ستقدم مسودة الدستور إلى الدايت لبحثها والمصادقة عليها في جلسة خاصة بعد اجراء الانتخابات في ١٠ نيسان من العام نفسه ، وقد لاقى ذلك الاعلان ترحيباً من المقر العام والصحافة اليابانية، إلا ان الحزب الشيوعي الياباني *Japanese Communist party* ^(٥) رفض الاعلان، ومن أجل ذلك نظم مظاهرات في ١٩ أيار بلغ عدد المشاركين فيها أكثر من ٦٠ ألفاً، وقد رفع المتظاهرون شعارات دعت إلى إسقاط حكومة شيادهارا، وطالبوا بصياغة دستور جديد يمثل ارادة الشعب، وقد توجهت

^(١) Ray A. Moore and Donald L. Robinson, Op. Cit., P. 109.

^(٢) Ibid; Alex Gibney, Op. Cit., P.72.

^(٣) Juha Saunavaara, Op. Cit., P. 197.

^(٤) Zachary Elkins and Others, Baghdad, Tokyo, Kabul Constitution Making in Occupied States. Journal of William and Mary Law Review, Vol. 49, Issue.4, College of William and Mary, 2008, P. 1139.

^(٥) الحزب الشيوعي الياباني: تأسس الحزب سرياً في تموز عام ١٩٢٢، تعرض أعضاءه للقمع من الجيش الإمبراطوري الإمبراطوري قبل عام ١٩٤٥، تحول الحزب من العمل السري إلى العمل العلني بعد ان أجاز قانوناً خلال حقبة الاحتلال الأميركي لليابان ١٩٤٥-١٩٥٢. تمكن من الحصول في أول انتخابات أجريت في ١٠ نيسان ١٩٤٦ على خمسة مقاعد فقط في مجلس النواب، وفي انتخابات نيسان ١٩٤٧ حصل على ٤ مقاعد في مجلس النواب و ٥ في مجلس المستشارين، وفي انتخابات كانون الثاني ١٩٤٩ حصل على ٣٥ مقعداً، كان عدد أعضاء الحزب مع نهاية عام ١٩٤٧، ١٦,٢٠٠ مع ٨٠,٠٠٠ من المناصرين. تعرض الحزب عام ١٩٥٠ إلى حملة تطهير واسعة عرفت بـ(حملة التطهير الحمراء). للتوسع ينظر:

Robert A. Scalapino, *The Japanese Communist Movement 1920-1966*, University of California Press, Berkeley, 1967; Robert A. Scalapino, *The Communist Revolution in Asia: Tactics, Goals, and Achievements*, Prentice-Hall, Inc Press. Englewood Cliffs, 1969, Pp. 212-233.

المظاهرة إلى مقر رئيس الوزراء مما أدى إلى وقوع صدام بين المتظاهرين وقوات الشرطة، الأمر الذي استدعى تدخل القوات العسكرية الأمريكية التي فرقت المتظاهرين^(١).

كان الحزب الشيوعي الياباني معارضاً لأغلب سياسات الاحتلال، أما الأحزاب المحافظة فكانت هناك أهداف مشتركة بينهم وبين سلطات الاحتلال، إذ إن عدم التوصل إلى اتفاق حول الدستور يعني ذلك تهديداً لموقع الإمبراطور من الحزب الشيوعي^(٢) من جهة، ولجنة الشرق الأقصى من جهة أخرى، فالحزب الشيوعي كان من أشد المتحمسين لازالة النظام الإمبراطوري، أما لجنة الشرق الأقصى فقد لوحت أكثر من مرة بإلغاء النظام الإمبراطوري وتحويله إلى نظام جمهوري. فضلاً عن انتقادها لسياسة ماك آرثر بسبب تفرده في اتخاذ القرارات دون الرجوع إليها^(٣).

وعلى الرغم من معارضة لجنة الشرق الأقصى لسياسة ماك آرثر إلا أن ذلك لم يمنعه من السير قدماً لأجراء الانتخابات والمصادقة على الدستور، إذ أجريت الانتخابات في موعدها المقرر في ١٠ نيسان ١٩٤٦، وهي أول انتخابات نيابية تجري في ظل الاحتلال، وقد حققت الأحزاب المحافظة تقدماً ملحوظاً فيها، إذ حصل حزب الأحرار *Liberal Party*^(٤) على ١٤٠ مقعداً، والحزب التقدمي على ٩٣ مقعداً، أما الحزب الاجتماعي الديمقراطي *Japanese Democratic*

(١) Juha Saunavaara, Op. Cit., P. 187.

(٢) Ibid, Pp. 184-185.

(٣) Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 135.

(٤) حزب الأحرار: وهو ثاني حزب سياسي يعلن عنه رسمياً في ظل الاحتلال الأمريكي لليابان في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٥ بعد الحزب الاجتماعي الديمقراطي (الحزب الاشتراكي)، وقاد الحزب في البداية مجموعة من السياسيين المخضرمين الذين كانت لديهم ميول محافظة، وقد انضم إليه ست وأربعون عضواً من أعضاء الدايت. تضمن برنامج الحزب الأولي، الدعوة إلى ضرورة منح المرأة حقوق أكثر، ومنها السماح لها بالمشاركة السياسية، وتخفيض سن الناخبين، وإعادة تنظيم المجالس السياسية، مثل مجلس شوري الإمبراطور، ومجلس النواب، وإصلاح نظام التعليم، والمحافظة على روح الدستور. انتخب ايشيرو هاتوياما رئيساً للحزب، لكنه لم يستمر طويلاً إذ شمل بحملة التطهير نهاية ١٩٤٦، وخلفه في رئاسة الحزب شيغيرو يوشيدا، الذي أصبح رئيساً للوزراء حتى عام ١٩٥٤. اتحد حزب الأحرار مع الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٥ ليشكلا حزب الأحرار الديمقراطي. للتوسع ينظر:

كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ١٧٩-١٨٠.

Socialist Party ^(١) وهو حزب اشتراكي حصل على ٩٢ مقعداً، بينما لم يحصل الحزب الشيوعي الا على ٥ مقاعد فقط ^(٢).

يبدو من نتائج الانتخابات ان أغلبية الشعب الياباني كانت تدعم الأحزاب المحافظة، على الرغم من الحروب والهزيمة التي منيت بها اليابان بسببهم، ناهيك عن التأييد الشعبي للمحافظين الذي انبثق عن ولائهم المطلق للإمبراطور من جانب، وعدم تقبلهم للأفكار الشيوعية سيما بعد المطالب الشيوعية القاضية بإلغاء النظام الإمبراطوري من جانب آخر.

بعد اجراء الانتخابات قدمت حكومة شيادهارا استقالتها في ٢٢ نيسان ١٩٤٦، وشكّل شيغيرو يوشيدا الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة السابقة، أول حكومة منتخبة مباشرة من الشعب الياباني، التي كانت مهمتها الأساسية المصادقة على الدستور، فتم ذلك في ٢٤ آب ١٩٤٦ عندما صوت ٤٢١ نائباً لصالح الدستور، بينما صوت ثمانية أعضاء ضده وهم أعضاء الحزب الشيوعي وبعض المستقلين ^(٣).

عدّ ماك آرثر وثيقة الدستور من أهم انجازات الاحتلال، التي كانت الأساس الذي سيحدث تغييراً شاملاً في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لليابان ^(٤). وقد تكون الدستور من مقدمة وأحد عشر فصلاً، احتوت على مائة وثلاث مواد ^(٥)، أهمها الفصل الأول الذي

^(١) الحزب الاجتماعي الديمقراطي (الحزب الاشتراكي): هو أول الأحزاب السياسية التي ظهرت رسمياً خلال حقبة الاحتلال الأمريكي لليابان، وذلك في عام ١٩٤٥، ترأسه ماتسوكو كوموكوجي **Matsuoka Komakichi**، الذي كان احد زعماء الحركة العمالية في اليابان منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حصل في انتخابات نيسان ١٩٤٦ على ٩٢ مقعداً، فاز في انتخابات نيسان ١٩٤٧ بحصوله على ١٤٣ مقعداً في مجلس النواب وشكّل أول حكومة اشتراكية برئاسة رئيس الحزب كاتياما تيتسو **Katayama Tetsu**، وهو أول ياباني مسيحي يتسلم رئاسة الوزراء في تاريخ اليابان كله. لكن الحزب تعرض إلى هزيمة كبيرة في انتخابات كانون الثاني ١٩٤٩ اذ انخفضت عدد مقاعده في مجلس النواب من ١٤٣ إلى ٤٨ مقعداً فقط. غير الحزب اسمه في عام ١٩٩١ إلى الحزب الاشتراكي. للتوسع ينظر:

J. A. A. Stockwin, Op. Cit., Pp. 109-121.

^(٢) **Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 137.**

^(٣) **Elise K. Tipton, Modern Japan A social and Political History, University of Routledge Press, London and New York, 2002, P.155.**

^(٤) **Mire Koikari , Pedagogy of Democracy: Feminism and the Cold War in the U.S Occupation of Japan, University of Temple Press, Philadelphia, 2008, P.65.**

^(٥) للتوسع حول مواد الدستور ينظر:

N.D.L., in: <http://www.ndl.go.jp/modern/e/utility/list.html>

أكد على ان الإمبراطور يعد رمز وحدة الشعب وليس له أي سلطة على الحكومة المنتخبة، و ألغى أية صفة إلهية للإمبراطور كما جاء في دستور ميجي. أما الفصل الثاني فتطرق إلى أهم المسائل الخلافية بين سلطات الاحتلال واليابانيين وخصوصاً ما جاء في نص (المادة التاسعة) التي جاء فيها: "نتطلع بإخلاص للسلام العالمي القائم على العدل والنظام، والشعب الياباني يتخلى إلى الأبد عن الحرب كحق سيادي للأمة والتهديد واستخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية. لكي يحقق الهدف من ذلك فأن القوات البرية، والبحرية، والجوية، فضلاً عن غيرها من إمكانيات الحرب المحتملة، لن يحافظ عليها. وحق الدولة باعلان الحرب لا يعترف به" (١).

اهتم الفصل الثالث بحقوق وواجبات الشعب، إذ أكد على انهم متساوين أمام القانون، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والاجتماعية، بينما عد الفصل الرابع مجلس النواب السلطة العليا في البلاد، والجهة الوحيدة المسؤولة عن سن القوانين، وشدد الفصل الخامس على ان يكون رئيس الوزراء والوزراء مدنيين، اما الفصل السادس فاهتم بالسلطة القضائية وضرورة فصلها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. (٢)

لم تقتصر سياسية الاحتلال العقابية على المجالين السياسي والعسكري بل تعدى ذلك ليشمل المجال الاقتصادي، الأمر الذي أولته سلطة الاحتلال اهتماماً منذ وقت مبكر من احتلالها لليابان، فاتخذت سلسلة من الخطوات استهدفت القضاء على القدرة الاقتصادية اليابانية، وأهمها دفع تعويضات للدول المتضررة من الحرب معها، والقضاء على المؤسسات الاقتصادية اليابانية التي دعمت المجهود الحربي كالزائبتساو *Zaibatsu* (٣) وذلك لضمان عدم عودة اليابان لتشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين. (١)

(١) N.D.L., in: <http://www.ndl.go.jp/modern/e/utility/list.html>, Pp.366-368.

(٢) A.Glenn D. Hook and Gavan McCormack(ed.), *Japans Contested Constitution Documents and Analysis*, Routledge Press, London, 2001, P. 192.

(٣) يطلق على الشركات الاحتكارية الكبرى في اليابان بالزائبتساو، وهي مجموعات من أصحاب الأعمال الصغيرة بدأت عملها منذ عهد ميجي ثم أصبحت مجموعة من العوائل التي تمتلك شركات كبيرة وعلاقة في اليابان، اذ وصلت أوج ذروتها في الثلاثينيات من القرن العشرين، بعد ان أصبحت تتمتع بنفوذ كبير ليس في المجال الاقتصادي فحسب، بل أصبح لها شأن كبير داخل الحكومة اليابانية. للتوسع ينظر:

عباس فنجان صدام الإمارة، أوضاع اليابان الاقتصادية في عهد الاحتلال الاميركي ١٩٤٥-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ٦٤=

وقد عزز ترومان سياسة العقاب الاقتصادي من خلال تصريحه في ٢٢ أيلول ١٩٤٥ الذي جاء فيه: "ان سياسات اليابان أسهمت في إلحاق الدمار في اقتصاد الشعب الياباني، وعليهم مواجهة الصعوبات الاقتصادية لوحدهم...، وان الحلفاء لن يتحملوا عبء إصلاح الضرر"^(٢). والحق ترومان ذلك التصريح بتوجيه إلى ماك آرثر في ١ تشرين الثاني من العام نفسه جاء فيه: "سوف لن نتولى اية مسؤولية لإعادة تأهيل الاقتصاد الياباني، او تقويته. وسنعمل على توضيح الأمر إلى الشعب الياباني من انه لن يكون هناك اية التزام بالمحافظة على مستوى معيشي معين في اليابان"^(٣)

جاءت تصريحات ترومان في الوقت الذي كانت فيه اليابان تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، بسبب ما ألحقته الحرب باقتصادها، إذ توقفت عجلة الاقتصاد في تلك المدة^(٤)، فضلاً عن حالة الركود التي شهدتها الصناعة و الزراعة في اليابان، الأمر الذي انعكس سلباً على توفير الغذاء للشعب الياباني الذي أصبحت حالته صعبة للغاية^(٥).

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية المتردية أصر ترومان على اقتطاع التعويضات من اليابان، فأرسل أدوين باولي *Edwin A. Bauley*^(٦) في تشرين الثاني ١٩٤٥ على رأس بعثة

=Wilhelm Rohl (ed.), *History of Law in Japan since 1868*, Boston, 2005, Pp. 367-372.

^(١) Mitchell Maurice, *An Analysis of Japan's Economic Recovery 1945-1955 With Special Reference to Inflation*, Unpublished Thesis of Master, Faculty of Texas, 1967, P.1.

^(٢) Quoted in:

Mitchell Maurice, *Op. Cit.*, P. 3.

^(٣) نقلاً عن: كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٢٦١.

^(٤) Jarom B. Cohen, *Economy in Warrant Recon Structures*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1949, P. 417.

^(٥) Masahiro Hosoya, *Economic Democratization and the "Reverse Course" During the Allied Occupation of Japan 1945-1952*, University of Sophia, Japan, 1983, P. 59.

^(٦) أدوين باولي: (١٩٠٣-١٩٨١)، سياسي واقتصادي أمريكي، عمل في مجال تجارة النفط، دخل المجال السياسي

عندما أصبح عضواً في الحزب الديمقراطي، وقد ربطته علاقات صداقة مع الرئيس ترومان، وفي عام ١٩٤٧

ترك السياسة ليعود إلى مجال الأعمال التجارية في النفط. للتوسع ينظر:

Robert Greenhalgh Albion and Others, *Forrestal and the Navy*, University of Columbia Press, New York, 1962, Pp.211-213.

إلى الشرق الأقصى، وقد تكونت البعثة من اقتصاديين ومهندسين، فزار اليابان ثم انتقل إلى الصين والفلبين^(١).

عاد باولي إلى واشنطن في نيسان ١٩٤٦ وفور عودته أعد تقريراً شاملاً عن التعويضات، أوصى فيه بضرورة تجريد اليابان من المعدات والآليات الثقيلة وتقديمها تعويضات للدول المتضررة من الحرب، فضلاً عن ذلك حث باولي الولايات المتحدة على عدم تقديم أية مساعدات لليابان تجعل المستوى المعيشي فيها أعلى من المستوى في الدول المجاورة لها^(٢).

تبنت الإدارة الأميركية خطة باولي، في الوقت الذي رفضتها لجنة الشرق الأقصى، ويعود السبب في ذلك إلى اصرار الاتحاد السوفيتي على أن ما حصل عليه الجيش السوفيتي في سخالين ومنشوريا هي غنائم حرب^(٣)، الأمر الذي أدى إلى استخدام الولايات المتحدة نفوذها في اليابان وبالتنسيق مع المقرر العام لسلطات الاحتلال فقسمت الفائض من المعدات دون الرجوع إلى لجنة الشرق الأقصى، وفقاً لما جاء في تقرير باولي فإن ما نسبته ٣٠% من المعدات يمكن تقديمها كتعويضات، فكانت حصة الصين ١٥%، بينما حصلت الفلبين على ٥%، أما هولندا أو جزر الهند الشرقية الهولندية فحصلت على ٥% أيضاً، وكانت حصة بورما والملايو ٥% كذلك، وقد تخلت الولايات المتحدة عن حصتها في التعويضات للدول الأخرى^(٤).

لقد ترافق برنامج التعويضات الذي فرضته سلطات الاحتلال على اليابان مع القضاء على الاحتكارات الاقتصادية اليابانية الكبرى تفادياً لعودة تطلعات اليابان العسكرية في المستقبل^(٥). فأصدرت الإدارة الأميركية في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٥ توجيهاً إلى الحكومة اليابانية تطلب منها وضع خطة لتصفية الشركات الاحتكارية، وتعرض الخطة بعد اكتمالها على القائد العام للمصادقة عليها، وتضمن التوجيه حل شركات الزابيتساو^(٦).

(١) Ronald L. Mc Glothlen, *Controlling the Waves: Dean Acheson and U.S. Foreign Policy in Asia*, New York, 1993, P.212.

(٢) Stephen D. Kertesz (ed.), *American Diplomacy in a New Era*, University of Notre Dame Press, South Bend, 1961, P. 197.

(٣) Jarom B. Cohen, *Op. Cit.*, P. 419.

(٤) Mitchell Maurice, *Op. Cit.*, P. 9.

(٥) Masahiro Hosoya, *Op. Cit.*, P. 61.

(٦) Hiroyuki Odagiri and Akira Goto, *Technology and Industrial Development in Japan: Japan: Building Capabilities by Learning, Innovation, and Public Policy*, Clarendon Press, Oxford, 1996, P.90.

وبعد صدور التوجيه اتخذت سلطات الاحتلال سلسلة من الخطوات باتجاه القضاء على المؤسسات الاحتكارية، ففي ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٥ اقترحت الحكومة اليابانية فرض ضرائب على الأفراد والشركات التي حصلت على أرباح طائلة نتيجة الحرب^(١)، وجاءت الخطوة الثانية في آب ١٩٤٦ عندما أصدر ماك آرثر توجيهاً للحكومة اليابانية طلب فيها حل (هيئات السيطرة) التي كانت مهمتها مراقبة حركة السوق والنشاط الاقتصادي^(٢). وكانت الخطوة الثالثة هي الأكثر إثارة بين اليابانيين إذ قامت سلطات الاحتلال في ٤ كانون الثاني ١٩٤٧ بتطبيق برنامج التطهير الاقتصادي الذي شمل ٢٣٠ شركة، إذ عزل أغلب المسؤولين ورجال الأعمال في هذه الشركات بعد حلها. وبحلول منتصف عام ١٩٤٧ بلغ عدد الذين تم عزلهم ٢٢٠٠ شخص، الأمر الذي أدى إلى إصابة اليابانيين بالصدمة^(٣).

استمرت سياسة الاحتلال العقابية لمدة سنتين ١٩٤٥-١٩٤٨، وعلى الرغم من قسوة الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال، لكن ذلك لم يمنع من تعاون اليابانيين معها، ويعود ذلك لسببين رئيسيين الأول هو عدم تعرض سلطات الاحتلال للإمبراطور ومعاملته كمجرم حرب، والثاني تقبل اليابانيين الهزيمة وان عليهم أن يدفعوا الثمن حتى ينتهوا سريعاً مما هو مطلوب منهم ويمنحوا فرصة الاستقلال^(٤).

ويتضح مما تقدم ان الولايات المتحدة نجحت في تنفيذ سياستها العقابية ضد اليابان، اذ استطاعت تقويض أقوى إمبراطورية في آسيا هددت مصالح الغرب والولايات المتحدة، من خلال القضاء على مؤسساتها العسكرية، وتسريح جيشها، ومحاكمة قادتها، وعزل الأشخاص غير المرغوب فيهم الذين يمثلون عائقاً امام تنفيذ سياسة الاحتلال. فضلاً عن القضاء على المؤسسة الاقتصادية اليابانية التي بتحالفها مع المؤسسة العسكرية أسهمت في ظهور النزعة التوسعية لليابان.

ولضمان عدم عودة اليابان إلى تطلعاتها العسكرية من جانب، وتعزيزاً لسياسة العقاب من جانب آخر، أقدمت الولايات المتحدة على سن دستور جديد لليابان لم يكن يمثل تطلعات الشعب

(١) Jarom B.Cohen, Op. Cit., P. 228.

(٢) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ٢٨١-٢٨٢.

(٣) Mitchell Maurice, Op. Cit., P. 17.

(٤) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

الياباني في ذلك الوقت بقدر ما كان يمثل مصالح الولايات المتحدة ،اذ اعتقد الأمريكيون ان ترسيخ الديمقراطية ستكون كفيلة في عدم عودة اليابان إلى ظروف ما قبل الحرب ، فضلاً عن ما تضمنه الدستور من مواد حرمت على اليابان إعادة بناء قدراتها العسكرية، ومنعت العسكريين من الوصول إلى السلطة مجدداً.

المبحث الثاني: انعطافة سياسة الاحتلال الأمريكي من العقاب إلى

إعادة بناء اليابان وعقد معاهدة السلام ١٩٤٨-١٩٥٢

لم تستمر سياسة الاحتلال الأمريكي في نهجها العقابي، إذ بدأت ملامح الانعطاف في هذه السياسة في نهاية عام ١٩٤٧، فبعد أن كانت سياستها تهدف إلى إضعاف اليابان سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، تحولت سياستها إلى بناء اليابان وإنعاش اقتصادها^(١)، وقد وقفت وراء ذلك التحول أسباب عدة، منها ما يتعلق بأوضاع الولايات المتحدة الداخلية، وأخرى تتعلق بالتطورات الإقليمية والعالمية^(٢). فعلى المستوى الداخلي للولايات المتحدة نشأت ضغوط بسبب ضعف الأداء الياباني في المجال الاقتصادي الأمر الذي جعل عبء مساعدة اليابان يقع على عاتق الولايات المتحدة، مما أدى إلى ظهور معارضة لسياستها في اليابان^(٣). في الوقت الذي سيطر فيه الجمهوريون على مجلس الشيوخ والنواب في عام ١٩٤٦ وبدأوا معارضة سياسة الديمقراطيين في اليابان^(٤).

وبينما كان الداخل الأمريكي يشهد تحولات مهمة، تسارعت الأحداث على الصعيد الدولي، سيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إذ ظهر الخلاف بشكل واضح عندما أصبحت أوروبا الشرقية تحت سيطرة السوفيت عام ١٩٤٨، وفي شهر حزيران من العام نفسه فرضت القوات السوفيتية حصاراً على المناطق التي سيطر عليها الحلفاء في برلين، ومن جانب آخر شهدت الأوضاع الإقليمية لليابان تطوراً مهماً، إذ استطاع ماوتسي تونك *Maotse Tung*^(٥) من تحقيق انتصارات ضد قوات شيانغ كاي تشك وإحكام سيطرته على مناطق واسعة من الصين^(٦).

(١) Stephen S. Large, Op. Cit., P. 155.

(٢) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٣٢٧.

(٣) Richard B. Finn, Op. Cit., P. 191.

(٤) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٣٢٨.

(٥) ماوتسي تونك: (١٨٩٣-١٩٧٦)، زعيم صيني شيوعي بارز، ولد في محافظة هينان *Hunan* لعائلة فلاحية، كان احد الأعضاء الثلاثة عشر الذين اسسوا الحزب الشيوعي الصيني ١٩٢١، أصبح رئيساً للحزب عام ١٩٢٥، دخل في صراع على السلطة مع حكومة شيانغ كاي تشك منذ عام ١٩٢٧، انتهى الصراع بانتصار ماوتسي تونك عام ١٩٤٩ وعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية، قاد الصين للمشاركة في الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) إلى جانب كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة والغرب، توفي ماو نتيجة أصابته بسرطان الرئة. للتوسع ينظر:

Staart R. Schram, *The Political Thought of Mao Tse Tung*, New York, 1963;=

ووفقاً للتطورات السابقة شرعت الولايات المتحدة بصياغة إستراتيجية جديدة لليابان. فعينت وليم درابر *William H. Draper*^(٢) نائباً لوزير الدفاع في ٧ آب ١٩٤٧، وأوكلت إليه مهمة إنعاش الاقتصاد الياباني، بينما أوكلت لجورج فورست كينان *George F. Kennan*^(٣) مهمة الحفاظ على الاستقرار السياسي^(٤).

وتتفيداً للسياسة الجديدة وصل درابر إلى اليابان في أيلول ١٩٤٧، وعند وصوله بدأ مشاورات مع ماك آرثر، إذ طالب بتشكيل لجان مهمتها إعداد دراسة تفصيلية عن الأوضاع الاقتصادية، وحث سلطات الاحتلال على التعاون مع هذه اللجان لتحقيق هدفها في انعاش الاقتصاد الياباني. وقد اتفق ماك آرثر مع درابر حول تخفيض نسبة التعويضات التي أقرتها لجنة باولي، لكنهما لم يتفقا حول عودة بعض الشركات الاحتكارية لممارسة نشاطها الاقتصادي، الأمر الذي عده ماك آرثر تعارضاً مع بنود إنذار بوتسدام والتوجيهات الأميركية اللاحقة^(٥).

= روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلي، ج٢، دار المأمون للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٩٤.

^(١) *Richard B. Finn, Op. Cit., P. 191.*

^(٢) وليم درابر: (١٨٩٤ - ١٩٧٤)، ضابط ومصرفي وسياسي أمريكي، درس الاقتصاد في جامعة نيويورك، بعد تخرجه التحق بالجيش الأمريكي ١٩١٧، وصل إلى رتبة جنرال عام ١٩٤٠، عمل في ألمانيا بعد هزيمتها إذ ترأس القسم الاقتصادي لسلطات الاحتلال، عين نائب لوزير الدفاع ١٩٤٧. للتوسع ينظر:

David Shavit, Op. Cit., P.410.

^(٣) جورج فورست كينان: (١٩٠٤-٢٠٠٥)، سياسي أمريكي، يعد مهندس سياسة لاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي، ولد في وسكونسن، تخرج من الأكاديمية العسكرية عام ١٩٢٥، كان مولعاً بالثقافة الروسية، في عام ١٩٤٠ عمل سكرتيراً أولاً في السفارة الأمريكية في برلين، ولم يستطع مغادرة ألمانيا إلا في عام ١٩٤٢، أصبح في عام ١٩٤٧ مدير مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، عمل سفيراً في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٢، وفي العام نفسه أحيل إلى التقاعد بسبب تصريحاته التي شبه فيها الاتحاد السوفيتي بألمانيا النازية. للتوسع ينظر:

Bernard A. Cook, Europe since 1945: An Encyclopedia, Vol. 2, Garland Press, New York, 2001, Pp.720-721; David A. Hollinger and Charles Capper(eds.), The American Intellectual Tradition, Vol.2, University of Oxford Press, New York, 2006, Pp.324-425.

^(٤) *Walter A. McDougall, Let the Sea Make a Noise--: A History of the North Pacific from Magellan to Macarthur, New York, 1993, P. 671.*

^(٥) *Howard B. Schonberger, Aftermath of War Americans and the Remarking of Japan 1945-1952, University of Kent state Press, Kent state, 1989, P. 77.*

أخذ ماك آرثر يتحرك نحو عرقلة مهمة درابر، إذ طلب من الدايت الياباني الانعقاد وتشكيل لجنة من مجلس المستشارين والنواب لسن قانون يمنع تركيز القوة الاقتصادية بيد الشركات الكبرى، الأمر الذي جعل وزير الدفاع الأمريكي يوجه انتقاداً حاداً لماك آرثر، وعد ذلك المشروع "لا يتفق مع الفلسفة الأميركية"، وشدد على ضرورة التعاون لإنجاح خطة درابر ^(١). وكان ذلك الموقف بداية الضغوط على ماك آرثر لتغيير سياسته تجاه اليابان ^(٢).

عاد درابر إلى الولايات المتحدة، وقد أوضح أن سياسته الجديدة تهدف إلى إلغاء التعويضات، والسماح لبعض الشركات الكبرى الزابتساو بممارسة نشاطها الاقتصادي، ونتيجة لذلك شكّل درابر لجنة جميع أعضائها من الاقتصاديين لدراسة موضوع التعويضات، وبعد ثلاثة أسابيع من الدراسة في اليابان أوصت اللجنة باقتطاع ٥٠% من تقديرات باولي، الأمر الذي لاقى ترحيباً من ماك آرثر ^(٣). ومن جهة أخرى شكّل درابر لجنة ثانية لدراسة برنامج الاحتكارات، إذ وصلت إلى اليابان في أيار ١٩٤٨، وبعد الدراسة أوصت اللجنة أن يقتصر برنامج الاحتكار على ثمانية عشر شركة فقط ^(٤).

وفي الوقت الذي كان فيه درابر يعمل من أجل وضع الخطط لانعاش الاقتصاد الياباني، توجه كينان إلى طوكيو في ١ آذار ١٩٤٨، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع ماك آرثر، واستهل الأخير حديثه عن المسيحية والديمقراطية وكيفية نشرها في الشرق الأقصى، وتحدث عن إنجازات الاحتلال، ولم يشر إلى المسائل المهمة التي جاء من أجلها كينان، وهي بحث إمكانية عقد معاهدة سلام مع اليابان، والخطوات الممكنة اتخاذها لتسريع إنعاش الاقتصاد ^(٥).

وقبل انعقاد الاجتماع الثاني، أرسل كينان إلى ماك آرثر مذكرة عبر فيها عن آرائه وملاحظاته، مؤكداً فيها على أن يكون الهدف الأساسي لسياسة الاحتلال هو تحقيق الاستقرار

^(١) Masahiro Hosoya, Op. Cit., Pp. 73-74.

^(٢) Howard B. Schonberger, Op. Cit., P. 74.

^(٣) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٣٣٤-٣٣٧.

^(٤) Masahiro Hosoya, Op. Cit., P. 85.

^(٥) Mathew Evangelist, The United State and Asian Security, University of Cornell Press, Press, N.P, 2002, P. 72.

الاجتماعي في اليابان، والاستناد على سياسة أمنية ثابتة ووضع برنامج شامل لإنعاش الاقتصاد، مع تحفيز أحساس اليابانيين بالمسؤولية المباشرة لإدارة بلادهم^(١).

عقد الاجتماع الثاني في ٥ آذار ١٩٤٨، وتحدث ماك آرثر عن أهمية اليابان الأمنية، واعتبر ان الحد الاستراتيجي للولايات المتحدة ينبغي أن يتحول إلى الساحل الشرقي للقارة الآسيوية، وأشار في حديثه إلى معاهدة السلام وتأثيرها على الوجود العسكري الأمريكي في اليابان، وان عقدها سيشجع المطالبة بقواعد عسكرية في اليابان ليس من الاتحاد السوفيتي فحسب، بل من الدول الحليفة للولايات المتحدة أيضاً^(٢).

وكان آخر اجتماع بين كينان وماك آرثر في ٢١ آذار من العام نفسه وبحضور درابر الذي طرح فكرة تشكيل قوة عسكرية صغيرة لليابان، الأمر الذي عارضه ماك آرثر، معللاً ان ذلك يتعارض مع الدستور الياباني، علاوة على المعارضة التي ستبديها دول الحلفاء سيما الآسيوية منها، خوفاً من تجدد التهديد الياباني لها، وان ذلك يمثل عبئاً على الاقتصاد الياباني^(٣).

أنهى كينان محادثاته مع ماك آرثر دون التوصل إلى اتفاق، وعند عودته إلى واشنطن أعد تقريراً قدمه إلى ترومان في ٢٥ آذار ١٩٤٨، انتقد فيه بشدة سياسة ماك آرثر في اليابان، وذلك لتقليله من خطر الحزب الشيوعي الياباني من جهة، واتباع سياسة متساهلة ضد الخطر السوفيتي على اليابان من جهة أخرى. وحث التقرير الولايات المتحدة على توجيه جهودها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليابان، وإعادة تسليحها، وتأجيل أية محاولة لعقد معاهدة سلام في ذلك الوقت، وتقليص سلطات المقر العام بشكل يجعل من مهمته الاشراف فقط، والتخفيف من سياسة الديمقراطية (المجردة)، واتباع سياسة واقعية تجاه اليابان وفقاً للمتغيرات الدولية، وأوصى باعادة النظر في حملة التطهير، ووضع نهاية لمحاكمة مجرمي الحرب^(٤).

^(١) Noriko Yokoi, *Japan's Postwar Economic Recovery and Anglo-Japanese Relations, 1948-1962*, London, 2003, P.17.

^(٢) Masahiro Hosoya, *Op. Cit.*, P. 84.

^(٣) F.R.U.S., Vol.VI, *Conversation Between General of The Army Macarthur, Under Secretary of the Army Draper, And Mr. George F. Kennan , March 21, 1948*, P.708.

^(٤) F.R.U.S., Vol.VI, *Report by the Director of the Policy Planning Staff (Kennan), Washington, March 25, 1948*, P. 690 .

رفض ماك آرثر ما جاء في تقرير كينان، سيما ما يتعلق بتقليص صلاحياته وانهاء حملة التطهير، ومحاكمة مجرمي الحرب،^(١) وعدّ ذلك مستمداً من تعهدات الولايات المتحدة وفقاً لإنذار بوتسدام، لكن رفض ماك آرثر لم يمنع من مصادقة مجلس الأمن القومي على تقرير كينان في ٢٤ أيلول ١٩٤٨، وصادق عليه ترومان في ٩ تشرين الأول، وفي اليوم نفسه اعترفت وزارة الدفاع بضرورة اجراء تغييرات على سياسة الاحتلال^(٢).

لقد تعرض ماك آرثر لضغوط كبيرة أدت إلى قبوله بالتوجه الجديد للسياسة الأمريكية، فألغيت حملة التطهير في ٩ تشرين الأول ١٩٤٨، وصادر ماك آرثر توجيهات إلى أقسام المقر العام بعدم التدخل بنشاطات الحكومة اليابانية، وتقليص عدد موظفيه، وتزويد الشرطة اليابانية بالأسلحة الخفيفة، وسمح للحكومة اليابانية بتشكيل لجنة لاستقبال الشكاوي وطلبات الاستئناف لمراجعة محاكمات مجرمي الحرب، وبذلك بدأت السياسة الجديدة في اليابان تترسخ بشكل واضح^(٣). الأمر الذي استغله يوشيدا فدعا لإجراء انتخابات مبكرة، وقد ركزت حملته الانتخابية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخفض الضرائب، وتحقيق الاستقلال من خلال الشروع بمفاوضات مع الجانب الأمريكي حول معاهدة سلام تنهي الاحتلال.^(٤)

أجريت الانتخابات في نهاية ١٩٤٨، وحصل حزب الأحرار الذي يتزعمه يوشيدا على ٢٦٤ مقعداً، الأمر الذي سهل مهمته في تشكيل حكومة جديدة، وبالمقابل تعرض الحزب الاشتراكي إلى هزيمة كبيرة فانخفض عدد مقاعده من ١٤٣ في انتخابات ١٩٤٧ إلى ٤٨ مقعداً، وتراجعت مقاعد الحزب الديمقراطي من ٩٠ إلى ٦٩ مقعداً، في حين ازداد عدد مقاعد الحزب الشيوعي من ٩ إلى ٣٥ مقعداً^(٥). ويبدو ان رفع يوشيدا شعار تحقيق الاستقلال كان السبب الرئيسي في تحقيق حزب الأحرار انتصاراً ساحقاً في الانتخابات، الأمر الذي دلل على وجود رغبة كبيرة لدى الشعب الياباني بالتخلص من الاحتلال سريعاً.

(١) Yukiko Koshiro, *Trans-Pacific Racisms and the U.S. Occupation of Japan*, University of Columbia Press, New York, 1999, P.38.

(٢) Mathew Evangelist, *Op. Cit.*, P. 73.

(٣) Takishi Igarashi, *MacArthur's Proposal for an Early Peace with Japan and the Redirection of Occupation Policy Toward Japan*, The Japanese Journal of American Studies, No. 1, P. 86.

(٤) Stephen S. Large, *Op. Cit.*, P. 155.

(٥) F.R.U.S, Vol. VII, *Telegram from the Acting Political Adviser in Japan (Sebald) to the Secretary of State, Priority, January 26, 1949, Pp.628-632.*

وبعد يوم واحد من إجراء الانتخابات أصدر ماك آرثر بياناً مقتضباً رحب فيه بنتائج الانتخابات قائلاً: "إن شعوب العالم الحر في كل مكان ستعبر عن ارتياحها بنجاح الانتخابات في اليابان"، وإن وصول القوى المحافظة إلى السلطة يعد مكسباً لسياسة الاحتلال وفي الوقت نفسه لم يكثر إلى النجاح الذي حققه الحزب الشيوعي، إلا أنه تكلم بلغة لا تخلو من التهديد قائلاً: "أنه سيراقبهم مثل الصقر متى انتهكوا القانون سيدفعون ثمن ذلك"^(١).

وقبل أن يشكل يوشيدا حكومته الجديدة، وجهت الإدارة الأمريكية برقية إلى ماك آرثر في ١٤ كانون الأول ١٩٤٨ وطلبت منه أن ينقلها إلى يوشيدا واحتوت على الخطة المعدة لتفعيل برنامجها الاقتصادي في اليابان^(٢)، التي عرفت بـ"المبادئ التسع لاستقرار الاقتصاد الياباني"، وتضمنت الخطة تسع نقاط هي، توازن وضبط الميزانية، تحجيم القروض، واستقرار الأجور، فرض الضرائب، تحسين التجارة الخارجية، التحكم بسعر الصرف الأجنبي، تحسين نظام توريد الموارد من أجل زيادة التصدير، زيادة انتاج الموارد الطبيعية، وتحسين خطط تجميع وتخزين المواد الغذائية^(٣). ومن أجل تطبيق المبادئ التسعة أرسلت الإدارة الأمريكية في ١٩ شباط ١٩٤٩ الخبير الاقتصادي جوزيف دوج *Joseph M. Dodge*^(٤)، الذي أصبح مستشاراً اقتصادياً لماك آرثر^(٥)، وعند وصوله اليابان بدأ بتنفيذ خطته الاقتصادية، فأمر بإلغاء بنك التمويل لإعادة الاعمار الذي

^(١) *Richard B. Finn, Op. Cit., P. 216.*

^(٢) *F.R.U.S., Vo1 VI, Telegram From Acting Secretary of Army (Draper) to the Acting Secretary of state, December 14, 1948., Pp. 1062- 1063.*

^(٣) هشام عبد الرؤوف حسن، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

^(٤) جوزيف دوج: (١٨٩٠-١٩٦٤)، خبير اقتصادي أمريكي، ذو خبرة طويلة في القضايا المالية والبنوك والاقتصاد،

تولى منصب نائب رئيس مصرف ديترويت ١٩٣٢-١٩٣٣، ثم رئيساً للمصرف بين عامي ١٩٣٣-١٩٥٣،

عمل مستشاراً مالياً لسلطة الاحتلال الأمريكي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن عضويته في

اللجنة الاستشارية لمعالجة المشكلات المالية في الهيئة المسؤولة عن تنفيذ مشروع مارشال ١٩٤٧-١٩٥١.

للتوسع ينظر:

Harold C. Relyea(ed.), The Executive Office of the President: A Historical, Biographical, and Bibliographical Guide, Greenwood Press, Westport, 1997, P.500;

عباس فنجان صدام الإمارة، المصدر السابق، ص ١٠٤.

^(٥) *Howard B. Schonberger, Op. Cit., P.198; L. Carl Brown (ed.) ,Center Stage: American Diplomacy Since World War II, New York, 1990, P. 283.*

كان يقدم مساعدات مالية لليابان لإعادة اعمار ما خلفته الحرب، ومن أجل تخفيف كلف الاحتلال^(١).

وكان الهدف الأساسي لدوج هو ربط اليابان بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالسيطرة على التضخم والاهتمام بالصناعة، وزيادة الصادرات، فارتكزت سياسته الاقتصادية على ثلاث نقاط أساسية هي:^(٢)

١. تحقيق توازن في الميزانية، وذلك بتقليص النفقات وزيادة الواردات.
٢. تقليص الاعتماد على مساعدات البنك الدولي والاعتماد فقط على المعونة الأميركية.
٣. تحديد سعر صرف الين مقابل الدولار.

بعد أن حدد دوج الأهداف الأساسية لخطته الاقتصادية، أجرى سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين اليابانيين، استهدفت معالجة العجز الحاصل في الميزانية، وبين لهم الإجراءات المزمع اتخاذها قائلاً: "إن السيطرة على الميزانية توجب اتخاذ خطوات ربما تكون غير مرضية للبعض، فالتكشف هو أساس العلاج لسلسلة التدابير الاقتصادية". وفي ٢٣ آذار ١٩٤٩ تم الاتفاق مع الحكومة اليابانية على الميزانية السنوية التي قدرت بـ (٧٤١) مليار ين، وشملت جميع مرافق الدولة^(٣)، واستطاع دوج في ٢٣ نيسان من تثبيت سعر صرف الين مقابل الدولار، إذ أصبح يساوي (٣٦٠) ين^(٤).

وما أن أقرت الميزانية حتى بدأ دوج بتنفيذ الجانب الآخر من سياسته الاقتصادية، وتمثلت بزيادة نسب الضرائب، وتفعيل برنامج تحصيل الضرائب^(٥)، ومحاسبة الممتنعين عن دفعها^(٦)، وكانت ضريبة الدخل من الضرائب الكبيرة المفروضة على اليابانيين إذ بلغت نسبتها ٦٠% من مجموع دخل الفرد^(٧).

(١) Mitchell Maurice, Op. Cit., P 29.

(٢) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٣٦٩.

(٣) عباس فنجان صدام الإمارة، المصدر السابق، ص ١٠٥-١٠٦.

(٤) Masako Osada Sanctions and Honorary Whites: Diplomatic Policies and Economic Realities in Relations between Japan and South Africa ,Greenwood Press, Westport, 2002, P.118.

(٥) عباس فنجان صدام الإمارة، المصدر السابق، ص ١١١.

(٦) Howard B. Schonberger, Op. Cit., P.

(٧) Richard B. Finn, Op. Cit., P. 226.

أحرزت خطط دوج بعض النتائج الايجابية، إذ استطاع أن يخفض التضخم بدرجة كبيرة، وتحسين الميزانية^(١)، وقد رافقت هذه النتائج الايجابية بعض الآثار السلبية التي انعكست بشكل مباشر على الحياة اليومية للفرد الياباني، إذ ارتفعت معدلات البطالة، وانتشرت حالات الافلاس لكثير من المؤسسات وسرح الآلاف من الموظفين^(٢).

وتطبيقاً لخطّة دوج التقشفية، أرسل يوشيدا في ١٩ نيسان ١٩٤٩ برقية إلى ماك آرثر تضمنت خطة الحكومة في تخفيض أعداد الموظفين والعمال، الأمر الذي يوفر للحكومة ما يقارب سبعة مليارات ين لخزينة الدولة، وقد ركزت الحملة على قطاع سكك الحديد، الذي كان يعاني من عجز مالي قدر بخمسة مليارات ين، فكان من الضروري تخفيض أعداد العاملين لتقليل الانفاق الحكومي. وقد بلغ عدد العمال الذين شملتهم الخطة المائة ألف عامل، واغلبهم ينتمون إلى الحزب الشيوعي^(٣).

وما أن أقرت الحكومة خطتها حتى وقعت سلسلة من الحوادث الأمنية، إذ خرج العمال- واغلبهم من الشيوعيين بمظاهرات يطالبون فيها الحكومة بالعدول عن قرارها، الأمر الذي أدى إلى اصطدامهم بقوات الشرطة، فقتل احد المتظاهرين، فدفعهم ذلك للسيطرة على بعض مرافق الدولة وفي مقدمتها سكك الحديد، وهددوا بالإضراب العام^(٤). وقد أستغل الحزب الشيوعي تلك الأوضاع فاجتمعت اللجنة المركزية للحزب في ١٨-١٩ حزيران من العام نفسه، وتعهدوا بإسقاط حكومة يوشيدا في ايلول من العام نفسه، وأطلقوا على تحركهم اسم "ثورة ايلول"^(٥).

وفي الوقت الذي أعلن فيه الشيوعيين ثورتهم، وقعت ثلاث حوادث متتالية في غضون ستة أسابيع، وقعت الحادثة الأولى في ٥ تموز ١٩٤٩ عندما عثرت الشرطة على جثة مدير السكك الحديد شيمو ياما *Shimo Yuma* وهي مقطعة اثر اصطدامها بقطار بعد قتله، وقد وجه الاتهام إلى العمال الغاضبين على أثر طردهم من وظائفهم. اما الحادثة الثانية وقعت في مدينة ميتاكا *Mitaka* في ١٥ تموز إذ حطمت محطة قطار بعد دفع عربة قطار عليها من فوق تل مجاورة^(٦).

(١) عباس فنجان صدام الإمارة، المصدر السابق، ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) *Mitchell Maurice, Op. Cit., P 32.*

(٣) *Richard B. Finn, Op. Cit., P. 227.*

(٤) *Elise K. Tipton, Op. Cit., P. 157.*

(٥) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ٣٧٥.

(٦) المصدر نفسه.

أدت إلى مقتل ستة أشخاص وجرح عشرين آخرين، وخلصت التحقيقات إلى ان العمل كان تخريبياً، فألقت الشرطة القبض على عشرة أشخاص تسعة منهم ينتمون للحزب الشيوعي^(١). ووقعت الحادثة الثالثة في ١٧ آب ١٩٤٩، عندما انحرف القطار عن مساره في مدينة فوكوشيما *Fukushima* التي تبعد ٦٨ ميلاً شمال طوكيو وأدى إلى مقتل السائق وأثنين من مساعديه وجرح العديد من الركاب، واكتشفت السلطات ان الحادث لم يكن عفواً بل تم التدبير له، فاعتقلت عشرين شخصاً معظمهم من الشيوعيين، وقد اعترف سبعة منهم بمسؤوليتهم عن الحادث، إلا ان محكمة فوكوشيما أدانت الجميع^(٢).

وفي ضوء التطورات الأمنية اصدر ماك آرثر بياناً في ٤ تموز ١٩٤٩ ندّد فيه بأعمال العنف، وتحدث عن استغلال الشيوعيين للحرية التي يتمتع بها اليابان من اجل تحقيق أهدافهم^(٣). وعلى الرغم من مهاجمة ماك آرثر الحزب الشيوعي إلا انه لم يتخذ أي خطوات تمنعه من العمل السياسي إلا بعد وقوع حدثين مهمين، الأول في ٦ كانون الثاني ١٩٥٠ عندما نشرت الصحيفة الرسمية لمكتب الاعلام الشيوعي السوفيتي مقالاً تدعوا فيه الحزب الشيوعي الياباني إلى تبني النضال المسلح، وعدم مهادنة الاحتلال^(٤). اما الحدث الثاني وقع في ٣٠ كانون الثاني أثناء مظاهرة للشيوعيين وسط طوكيو، عندما حاول جنود أميركيون أنزال لافتات وصور حملها المتظاهرون بادروا بمهاجمة الجنود واعتدوا عليهم بالضرب وعلى أثر ذلك اعتقل ثمانية منهم وحوكموا بمحاكمة عسكرية أميركية^(٥).

ونتيجة لتراكم مؤشرات تلك الأحداث وجه ماك آرثر في ٦ حزيران ١٩٥٠ توجيهاً إلى الحكومة اليابانية يمنع بموجبه أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الياباني، والهيئة المسؤولة عن تحرير صحيفة أكهاتا *Akhata* من العمل بدوائر الدولة، وقد نفذ يوشيدا التوجيه في ٧

(١) David E. Kaplan and Alec Dubro, *Yakuza: Japan's Criminal Underworld*, University of California Press, Berkeley, 2003, 46.

(٢) John Price, *Japan Works: Power and Paradox in Postwar Industrial Relations*, University of Cornell Press, New York, 1997, P. 75.

(٣) Shigeru Yoshida, *Op. Cit.*, P. 234.

(٤) Mikiso Hane, *Eastern Phoenix: Japan since 1945*, Westview Press, Boulder, 1996, P.46.

(٥) Shigeru Yoshida, *Op. Cit.*, Pp. 92-93.

حزيران^(١). وفي الوقت نفسه بدأ ماك آرثر بحملة تطهير واسعة طالت العناصر اليسارية من الحزبين الشيوعي والاشتراكي، إذ تم ابعاد ٢٢ ألف شخص من مختلف دوائر الحكومة والقطاع الخاص، وعرفت الحملة بأسم "حملة التطهير الحمراء"^(٢).

تزامنت حملة التطهير الحمراء التي شنّها ماك آرثر ضد الشيوعيين في اليابان مع تعيين ترومان جون فوستر دلس *John Foster Dulles*^(٣) مستشاراً لوزير الخارجية لشؤون معاهدة السلام مع اليابان، وقد ارتكز دلس على أسس عدة في التعامل مع اليابان ، أهمها ان تكون حليفاً إستراتيجياً للولايات في صراعها مع الشيوعيين، سيما بعد خضوع الصين لسيطرة الشيوعيين وعلان ماوتسي تونك عن قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ التي اعترفت بها الاتحاد السوفيتي فوراً، بينما رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بها، وان تؤدي دوراً أساسياً في الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأقصى ضد التهديد الشيوعي^(٤)، ولضمان نجاح مهمته حصل دلس على الدعم اللازم من ترومان ووزير الخارجية دين اتشيسون *Dean G. Acheson*^(٥). لكن مهمته

^(١) Robert A. Scalapino, *Op. Cit.*, P.217.

^(٢) John S. Bowman(ed.), *Columbia Chronologies of Asian History and Culture*, University of Columbia Press, New York, 2000, P.157; Mire Koikari, *Op. Cit.*, P. 143.

^(٣) جون فوستر دلس: (١٨٨٨-١٩٥٩)، سياسي أميركي، ينتمي إلى أسرة سياسية، كان جده وعمه وزراء خارجية للولايات المتحدة، شارك في مؤتمر فرساي ١٩١٩، خدم كمندوب للولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بين عامي ١٩٤٥-١٩٤٩، وهو المفاوض الرئيسي لمعاهدة السلام مع اليابان، أصبح وزيراً للخارجية في عهد الرئيس إيزنهاور ١٩٥٣-١٩٥٩، توفي نتيجة إصابته بمرض السرطان. للتوسع ينظر:

Richard Goold-Adams, *John Foster Dulles: A Reappraisal*, New York, 1962; Michael A. Guhin, *John Foster Dulles: A Statesman and His Times*, University of Columbia Press, New York, 1972; Jeffrey D. Schultz and others (eds.), *Encyclopedia of Religion in American Politics*, Phoenix, 1999, Pp. 81-82.

^(٤) Michael Schaller, *The United States and Japan Since the Occupation*, University of Oxford Press, New York, 1997, P.31.

^(٥) دين اتشيسون: (١٨٩٣-١٩٧١)، محامي وسياسي أميركي، تخرج من كلية الحقوق جامعة هارفارد ١٩٢١، عينه فرانكلين روزفلت وكيل وزير الخزانة بين عامي ١٩٣٣-١٩٤١، ثم عمل مساعداً لوزير الخارجية بين عامي ١٩٤١-١٩٤٥، ثم وكيلاً لوزير الخارجية ١٩٤٧-١٩٤٩، وأصبح وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٢، كان له دوراً مهماً في تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي، ثم صار مستشاراً غير رسمي لإدارة جون كينيدي وجونسون. للتوسع ينظر:

Donald A. Wells (ed.), *An Encyclopedia of War and Ethics* Greenwood Press, Westport, 1996, P.116; John T. McNay, *Acheson and Empire: The British Accent in American Foreign Policy*, University of Missouri Press, Columbia, 2001; Robert L. Beisner, *Dean Acheson: A life in the Cold War*, University of Oxford Press, New York, 2006.

مهمته لم تكن باليسيرة فكان عليه الاتفاق مع وزارة الدفاع التي عارضت عقد معاهدة سلام مع اليابان من جهة، واقناع الحكومة اليابانية للقبول بسياسته الجديدة من جهة أخرى^(١).

وصل دلس إلى اليابان في ١٧ حزيران ١٩٥٠^(٢)، وكان ماك آرثر قد أعدّ مذكرتين قبل وصول دلس إلى اليابان، أطلق على الأولى أسم "مشكلة معاهدة السلام" والثانية "فرموزا"، ذكر في الأولى مدى التأثير النفسي على الشعب الياباني نتيجة التأخير في التوصل إلى معاهدة سلام، وأشار فيها إلى ان مدة الاحتلال ينبغي أن لا تتجاوز الخمس سنوات، أما المذكرة الثانية كانت تتعلق بفرموزا وأهميتها العسكرية^(٣).

عقد دلس اجتماعه الثاني مع ماك آرثر في ٢٢ حزيران ١٩٥٠، ودار نقاشهما حول الحقوق العسكرية الأميركية في المنطقة، وأهمية الدفاع عن اليابان، وقد طلب ماك آرثر مزيداً من الحرية في حركة القوات العسكرية، أما الدفاع عن اليابان فرأى الأخير ان من حق اليابان الدفاع عن نفسها واستثمار الطاقات البشرية والاقتصادية اليابانية لتعزيز موقع القوات الأميركية في حال حدوث أي عدوان^(٤).

وفي اليوم نفسه التقى دلس مع يوشيدا، وأكد الأخير رفضه أي محاولة لإعادة تسليح اليابان، وان مهمة حماية اليابان تقع على عاتق الأمم المتحدة بشكل عام وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص، وان أي تقاعس في توفير الحماية لليابان "فانها ستنتظر إلى مكان آخر" في إشارة واضحة إلى موسكو. وبالمقابل تعهد يوشيدا بحماية الأمن الداخلي^(٥)، ولم يثمر الاجتماع عن أي نتائج ايجابية حول إقناع يوشيدا باعادة التسليح، وقد أصيب دلس بالإحباط نتيجة موقف يوشيدا^(٦).

^(١) Richard B. Finn, Op. Cit., P. 242.

^(٢) James A. Field Jr, History of United States Naval Operations: Korea, U.S Government Printing Office, Washington, 1962, P. 37.

^(٣) F.R.U.S., Vol. VI, Memorandum by the Supreme Commander for Allied Powers (MacArthur), June 14, 1950, Pp. 1213-1221.

^(٤) F.R.U.S., Vol. VI, Memorandum by the Consultant to the Secretary (Dulles), Washington, June 30, 1950, P.1229.

^(٥) Aaron Forsberg, America and the Japanese Miracle the Cold War Context of japons Postwar Economic Revival 1950-1960, University of North Carolina Press, London, 2000, P. 41.

^(٦) Chihiro Hosoya, Japan's Response to U.S. Policy on the Japanese Peace Treaty: The Dulles Yoshida talks of January-February 1951, Hitotsubashi journal of law and Politics, 10:15-27, Departmental Bulletin Paper, 1981, P. 18.

وقبل مغادرة دلس اليابان اجتمع مع ماك آرثر في ٢٦ حزيران ١٩٥٠، وقد حقق الاجتماع تطوراً ملحوظاً في موقف ماك آرثر، الذي وافق على مقترح دلس حول وضع الترتيبات الأمنية مع اليابان، وان هذا التغيير ربما يفتح المجال لإقناع وزارة الدفاع الأميركية بالموافقة على عقد معاهدة سلام^(١).

وعلى الرغم من فشل دلس من تحقيق نتائج ايجابية في مباحثاته مع يوشيدا، إلا ان الزيارة قبولت بارتياح شعبي في اليابان، إذ عدت الخطوة الأولى باتجاه تحقيق الاستقلال^(٢).
لقد تزامن وجود دلس في اليابان مع اندلاع الحرب الكورية^(٣) في ٢٥ حزيران ١٩٥٠، والتي أسهمت في إحداث تغيرات على الوضعين السياسي والاقتصادي لليابان، ففي ٨ تموز بعث ماك آرثر برسالة إلى يوشيدا يطالبه بزيادة أعداد الشرطة الوطنية إلى خمسة وسبعون ألف^(٤)، مع تشكيل قوة بحرية بأسم خفر السواحل تتألف من ٨٠٠٠ رجل، إلا ان ماك آرثر عد ذلك الإجراء ليس له علاقة بالتطورات الجارية في شبه الجزيرة الكورية، غير ان ذلك يعد تطوراً بموقف ماك آرثر الراض لأي محاولة من شأنها أن تعيد تسليح اليابان، بينما عزي يوشيدا ذلك إلى سد الفراغ الذي أحدثه انتقال أعداد كبيرة من الجيش الأميركي للمشاركة في الحرب الكورية^(٥). وفي ٢٤ تموز ١٩٥٠ قدم ماك آرثر طلباً لوزارة الدفاع من أجل تجهيز القوات اليابانية الجديدة بأسلحة حديثة^(٦).

^(١) Chihiro Hosoya, Op. Cit., P. 18

^(٢) F.R.U.S., Vol. Vi, Telegram the Acting United State Political Adviser for Japan (Sebald) to the Secretary of State, June 27, 1950, Pp.1228-1229.

^(٣) اندلعت الحرب الكورية في ٢٥ حزيران ١٩٥٠، بين كوريا الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وكوريا الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها، انتهت الحرب في ٢٧ تموز ١٩٥٣ بعد عقد هدنة بين الطرفين. للتوسع ينظر:

Gordon L. Rottman, Korean war order of Battle United State, and United Nations, and Communist Grund, Naval and Air Forces 1950-1953, Westport, 2002;

محمود شاكر حميد، الولايات المتحدة والحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٧.

^(٤) Michael Schaller, Op. Cit., P. 31.

^(٥) Jeremy Moses¹ and Tadashi Iwami , From Liberalization to Militarization: The 'Civilising' of Japan and the end of the Pacifist Experiment, University of Canterbury Press, New Zealand , 2007, P.8; L. Carl Brown (ed.), P. 284.

^(٦) هشام عبد الرؤوف حسن، المصدر السابق، ص ٢٨٠.

وعلى المستوى الاقتصادي أسهمت الحرب الكورية في إدارة عجلة الاقتصاد الياباني بشكل واضح، إذ ازدادت طلبات القوات الأميركية على السلع والخدمات اليابانية، الأمر الذي أدى إلى زيادة في الانتاج^(١)، وازدهرت الصادرات اليابانية فانعكس ايجاباً على الاقتصاد الياباني، كما ان المصانع التي أغلقتها سلطات الاحتلال بحجة انها صناعات حربية أعيد فتحها، فانخفضت معدلات البطالة، وشهدت الميزانية فائضاً لعام ١٩٥٠^(٢).

أدى اندلاع الحرب الكورية إلى عودة الخلافات بين وزارتي الخارجية والدفاع الأميركييتين، إذ كان القادة العسكريون يرون انه ليس من الحكمة الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة سلام مع اليابان في الوقت الذي يتعرض فيه الموقف الأميركي للخطر في شرق آسيا، فضلاً عن ان المؤشرات لا تدل على انتهاء الحرب بوقت قريب وربما تتسع رقعتها، لكن دلس كان يرى خلاف ذلك، ففي ١٩ تموز ١٩٥٠ رفع مذكرة إلى أتشيسون شرح فيها أهمية التوصل إلى معاهدة سلام مع اليابان، وأكد أن الهجوم الكوري يزيد من أهمية التوصل إلى معاهدة أكثر مما يقلل من أهميتها. وبدوره رفع أتشيسون هذه المذكرة إلى ترومان في ٢٤ تموز، وابدى ترومان موافقته على آراء دلس^(٣).

أعدّ دلس في ٢٥ تموز ١٩٥٠، مسودة خاصة بالبند الأمنية أطلق عليها اسم "السلم والأمن الدوليين"، وركزت الوثيقة على ضرورة بحث المسائل الأمنية مع اليابان بمعزل عن معاهدة السلام^(٤)، ومن النقاط المهمة التي أشارت لها الوثيقة هي حق اليابان بطلب الحماية من الولايات المتحدة في حال تعرضها لأي تهديد خارجي، وأن تتعهد الحكومة اليابانية بتقديم التسهيلات اللازمة للقوات الأميركية، وأن تمتنع من تقديم أي تسهيلات لأي دولة أخرى^(٥)، وقد أرسلت الوثيقة الوثيقة إلى وزارة الخارجية والتي بدورها أرسلتها إلى وزارة الدفاع في الأول من آب ١٩٥٠^(٦).

(^١) Lester H. Brune (ed.), *The Korean War: Handbook of the Literature and Research*, Greenwood Press, Westport, 1996, P.130.

(^٢) Oknim Chung, *The Origins and Evolution of the Japanese-American Alliance: A Korean Perspective*, University of Stanford Press, Stanford, 1998, P.6.

(^٣) F.R.U.S., Vol. VI, *Memorandum by the Consultant to the Secretary (Dulles) to the Secretary of State*, Washington, July 19, 1950, P.1244.

(^٤) Chihiro Hosoya, *The Road to San Francisco: The Shaping of American Policy on the the Japanese peace treaty*, *The Japanese journal of American Studies*, No. 1, 1981, P. 106.

(^٥) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٤٢٨.

(^٦) Chihiro Hosoya, *The Road to San Francisco*, P. 106.

ردت وزارة الدفاع على وثيقة السلم والأمن الدوليين في ٢٢ آب، وعرضت شرحاً مفصلاً عن متطلباتها الأمنية، وتوضيح موقفها من الناحية العسكرية، إذ أكدت موافقتها على إعادة تسليح اليابان بشكل يجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها، وأن عقد أي معاهدة سلام لا بد أن يأخذ بنظر الاعتبار الموقف العسكري الأمريكي في الحرب الكورية^(١)، وأن تكون قيادة القوات الأمريكية-اليابانية تحت قيادة أميركية، وأن يتمتع الجيش الأمريكي بما يتمتع به المواطن الياباني من حقوق قضائية، وأن أي انسحاب للقوات الأمريكية من اليابان يكون بقرار من الأولى وفقاً لتقديراتها للأوضاع الدولية^(٢).

ومع وجود الخلافات بين وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين إلا أنهما استطاعتا من تذليل العقبات وتوصلتا إلى اتفاق في ١ أيلول ١٩٥٠، إذ تم إعداد مذكرة مشتركة قدمت إلى مجلس الأمن القومي صادق عليها في ١٧ أيلول، وقد راعت المذكرة الهواجس الأمنية لوزارة الدفاع^(٣). ومن جانبه أعدّ دلس بياناً في ١١ أيلول تضمن سبعة مبادئ رئيسة شكلت القاعدة الأساسية في مباحثاته مع الدول المعنية بالمعاهدة وهي: ^(٤)

١. كل الدول التي في حالة حرب مع اليابان لها الحق في أن تكون أحد أطراف المعاهدة.
٢. بحث عضوية اليابان في الأمم المتحدة.
٣. موافقة اليابان على وصاية الأمم المتحدة بالتعاون مع الولايات المتحدة في إدارة جزر اوكتاوا وجزر بونين، وأن تعترف اليابان باستقلال كوريا.
٤. استمرار التعاون الياباني مع الولايات المتحدة للحفاظ على الأمن والسلام في اليابان.
٥. ان المعاهدة تلزم اليابان بالدخول في سياسات متعددة، واتفاقات تجارية.
٦. إعادة جميع الممتلكات المنهوبة إذا كانت صالحة للدولة التي نهبت منها، وفي حال تعرضها للأضرار تتكفل اليابان بالتعويض.

^(١) Chihiro Hosoya, *The Road to San Francisco*, P. 106.

^(٢) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٤٣١.

^(٣) Chihiro Hosoya, , *The Road to San Francisco*, P. 107.

^(٤) Ibid, P.109.

٧. ان أية منازعات يتم حلها بطرق دبلوماسية أو تحال إلى محكمة العدل الدولية.

وبناءً على وثيقة الاتفاق بين وزارتي الخارجية والدفاع والمبادئ السبعة، بدأ دلس جولة جديدة من المحادثات مع عدد من أعضاء لجنة الشرق الأقصى في نهاية ايلول ١٩٥٠^(١)، الذين حضروا اجتماعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ولم تكن ردود الفعل مشجعه تجاه مشروع دلس سيما فيما يتعلق بإلغاء التعويضات، ومحاولة الولايات المتحدة إعادة تسليح اليابان، ناهيك عن انتقاد السوفيت لسياسة الولايات المتحدة المتفردة بإجراء المفاوضات^(٢).

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرض لها دلس لكنه واصل تحركاته نحو التحضير لعقد معاهدة سلام مع اليابان، فوصل إلى طوكيو في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥١^(٣)، وعقد اجتماعه الأول مع ماك آرثر في ٢٧ من الشهر نفسه وأثناء المحادثات طلب منه المساعدة وذلك بالضغط على اليابانيين من أجل القبول بالمبادئ السبعة، مستخدماً بذلك نفوذه وعلاقته الوثيقة مع اليابانيين^(٤).

اجتمع دلس مع يوشيدا في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥١، ودار نقاشهما حول أمن اليابان، اذ رأى يوشيدا ان حماية اليابان تقع على عاتق الولايات المتحدة، من خلال استخدام القواعد العسكرية الأميركية الموجودة على الأراضي اليابانية دون مشاركة مباشرة من اليابان، في حين شدد دلس على حق الولايات المتحدة في الحفاظ على قوات لها في اليابان باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً واضحاً في أية تسوية سلمية، وليس تنازلاً من اليابان، وليس على الولايات المتحدة أن تدفع ثمناً لذلك وان ما يلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان هو استعدادها للدفاع عن نفسها، والمساهمة في الدفاع المشترك في منطقة المحيط الهادي^(٥).

كرر يوشيدا موقفه السلبي من إعادة التسليح، معللاً ذلك بافتقار اليابان للموارد الأساسية اللازمة للتسلح الحديث، وضعف الاقتصاد وان أية محاولة للتسلح ستستغل سياسياً من الأحزاب المعارضة^(٦). ويبدو ان من الأسباب الأخرى التي جعلت يوشيدا يعارض إعادة التسليح هو خشيته

(١) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص ٤٣٣.

(٢) Chihiro Hosoya, *The Road to San Francisco*, P. 109.

(٣) Robert A. Scalapino, *The Foreign Policy of Modern Japan*, University of California Press, Berkeley, CA, 1977, P.343.

(٤) F.R.U.S, Vol. VI, *Memorandum of Conversation*, by Mr. Robert A. Fearey of the Office of Northeast Asian Affairs, January 27, 1951, Pp.818-821.

(٥) Chihiro Hosoyam, *Japan's Response to U.S. Policy*, P. 19.

(٦) J. Patrick Boyd and Richard J. Samuels, *Nine Lives?: The Politics of Constitutional Reform in Japan*, Washington , 2005, P.21.

خشيتته من نوايا الأميركيين نحو دفع اليابان للمشاركة في الحرب الكورية، الأمر الذي يؤدي إلى إحياء روح العداوة مع جيران اليابان.

لقد تعرض يوشيدا إلى ضغوط كبيرة من جانب دلس، من أجل إقناعه القبول بإعادة تسليح اليابان، الأمر الذي دفع يوشيدا للطلب من ماك آرثر للتدخل في المفاوضات بينهما، واستجاب ماك آرثر لطلب يوشيدا، إذ شرح لدلس الآثار المترتبة على إعادة التسليح، لكن الأخير لم يكن بوضع يسمح له مغادرة طوكيو دون الحصول على التزام من الحكومة اليابانية بشأن هذه المسألة^(١).

كان الاجتماع الذي عقده دلس مع يوشيدا في ٢ شباط ١٩٥١ نقطة تحول في سلسلة محادثاته في اليابان، إذ وافق يوشيدا على إعادة التسليح بشكل محدود، وقدم في ٣ شباط مقترحاً تحت اسم "خطوات أولية لبرنامج إعادة التسليح"، وتضمن المقترح تشكيل قوات أمنية برية وبحرية تضم خمسين ألف منتسب، وتشكيل وزارة للأمن القومي الياباني مهمتها الإشراف على تدريب هذه القوات^(٢).

عقد دلس اجتماعه الأخير مع يوشيدا في ٧ شباط ١٩٥١، واتفقا على أن المعاهدة لن تفرض أية تعويضات على اليابان، وناقشا إنهاء ملف محاكمة مجرمي الحرب، واختتم دلس زيارته إلى اليابان التي استمرت اثنا عشر يوماً بقاء الإمبراطور هيروهيتو^(٣).

توجه دلس بعد ذلك إلى الفلبين وأستراليا ونيوزلندا، لإطلاع مسؤولي هذه الدول على نتائج مباحثاته مع الحكومة اليابانية، وحثهم على مساندة الجهود الرامية لعقد معاهدة السلام، لكنه واجه امتعاضاً من هذه الدول تجاه السياسة الأميركية الرامية إلى إعادة تسليح اليابان، الأمر الذي عدوه تهديداً لأمنهم، فضلاً عن مشكلة التعويضات التي رفضت هذه الدول التنازل عنها. لكن دلس وبعد مفاوضات مع مسؤولي هذه الدول استطاع إقناعهم من خلال تقديم تعهدات لحمايتهم في المستقبل ضد أي تهديد ياباني^(٤).

^(١) Chihiro Hosoyam , *Japan's Response to U.S. Policy*, P. 22.

^(٢) Richard B. Finn, *Op. Cit.*, p.279.

^(٣) F.R.U.S, Vol. Vi, *Memorandum by Mr. Robert A. Fearey of the Office of Northeast Asian Affairs*, February 7, 1951, Pp.863-866.

^(٤) F.R.U.S, Vol. Vi, *Memorandum of Conversation, by the Deputy to the Consultant (Allison)*, Confidential, February 12, 1951, Pp.880-888.

بعد أن عاد دلس من زيارته للفلبين وأستراليا ونيوزلندا، شرع بصياغة النص النهائي لمعاهدة السلام، وبعد الانتهاء من صياغته قدمه إلى ممثلي الحلفاء في لجنة الشرق الأقصى، إلا أنه لم يحض بقبول من الاتحاد السوفيتي والهند، بينما وافق عليه الحلفاء الآخرون مع تحفظ شديد على بعض البنود الواردة فيه سيما المتعلقة بالتعويضات^(١).

وفي الوقت الذي كان فيه دلس يتحرك من أجل حشد الأصوات لدعم معاهدة السلام، أصدر الرئيس ترومان في ١١ نيسان ١٩٥١، قراراً بإقالة ماك آرثر من جميع مهامه، وذلك بسبب تهديد ماك آرثر للصين بضربها بالقنابل النووية إذا لم تستجيب لعقد هدنة بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي عده ترومان خروجاً عن المهام العسكرية المناطة إليه^(٢).

وعلى أثر ذلك التقى دلس مع أتشيون في اليوم نفسه، وأكد له أن إعفاء ماك آرثر من مهامه قد يكون له تأثير خطير جداً على الرأي العام الياباني، لكن أتشيون حاول أن يقلل من أهمية الحدث، وطلب منه مواصلة مهمته، والذهاب إلى اليابان وإبلاغ القادة اليابانيين بأن سياسة الولايات المتحدة لن تتغير^(٣).

وصل دلس إلى اليابان في ١٦ نيسان ١٩٥١، وكان في استقباله القائد الجديد لقوات الحلفاء ماثيو ريد جواي *Matthew Rid Gway*^(٤)، وفي ١٨ نيسان اجتمع دلس مع يوشيدا لطمأنته بعدم وجود أي تغيير في سياسة الولايات المتحدة بشأن معاهدة السلام^(٥).

عقد دلس اجتماعه الثاني مع يوشيدا في ٢٣ نيسان، وكان الاجتماع بحضور ريد جواي، ودار محور الحديث حول إمكانية حضور كوريا الجنوبية إلى مؤتمر السلام، الأمر الذي رحب به

^(١) Michael Schaller, Op. Cit., Pp.37-38.

^(٢) Robert D. Eldridge, *Secret talks between Tokyo and Washington the memories of Miyazawa Kiichi, 1949-1954, Lexington Books Press, New York, 2007, P. 33.*

^(٣) Aaron Forsberg, Op. Cit., P. 43.

^(٤) ماثيو ريد جواي: (١٨٩٥-١٩٩٣)، جنرال أميركي أدى دوراً أساسياً في الحرب العالمية الثانية، إذ كان قائداً للفرقة الثامنة عشر المحمولة جواً، في عام ١٩٥٠ عين قائداً للجيش الأميركي الثامن خلفاً لماك آرثر الذي عين قائداً عاماً لسلطات الاحتلال في اليابان، ثم قائداً أعلى لقوات الحلفاء في أوروبا خلفاً لإيزنهاور في عام ١٩٥٢، تقاعد من الجيش في عام ١٩٥٥. للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, University Of Columbia Press, New York, 2009, P. 41295.

^(٥) F.R.U.S., Vol. VI, *Memorandum by Mr. Robert A. Fearey of the Office of Northeast Asian Affairs, Tokyo, April 17, 1951 P.979.*

يوشيدا، وناقشا إصرار بعض الدول على دفع اليابان التعويضات لها^(١). وخلال الاجتماع قدم يوشيدا مذكرة لدلس أكد فيها على ضرورة إعادة توجيه ومراجعة سياسة الاحتلال، وقد وافق دلس وريد جواي على ما جاء في المذكرة^(٢).

جاءت مذكرة يوشيدا حول مراجعة سياسة الاحتلال متوافقة مع سياسة ريد جواي، ففي ١٣ أيار ١٩٥١ وبمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لدستور ما بعد الحرب أكد ريد جواي على ضرورة إعادة النظر في جميع القوانين الصادرة وفقاً لإنذار بوتسدام، ونتيجة لذلك أمر بتشكيل لجنة من مختلف الهيئات مهمتها رفع التوصيات للحكومة اليابانية، وقد قدمت هذه اللجنة العديد من التوصيات المتعلقة بإلغاء التطهير، والإصلاح الزراعي، والتعليم^(٣).

كانت سياسة ريد جواي تهدف إلى تحقيق أمرين أساسيين، الأول يتعلق بإلغاء حملة التطهير، واستطاع إنهاؤها فعلاً قبل نهاية ١٩٥١، أما الهدف الثاني فسعى إلى تشكيل جيش قوي لليابان، وقد حث الإدارة الأمريكية للعمل على تجهيزه بأسلحة حديثة^(٤).

وبينما كان ريد جواي يسعى لتحقيق أهدافه في اليابان، كشف دلس عن اتصالاته مع الدول المتحفظة على بنود المعاهدة، إذ توصل إلى اتفاق مع البريطانيين حول من يمثل الصين في مؤتمر السلام، الصين الشعبية أم الصين الوطنية وقضى الاتفاق أن يترك لليابان حرية الاختيار من يمثل الصين^(٥). وواصل دلس ضغطه على بعض الدول الآسيوية التي رفضت التخلي عن حقها في التعويضات، لكنه فشل في ذلك، الأمر الذي أدى إلى إجراء بعض التغيرات على بنود المعاهدة، فشمّل التغيير أن تدفع اليابان التعويضات، إلا أنه لم يحدد المبالغ التي ستدفعها، ويمكن أن تكون التعويضات على شكل مساعدات تقنية، أو منح قروض طويلة الأجل، وأن تبدأ اليابان بعد التوقيع على معاهدة السلام بتطبيع علاقاتها مع هذه الدول، وقد رحبت كل من الفلبين واندونيسيا وبورما بهذه التغيرات، وأعربت عن استعدادها التوقيع على هذه المعاهدة^(٦).

تأسيساً على ذلك شرعت الولايات المتحدة بالتحضير لمؤتمر السلام في تموز ١٩٥١، إذ وجهت الدعوة إلى خمسة وخمسين دولة في ١٨ تموز، وقد قبل السوفيت الدعوة، وكان ذلك مثار

^(١) Shigeru Yoshida, Op. Cit., P.251.

^(٢) Ibid.

^(٣) Richard B. Finn, Op. Cit., P. 296.

^(٤) Ibid, P. 296.

^(٥) Howard B. Schonberger, Op. Cit., P72.

^(٦) Aaron Forsberg, Op. Cit., P. 72.

قلق لدى وزارة الخارجية الأميركية، اذ اعتقدت ان حضور السوفيت المؤتمر كان الهدف من وراءه افشال المؤتمر^(١) أما الهند فرفضت الحضور بسبب ان المعاهدة لم تتضمن جلاء القوات الأميركية من اليابان من جهة، وبقاء جزر الكوريل وجنوب سخالين تحت سيطرة السوفيت من جهة أخرى. ورفضت بورما حضور المؤتمر بحجة ان المعاهدة لم تضع شروط قاسية على اليابان^(٢).

وصل الوفد الياباني برئاسة يوشيدا وعدد من أعضاء حكومته إلى سان فرانسيسكو في ٢ أيلول ١٩٥١، وفي ٤ أيلول افتتح المؤتمر بخطاب للرئيس الأميركي هاري ترومان، أكد فيه على ضرورة تناسي الأحقاد والكراهية، وأن لا يكون هناك منتصراً ومهزوماً، وأن نعمل سوية من أجل الشراكة في السلام^(٣).

ألقى يوشيدا خطابه في ٧ أيلول إذ جاء فيه: "ان شعبي من بين الشعوب التي عانت كثيراً، من دمار وويلات الحرب الأخيرة... يتشوقون برغبة كبيرة للعيش بسلام مع جيرانهم في الشرق الأقصى، وفي كل العالم"، وأشار في خطابه إلى أحقية بلاده في السيادة على جزر الكوريل التي احتلت من السوفيت، وتمنى أن تعود كل الجزر إلى اليابان بأسرع وقت ممكن^(٤).

وقع ممثلو تسعة وأربعين دولة بما فيهم اليابان على معاهدة السلام في ٨ أيلول ١٩٥١^(٥)، ولم يوقع عليها ممثلو الاتحاد السوفيتي وحليفاتها تشيكوسلوفاكيا. وقد كانت بنود المعاهدة موجزة وواضحة، فلم يشير أي بند فيها إلى ان اليابان مذنبه أو مسؤولة عن الحرب^(٦)، إلا انها ألزمتها بدفع تعويضات للدول المتضررة من احتلال اليابان لها، وبين أحد بنودها إلى ان دول الحلفاء ستنفذ العقوبات على مجرمي الحرب، مع إمكانية الإفراج عنهم في حال طلبت الحكومة اليابانية ذلك، كما ألغت المعاهدة جميع القيود المفروضة على الاقتصاد الياباني، ولم تلزم اليابان للاحتفاظ

(١) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٤٥٤.

(٢) Howard B. Schonberger, Op. Cit., P. 262.

(٣) Shigeru Yoshida, Op. Cit., P 254.

(٤) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ٤٥٧.

Stephen D. Kertesz(ed.), Op. Cit., P.217.

(٥) للتوسع حول بنود معاهدة السلام ينظر:

Jussi M. Hanhimak and Odd Arne Westad (eds.), *The Cold War: A History in Documents and Eyewitness Accounts*, University of Oxford Press, New York, 2004.Pp. 159-161.

(٦) Banno Junji ,*The Political Economy of Japanese Society* ,Vol. 2 , University of Oxford Press,1 998, P.109.

بالإجراءات والإصلاحات التي قام بها الاحتلال^(١)، فضلاً عن تعهد اليابان التزامها بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة^(٢).

وفي اليوم نفسه التقى يوشيدا مع وزير الخارجية أتشيسون في مقر الجيش السادس في سان فرانسيسكو، اذ وقع الجانبان على الاتفاقية الأمنية، وبعد التوقيع تحدث أتشيسون قائلاً: "إن التوقيع على هذه المعاهدة هي الخطوة الأولى نحو تحقيق السلام والأمن في منطقة المحيط الهادي"، ورد عليه يوشيدا بالقول: "أنها معاهدة حماية المحرومين من الدفاع عن أنفسهم"^(٣). وجاءت المعاهدة الأمنية مختصرة ومركزة إذ تضمنت خمس مواد هي:^(٤)

المادة الأولى: استضافة اليابان القوات الأمريكية للدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، ولهذه القوات الحق في إخماد أعمال الشغب والاضطرابات الداخلية بناء على طلب صريح من الحكومة اليابانية.

المادة الثانية: تمتنع الحكومة اليابانية من منح أي حقوق أو امتيازات لطرف ثالث دون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة.

المادة الثالثة: ان الشروط التي تنظم وجود القوات الأمريكية في اليابان تكون عبر اتفاقية إدارية تعقد لاحقاً بين الحكومتين.

المادة الرابعة: ان المعاهدة الأمنية ينتهي مفعولها باتفاق الحكومتين.

المادة الخامسة: سيتم المصادقة على المعاهدة في واشنطن، وتصبح سارية المفعول بعد مصادقة الحكومتين عليها.

من الواضح ان المعاهدة الأمنية لم تكن تعبر عن طموحات اليابانيين في الحصول على الاستقلال التام، سيما المادة الأولى منها التي تسمح للولايات المتحدة التدخل في شؤونها الداخلية ،

^(١) Richard B. Finn, *Op. Cit.*, Pp. 304-305.

^(٢) محمد جبار حسين، العلاقات اليابانية-الأميركية وآفاقها المستقبلية دراسة في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ٤٤.

^(٣) Shigeru Yoshida, *Op. Cit.*, P 262.

^(٤) Paul F. Langer and Richard Moorsteen, *The U.S. Japanese Military Alliance: Japanese Perceptions and the Prospective Impact of Evolving U.S. Military Doctrines and Technologies*, of Rand Press, N.P, 1975, P. 83; Edwin O. Reischauer, *Japan and America Today: A Symposium Based on a Conference on Japanese-American Relations Held at Honolulu under the Auspices of the Institute of Pacific Relations of Hawaii*, P. 43.

وان موافقة يوشيدا عليها كانت بسبب عدم وجود خيارات أخرى أمامه، وانه عدها خطوة أولى إلى الأمام باتجاه تحقيق الاستقلال .

وبناء على المادة الثالثة من المعاهدة الأمنية شرعت الحكومتان بمفاوضات غير رسمية لعقد الاتفاقية الادارية، وهي اتفاقية تتعلق بتنظيم وجود القوات الأميركية في اليابان، ومثل الجانب الأمريكي في المفاوضات دين راسك *Dean Rusk*^(١) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى، في حين مثل اليابان كاتسو أوكازاكي *Katsu Okazaki*^(٢). وناقش الطرفان بعض المسائل المهمة أبرزها المادة السادسة من معاهدة السلام، التي نصت على انسحاب القوات الأميركية من اليابان بعد تسعين يوم من دخول معاهدة السلام حيز النفاذ^(٣)، واتفق الطرفان على أن يكون الانسحاب تدريجياً يبدأ بانسحاب القوات العسكرية من المدن الرئيسية باتجاه القواعد في مناطق الريف الياباني، تمهيداً لانسحابها من اليابان^(٤).

وكانت المسألة الأكثر جدلاً في المفاوضات هي مسألة الولاية القضائية، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان افراد القوات العسكرية الأميركية الذين يرتكبون جرائم لا يقدمون إلى محاكم البلد المحتل مهما كانت نوع الجريمة، بل يقدمون إلى محاكم عسكرية أميركية، الأمر الذي

(١) ديفدين راسك: (١٩٠٩-١٩٩٤)، دبلوماسي ووزير خارجية أميركي، ولد لعائلة مزارعة في جورجيا، حصل على شهادته في القانون من جامعة كاليفورنيا عام ١٩٣٤، التحق بعد ذلك بصفوف الجيش وشارك في الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٤٥ عين موظفاً في وزارة الخارجية، ثم مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى في عام ١٩٥٠، وعينه كنيدي وزيراً للخارجية عام ١٩٦١، ثم أبقاه جونسون في منصبه حتى عام ١٩٦٤، توفي في أثينا ودفن هناك. للتوسع ينظر:

Ernest K. Lindley, The Winds of Freedom: Selections From the Speeches and Statements of Secretary of State Dean Rusk, January 1961 – August 1962, Boston, 1969; Bernard Reich and Others(eds.), An Historical Encyclopedia of the Arab-Israeli Conflict, Greenwood Press, Westport, 1996, Pp.439- 440; Sheldon M. Stern, The Week the World Stood Still: Inside the Secret Cuban Missile Crisis, University of Stanford Press, Stanford, 2005, P. 34.

(٢) كاتسو أوكازاكي: (١٨٧٩-١٩٦٥)، سياسي ياباني عين قنصلاً في هونك كونك عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤١، احد أعضاء الوفد الياباني الذي وقع على وثيقة الاستسلام ١٩٤٥، عمل وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٤. للتوسع ينظر:

Saikaku Ihara and Others, The Life of an Amorous Man, Rutland, 1964, P.150.

(٣) *Robert D. Eldridge, Op. Cit., P.59.*

(٤) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 270.*

يؤدي إلى إصدار أحكام غير مشددة وفقاً للجريمة المرتكبة، لكن ذلك الوضع تغير بعد الاتفاق بين الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي *North Atlantic Treaty Organization*^(١) بان الجندي الذي يرتكب جريمة أثناء الواجب يقدم إلى محاكم عسكرية أميركية، أما بخلاف ذلك فيقدم المتهم إلى محاكم البلد المحتل^(٢).

شدد أوكازاكي على أن تكون اتفاقية حلف شمال الأطلسي فيما يخص الولاية القضائية متبعة في اليابان، الأمر الذي رفضه راسك بشدة، وبعد مناقشات توصل الجانبان إلى اتفاق يقضي بتطبيق صيغة حلف شمال الأطلسي بعد مدة انتقالية في اليابان، وإن حقوق اليابان في الولاية القضائية بعد انتهاء المدة الانتقالية يكون في حالات خاصة فقط^(٣). ومن الأمور الخلافية التي أثرت أثناء المفاوضات حول الاتفاقية الإدارية، هي قيادة القوات الأميركية-اليابانية في حالات الطوارئ، إذ رفض أوكازاكي أن تكون تحت قيادة أميركية، لكنهما توصلا إلى حل وسط لم يخلو من الغموض إذ نص على "التشاور بين الحكومتين في حال حدوث طارئ على الإجراءات الواجب اتخاذها"^(٤).

وقع أوكازاكي وراسك على الاتفاقية الإدارية في ٢٨ شباط ١٩٥٢ ودخلت حيز النفاذ في ٢٨ نيسان من العام نفسه إلى جانب معاهديتي السلام والأمن، وبذلك بدأت اليابان مرحلة جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، إذ أصبحت بلداً مستقلاً رسمياً في التاريخ المذكور مع ارتباطها بمعاهدة أمنية^(٥).

(٤) منظمة حلف شمال الأطلسي: منظمة دولية تأسست عام ١٩٤٩ بناءً على معاهدة شمال الأطلسي، التي وقعت في ٤ من خلال القوة فضلاً عن التدخل في فض الأزمات السياسية، كان السبب الرئيسي في نشوء المنظمة هو قلقها من هجوم سوفيتي على أوروبا الغربية بعد أن سيطر الاتحاد السوفيتي على دول شرق أوروبا، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى التعاون مع الولايات المتحدة. للتوسع ينظر:

رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ج٢، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣، ص١٣٩-١٤١؛ نافع ايوب لبس، حلف شمال الأطلسي، تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة، وآفاقه المستقبلية، مجلة الفكر السياسي، العدد ٩-١٠، السنة الثالثة، ربيع وصيف، دمشق، ٢٠٠٠.

(٢) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 271.*

(٣) *Richard B. Finn, Op. Cit., P. 311.*

(٤) *Ibid.*

(٥) *Robert D. Eldridge, Op. Cit., P.67.*

أدرك اليابانيون ان ثمن السلام والاستقلال (الشكلي) كان باهضاً، وذلك لبقاء جزء من البلاد وهو جزر بونين واوكيناوا تحت السيطرة الأميركية الكاملة، اذ أصبحت العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة تبعية أكثر منها تكافئية، اذ أدمجت اليابان بالمعسكر المعادي للشيوعية، وفي الوقت نفسه، أنشأت بنية دائمة للسيطرة الأميركية على اليابان. وأصبحت الأخيرة محمية عسكرية أميركية، اذ تكفلت معاهدتي السلام والأمن بما يمكن ان يسمى بـ(نظام فرانيسكو)، بإبقاء القوات الأميركية في اليابان وسمحت لواشنطن باستخدام قواتها المرابطة هناك دون قيود فعالة، ومنعت المعاهدة اليابان من إقامة اية اتفاقات عسكرية مع اية دولة أخرى دون موافقة الولايات المتحدة. كان هذا الدور السلبي والتابع متوافق مع النزعة المسالمة ليابان ما بعد الحرب، لكنها من وجهة نظر أخرى كانت تناسب مصلحتها الوطنية الذاتية، فتبني اليابان لموقف غير سياسي سمح لها بتعريف أهدافها الوطنية في مضامين اقتصادية تركز على قدرات شعبها من اجل تحسين معيشتهم المادية.^(١)

يتضح مما تقدم إن سياسة الولايات المتحدة العقابية تجاه اليابان ما كانت لتتغير لولا حدوث تطورات مهمة على الصعيدين الداخلي والدولي، وظهور الصراع واضحاً بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي بعد سيطرة السوفيت على أوروبا الشرقية، وتحقيق الشيوعيين انتصارات متلاحقة في الصين، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى التخلي عن سياسة العقاب وانتهاج سياسة جديدة قائمة على إعادة تسليح اليابان، وإنعاش اقتصادها، وقيامها بدور فعال في مواجهة التوسع الشيوعي. وقد عزز قناعة الأميركيين بضرورة تغير سياستها تجاه اليابان اعلان قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ بعد انتصار الشيوعيين، وتحالفهم مع الاتحاد السوفيتي، ومشاركتهم مباشرة في الحرب الكورية، الأمر الذي عدته الولايات المتحدة تهديداً مباشراً لحلفائها في شرق وجنوب شرق آسيا.

حاولت اليابان الاستفادة من التوجه الجديد للسياسة الأميركية بما يخدم مصالحها، ففي حين رحبت بتأكيد الولايات المتحدة التخلي عن سياسة العقاب التي طالت مؤسساتها السياسية والاقتصادية، وسعيها إلى عقد معاهدة سلام مع اليابان تنهي الاحتلال، رفضت المحاولات

(١) صالح حسن عبدالله، التجربة اليابانية: دراسة تاريخية في ثنائية التقليد والحداثة ١٩٥٢-١٩٧٢، أطروحة دكتوراه

غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ص ١٠٨-١١٠.

الأميركية الرامية إلى إعادة بناء قدراتها العسكرية وجعلها جزءاً من الصراع ضد الشيوعيين، لأسباب منها عدم رغبة اليابانيين العودة إلى ظروف ما قبل الحرب لتشكل تهديداً لجيرانها من جانب، ومن جانب آخر ان إعادة التسلح من الممكن ان يؤثر على الاقتصاد الياباني من خلال تخصيص نسبة من ميزانية اليابان لدعم المسائل الدفاعية من جانب آخر. لكن الولايات المتحدة واصلت ضغطها على اليابان من اجل تنفيذ سياستها الجديدة سيما فيما يتعلق بإعادة التسلح، لتدخل بذلك العلاقات الأميركية اليابانية مرحلة جديدة.

الفصل الثاني

العلاقات اليابانية الأميركية

١٩٥٦-١٩٥٢

**المبحث الأول: الجهود الأميركية لإعادة تسليح اليابان
وأثرها على العلاقات الثنائية**

١٩٥٤-١٩٥٢.

**المبحث الثاني: موقف الولايات المتحدة الأميركية
من تطبيع العلاقات اليابانية- السوفيتية**

١٩٥٦-١٩٥٤.

المبحث الأول: الجهود الأمريكية لإعادة تسليح اليابان وأثرها على العلاقات

الثنائية ١٩٥٢-١٩٥٤

على الرغم من توقيع اليابان على معاهديتي السلام والأمن إلا أنها لم تحصل على الاستقلال التام وظلت سيادتها منقوصة، سيما مع وجود أكثر من مائتي ألف جندي أمريكي فوق أراضيها، فضلاً عن بقاء بعض جزرها المهمة مثل أوكيناوا وبونين تحت الحكم المباشر للسلطات الأمريكية، الأمر الذي جعل الأمريكيون يتدخلون بسياسة اليابان الداخلية والخارجية وفقاً لما تقتضيه مصالحهم الأمنية في منطقة الشرق الأقصى^(١)، خاصة وأن الصراع الغربي مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية أصبح على أشده، ونتيجة لذلك بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً شديدة من أجل إعادة تسليح اليابان، وأن تؤدي دوراً رئيساً في ذلك الصراع على الرغم من تعارض التوجهات الأمريكية مع الدستور الياباني والأغلبية الشعبية الراضية لإعادة التسليح^(٢).

ومن المفيد ذكره أن إعادة بناء القدرات العسكرية اليابانية قد بدأت منذ اندلاع الحرب الكورية عندما طلب ماك آرثر من يوشيدا في ٨ تموز ١٩٥٠ البدء بعملية تسليح محدودة وإنشاء احتياطي للشرطة الوطنية يضم خمسة وسبعين ألفاً، مع تشكيل قوة بحرية بأسم خفر السواحل تتألف من ثمانية آلاف رجل، ثم تطورت هذه القوات وتغير أسمها في بداية عام ١٩٥٢ إلى قوات حفظ الأمن^(٣)، ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً شديدة على الحكومة اليابانية من أجل القيام بعملية إعادة تسليح واسعة وسريعة^(٤)، الأمر الذي رفضه يوشيدا متحججاً بأن الدستور الياباني لا يسمح بذلك وأن الشعب الياباني سيرفض أية محاولة لإعادة عسكرة اليابان، فضلاً عن أن الاقتصاد الياباني لا يحتمل إضافة نفقات جديدة في مجال الدفاع، لكن ذلك لم يثن الأمريكيين من مواصلة ضغوطهم على الحكومة اليابانية من أجل تطوير وزيادة قدراتها

(١) Michael Schaller, Op. Cit., P.62; Mark Martin, *The U.S. and Japan, Unlikely Bedfellows*, New York, N.D, P. 7.

(٢) A. Doak Barnett, *China and the Major Powers in East Asia*, The Brookings Institution Press, Washington, 1977, P. 99.

(٣) كاظم هيلان محسن، الشرطة اليابانية في ظل الاحتلال الأمريكي ١٩٤٥-١٩٥٤، مجلة دراسات تاريخية، العدد السادس، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، آذار ٢٠٠٩، ص ١١٥-١٤٤.

(٤) Jokibe Makoto, *Japanese Diplomacy in the 1950, From Isolation Integration*, London and New York, 2008, P. 3.

الدفاعية لتصل إلى ثلاثمائة وخمسين ألف جندي، فضلاً عن دعم وتطوير القوات البحرية والجوية^(١).

عقد الاجتماع الأول بين مسؤولين يابانيين وأميركيين للبحث في قضايا الدفاع وإعادة تسليح اليابان في ٣ أيلول ١٩٥٢ في العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي *Mexico City*، وكان الوفد الأميركي ممثلاً بوزير الخزانة جون ويزلي سنايدر *John W. Snyder*^(٢) وجوزيف دوج الذي أصبح مستشاراً اقتصادياً لوزير الخارجية اتشيسون، في حين مثل الجانب الياباني وزير المالية هيئاتو اكيذا *Hayato Ikeda*^(٣)، وخلال الاجتماع عرض سنايدر وجهة نظر الإدارة الأميركية التي أكدت على ضرورة سعي اليابان لزيادة قدراتها الدفاعية في أسرع وقت ممكن، ودعا إلى انضمام اليابان إلى اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل *Mutual Security of Act*^(٤).

^(١) *Curtis Andrssen, A Short History of Japan, N.P, 2002, P. 127.*

^(٢) جون ويزلي سنايدر: (١٨٩٥-١٩٨٥)، ينتمي إلى عائلة زراعية، ولد في ولاية أركانساس، التحق بكلية الهندسة جامعة أركانساس عام ١٩١٤، إلا أنه لم يستمر إلا سنة واحدة التحق بعد ذلك بالقوات العسكرية الأميركية، عينه ترومان وزيراً للخزانة عام ١٩٤٦، استقال من منصبه عام ١٩٥٣ وهو العام الذي انتهت فيه مدة حكم ترومان الثانية، توفي عن عمر ناهز الـ ٩٠ عاماً اثر إصابته بنوبة قلبية، دفن في كاتدرائية واشنطن الوطنية. للتوسع ينظر: *Bernard S. Katz and C. Daniel Vencill (ed.), Biographical Dictionary of the United States Secretaries of the Treasury, 1789-1995, Greenwood Press, Westport, 1996, Pp. 341-343; Harold C. Relyea(ed.), Op. Cit, P. 605.*

^(٣) هيئاتو اكيذا: (١٨٩٩-١٩٦٥)، سياسي ورجل اقتصاد ياباني، عمل مسؤولاً في وزارة المالية بين عامي ١٩٢٥-١٩٤٨، انتخب عضواً في الدايت عام ١٩٤٩، عين وزيراً للمالية بين عامي ١٩٤٩-١٩٥٢، ثم وزيراً للصناعة والتجارة الدولية للمدة ١٩٥٩-١٩٦٠، أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٠، قدم استقالته عام ١٩٦٤ بسبب إصابته بمرض السرطان، توفي في العام نفسه. للتوسع ينظر:

Chalmers Johnson, Miti and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975, University of Stanford Press, Stanford, 1982, P.45; James I. Matray, Japan's Emergence as a Global Power, Greenwood Press, Westport, 2001, Pp. 128-129.

^(٤) صادق الكونغرس الأميركي على قانون الأمن والتعاون المتبادل الذي قدمه الرئيس ترومان في تشرين الأول عام ١٩٥١، ويعد القانون استكمالاً لمشروع مارشال ١٩٤٧ الذي تضمن تقديم مساعدات اقتصادية لدول أوروبا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد نص القانون على تقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لحلفائها في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية، للحد من التوسع الشيوعي، وبالمقابل على هذه الدول الشروع بإعادة بناء قدراتها العسكرية، والمساهمة في الأمن الجماعي، تحول القانون فيما بعد إلى اتفاقات ثنائية بين الولايات المتحدة وحلفائها. للتوسع ينظر:

Duncan L. Clarke and Others, Send Guns and Money: Security Assistance and U.S. Foreign Policy, Westport, 1997, Pp.9-36.

وبالمقابل أكد سنايدر على استعداد الولايات المتحدة تقديم مساعدات لدعم الاقتصاد الياباني^(١). ويبدو ان الولايات المتحدة أخذت تستخدم المساعدات الاقتصادية التي تقدمها لليابان أداة ضغط على الحكومة اليابانية من اجل إعادة بناء قدراتها العسكرية.

وفي اليوم التالي التقى اكيدا بدوج، وخلال اللقاء أكد الأخير على ان الولايات المتحدة تسعى من أجل زيادة اليابان لأعداد قواتها إلى مائة وثمانين ألفاً قبل نهاية عام ١٩٥٣، وان العدد ينبغي أن يصل إلى ثلاثمائة وخمسة وعشرين ألفاً بغضون سنوات قليلة، وأشار إلى ان واشنطن تدرس تقديم مساعدات مالية تقدر بثلاثمائة مليون دولار دعماً لبرنامج اليابان الدفاعي كجزء من ميزانية الجيش الأميركي للعام المالي التالي، الذي يبدأ من منتصف ١٩٥٣ وينتهي في منتصف ١٩٥٤^(٢).

وفي الوقت الذي أعلنت فيه الإدارة الأميركية رغبتها في زيادة عدد القوات اليابانية، كانت الحملات الانتخابية على أشدها في اليابان، إذ تعرض يوشيدا إلى انتقادات شديدة من الأحزاب الاشتراكية وبعض الشخصيات المهمة المحافظة على حد سواء، وكان أشدها الانتقاد الذي وجهه اشيرو هاتوياما *Ichiro Hatoyama*^(٣)، الذي رفض الدخول في مفاوضات سرية مع الأميركيين لإعادة تسليح اليابان بعيداً عن رأي الشعب الياباني، وانتقد سياسة الحكومة الراضية لإعادة العلاقات مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي اذ تحقق ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الياباني، ويسهل إعادة بناء القدرات العسكرية اليابانية بعيداً عن هيمنة السياسة الأميركية^(٤)، وقد رد يوشيدا على الانتقادات الموجهة اليه في خطاب له في ٢٨ أيلول ١٩٥٢ في مدينة ناغويا

^(١) Michael Schaller, *Op. Cit.*, Pp. 64-65.

^(٢) Robert D. Eldridge, *Op. Cit.*, P. 72.

^(٣) اشيرو هاتوياما: (١٨٨٣-١٩٥٩)، سياسي ياباني، درس الحقوق في جامعة طوكيو الإمبراطورية، انتخب عضواً في الدايت عام ١٩١٥، ثم وزيراً للتعليم بين عامي ١٩٣١-١٩٣٤، زعيم حزب السيوكاي قبل الحرب العالمية الثانية، أسس حزب الأحرار بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح رئيساً له. كان من بين الذين شملتهم حملة التطهير في عهد حكومة يوشيدا الذي أصبح رئيساً لحزب الأحرار. تسلم هاتوياما رئاسة الوزراء في ثلاث وزارات متعاقبة في الحقبة ١٩٥٤-١٩٥٦. للتوسع ينظر:

Dennis Kavanagh (ed.), *A Dictionary of Political Biography*, University of Oxford Press, Oxford, 1998, P.516; David Levinson and Karen Christensen (eds.), *Encyclopedia of Modern Asia*, Vol. 2, University of Hawaii Press, New York, N.D, Pp.493-494.

^(٤) Michael Schaller, *Op. Cit.*, P. 63; Yoshihide Soeya, *Japan's Dual Identity and the U.S.-Japan Alliance*, Stanford, 1998, P.8.

Nagoya قائلاً: "إذا كنا اليوم لا نبالي ونتعهد بإعادة التسلح، سيكون من الضروري، علينا استخدام ما يزيد على ٨٠% من العائدات للدفاع الوطني... وان حزينا لن يواصل إعادة التسلح وسوف نحافظ على سياستنا القائمة على زيادة تدريجية لقدرات الدفاع الذاتي دون التسرع"^(١). ويبدو ان موقف هاتوياما وشيجوميتسو المناهض لحكومة يوشيدا كان لأسباب انتخابية فقط، سيما وانها جاءت مع اقتراب موعد الانتخابات، فضلاً عن عدم قدرتهم على معارضة السياسة الأميركية التي تربطها مع اليابان اتفاقية أمنية.

كانت الولايات المتحدة تراقب باهتمام التحضيرات للانتخابات البرلمانية في اليابان والتي كان من المقرر إجرائها في ١ تشرين الأول ١٩٥٢، وقد حاولت التدخل من أجل دعم حزب الأحرار الذي يتزعمه يوشيدا، لكنها تراجعت بسبب حرجة الوضع الداخلي لليابان، سيما وان أي تدخل سيواجه بالرفض من الشعب الياباني، وستوجه الاتهامات لها بتقديم الدعم ليوشيدا من أجل ضمان إعادة تسليح اليابان، ومن جهة أخرى كانت ترى في خسارة يوشيدا انتصاراً للأحزاب الاشتراكية وبعض المعارضين لسياسة يوشيدا من المحافظين مثل هاتوياما وشيجوميتسو، إذ أعلنت المعارضة انها في حال فوزها ستطلب إعادة النظر بالمعاهدة الأمنية بوصفها معاهدة غير متكافئة، فضلاً عن مطالبتهم بانسحاب القوات الأميركية من اليابان^(٢)، إلا ان نتائج الانتخابات جاءت لصالح حزب الأحرار بزعامة يوشيدا، اذ حصل حزبه على ٢٤٢ مقعداً، بينما حصلت الأحزاب الاشتراكية على ١١٦ مقعداً، ونتيجة لذلك شرع يوشيدا بتشكيل حكومته الجديدة^(٣).

تزامن اجراء الانتخابات البرلمانية في اليابان بداية شهر تشرين الأول ١٩٥٢ مع الانتخابات الرئاسية الأميركية، ففي ٤ تشرين الثاني أعلن عن فوز المرشح الجمهوري دوايت ايزنهاور **Dwight D. Eisenhower**^(٤)، الذي عين دلس وزيراً للخارجية. ونتيجة لتغير الادارة

^(١) Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 193.

^(٢) F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From Ambassador in Japan (Murphy) to the Department of State, No. 596, Tokyo, September, 1952, P. 1328.

^(٣) هشام عبد الرؤوف حسن، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

^(٤) دوايت ديفد ايزنهاور: (١٨١٠-١٩٦٩)، سياسي وعسكري أميركي، رئيس الولايات المتحدة الرابع والثلاثون للمدة ١٩٥٢-١٩٦٠، ولد في تكساس من عائلة فقيرة، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩١١، تخرج عام ١٩١٥ برتبة ملازم ثاني في سلاح المشاة، عين عام ١٩١٨ قائداً لمركز تدريب المدرعات، أصبح رائداً في عام ١٩٢٦ ثم مساعداً لرئيس الأركان ماك آرثر، عين قائداً عاماً لعمليات الحلفاء في شمال أفريقيا وإيطاليا عام ١٩٤٢، أصبح رئيساً لهيئة الأركان العامة، بعد الحرب العالمية الثانية أصبح رئيساً لجامعة كولومبيا، ألف كتاب=

الأميركية، وفي محاولة من يوشيدا لمعرفة توجهاتها السياسية الجديدة أرسل مبعوثاً شخصياً إلى واشنطن في ٤ كانون الأول ١٩٥٢ وهو شيراسو جيرو *Shirasu Jiru*، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع دلس^(١)، وبحث معه مسائل عدة تعلقت بسياسة الإدارة الأميركية الجديدة، إذ أكد دلس على عزم ايزنهاور لانتهاء حالة الحرب في شبه الجزيرة الكورية، وإتباع سياسة جديدة عرفت باسم النظرة الجديدة *New Look* قائمة على أساس خفض تكاليف الدفاع الأميركية من خلال سحب أعداد كبيرة من القوات الأميركية المنتشرة في أنحاء العالم بما في ذلك اليابان، والاعتماد على إستراتيجية الردع النووي بدلاً عنها^(٢).

أما على صعيد العلاقات الثنائية، فقد أكد دلس على دعم بلاده لليابان، لكنه في الوقت نفسه شدد على ضرورة تنشيط تجارة اليابان الخارجية وعدم الاعتماد على المساعدات الأميركية فقط^(٣)، وفي مجال الدفاع أشار إلى أهمية مشاركة اليابان في برنامج الأمن والتعاون المتبادل الذي يعدّ "امتداداً طبيعياً لمعاهدتي السلام والأمن"، وضرورة زيادة اليابان لقواتها العسكرية. وبالمقابل تحدث جيرو عن خطورة الوضع الداخلي في بلاده، ونبه إلى أن الضغط الأميركي لإعادة تسليح اليابان أسهم في تقوية موقف الأحزاب الاشتراكية، وأن الخطوة التي ينبغي القيام بها هي "إعادة تثقيف اليابانيين الذين آمنوا بحظر الدستور للمظاهر العسكرية"، غير أن دلس رفض الحجج التي ساقها جيرو مشيراً إلى أن إعادة التسليح ينبغي أن تكون وفقاً لارادة اليابانيين وقال: "إن السياسية اليابانية في هذا الصدد ينبغي أن تتبثق من اليابانيين أنفسهم ولا يمكن فرضها عليهم من الخارج، ويجب أن يدركوا أنهم لن يكونوا أمة ذات سيادة كاملة طالما ظلوا يعتمدون كلياً على أمة أخرى

= (الحروب الصليبية في أوروبا)، رشح نفسه لانتخابات عام ١٩٥٢ وفاز على منافسه الديمقراطي دلاي ستيفنسون. للتوسع ينظر:

Robert J. Donovan, Eisenhower: the Inside Story, New York, 1956; Joann P. Krieg, Dwight D. Eisenhower, soldier president, States man Press green wood, New York, 1987; Gerad Clarfield, Security with Solvency: Dwight D. Eisenhower and the Shaping of the American Military Establishment, Westport, 1999.

^(١) Chizuru Saeki, *The Perry Centennial Celebration: A Case Study in U.S.-Japanese Cultural Diplomacy*, *Journal of International Social Science Review*, Vol.80., Issue. 3-4 2005. P. 137.

^(٢) F.R.U.S., Vol. XIV, *Memorandum of Conversation by (John Foster Dulles)*, No. 619, Washington, December, 1952, P. 1364.

^(٣) Michael Schaller, *Op. Cit.*, P. 64.

لحمايتهم من عالم تسوده الأخطار، وعليهم أن يحترموا ذاتهم بتقاسم المسؤولية وتحمل العبء المشترك للدفاع عن العالم الحر"^(١).

استمرت الولايات المتحدة بمواصلة ضغطها على الحكومة اليابانية من أجل القبول بإعادة تسليح قواتها، مستغلة بذلك خرق الطائرات السوفيتية للأجواء اليابانية في جزيرة هوكايدو^(٢)، فأرسلت إلى طوكيو الجنرال مارك كلارك *Mark Clark*^(٣) في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٢، الذي كان يشغل منصب القائد الأعلى للقوات الأميركية في الشرق الأقصى، وعند وصوله عقد اجتماعاً مع يوشيدا، وقد عزى كلارك سبب الاختراقات السوفيتية إلى ضعف أداء القوات اليابانية، وعدم امتلاكها لقوات جوية الأمر الذي جعلها عرضة لهذه الاختراقات، واستغل الفرصة وحث اليابانيين على القبول بالدعوات الأميركية لإعادة التسليح، وفي محاولة منه للضغط على يوشيدا أكد كلارك على ان حماية جزيرة هوكايدو ستكون من مسؤولية القوات الأمنية اليابانية في اقرب وقت^(٤).

رافق الضغوط الأميركية المتواصلة من أجل زيادة قدرات اليابان الدفاعية ضغوط داخلية مقابلة تمثلت برفض الأحزاب الاشتراكية لسياسة يوشيدا غير الحاسمة تجاه الأميركيين المطالبين بإعادة عسكرة اليابان، ومن جهة أخرى واجه يوشيدا انتقادات لاذعة من زعماء الأحزاب المحافظة، وفي مقدمتهم سيجومييتسو بسبب عدم القيام بتعديل الدستور تمهيداً لعملية إعادة تسليح واسعة بعيداً عن الضغوط الأميركية ولمواجهة الأخطار الشيوعية^(٥)، ونتيجة لذلك دعت الأحزاب المعارضة إلى

^(١) *F.R.U.S., Vol. XIV, Memorandum of Conversation by (John Foster Dulles), No. 619, Washington, December 4, 1952, P. 1364.*

^(٢) اخترقت ثلاث طائرات سوفيتية من طراز الميج الأجواء اليابانية وتحديداً فوق جزيرة هوكايدو في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٢، الأمر الذي عدته الحكومة اليابانية اعتداء على سيادتها.

^(٣) مارك كلارك: (١٨٩٦-١٩٨٤)، جنرال أميركي، ولد في نيويورك، التحق بالجيش عام ١٩١٧، إذ شارك في الحرب العالمية الأولى في فرنسا ضد القوات الألمانية وتعرض لإصابة خطيرة أثناء المعارك، رقي إلى رتبة رائد عام ١٩٣٣، ثم مقدم في عام ١٩٤٠، وجنرالاً في عام ١٩٤١، عين نائباً لرئيس هيئة الأركان في عام ١٩٤٢، أصبح المسؤول عن تدريب القوات العسكرية لاحتلال إيطاليا عام ١٩٤٣، وقائداً لقوات الحلفاء في إيطاليا بعد احتلالها عام ١٩٤٧. عين قائداً لقوات الأمم المتحدة في كوريا بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٤، ثم مستشاراً عسكرياً في وزارة الدفاع الأميركية للمدة ١٩٥٤-١٩٦٥. للتوسع ينظر:

Mark M. Boatner III, Op. Cit., Pp. 97-99.

^(٤) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From Ambassador in Japan (Murphy) to the Department of State, No. 622, Tokyo, December 30, 1952, Pp. 1369-1370.*

^(٥) هشام عبد الرؤوف حسن، المصدر السابق، ص ٢٨٧.

سحب الثقة عن الحكومة في ١٤ شباط ١٩٥٣، الأمر الذي دفع يوشيدا إلى حل الدايت والدعوة إلى انتخابات مبكرة^(١)، وقد وصف كيشي ميازاوا *Kiichi Miyazawa*^(٢) في مذكراته ان إعادة التسلح كانت الشعار الأهم في هذه الانتخابات إذ عدها المشكلة الأساسية في الصراع بين الأحزاب السياسية^(٣).

وبينما كان التحضير لإجراء الانتخابات يسير قدماً، وصلت أنباء عن حصول تطور مهم في الصراع الدائر في شبه الجزيرة الكورية، إذ توصلت الأطراف المتحاربة إلى اتفاق أولي يهدف إلى تبادل الأسرى بينهم، الأمر الذي جعل اليابانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة ستوقف ضغطها على اليابان لإعادة بناء قدراتها العسكرية، لكن التوقعات اليابانية لم تكن في محلها، إذ جاء الرد الأمريكي سريعاً ففي بداية آذار من العام نفسه، أرسلت الإدارة الأميركية برقية إلى السفير الأمريكي في اليابان على أن يقوم بنقلها إلى يوشيدا تضمنت بياناً جاء فيه: "حتى لو تحققت الهدنة في كوريا فان الإدارة الأميركية... لن توقف إعادة التسلح على الأقل للثلاث سنوات القادمة"^(٤).

ويتضح من برقية الإدارة الأميركية الموجهة لحكومة يوشيدا ان الضغوط الرامية لإعادة تسليح اليابان لم تكن مرتبطة بتطورات الوضع في شبه الجزيرة الكورية، بقدر ما هو مرتبط بإستراتيجية أميركية تقوم على احتواء الشيوعية، وعدم تقدمها باتجاه شرق آسيا، وان الأميركيين يريدون ان يجعلوا من اليابان خط الدفاع الأول الذي يقف بوجه الضغط السوفيتي والصيني المتجه نحو آسيا.

أجريت الانتخابات في اليابان في ٢٤ نيسان ١٩٥٣ ولم يستطع حزب الأحرار من تحقيق أغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة، إذ حصل على ٢٠٠ مقعداً بدلاً من ٢٨٥ عدد المقاعد التي

^(١) *Hugh Borton, Japan between East and West, New York, 1957, P. 9.*

^(٢) *ميازاوا كيشي: (١٩١٩-٢٠٠٧)، سياسي ياباني بارز، ولد في محافظة هيروشيما، حصل على شهادته في القانون عام ١٩٤٢ بعد ان تخرج من جامعة طوكيو الإمبراطورية، عين نائباً لوزير المالية هياتو اكيذا عام ١٩٤٩، انتخب عضواً في الدايت عام ١٩٦٧، ثم وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٦، ثم وزيراً للمالية عام ١٩٨٧، رئيساً لوزراء اليابان عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٣، تقاعد عن العمل السياسي عام ٢٠٠٣. للتوسع ينظر:*

Robert D. Eldridge, Op. Cit., Pp. IX-XVI.

^(٣) *Ibid, P. 82.*

^(٤) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From Acting Secretary to the Embassy in Japan, No. 644, Tokyo, April 11, 1953, P. 1411.*

حصل عليها حزب الأحرار في انتخابات ١٩٥٢، الأمر الذي أدى إلى عقد صفقة مع الحزب التقدمي أصبح بموجبها رئيسه شيجومييتسو رئيساً لمجلس النواب مقابل أن يرأس يوشيدا الحكومة التي تمكن من تشكيلها في ٢١ أيار من العام نفسه^(١). وبعد يوم واحد من تشكيل الحكومة أكد يوشيدا على رفضه إعادة التسلح وذلك في مؤتمر صحفي قال فيه "أن القوات الأمنية لن تُعزّز الآن، ونحن ملتزمون بتخفيض الضرائب، وأن مستوى القوات الأمنية كافياً في الوقت الحالي وهو يلبي الحاجة، وأن أميركا لن تجعلنا نقبل أي شيء غير ضروري أبعد من ذلك"^(٢).

لم يستمر موقف يوشيدا الرفض لإعادة التسلح طويلاً، ففي ١٣ أيار ١٩٥٣ وصل إلى طوكيو عضوا الكونغرس البارزين الجمهوري أيفرت ديركسن *Everett Dirksen*^(٣) والديمقراطي وارن ميجنسن *Warren Magnuson*^(٤) اللذان اجتمعا بيوشيدا وبحضور وزير الخارجية أوكازاكي، وقد شرح يوشيدا لضييفيه النتائج السلبية على الوضعين السياسي والاقتصادي التي يمكن أن تنتج عن عملية إعادة التسلح بشكل واسع، ومن جانبهما أكدا ديركسن وميجنسن على ضرورة انضمام اليابان إلى اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل، وأن الولايات المتحدة لن تلزم اليابان بأية مسؤوليات عسكرية خارج أراضيها، والهدف الأساس الذي تتشده الإدارة الأميركية هو جعل اليابان

^(١) *Hugh Borton, Op. Cit., P. 11.*

^(٢) *Mayumi Iton, The Hatoyama Dynasty Japanese Political leadership Through the Generations, Macmillan, 2003, P. 120.*

^(٣) *أيفرت ديركسن: (١٨٩٦-١٩٦٩)، سيناتور أمريكي من الحزب الجمهوري، أكمل دراسة الحقوق من جامعة مينيسوتا، التحق بالجيش الأمريكي في عام ١٩١٨، أصبح عضواً في البرلمان عام ١٩٣٣، ثم عضواً في مجلس الشيوخ في عام ١٩٥١، أصبح زعيماً للأقلية الجمهورية في الكونغرس عام ١٩٥٩، كان من أشد المؤيدين للحرب في فيتنام، توفي اثر أصابته بالسرطان. للتوسع ينظر:*

Bernard K. Duffy and Halford R. Ryan(eds.), American Orators of the Twentieth Century: Critical Studies and Sources, Greenwood Press, New York, 1987, Pp 101-104.

^(٤) *وارن ميجنسن: (١٩٠٥-١٩٨٩)، سيناتور ديمقراطي، ولد في ولاية مينيسوتا، سافر إلى واشنطن عام ١٩٢٤ لإكمال دراسته، تخرج من كلية الحقوق في جامعة واشنطن عام ١٩٢٩، انضم إلى الحزب الديمقراطي عام ١٩٣٢، أصبح عضواً في مجلس النواب عام ١٩٣٦، ثم عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٤٤، أصبح رئيس لجنة التجارة في الكونغرس عام ١٩٥٥، فشل في انتخابات مجلس النواب عام ١٩٨٠، عاد ليزاول مهنة المحاماة حتى وفاته. للتوسع ينظر:*

René De La Pedraja, A Historical Dictionary of the U.S. Merchant Marine and Shipping Industry: Since the Introduction of Steam, Greenwood Press, Westport, 1994, Pp.335-336; Carlos Arnaldo Schwantes, The Pacific Northwest: An Interpretive History, University of Nebraska Press, Lincoln, 1996, Pp. 462-464.

تتحمل مسؤولية الدفاع عن أراضيها أمام التهديدات الشيوعية، فضلاً عن تأكيدهما على استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدة الاقتصادية لإعادة بناء القدرات العسكرية اليابانية^(١).

وفي السياق نفسه أعلن جون مور اليسون *John Moore Allison*^(٢) من خلال كلمة ألقاها في حفل تسلمه لمنصبه الجديد سفيراً لبلاده في اليابان قائلاً: "إن الولايات المتحدة لن تفرض برنامج الأمن والتعاون المتبادل على اليابان بالقوة، وإن الولايات المتحدة حريصة على استقرار اليابان سياسياً واقتصادياً، وإن الرئيس ايزنهاور أكد أن ذلك البرنامج ليس له أي تأثير، كأن يكون هناك طلب لإرسال قوات يابانية خارج أراضيها، وإن هناك سوء فهم من اليابانيين حول هذا الموضوع"^(٣).

واستجابة للضغط الأمريكي أعلنت وزارة الخارجية اليابانية قبولها الدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الأمريكي حول الانضمام إلى اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل في ٦ حزيران ١٩٥٣، وجاء ذلك عندما ألقى أوكازاكي خطاباً في الدايت أكد فيه "أن لليابانيين الحق في وضع الشروط قبل الانضمام إلى برنامج الأمن والتعاون المتبادل"^(٤). فأرسل أوكازاكي في ٢٤ حزيران مذكرة إلى اليسون تضمنت الأسس التي يرغب اليابانيون باعتمادها لأية مفاوضات قادمة حول إعادة تسليح بلادهم وهي:^(٥)

١. لن يتضمن أي اتفاق حول تسليح اليابان إرسال قوات خارج أراضيها.
٢. إن الدفاع عن اليابان ينبغي أن يركز على الاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية وهو أمر ذا أولوية.

^(١) Robert D. Eldridge, Op. Cit., Pp. 89-90.

^(٢) جون مور اليسون: (١٩٥٥-١٩٧٨)، سياسي أمريكي، عمل مساعداً للقنصل الأمريكي في مدينة نانكنغ الصينية ١٩٣٨، تعرض للضرب على وجهه من قبل أحد الجنود اليابانيين أثناء غزوها للصين مما ترك أثراً في وجهه، وعرفت هذه الحادثة بحادثة اليسون. عينه ايزنهاور سفيراً في اليابان بين عامي ١٩٥٣-١٩٥٧، ثم سفيراً في اندونيسيا عام ١٩٥٨، ومن ثم سفيراً لبلاده في تشيكوسلوفاكيا للمدة ١٩٥٨-١٩٦٠. للتوسع ينظر:

David Shavit, *The United States in Asia: A Historical Dictionary*, Greenwood Press, New York, 1990, P. 6.

^(٣) F.R.U.S., Vol. XIV, *Telegram From Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State*, No. 658, Tokyo, July 2, 1953, Pp. 1453-1454.

^(٤) Robert D. Eldridge, Op. Cit. P. 90.

^(٥) F.R.U.S., Vol. XIV, *Telegram From Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State*, No. 659, Tokyo, July 6, 1953, P. 1455.

٣. ان اليابان مستعدة لزيادة عدد قواتها وفقاً لبرنامج الأمن والتعاون المتبادل، بشرط ان ينتهي البرنامج بوقت محدود، وان لا تكون عملية إعادة التسلح واسعة بشكل يهدد الاقتصاد والاستقرار السياسي في اليابان.

يمكن القول ان هذه النقاط شكلت خطوة يابانية متقدمة تجاه إعادة التسلح، وهي تعبر عن عدم قدرة اليابان على الصمود طويلاً بوجه الضغط الأميركي.

ردت الإدارة الأميركية على الشروط اليابانية بالإيجاب، وقد رحبت بموافقة اليابان على الشروع بمفاوضات مع الأميركيين من اجل عقد اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل^(١)، ونتيجة لذلك صرح دلس في ١٠ تموز ١٩٥٣ قائلاً: "ان انضمام اليابان لاتفاقية الأمن والتعاون المتبادل سيجعلها تزيد من قواتها الأمنية البالغ عددها مائة وعشرة آلاف، إلى ثلاث أضعاف"، أي ما يعادل ثلاثمائة وخمسون ألف رجل، الأمر الذي أثار حفيظة يوشيدا الذي رفض تصريح دلس، واكد على ان أي زيادة في أعداد القوات الأمنية لن تتجاوز الثلاثين ألفاً^(٢).

جاء تصريح دلس قبل زيارته إلى منطقة الشرق الأقصى والمقررة في بداية آب من العام نفسه، التي كان هدفها الرئيس عقد اتفاقية الدفاع المشترك^(٣) مع كوريا الجنوبية بعد اعلان الهدنة وانتهاء الحرب مع جارتها كوريا الشمالية، ولم يكن مقررًا زيارة اليابان إلا ان أليسون أصر على ضرورة التباحث مع القيادات اليابانية من أجل حثهم على إعادة التسلح، وقد وصل دلس إلى سيئول *Seoul* في ٤ آب ١٩٥٣^(٤)، وفور وصوله عقد سلسلة من اللقاءات مع رئيس وزراء كوريا

(١) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State, No. 659, Tokyo, July 6, 1953, P. 1455.*

(٢) *F.R.U.S., Vol. XIV, Memorandum From the Acting Assistant Secretary of State for far Castren affairs (Johnson) to the Secretary of State, No. 660, Washington, July 10, 1953, P. 1458.*

(٣) اتفاقية الدفاع المشترك: وقعت في ٦ آب ١٩٥٣ بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، بعد أن انتهت الحرب في شبه الجزيرة الكورية، وكان الهدف منها هو ضمان أمن وحماية كوريا الجنوبية من أي اعتداء وتقديم المساعدات الاقتصادية، تم المصادقة عليها من الدولتين في ١ تشرين الأول ١٩٥٣، دخلت حيز النفاذ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٤. للتوسع حول بنود اتفاقية الدفاع المشترك بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة ينظر:

Leland M. Goodrich, A study of U. S. Policy in the United Nation, New York, 1956, Pp.234-235; Jongsuk Chay, Unequal Partners in Peace and War: the Republic of Korea and the United States 1948-1953, Westport, 2002, Pp.286-290.

(٤) *Robert D. Eldridge, Op. Cit. P. 115.*

الجنوبية سنجمان ري *Syngman Rhee* ^(١)، ولم تكن مشكلة إعادة تسليح اليابان غائبة عن محادثتهما، إذ انتقد ري سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى إعادة بناء القوات العسكرية اليابانية، وعدّ ذلك تهديداً مباشراً لأمن كوريا الجنوبية، كما انتقد دعم الولايات المتحدة لليابان مالياً مشيراً إلى أن النهوض بالاقتصاد الياباني سيكون على حساب الكوريين وسيساهم ذلك بزيادة نفوذهم على جيرانهم، وأن كوريا أولى بالأموال المقدمة اليهم، وأن سياسة الولايات المتحدة أسهمت في تدهور الاقتصاد الكوري "وسنصبح كالعبيد لليابانيين" في حال ازدهرت اقتصادياً، ونبه ري إلى تعاضم نفوذ الشيوعيين اليابانيين سيما في المجال الصناعي، وضرورة اتخاذ خطوات سريعة لمنع ذلك النفوذ ^(٢). من الواضح إن المحيط الإقليمي كان غير راغب في إعادة بناء اليابان وازدياد قوتها العسكرية، لأن الدول الإقليمية كانت لديها مخاوف من عودة القوة العسكرية اليابانية وطموحاتها التوسعية، في حين أن هذه المخاوف أو القلق لم يكن يشكل حاجساً كبيراً للأميركيين الذين كانوا يريدون إعادة هذه القوة ليوافقوا بها قوة الصين الشعبية في منطقة الشرق الأقصى.

أبدى دلس تفهمه لقلق سنجمان ري من عودة النزعة العسكرية اليابانية، لكنه وفي الوقت نفسه شدد على ضرورة العمل الجماعي لمواجهة الخطر الشيوعي ^(٣)، وأن اليابان من أكثر الدول الآسيوية عرضة لهذا الخطر، وأن أي تقاعس تجاه دعمها اقتصادياً وعسكرياً سيؤدي إلى تحالفها مع الاتحاد السوفيتي و الصين الشعبية، الأمر الذي يهدد الأمن الكوري قبل أي دولة أخرى، وأوضح دلس أن حكومته لن تسمح لليابان أن تكون قوة اقتصادية وعسكرية تفوق الدول المجاورة

(١) سنجمان ري: (١٨٧٥-١٩٦٥)، رجل دولة كوري جنوبي، ولد في مدينة هوانج هي *Hwang-hae*، أكمل دراسته الأولية في إحدى المدارس التبشيرية الأميركية في كوريا عام ١٨٩٦، قاد مظاهرات في عام ١٨٩٧ ضد الاحتلال الياباني، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد الأميركية ١٩١٠، أصبح رئيساً للوزراء بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٠، كان من أشد المتحمسين لتوحيد كوريا، اتهم بتزوير الانتخابات في عام ١٩٦٠ فخرجت مظاهرات طلابية أطاحت بحكمه. للتوسع ينظر:

Burton I. Kaufman, The Korean Conflict, Greenwood Press, Westport, 1999, Pp. 100-103; Jeffrey D. Schultz and others (eds.), Encyclopedia of Minorities in American Politics: African Americans and Asian Americans, Vol.1, Oryx Press, Phoenix, 2000, P. 331.

^(٢) *F.R.U.S., Vol. XIV, Conversation of the Second Meeting between President (Rhee) and the Secretary of State, No. 671, Seoul, August 6, 1953, P. 1414.*

^(٣) *Yasuyo Sakata, The Western Pacific Collective Security Concept and Korea in the Eisenhower Years: The U. S. ROK Alliance as an Asia-Pacific Alliance, Tokyo, N.D, P. 12.*

لها^(١). يبدو ان دلس حاول ان يقنع كوريا ان عدم دعم اليابان سيكلف كوريا بقائها وحيدة ويحيط بها أعداء شيوعيين مثل الصين والاتحاد السوفيتي واليابان، لذا فأن من مصلحتها عدم انتقاد المساعدات الاقتصادية الأميركية لليابان.

وقبل أن ينهي دلس زيارته إلى كوريا التي استمرت خمسة أيام وصلت برقية من اليسون إلى السفارة الأميركية في كوريا على أن تنقل إلى دلس، أكدت على أهمية زيارة الأخير لليابان والاعلان عن الاستعداد لعودة جزر أمامي *Amami*^(٢) التي تقع جنوب اليابان وهي جزء من أرخبيل اوкинаوا إلى السيادة اليابانية^(٣).

يبدو ان إعادة جزر امامي إلى السيادة اليابانية كان الهدف منها تحقيق أمرين أساسيين، الأول هو أبداء حسن نية الأميركيين وأنهم لن يبقوا مسيطرين طويلاً على بعض الجزر اليابانية، وبالتالي فان على اليابانيين تقديم تنازلات فيما يخص إعادة التسليح، أما الهدف الثاني فهو قطع الطريق أمام السوفيت اللذين بدأوا بتحريض اليابان لاستعادة جزرها المحتلة ولاستغلال نقاط الخلاف بين اليابان والولايات المتحدة.

وصل دلس إلى طوكيو في ٨ آب ١٩٥٣^(٤)، وعند وصوله عقد اجتماعاً مع يوشيدا استمر لنصف ساعة، استهل الأول حديثه بالتأكيد على أن تبذل اليابان مزيداً من الجهود في مجال الدفاع وأن تؤدي دوراً مهماً في شرق آسيا، وأشار إلى عدم رضاه عن تخصيصات الدفاع في الموازنة السنوية اليابانية التي لا تتجاوز ٢%، ومن جانبه لم يتحمس يوشيدا إلى دعوة دلس، وأشار إلى ان إعادة التسليح ليست بالمهمة السهلة، وأكد على انه في حال تحققت الزيادة في إعداد قوة الأمن فلن تتجاوز العشرين إلى الثلاثين ألفاً فقط، ثم أشار إلى بعض العقوبات التي تحول دون إعادة بناء

^(١) *F.R.U.S., Vol. XIV, Conversation of the Second Meeting between President (Rhee) and the Secretary of State, No. 671, Seoul, August 6, 1953, Pp. 1475-1476.*

^(٢) تعد جزر امامي امتداداً لأرخبيل اوкинаوا، تقع على بعد ٣٠٠ كم شمال جزيرة اوкинаوا، بينما تبعد ٣٨٠ كم جنوب جزيرة كيوشو *Kyushu*، وامامي هي ثاني اكبر جزيرة في الأرخبيل بعد جزيرة اوкинаوا، والسابعة بين الجزر اليابانية، عادت إلى السيادة اليابانية عام ١٩٥٣، بعد مدة احتلال دامت ثمان سنوات. للتوسع ينظر:

Bernard S. Silberman (ed.), Japanese Character and Culture: A Book of Selected Readings, University of Arizona Press, Tucson, 1962, Pp. 397-399.

^(٣) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From Ambassador in Japan (Allison) to the Embassy in Korea, No. 670, Tokyo, August 6, 1953, Pp. 1472-1473.*

^(٤) *John Dower, The Eye of the Beholder: Background Notes on the US-Japan Military Relationship, Journal of Bulletin Concerned Asian Scholars, Vol.2, Issue.1, 1969, 15.*

القوات العسكرية مثل الدستور (المادة التاسعة)، والمعارضة الشعبية، والأحزاب الاشتراكية، وبالمقابل أصر دلس على موقفه، وشدد على أن الدستور لم يمنع اليابانيين من حق الدفاع عن أنفسهم، وأن الوقت حان لتحملهم بعض المسؤوليات الدفاعية^(١).

بعد مغادرة دلس اليابان بدأ يوشيدا بالتحرك لإقناع الأطراف السياسية الأخرى للدخول بمفاوضات مع الجانب الأميركي لإعادة التسليح، سيما سيجوميتسو الذي شن هجوماً لاذعاً على كل من دلس ويوشيدا، إذ وصف سياسة الأخير الدفاعية بالفاشلة، وأتهم دلس بتأخير تسليح اليابان^(٢)، وبالرغم من ذلك حرص يوشيدا على التوصل إلى اتفاق مع سيجوميتسو، للحيلولة دون أية معارضة في الدايت للمفاوضات، سيما وأن الحزب التقدمي يحتفظ برئاسة الدايت، إذ أوكل يوشيدا مهمة الاتصال بشيجوميتسو إلى أكيدا الذي شرع بمفاوضات معه استمرت لأكثر من شهر، انتهت بعقد لقاء مهم بين يوشيدا وشيجوميتسو في ٢٩ أيلول ١٩٥٣ بمدينة كاماكورا *Kamakura*، إذ اتفقا على نقاط عدة أهمها تغيير اسم قوات حفظ الأمن إلى قوات الدفاع عن النفس، الأمر الذي كان له دلالة مهمة في سياسة اليابان الدفاعية، إذ أصبح لهذه القوات مهمة الدفاع في حال وقوع عدوان مباشر دون العودة إلى طلب الحماية الأميركية، وتضمن الاتفاق وضع برنامج لتعزيز قدرات هذه القوات، في حين لم تبحث مسألة تعديل الدستور بناء على طلب من شيجوميتسو بسبب الانقسام الحاد حول هذه المسألة في الحزب التقدمي^(٣).

أصبحت مهمة يوشيدا بشأن المفاوضات مع الأميركيين أقل تعقيداً بعد توقيعه ورقة التفاهم مع شيجوميتسو، فضلاً عن أنها لاقت دعماً من هاتوياما، ولذلك فإن يوشيدا أوعز إلى أكيدا ليتأخر وفداً للشروع بمفاوضات مع الأميركيين، وبدوره شكل الأخير وفداً كان جميع أعضائه من السياسيين والاقتصاديين ولم يضم أي شخصية أمنية أو عسكرية^(٤)، الأمر الذي جعل أكيدا يعقد اجتماعات عدة مع عدد من المسؤولين الأمنيين لمعرفة آرائهم حول العدد الذي يمكن لليابان أن تزيده على أفراد قواتها الأمنية البالغ عددها مائة وعشرة آلاف، وكان رأيهم أن أية زيادة لا ينبغي أن تتجاوز المائة وثمانون ألف أي زيادة قدرها سبعون ألفاً، وبمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وإلا

(١) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State, No. 677, Tokyo, August 19, 1953, P. 1458.*

(٢) *Shigeru Yoshida, Op. Cit., P. 188.*

(٣) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State, No. 692, Tokyo, September 28, 1953, P. 1514.*

(٤) *Ibid.*

فانها ستمثل عبئاً على الاقتصاد الياباني، لكنهم وفي الوقت نفسه أكدوا على ان الأميركيين لن يوافقوا بهذه الزيادة، وانهم مصررون على زيادة القوات اليابانية إلى ثلاثمائة وخمسين ألفاً. وتطوير القوات البحرية والجوية^(١). ويبدو ان يوشيدا حرص على عدم اضعاف الطابع العسكري على الوفد الياباني لعدم اثارة الأحزاب الاشتراكية والرأي العام الياباني ضد سياسته في الداخل، الأمر الذي يؤثر على سير المفاوضات.

غادر الوفد الياباني إلى واشنطن في ١ تشرين الأول ١٩٥٣ وكان في استقبال الوفد نائب وزير الخارجية والتر روبرتسون *Walter Robertson*^(٢) وجوزيف دوج، وفي اليوم التالي اجتمع أكيدا مع روبرتسون واتفقا على جدول أعمال المباحثات وأهم المسائل التي سيتم مناقشتها وفي مقدمتها سياسة اليابان الدفاعية، والتجارة مع الصين الشعبية، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا^(٣). وفي ٣ تشرين الأول التقى الوفد مع الرئيس ايزنهاور الذي شدد بدوره على ضرورة تحمل اليابان مسؤولية الدفاع عن نفسها قائلاً: "يبدو ان هناك بعض الأمل في ان اليابانيين سيتحملون المسؤولية في إنشاء المنظمة الأمنية الخاصة بهم، على الرغم من ان دستورهم يمنعهم من إنشاء قوات عسكرية، والذي أسهم في وضعه الأميركيين أنفسهم، لكن الوقت حان لتحملهم هذه المسؤولية حتى وان أغضب ذلك أصدقاءنا في المحيط الهادي، ويجب ان نعيد بناء القوات البحرية والجوية المطلوبة في تلك المنطقة من العالم الحر"^(٤). لابد من الإشارة إلى ان الأصدقاء الذين تحدث عنهم ايزنهاور هم كوريا الجنوبية والفلبين وفرنموزا(تاوان) وأستراليا ونيوزلندا الذين كانوا يرفضون إعادة بناء القوة العسكرية اليابانية بسبب ما عانوه منها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.

^(١) *Robert D. Eldridge, Op. Cit. P. 97.*

^(٢) والتر روبرتسون: دبلوماسي أميركي، التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٤٤، عين مفوضاً في السفارة الأميركية في الصين، وكان له دور مهم في الوساطة الأميركية بين الشيوعيين والوطنيين الصينيين، أصبح مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى للمدة بين نيسان ١٩٥٣ حتى حزيران ١٩٥٩. للتوسع ينظر:

Philip H. Burch Jr, The New Deal to the Carter Administration, Vol.3, New York, 1980, P.158.

^(٣) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From the Secretary of State to the Embassy in Japan, No. 699, Washington, October 1, 1953, P. 1518; Peter J. Herzog, Japans Pseudo-Democracy, British library, 1993, P. 77.*

^(٤) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From the Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State, No. 692, Tokyo, October 5, 1953, P. 1523.*

عقد اكيدا اجتماعه الثاني مع روبرتسون ودوج في ٥ تشرين الأول في مقر وزارة الخارجية الأميركية، وحضر الاجتماع عدد من المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الأميركييتين، وكان من المفروض أن يتم مناقشة الخطط الدفاعية، إلا أن اكيدا قدم وثيقة كان عنوان موضوعها "الوضع الراهن للاقتصاد الياباني والمشكلات التي ستواجهه"، وركزت على مسائل عدة أهمها دعم الولايات المتحدة لدول جنوب شرق آسيا الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الياباني وتقديم المساعدات المالية لتطوير الصناعات الرئيسة، وضرورة تخفيف القيود المفروضة على التجارة مع الصين الشعبية، ودعم اليابان من أجل الحصول على قرض من البنك الدولي، فضلاً عن مشكلة التعويضات المفروضة على اليابان نتيجة الحرب العالمية الثانية^(١).

وتأسيساً على هذه الوثيقة حاول أكيدا أن يربط بين الوضع الاقتصادي مع أية محاولة لإعادة تسليح اليابان، موضحاً أن أي زيادة في القدرات الدفاعية لا يمكن أن تتم قبل أن توضع الحلول للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اليابان، كما تطرق إلى المشكلة الدستورية التي عدها عائقاً أساسياً أمام أية محاولة لإعادة التسليح، الأمر الذي جعل روبرتسون يتساءل قائلاً: "في حال لم يتم تعديل الدستور فهل ترفض اليابان عملية إعادة التسليح على نطاق واسع؟ وكم سنة تحتاجون لإعادة النظر في دستوركم؟"، فاجاب أكيدا بأن تعديل الدستور ليست بالمهمة اليسيرة وأن السبيل الوحيد لزيادة القدرات الدفاعية يكون ضمن برنامج يتم التخطيط له وفقاً لوقت محدد، وبين كذلك أن الشعب الياباني مهتماً برفع المستوى المعيشي أكثر من اهتمامه بالمسائل الدفاعية^(٢).

أنهى أكيدا مباحثاته مع روبرتسون التي استمرت لأكثر من ساعتين ونصف من دون التوصل إلى أية نتائج فيما يخص المسائل الدفاعية، الأمر الذي جعل دلس يعقد اجتماعاً في ٦ تشرين الأول ١٩٥٣ مع الوفد الياباني وذلك لحثهم على القبول بتطوير قدراتهم الدفاعية، وقد استهل حديثه بالقول: "عندما التقيت رئيس الوزراء يوشيدا مؤخراً فهمت أنه يفكر بزيارة الولايات المتحدة، فقلت له اننا نرحب بذلك وقلت له سيكون أفضل لو كان لديه تحالف قوي مدعوم من المحافظين"، ثم تحدث دلس عن زيادة القوات اليابانية وبدا حديثه أكثر حسماً إذ شدد على ضرورة أن تؤدي اليابان دوراً ريادياً في الدفاع عن منطقة الشرق الأقصى، ولا يتم ذلك إلا بزيادة القوات

(١) Robert D. Eldridge, Op. Cit. P. 99.

(٢) Michael Schaller, Op. Cit., P. 76.

الدفاعية إلى ثلاثمائة وخمسون ألف مقاتل، ونتيجة لذلك أصبح أكيدا على قناعة تامة أن الأميركيين مصريين على زيادة القوات بشكل سريع وواسع^(١).

عاد أكيدا ليجتمع مع روبرتسون في ٨ تشرين الأول، وكان من بين الحاضرين نائب وزير الدفاع الأميركي فرانك جيم ناش *Frank G. Nash*، الذي أشار إلى أن الخطر الأساسي الذي يهدد أمن اليابان هو وجود أكثر من ٦٠٠ ألف عسكري سوفيتي على حدودها، فضلاً عن وجود ٦ آلاف طائرة حربية، وبين أنه في حال وقوع عدوان سوفيتي على اليابان فأنها ستعتمد إلى اتباع سياسة الحرب الخاطفة التي اتبعتها أدولف هتلر *Adolf Hitler*^(٢) على فرنسا في الحرب العالمية الثانية، ولمنع هذا العدوان ينبغي أن يكون لليابان قوات برية تقدر بثلاث مائة وخمسون ألف مقاتل^(٣).

وبناءً على مقترح ناش قدم روبرتسون في ١٢ تشرين الأول مذكرة تعبر عن وجهة نظر الإدارة الأميركية فيما يخص زيادة القدرات الدفاعية اليابانية تضمنت:^(٤)

١. القوات الجوية: ستزود الولايات المتحدة اليابان بـ ٨٠٠ طائرة ذات اغراض مختلفة منها اعتراضية ومقاتلة وطائرات استطلاع وأخرى خاصة بالنقل، على أن يتم تجهيزها بمدة ما بين ثلاث إلى أربع سنوات، وتتعهد الولايات المتحدة بتدريب اليابانيين عليها، فضلاً عن فتح مدرسة للغرض نفسه.

^(١) Robert D. Eldridge, Op. Cit. P. 107.

^(٢) أدولف هتلر: (١٨٨٩-١٩٤٥)، سياسي وزعيم ألماني بارز، ولد في النمسا كان والده يعمل موظفاً في الجمارك، فشل هتلر في أكمال دراسته الثانوية فالتحق بالجيش البافاري عام ١٩١٤، شارك في الحرب العالمية الثانية ولشجاعته حصل على وسام الصليب الحديدي من الدرجة الأولى عام ١٩١٨، بعد هزيمة ألمانيا انضم إلى حزب العمال الاشتراكي، القي القبض عليه في عام ١٩١٩ لاتهامه بالانقلاب على جمهورية فيمار، أطلق سراحه عام ١٩٢٥، اكتسب شعبية كبيرة بسبب دعوته للقومية الألمانية، ومناهضته لمعاهدة فرساي، وصل إلى رئاسة الرايخ في عام ١٩٣٣، قام بغزو بولندا عام ١٩٣٩ التي كانت سبباً في اندلاع الحرب العالمية الثانية، أقدم على الانتحار بعد دخول قوات الحلفاء إلى برلين عام ١٩٤٥، للتوسع ينظر:

Robert G. L. Waite, *The Psychopathic cod: Adolf Hitler*, New York, 1939; Michael Zalampas, *Adolf Hitler and the Third Reich in American Magazine 1923-1939*, Bowling green, 1989; Witter C. Langer, *The Mind of Adolf Hitler: The Secret Wartime Report Contributors*, New York, 1971.

^(٣) F.R.U.S., Vol. XIV, *Telegram From the Secretary of State to the Embassy in Japan*, No. 698, Washington, October 9, 1953, P. 1523.

^(٤) F.R.U.S., Vol. XIV, *Conversation between (Ikeda) and the (Robertson)*, No. 699, Washington, October 12, 1953, P. 1527.

٢. القوات البحرية: ستقدم الولايات المتحدة لليابان ثماني عشرة فرقاطة، وخمسين سفينة حربية، وأربعين كاسحة ألغام، ولم تشمل المذكرة على تزويد اليابان بالمدمرات.
٣. القوات البرية: التزمت الولايات المتحدة بتوصيات ناش، وهو أن تعمل اليابان على زيادة عدد قواتها إلى ٣٥٠ ألف، وإن لا تتجاوز مدة الزيادة السنتين فقط، أي بحلول حزيران ١٩٥٦.
- وفي اليوم التالي، رد أكيدا على مقترح روبرتسون بمذكرة أكد أنها تعبر عن وجهة نظر الحكومة اليابانية فيما يخص القدرات الدفاعية اليابانية تضمنت النقاط التالية:^(١)
 ١. القوات الجوية: على مدى السنوات الخمس المقبلة سيكون لدى اليابان ٥١٨ طائرة، منها ١٥٠ طائرة مقاتلة.
 ٢. القوات البحرية: على مدى السنوات الخمس المقبلة سيكون لدى اليابان ٢١٠ سفينة، من بينها ٣١ كاسحة ألغام.
 ٣. القوات البرية: سيزيد اليابان عدد القوات البرية إلى ١٨٠ ألف خلال ثلاث سنوات.
 ٤. إن تكلفة إنشاء هذه القوات ستصل إلى ٩٠٠ مليار ين، ستتكفل اليابان بـ ٦٢٠ مليار ين وتسهم الولايات المتحدة بما تبقى.
- لاقى مقترح أكيدا ارتياحاً كبيراً من المسؤولين الأميركيين، إذ عد ذلك تطوراً مهماً في موقف اليابان تجاه تطوير قدراتها الدفاعية، حتى مع بقاء الخلاف حول العدد النهائي للقوات البرية^(٢). ومن جهة أخرى لم يحصل أكيدا على التزامات مالية لانعاش الاقتصاد الياباني إذ رفض روبرتسون تخفيف القيود المفروضة على التجارة مع الصين الشعبية، ورفض توسيع برنامج المساعدات لدول جنوب شرق آسيا، معللاً ذلك برفض الكونغرس اقرار زيادة المساعدات لهذه الدول وإن وضعها الاقتصادي بدأ بالتحسن^(٣)، الأمر الذي جعل أكيدا يرسل مذكرة إلى روبرتسون في ١٩ تشرين الأول تضمنت عدداً من القيود التي تعيق إعادة تسليح اليابان بشكل واسع وسريع، ومنها القيود القانونية المتمثلة بالدستور، والقيود الاقتصادية التي أكدت على أن تسليح اليابان

^(١) F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From the Secretary of State to the Embassy in Japan, No. 701, Washington, October 14, 1953, P. 1530.

^(٢) F.R.U.S., Vol. XIV, Memorandum of Conversation by the First Secretary of the Embassy in Japan (Leonhart), No. 702, Tokyo, October 15, 1953, P. 1532.

^(٣) Robert D. Eldridge, Op. Cit. P. 118.

ينبغي أن لا يكون عبئاً على اقتصادها، والقيود الاجتماعية التي تتعلق بمبادئ الشعب الياباني بعد الحرب وتمسكه برفض التسليح^(١).

ونتيجة لذلك اجتمع روبرتسون مع أكيدا في ٢١ تشرين الأول، وأقر بوجود القيود الاجتماعية والقانونية، إلا أنه انتقد القيود الاقتصادية موضحاً أن حال الاقتصاد الياباني أفضل بكثير من اقتصاد الفلبين وكوريا الجنوبية ومع ذلك فأنهم مرتبطين بمعاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة، وأشار إلى أن المساعدات متعلقة بما يحققه اليابانيون من تقدم في قدراتهم الدفاعية، إلا أن أكيدا أصر على أن اقتصاد بلاده لا يتحمل الزيادة في عدد القوات البرية والبحرية والجوية، وأن عدم أسهام الولايات المتحدة بفعالية لدعم الاقتصاد سيكون له آثار سياسية واجتماعية قد تضر بالعلاقات بين البلدين^(٢). وبالرغم من الاختلاف في التفاصيل تم التوصل إلى اتفاق بين أكيدا وروبرتسون في ٢٤ تشرين الأول نص على دعم الولايات المتحدة اليابان للحصول على قرض من البنك الدولي، وأبدى روبرتسون استعداد بلاده لتقديم منحة مالية على أن تصرف لتعزيز القوات الدفاعية^(٣).

بدأ روبرتسون وأكيدا الإعداد لإعلان مشترك في ٣٠ تشرين الأول يتضمن النقاط الأساسية التي اتفق عليها، وترحيل النقاط الخلافية لمحادثاتهما القادمة المقرر إجراؤها في طوكيو، وأهمها عدد القوات البرية إذا بقيت محط خلاف بين الجانبين، وتضمن البيان حث الحكومة اليابانية على مواصلة جهودها لتعزيز قدراتها الدفاعية، وأن القوات الأميركية ستسحب من اليابان بناء على تطور هذه القوات^(٤)، وأشار البيان إلى تقديم الولايات المتحدة منحة مالية تقدر بـ ٥٠ مليون دولار وفقاً للمادة الخامسة والخمسين من قانون الأمن والتعاون المتبادل، والمساعدة في الحصول على قرض مالي مقدم من البنك الدولي قدره ٦٠ مليون دولار، وشدد البيان على عدم قبول أية دعوة من الحكومة اليابانية لتوسيع نشاطها التجاري مع الصين الشعبية^(٥).

(١) Robert D. Eldridge, Op. Cit. P. 120 ; John Van Sant, History Dictionary of United States-Japan Relations, Non, the Scarecrow Press, Mary Land, 2007, P. 111.

(٢) Ibid, P. 124.

(٣) F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From the Secretary of State to the Embassy in Japan, No. 707, Washington, October 29, 1953, P. 1539.

(٤) F.R.U.S., Vol. XIV, Conversation between the Secretary and Mr. Robertson on the Japanese Negotiation, No. 712, Washington, October 30, 1953, Pp. 1545-1548.

(٥) John Van Sant, Op. Cit., P. 112.

غادر أكيدا واشنطن في ٣١ تشرين الأول بعد أن أنهى محادثاته مع روبرتسون، وقد وصف ميازوا في مذكراته أعضاء الوفد بأنهم لم يكونوا متحمسين للاتفاق، وذلك بسبب الخوف من المعارضة التي سيبديها الرأي العام الياباني للاتفاق، فضلاً عن معارضة الأحزاب الاشتراكية، الأمر الذي يهدد سلطة المحافظين^(١).

وتعزيزاً للسياسة الأمريكية الهادفة إلى إعادة تسليح اليابان وصل إلى طوكيو ريتشارد نيكسون *Richard Nixon*^(٢)، نائب الرئيس الأمريكي في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٣، وكانت الزيارة ضمن جولة قام بها شملت العديد من الدول الآسيوية، وقد استقبل نيكسون بحفاوة كبيرة اذ اصطف عدد كبير من تلاميذ المدارس على طول موكبه لتقديم التحية له^(٣)، وبعد الانتهاء من مراسيم الاستقبال التقى الإمبراطور هيروهيتو،^(٤) وسلمه رسالة من الرئيس ايزنهاور تحثه على الاسراع بتسليح اليابان والحذر من الخطر السوفيتي. وفي اليوم نفسه اجتمع بيوشيديا وسلمه رسالة مماثلة، وخلال الاجتماع شدد نيكسون على ضرورة أن تكون اليابان قوية عسكرياً أمام التهديدات الشيوعية، وأشار إلى ان الولايات المتحدة قد أخطأت عندما أسهمت بوضع دستور يمنع اليابانيين من بناء قواتهم العسكرية، اما الآن فعلينا أن نصحح الخطأ وأن لا نتحجج بذلك الدستور^(٥).

(1) *Robert D. Eldridge, Op. Cit. P. 131.*

(2) ريتشارد ميلهوس نيكسون: ١٩١٣-١٩٩٤، رئيس الولايات المتحدة السابع والثلاثين، ولد في ولاية كاليفورنيا وهو من عائلة فقيرة ومندنية تحدر من أصول ألمانية تعرف باسم ميلهاوزن، أصيب بمرض السل وهو في الثانية عشر من عمره، لكن ذلك لم يمنعه من أكمل دراسته إذ تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٧، التحق بالجيش عام ١٩٤٢، اختير نائباً في الكونغرس عام ١٩٤٦، وعضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٠، أصبح نائباً لايزنهاور ١٩٥٣-١٩٦٠، فشل في انتخابات ١٩٦٠، رشح عام ١٩٦٨ واستطاع الفوز، قام بتطبيع العلاقات مع الصين، كما أصدر أوامره بسحب الجيش الأمريكي من فيتنام ١٩٧٣، استقال في عام ١٩٧٤ بسبب فضيحة ووترغيت، للتوسع ينظر:

Fawn M. Brodie, Richerd Nixon, The Shaping of of his Character, New York, 1981; Leon Friedmen, Watergate, and after Ward: The Lagacy of Richered M. Nixon, West Port, 1992; Leon Friedmen, Richerd M. Nixon: Politician, President, Administrator, Greenwood Press, New York, 1991.

(3) *John K. Emmerson and Harrison M. Holland, The Eagle and the Rising Sun: America and Japan in the Twentieth Century, N.P, 1988, P. 8.*

(4) *Sun-Ki Chai, Entrenching the Yoshida Defense Doctrine: Three Techniques for Institutionalization, Foundation and the Massachusetts Institute of Technology, N.P, 1997, P. 397.*

(5) *Matthew Evangelista, Op. Cit., P. 19.*

وما ان أنهى نيكسون زيارته إلى اليابان حتى قام أكيدا بزيارة إلى السفارة الأميركية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣ التقى خلالها باليسون ، إذ شرح له حرجة الموقف الياباني نتيجة الضغوط الأميركية التي تهدف إلى إعادة تسليح اليابان بشكل واسع النطاق، ويبدو ان اليسون كان له رأي مطابق لما جاء به أكيدا، اذ عدّ إعادة التسليح بشكل سريع وواسع سيكون له آثاراً سلبية على الداخل الياباني الأمر الذي ينعكس سلباً على العلاقات بين البلدين، فأرسل تقريراً إلى دلس في ٧ كانون الأول من العام نفسه انتقد فيه خطة روبرتسون، محذراً في الوقت نفسه من ان الشعب الياباني غير مستعد لإعادة تسليح بلاده بشكل واسع، وان تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية السنوية للدفاع سيؤدي إلى تدهور الاقتصاد، الأمر الذي ستستغله الأحزاب الاشتراكية التي ستحصى بدعم شعبي، الأمر الذي يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة، وأوصى اليسون بأن زيادة القوات البرية إلى المائة وثمانون ألف مع زيادة معقولة للقوات البرية والبحرية هو الحل الأمثل في ظل الظروف الحالية^(١). وقد ساندت وزارة الدفاع الأميركية توصيات اليسون وذلك لأنها رأت ان أي زيادة كبيرة في القوات قد يعيد تطلعات اليابان العسكرية، فضلاً عن المعارضة التي ستبديها الدول الحليفة في منطقة المحيط الهادي، ونتيجة لذلك وافقت وزارة الخارجية على توصيات اليسون، إذ عدتها أساساً في مفاوضاتها المقبلة مع اليابانيين^(٢).

وبناء على ذلك، وصل روبرتسون ورئيس هيئة الأركان المشتركة ارثر وليام رادفورد *Arthur W. Radford*^(٣) إلى اليابان في نهاية شهر كانون الأول من العام نفسه، وبدأوا بمباحثات مع المسؤولين اليابانيين استمرت حتى ٨ آذار ١٩٥٤، أسفرت عن توقيع اتفاقية الأمن

(١) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From the Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State, No. 719, Tokyo, December 7, 1953, Pp. 1557-1558; Lakibe Makoto, U.S-Japan Intellectual Exchange: The Relations Ship between Government and Private Foundations, Tokyo, 2006, P. 80.*

(٢) *F.R.U.S., Vol. XIV, Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to the Secretary of Defense (Wilson), No. 720, Washington, December 21, 1953, P. 1960.*

(٣) ارثر وليام رادفورد: (١٨٩٦-١٩٧٣)، عسكري أميركي، تخرج من الأكاديمية البحرية عام ١٩١٦، شارك في الحرب العالمية الأولى، حصل على شهادة في الطيران البحري عام ١٩٢١، وأصبح رئيساً لهيئة الطيران في عام ١٩٤١، ثم نائباً للقائد العام للعمليات البحرية، شغل منصب قائداً للأسطول الأميركي في المحيط الهادي عام ١٩٤٩، عينه إيزنهاور رئيساً لهيئة الأركان المشتركة عام ١٩٥٣، استقال من منصبه عام ١٩٥٧. للتوسع ينظر:

Spencer C. Tucker, Who's Who in Twentieth Century Warfare, Routledge Press, London, 2001, Pp. 325-326; Jerry K. Sweeney(ed.), A Handbook of American Military History: From the Revolutionary War to the Present, University of Nebraska Press, Lincoln, 2006, Pp. 233-234.

والتعاون المتبادل^(١)، التي بموجبها أصبحت اليابان تتحمل مسؤولية متزايدة في الدفاع عن نفسها من خلال زيادة عدد قواتها البرية إلى مائة وثمانين ألفاً بحلول عام ١٩٥٦، ونصت الاتفاقية على تطوير اليابان لقدراتها الجوية والبحرية، كما تضمنت أيضاً تقديم الولايات المتحدة مساعدات مالية تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار فور دخول الاتفاق حيز النفاذ في الأول من تموز من العام نفسه^(٢).

واجه اتفاق ٨ آذار ١٩٥٤ معارضة داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي هاجمت الأحزاب الاشتراكية وبعض الشخصيات المحافظة هذا الاتفاق، ووجهت الصحافة اليابانية انتقادات لاذعة لحكومة يوشيدا، إذ عدتها خاضعة لإرادة الولايات المتحدة، وشهدت بعض المدن اليابانية حالات اعتداء على بعض مسؤولي وزارة المالية، سيما بعد اعلان يوشيدا اتباع سياسة نقشفية تشمل جميع القطاعات الاجتماعية، وزيادة انفاق الحكومة في المجال الدفاعي^(٣). أما على المستوى الخارجي فانتهت كوريا الجنوبية الاتفاق فضلاً عن انتقاد كل من استراليا ونيوزلندا والفلبين، إذ عدت تلك الدول موضوع إعادة عسكرة اليابان تهديداً مباشراً لأمنها، الأمر الذي جعل مارك كلارك يلتقي بمسؤولي هذه الدول وأكد لهم التزام الولايات المتحدة بالمعاهدات الأمنية الموقعة معهم، وأوضح ان بلاده ستقف بوجه أي تهديد ياباني في المستقبل^(٤).

تزامن التوقيع على اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل مع وقوع حادثة تفجير البكيني *Bikini*^(٥) في ١ آذار ١٩٥٤، إذ أجرت القوات الأميركية المتواجدة على جزيرة البكيني اختباراً نووياً في الوقت الذي كانت فيه سفينة الصيد اليابانية فوكوري ماريو *Fukuryu Maru* متواجدة

^(١) Michael Schaller, Op. Cit., P. 69.

^(٢) John Van Sant, Op. Cit., P. 185.

^(٣) F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From the Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State, No. 732, Tokyo, January 12, 1954, P. 1597.

^(٤) F.R.U.S., Vol. XIV, Memorandum of Conversation From the Chief of the Japan Finance and Trad Section Office of Northeast Asian Affairs (Cronk), No. 734, Washington, February 15, 1954, P. 1601; Michael A. Barnhart, A Secondary Affair: American Economic Foreign Policy and Japan, 1952-1968, California, 1997, P. 32.

^(٥) جزر البكيني: تقع غرب المحيط الهادي، تتألف من ست وثلاثون جزيرة أغلبها ذات طبيعة مرجانية، سيطرت عليها القوات الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ جعلت منها مستودعاً لإجراء تجاربها النووية بعد تهجير سكانها، ولم يرجع سكانها إليها الا في عام ١٩٦٩ بسبب التلوث البيئي الذي أصابها نتيجة التجارب النووية الأميركية. للتوسع ينظر:

Donald A. Wells (ed.), Op.Cit, Pp. 41-43.

بالقرب من التفجير، وقد أدى تغيير اتجاه الرياح وسقوط الأمطار إلى إصابة طاقم السفينة بالإشعاعات النووية^(١)، الأمر الذي أدى إلى اثاره مشاعر اليابانيين، سيما بعد عودة الطاقم في ١٤ آذار وإجراء الفحوصات الطبية التي أثبتت إصابتهم بالإشعاعات^(٢)، وسرعان ما تناقلت الصحف اليابانية خبر إصابة أفراد السفينة فشنت حملة انتقادات طالت الوجود الأميركي والحكومة اليابانية على حد سواء، وطالبت يوشيدا بإلغاء الاتفاقية الأمنية، فضلاً عن إصدار قانون يصادق عليه الدايت يمنع الأميركيين من إجراء أي تجارب نووية على الأراضي اليابانية^(٣).

ان الأمر الذي زاد من تعقيد المشكلة هو ادعاء رئيس لجنة الطاقة النووية الأميركية لويس شتراوس *Lewis Strauss*^(٤) الذي عينه ايزنهاور لمتابعة تطورات الحادثة بأن الصيادين اليابانيين كانوا يعملون جواسيس للمخابرات السوفيتية، وذلك لمعرفة أسرار القنبلة النووية، وطالب شتراوس الطاقم الطبي المسؤول عن علاج المصابين بعدم الكشف عن التركيب الكيميائي للإشعاعات^(٥)، الأمر الذي أدى إلى توسع الانتقادات للسياسة الأميركية حتى شملت أغلب أعضاء أعضاء الدايت الياباني، سيما وان الولايات المتحدة اكتفت بإعلان أسفها لوقع الحادث عن طريق وزير خارجيتها ولم تقدم اعتذاراً رسمياً بل بالعكس طالب أليسون بتسليم السفينة وطاقمها للأمريكيين لمعالجتهم وأجراء التحقيقات الأمر الذي رفضته الحكومة اليابانية^(٦).

(^١) *F.R.U.S., Vol. XIV, Memorandum From the Directory of the Foreign Operations Administration (Stassent) to the President, No. 747, Washington, June 29, 1954, P. 1656.*

(^٢) *Iokibe Makoto, Op. Cit., P. 81.*

(^٣) *Shane Maddock, The Fourth Country Problem: Eisenhower's Nuclear Nonproliferation Policy, Journal of Presidential Studies Quarterly, Vol. 28, Issue. 3, Center for the Study of the Presidency, 1998, P. 553.*

(^٤) لويس شتراوس: (١٨٩٦-١٩٧٤)، رجل أعمال وضابط أمريكي، ولد في ولاية فرجينيا لأب ثري يملك شركة لبيع الأحذية، درس الفيزياء في جامعة فرجينيا التي تخرج منها عام ١٩١٩، التحق بالجيش عام ١٩٢٥ أصبح جنرالاً عام ١٩٤٤، عينه ترومان أحد المفوضين الخمسة في لجنة الطاقة الذرية، ثم عينه ايزنهاور رئيساً للجنة عام ١٩٥٣. للتوسع ينظر:

Stephen E. Atkins, Historical Encyclopedia of Atomic Energy Greenwood Press, Westport, 2000, Pp.351- 353; Cutler J. Cleveland and Christopher Morris(ed.), Dictionary of Energy, Amsterdam, 2006, P. 423.

(^٥) *F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From the Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State, No. 762, Tokyo, May 20, 1954, P. 1643.*

(^٦) *Ibid, 1644-1645.*

أدركت الولايات المتحدة خطورة الأوضاع في اليابان نتيجة حادثة البكيني، سيما وأنها تراكمت مع حاجة الأميركيين للحفاظ على اتفاق إعادة التسلح بسبب التطورات التي شهدتها منطقة الهند الصينية^(١) بأعلان فرنسا عن نيتها الانسحاب من فيتنام^(٢)، ناهيك عن تراجع شعبية يوشيدا، ونتيجة لهذه الظروف بدأت الولايات المتحدة تتحرك من أجل حل الأزمة دون التأثير على علاقتها مع اليابان، فأوعز دلس إلى السفير أليسون لإنهاء المشكلة، من خلال تقديم تعويضات لضحايا التفجير وأسرههم، وتقديم تعويضات لصناعة أسماك التونة التي تأثرت نتيجة التفجير^(٣)، إلا أن التحرك جاء متأخراً إذ اجتمع الدايت الياباني في آب ١٩٥٤ وأصدر قراراً بالإجماع نص على تحريم التجارب النووية على الأراضي اليابانية^(٤).

وعلى الرغم من ذلك عرض أليسون تقديم تعويضات رمزية لأسر الضحايا وصناعة التونة قدرها مائة وخمسون ألف دولار، وهذا لا يتناسب مع المبلغ الذي طلبه اليابانيون إذ قدر بسبعة ملايين ونصف دولار، الأمر الذي رفضه الأميركيون، إذ عدوا الرقم مبالغ فيه وإن الكونغرس سيرفض أقراره^(٥)، وبينما كان اليسون يعمل على إنهاء حالة التوتر توفي أحد أفراد الطاقم نتيجة تأثره بالإشعاعات في ٢٣ أيلول الأمر الذي زاد في تعقيد المشكلة، فخرجت مظاهرات صاخبة في عدد من المدن اليابانية التي رفعت شعارات منددة بتواجد القوات الأميركية^(٦).

(٢) الهند الصينية: تتألف الهند الصينية من ثلاثة أقاليم الأول فيتنام وتشمل النطاق الشرقي من شبه جزيرة الهند الصينية، ويحدها خليج تونكين وبحر الصين من الناحية الشرقية والجنوبية، في حين تقع الصين شمالها ولاوس وكمبوديا غربها. والإقليم الثاني هو لاوس التي تمتد إلى غرب فيتنام وتحدها الصين من الشمال وبورما من الشمال الغربي وتايلند من الغرب وكمبوديا من الجنوب وتمتد أراضيها بين الشمال والجنوب لمسافة ٦٠٠ ميل تقريباً وبين الشرق والغرب نحو ٢٠٠ ميل. أما الإقليم الثالث فهو كمبوديا التي تعد أصغر دول الهند الصينية مساحة، وتقع جنوب شبه جزيرة الهند الصينية الفرنسية تحدها تايلند من الشمال والغرب وخليج سيام من الجنوب الغربي وفيتنام من الجنوب والشرق ولاوس من الشمال. للتوسع ينظر:

C.A. Fisher, South East Asia, London, 1964, P.129.

(٢) **Michael Schaller, Op. Cit., P. 69.**

(٣) **Robert P. Newman, Truman and the Hiroshima Cult, University of Michigan State Press, East Lansing, 1995, P. 162.**

(٤) **Michael Schaller, Op. Cit., P. 70.**

(٥) **F.R.U.S., Vol. XIV, Memorandum From the Acting Secretary of State for Far Eastern Affairs (Drumright) to Secretary of State, No. 765, Washington, June 3, 1954, P. 1652.**

(٦) **F.R.U.S., Vol. XIV, Telegram From the Ambassador in Japan (Allison) to the Department of State, No. 807, Tokyo, September 24, 1954, P. 1733.**

ونتيجة لذلك زار أوكازاكي واشنطن في ٣ تشرين الأول ١٩٥٤، وعند وصوله التقى دلس وشرح له خطورة الأوضاع الداخلية في اليابان، وبين له ان معارضة التجارب النووية لم تكن مقتصرة على الأحزاب الاشتراكية فحسب بل شملت غالبية الشعب الياباني، وشدد أوكازاكي إلى ان عدم تحرك الولايات المتحدة لتقديم تعويضات مناسبة سيهدد موقع المحافظين وفي مقدمتهم يوشيدا، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاتفاقيات بين البلدين وفي مقدمتها اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل. وقد وافقت الادارة الأميركية في ٢٩ كانون الأول على تقديم تعويضات لليابان قدرها مليوني دولار، وبذلك انتهت حالة التوتر التي تعرضت لها العلاقات بين البلدين^(١).

ترك التوقيع على اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل الرامية لإعادة تسليح اليابان من جهة، والسخط الشعبي تجاه حادثة البكيني من جهة أخرى أثراً على الوضع السياسي في اليابان، اذ تراجعت شعبية يوشيدا بشكل ملحوظ، الأمر الذي استغله هاتوياما فأسس حزب جديد عرف باسم الحزب الديمقراطي الياباني *Democratic Party of Japan* في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٤ لخوض الانتخابات ضد حزب الأحرار الذي يتزعمه يوشيدا، التي كان من المقرر إجراؤها في مطلع كانون الأول من العام نفسه^(٢).

أجريت الانتخابات في موعدها المحدد، وقد حصل حزب الأحرار على ١٨٥ مقعداً، وحصل الحزب الديمقراطي الياباني على ١٢١ مقعداً، بينما حصلت الأحزاب الاشتراكية على ٧٦ مقعداً^(٣)، وقد تحالف الاشتراكيون مع هاتوياما فشكلوا أغلبية في الدايت، الأمر الذي دفع يوشيدا إلى تقديم استقالته في ١٠ كانون الأول من العام نفسه^(٤). وهكذا انتهت حقبة حكم يوشيدا التي استمرت ست ست سنوات اختلف الباحثون في تقييمها، فالبعض وصف حكمه بالدكتاتوري وانه قبض على مقاليد الحكم بيد من حديد، بينما رأى آخرون انه استطاع الحفاظ على استقرار اليابان من خلال تحالفه

(١) *F.R.U.S., Vol. XIV, Memorandum of Conversation by the Acting Director of the Office of Northeast Asian affairs (Ncclurkin), No. 817, Washington, October 23, 1954, Pp. 1751-1752.*

(٢) *Sayuri Shimizu, Creating People of Plenty: The United States and Japan's Economic Alternatives, 1950-1960, University Kent State Press, Kent, 2001, P. 75.*

(٣) *Warren S. Hunsberger and Richard B. Finn(eds.), Armonk and New York, 1997, P.26.*

(٤) عبد العزيز العجيزي، الحزبية والديمقراطية في اليابان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧، السنة الخامسة، القاهرة، يوليو ١٩٧٤، ص ٩٣.

مع الولايات المتحدة^(١). ويمكن القول ان الرأي الثاني هو الأقرب إلى الصواب، لان يوشيدا لم يكن دكتاتوراً، ووصله إلى منصب رئاسة الوزراء كان من خلال الانتخابات المباشرة، وان يوشيدا أسهم في المحافظة على استقرار اليابان طيلة مدة الاحتلال، وهي المدة الأصعب في تاريخ اليابان. يتضح مما تقدم ان الولايات المتحدة نجحت في إعادة تسليح اليابان لكنها فشلت بالضغط عليها من أجل تعديل دستورها، الأمر الذي يمنعها من ارسال قوات عسكرية خارج أراضيها، وهو احد الأهداف الرئيسة التي كان الأميركيين يسعون من اجل تحقيقها. ومن جهة أخرى كان لإعادة تسليح اليابان نتائج سلبية على مصالح الولايات المتحدة في اليابان، إذ أدت إلى سقوط حكومة يوشيدا الحليف الأساسي لها ووصول هاتوياما إلى رئاسة الوزراء الذي كانت له إستراتيجية مختلفة عن سياسة سلفه قائمة على أساس تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يتعارض مع توجهات السياسة الأميركية الرامية إلى تشكيل حلف جماعي في شرق وجنوب شرق آسيا لمواجهة التوسع الشيوعي.

(١) Edward Friedman (ed.), *The Politics of Democratization: Generalizing East Asian Experiences*, West view Press, Boulder, 1994, P. 74.

المبحث الثاني: الموقف الأمريكي من تطبيع اليابان وعلاقتها مع الاتحاد

السوفيتي ١٩٥٤-١٩٥٦

اختلف هاتوياما في خياراته السياسية عن سلفه يوشيدا، إذ سعى إلى عودة العلاقات الدبلوماسية مع كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، والتأكيد على ضرورة إعادة النظر بالمعاهدة الأمنية، واتباع سياسة خارجية مستقلة بعيداً عن التأثير الأمريكي^(١). وقد أسهمت عوامل عدة في اتباع هاتوياما لتلك السياسة الجديدة، فعلى المستوى الاقتصادي كان لتوقف الحرب الكورية أثراً في تراجع الاقتصاد الياباني، سيما وأن الاقتصاد الياباني والصناعة اليابانية زادت من انتاجها لتغطية متطلبات القوات الأمريكية والكورية في الحرب، لكن توقف الحرب أوقف تلك المتطلبات، الأمر الذي كان يحتاج للبحث عن أسواق لتصريف فائض الانتاج الصناعي، ولذلك أبدى هاتوياما رغبته بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي تمهيداً لفتح أسواق هاتين الدولتين أمام البضائع اليابانية. أما على المستوى الدولي فإن انتهاء الحرب الكورية دون تحقيق نصراً حاسماً لاي من الأطراف المتحاربة، فضلاً عن وفاة ستالين في ٥ آذار ١٩٥٣ ووصول نيكيتا خروشوف *Nikita Khrushchev*^(٢) إلى السلطة الذي انتهج سياسة قائمة على التقارب بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي عرفت فيما بعد بسياسة التعايش السلمي *Peaceful Coexistence*^(٣) وانتهاء الصراع في الهند الصينية إذ عقد

^(١) Nakamura Masanorit and Others, Op. Cit., P. 123.

^(٢) نيكيتا سيرغيفيتش خروشوف: (١٨٩٤-١٩٧١)، زعيم شيوعي ورجل دولة سوفيتي، ولد في مقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا، انتسب إلى الحزب الشيوعي في عام ١٩١٨، حارب إلى جانب الحرس الأحمر أثناء الحرب الأهلية، سافر إلى موسكو في عام ١٩٢٩ إذ تخرج من أكاديميتها الصناعية، انتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٣٢، وفي عام ١٩٣٧ عضواً في مجلس السوفيت الأعلى، انتخب في المجلس الرئاسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٥٢، أصبح زعيماً للاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٣، نحي عن جميع مناصبه في عام ١٩٦٤ بسبب أزمة الصواريخ الكوبية للتوسع ينظر:

Konrad Kellen, Khrushchev: A Political Portrait, New York, 1961; Lincoln P. Bloomfield, Khrushchev and the Arms Race: Soviet Interests in arms Control and Disarmament, 1954-1964, Cambridge, 1966; ZhoresA. Medvedev and Andrew R. Durkin, Khrushchev: The Years in Power, University of Columbia Press, New York, 1976.

^(٣) التعايش السلمي: مفهوم دعا له السوفيت بعد وفاة ستالين ومعناه انتهاء سياسة تقوم على مبدأ قبول تعدد المذاهب الأيديولوجية والتفاهم بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتشجيع لغة التفاهم والتعاون بين الأمم، واتباع النهج السلمي في حل النزاعات. للتوسع ينظر: =

مؤتمر جنيف^(١) في ٢٦ نيسان ١٩٥٤، كل هذه العوامل أسهمت في جعل اليابانيين يتطلعون لسياسة جديدة تحدد علاقتهم مع الأميركيين^(٢).

بناء على هذه التحولات الداخلية والخارجية أعلن هاتوياما وبعد يوم واحد من تسلمه السلطة ومن خلال مؤتمر صحفي أن السياسة الخارجية لليابان ستكون أولويتها إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، وفي السياق نفسه أعلن وزير الخارجية شيجومييتسو تأكيده على السياسة الجديدة مع الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة و(العالم الحر)، وقد أدرك كل منهما أن الأميركيين سيعارضون توجهاتهم الجديدة^(٣). وفي محاولة منه لتخفيف حدة المعارضة التقى شيجومييتسو في ٢٧ كانون الأول السفير اليسون، وشرح له أن الإعلان سيخدم العلاقات الثنائية، إذ أنه يخفف من المشاعر المتنامية لمعاداة الولايات المتحدة بين اليابانيين، كما سيسهم في تعزيز موقف المحافظين تجاه الأحزاب الاشتراكية في الانتخابات المقبلة التي كان من المقرر إجراؤها في أوائل نيسان ١٩٥٥^(٤).

بالرغم من إعلان شيجومييتسو الحفاظ على علاقات مميزة مع الولايات المتحدة إلا أن الأميركيين أدركوا أن الحكومة اليابانية عازمة على تطبيع علاقاتها مع الدول الشيوعية، الأمر الذي يعد تهديداً مباشراً لها ولحلفائها في المنطقة، ولمنع ذلك اقترح ايزنهاور تخفيف القيود التجارية

=Jussi M. Hanhimäki, *Containing Coexistence: America, Russia, and the "Finnish Solution"*, University of Kent State Press, Kent, 1997, Pp.137-143; Wilfried Loth (ed.), *Europe: Cold War and Coexistence 1953-1965*, London, 2004.

(١) عقد المؤتمر في مدينة جنيف السويسرية، واشتركت فيه ستة عشر دولة أهمها بريطانيا وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي، كان الهدف منه توحيد الكوريتين، ووضع حد للقتال في الهند الصينية، لم يحقق المؤتمر نتائج ملموسة فيما يخص الهدف الأول، إلا أنه استطاع من إيقاف القتال بين فيتنام الشمالية التي سيطر عليها الشيوعيون والجنوبية التي سيطرت عليها القوات التابعة للإمبراطور، وكان المؤتمر تمهيداً لانسحاب القوات الفرنسية ومجيء القوات الأميركية. للتوسع ينظر:

Department of State. Orgname, The Korean Problem at The Geneva Conference, April 26- June 15 1954, Washington, 1954; نعيم كريم عجيمي الشويلي، القضية الفيتنامية والموقف الفرنسي

منها ١٩٤٥-١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص ١٣٠-١٣٩.

(٢) Kimie Hara, *Japanese-Soviet/Russian Relations since 1945: Difficult Peace*, Routledge Press, London, 1998, P. 35.

(٣) Chao Chuan Leg, *Japan and Communist China*, University of Doshisha Press, Kyoto, 1958, P.34.

(٤) Takahiko Tonaka, *The Soviet-Japanese Normalization, in 1955-56 and U.S-Japanese Relations*, N.P, 1993, P.38.

المفروضة على اليابان مع الصين الشعبية، الأمر الذي يسهم في إنعاش اقتصادها والكف عن المطالبة بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشيوعية، لكن ذلك المقترح عارضته كل من وزارتي الخارجية والدفاع التي عدت الصين ذات خطر أكبر من أي قوة أخرى على مصالحها في الشرق الأقصى، سيما وانها شاركت بفعالية في الحرب الكورية فضلاً عن دعمها للشيوعيين في الهند الصينية، فقدم دلس مقترحاً لاقى قبولاً بين الأوساط السياسية الأميركية ومفاده معارضة أية جهود يابانية لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين^(١)، وأن تظهر الولايات المتحدة عدم معارضتها بشكل علني لأية مفاوضات مع الجانب السوفيتي، والعمل على تفويض أية فرصة ممكنة للتوصل إلى اتفاق بين اليابان والسوفيت، وأشار دلس إلى أن المعارضة الأميركية لإقامة علاقات مع السوفيت ستثير مشاعر اليابانيين، لأن الأميركيين أنفسهم لديهم علاقات دبلوماسية وهناك تمثيل دبلوماسي متبادل بين البلدين، وبين ذلك أن الاتفاق بين اليابان والسوفيت أمر صعب وذلك بسبب الخلافات الواسعة بينهما سيما في مجال الجزر الشمالية المتنازع عليها، لذا فإن السوفيت سيرفضون أي تنازلات عن هذه الأراضي، بينما يرى اليابانيون أن أي مفاوضات لا تتضمن عودة هذه الجزر لا يمكن أن تكون ناجحة^(٢).

اتسمت السياسة الأميركية في التعامل مع الحكومة اليابانية التي كانت تؤيد الشروع بمفاوضات مباشرة مع السوفيت بالحذر وذلك لأن أي اتفاق بين السوفيت واليابان حول الجزر المتنازع عليها سيضع الأميركيين في موقف حرج، لأنهم سيجدون أنفسهم مرغمين على الدخول في مفاوضات مع الجانب الياباني حول الجزر التي تسيطر عليها القوات الأميركية وهي أوكيناوا وبونين، التي كانت تمثل القواعد العسكرية الأهم بالنسبة لتواجدها في منطقة الشرق الأقصى^(٣).

وتنفيذاً للسياسة الأميركية الجديدة أعدت وزارة الخارجية تقريراً في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٥ تضمن الخطوط العريضة لهذه السياسة^(٤)، وقد سلم إلى الحكومة اليابانية في ٢٦ كانون الثاني، وركز التقرير على نقاط عدة أهمها، التشديد على أن لا تكون المفاوضات مع السوفيت تمهيداً

(١) Michael Schaller, Op. Cit., Pp. 85-86.

(٢) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From Department of State to the Embassy in Japan, Washington, January 10, 1955, P. 4.

(٣) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Discussion the 244th of the National Security Council, Washington, April 7, 1955, P. 26.

(٤) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From Department of State to the Embassy in Japan, Washington, January 10, 1955, P. 4.

لتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية، وأن لا يتعارض أي اتفاق بينهما مع بنود معاهدة سان فرانسيسكو للسلام (١٩٥١) وأن لا يمس العلاقات الأميركية-اليابانية المميزة، وشدد التقرير على ضرورة التشاور بين الحكومتين وعدم اتخاذ قرارات منفردة فيما يخص المفاوضات، ومن جهة أخرى حدد التقرير المشكلات الأساسية بين السوفيت واليابان والطريقة الأمثل في التعامل معها، فأكدت على أهمية إطلاق سراح جميع المعتقلين اليابانيين في السجون السوفيتية، وأن لا تخضع هذه المسألة للمساومة السياسية، وضمان عدم معارضة السوفيت لحق اليابان بالانضمام لمنظمة الأمم المتحدة، وضمان حقها في توسيع مناطق صيد الأسماك، وشددت الوثيقة على أهمية مكافحة شبكات التجسس وبث الدعاية المناهضة للولايات المتحدة في اليابان^(١).

وفي السياق نفسه أشار التقرير إلى المشكلة الأكثر أهمية هي الجزر المتنازع عليها بين الاتحاد السوفيتي واليابان، إذ شدد دلس على دعم بلاده لسيادة اليابان على جزيرتي هابومايس *Habomais* وشيكوتان *Shikotan*، بحجة أن هاتين الجزيرتين غير تابعتين لجزر الكوريل التي اعترفت الولايات المتحدة بسيادة السوفيت عليها وفقاً لما جاء في مؤتمر القاهرة ١٩٤٣ الذي أكد على سيادة اليابان على جزرها الرئيسة الأربعة فقط، واخذ المناطق التي سيطرت عليها القوات اليابانية بالقوة، واتفق المجتمعون على أن تكون جزر الكوريل وجنوب سخالين تحت السيادة السوفيتية، وقد أكد أيضاً على ذلك إنذار بوتسدام الذي أشار إلى ضرورة عودة جميع الأراضي التي سيطرت عليها اليابان بواسطة القوة والعنف، فضلاً عن معاهدة السلام التي وقعت عليها اليابان في ٨ أيلول ١٩٥١ وتنازلت بموجبها عن هذه الجزر^(٢)، وقد رفض الأميركيون الاعتراف بسيادة اليابان على جزيرتي كوناشيري *Kunashiri* وايتروفيو *Etrofu* اللتين كانتا محط خلاف^(٣)، فادعت اليابان إنهما ليسا جزءاً من جزر الكوريل بينما أكد الاتحاد السوفيتي سيادته على هاتين الجزيرتين إذ عدهما جزءاً من الكوريل^(٤).

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From Department of State to the Embassy in Japan, Washington, January 10, 1955, P. 4; Takahiko, Tanaka, Op. Cit., P. 70.*

(٢) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From Assistant legal Adviser for Far Eastern (Snow) to the Director of the Office of Northeast Asian Affairs Mc. Clurkin, Washington, February 17, 1955, P. 13.*

(٣) للتوسع حول موقع جزر الهابومايس وشيكوتان وكوناشيري وايتروفيو ينظر الملحق رقم (٥).

(٤) هشام عبد الرؤوف حسن، المصدر السابق، ص ٣٤٤.

وقبل وصول برقية دلس إلى الحكومة اليابانية، التي عدتها الإدارة الأميركية أساساً لسياستها تجاه المفاوضات اليابانية- السوفيتية، استغلت الحكومة السوفيتية إعلان هاتوياما الهادف لإعادة العلاقات الدبلوماسية معها، فأرسلت اندريه ايفانوفيتش ديمونتسكي **Andrei Ivanovich Demnitsky** مبعوثاً خاصاً إلى طوكيو في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٥، حاملاً رسالة إلى الحكومة اليابانية عرفت فيما بعد برسالة ديمونتسكي^(١)، وفور وصوله حاول لقاء شيجوميتسو الذي رفض مقابلته بحجة انه دخل البلاد بشكل سري، وانه لا يحمل اية صفة رسمية، وفي اليوم نفسه توجه ديمونتسكي للقاء هاتوياما الذي رحب فيه معلناً موافقته لما جاء في الرسالة التي تضمنت تأكيد القيادة السوفيتية على ضرورة الشروع بمفاوضات ثنائية وبأسرع وقت، وانهاء حالة الحرب بين البلدين منذ عام ١٩٤٥، سيما وان الاتحاد السوفيتي لم يوقع على معاهدة السلام في سان فرانسيسكو، وأكدت الرسالة على حل جميع المشكلات العالقة بين اليابان والاتحاد السوفيتي^(٢).

ان رفض شيجوميتسو مقابلة المبعوث السوفيتي لم يكن بسبب دخوله لليابان بطريقة غير رسمية، وانما بسبب تطلعاته الشخصية، إذ كان يريد الوصول إلى رئاسة الوزراء بأي ثمن كان، ونتيجة لذلك اتخذ موقفاً مغايراً لموقفه السابق المؤيد لسياسة هاتوياما سيما فيما يتعلق بتطبيع العلاقات اليابانية السوفيتية، فرفض الاعتراف بسيادة السوفيت على جزر الكوريل وجنوب سخالين وعد هذه الجزر جزء من الأراضي اليابانية التي لا يمكن المساومة عليها، وكان هدفه من وراء هذه المناورة السياسية هو احراج هاتوياما لأن أي اتفاق مع السوفيت سيزيد من رصيد الأخير شعبياً، سيما وان موعد الانتخابات والمقرر إجراؤها في نيسان ١٩٥٥ بات قريباً، وللسبب نفسه صرح شيجوميتسو للصحافة اليابانية في الأول من شباط من العام نفسه عن نيته زيارة الولايات المتحدة والتباحث حول تعديل المعاهدة الأمنية التي وصفها بغير المتكافئة، والعمل على عقد معاهدة جديدة على غرار معاهدة أنزوس **ANZUS**^(٣)، الأمر الذي أدى إلى توجيه دلس انتقادات لاذعة

(١) *Kimie Hara and Ikegami Masako, New Initiatives for Solving the Northern Territories issue between Japan and Russia: An Inspiration From the Aland Islands, Vol. 17, Canada, 2007. P.62.*

(٢) *Motohide Saito, The "Highly Crucial" Decision Making Model and the 1956 Soviet Japanese Normalization of Relations, Hokkaido, 1991, P. 153.*

(٣) معاهدة أنزوس: وقعت بين الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزلندا في سان فرانسيسكو في الأول من أيلول ١٩٥١، أصبحت سارية المفعول في ٢٩ نيسان ١٩٥٢، وقد تعهدت الولايات المتحدة بضمان امن الدولتين من أي اعتداء خارجي، وكانت المعاهدة جزء من صفقة سياسية تعاهدت فيها الدول الثلاث على حماية كل =

لتصريحات شيجومييتسو، إذ عدها تصريحات تضر بالعلاقات بين اليابان والولايات المتحدة، وان الوقت غير مناسب لبحث المعاهدة، وسيعرض ذلك القوات الأميركية للخطر، وكان دلس ممتعضاً من تصريحات الأخير حتى انه ذهب للقول: "من الخطأ وضع الأسلحة بأيدي قد تطلق النار بالاتجاه الخطأ" في اشارة منه إلى عدم جدوى مواصلة إعادة تسليح اليابان^(١)، وأوعز دلس لاليسون بضرورة ابلاغ شيجومييتسو أنه إذا أصر على المجيء للولايات المتحدة فلا يفاجئ عندما لن يستقبل من الخارجية الأميركية^(٢).

أجريت الانتخابات البرلمانية في اليابان بعد تقديم موعدها في ٢٧ شباط عام ١٩٥٥، واستطاع الحزب الديمقراطي الياباني من تحقيق فوزاً مهماً، وكلف هاتوياما في ١٨ آذار من العام نفسه برئاسة الوزراء^(٣)، وكان لفوزه أثراً في تسريع تنفيذ وعوده الانتخابية التي كان في مقدمتها إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، إذ بدأت المفاوضات رسمياً في ١ حزيران من العام نفسه، وتم اختيار السفارة السوفيتية في بريطانيا لتكون مكاناً لاجراء المفاوضات، وقد مثل الحكومة اليابانية سفيرها في لندن شونيتشي ماتسوموتو *Shunichi Matsumoto*^(٤)، وهو احد المقربين من هاتوياما، بينما مثل الجانب السوفيتي ياكوف مالك *Yakov A. Malik*^(٥) الذي كانت تربطه

=منهما للأخرى، وضمنت بها الولايات المتحدة موافقة الدولتين (استراليا ونيوزيلندا) على التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام مع اليابان. للتوسع في بنود المعاهدة ينظر نصها على موقع وزارة الخارجية الاسترالية:

<http://australianpolitics.com/foreign/anzus/anzus-treaty.shtml>

^(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, April 2, 1955, P. 23.*

^(٢) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From Department of State to the Embassy in Japan, Washington, April 2, 1955, P. 24.*

^(٣) *Hugh Borton, Op. Cit., P. 18.*

^(٤) شونيتشي ماتسوموتو: (١٨٩٧-١٩٨٧)، سياسي ياباني، عمل نائباً لوزير الخارجية في حكومة توجو هيديكي

١٩٤٢، ثم سفيراً لليابان في الهند الصينية الفرنسية بين عامي ١٩٤٤-١٩٤٥، دعا إلى قبول إنذار بوتسدام

١٩٤٥، بعد هزيمة اليابان أصبح سفيراً في بريطانيا بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٥، للتوسع ينظر:

Kimie Hara, Japanese-Soviet/Russian Relations since 1945, P. 61; Yoshihide Soeya, Op. Cit., P.91.

^(٥) ياكوف مالك: (١٩٠٦-١٩٨٠)، دبلوماسي سوفيتي، عين مستشاراً في السفارة السوفيتية في طوكيو عام ١٩٤٢، ثم

نائباً لوزير الخارجية عام ١٩٤٦، عين ممثلاً للاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٢، سفيراً

لبلاده في بريطانيا عام ١٩٥٣، عاد ليشغل منصب ممثلاً لبلاده في مجلس الأمن مرة أخرى للمدة ١٩٦٨-١٩٧٢.

= للتوسع ينظر:

علاقات صداقة قديمة مع ماتسوموتو إذ عمل سفيراً لبلاده في اليابان طيلة مدة الحرب العالمية الثانية، ويبدو ان اختياره كان يعكس مدى رغبة السوفيت من أجل التوصل إلى تسوية مع اليابان، وذلك لإحراج الأميركيين من خلال تأليب الرأي العام الياباني ضد الوجود الأميركي على الأراضي اليابانية^(١)، وخلال الاجتماع الأول ناقش الطرفان المشكلات التي تعيق تحقيق السلام بينهما، وأهمها مشكلة الأسرى، إذ أكد ماتسوموتو إلى ان عددهم يفوق الأثني عشر ألف أسير غير ان مالك اعترف بوجود ألف أسير فقط، مشيراً إلى ان من بينهم عسكريين متهمين بجرائم حرب، وان إعادتهم لبلادهم ستتم بعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، الأمر الذي رفضه ماتسوموتو وطالب بإطلاق سراحهم على الفور، رافضاً أن تكون قضيتهم خاضعة للابتزاز السياسي^(٢).

انتهى الاجتماع بين ماتسوموتو ومالك دون التوصل إلى أي اتفاق، وبالرغم من ذلك بقيت المفاوضات مستمرة لأكثر من شهرين، لكنها فشلت بسبب الموقف السوفيتي المتشدد تجاه قضيتي الأسرى والجزر الشمالية المتنازع عليها، إذ رفضوا التنازل حتى عن جزيرتي هابومايس وشيكوتان وعدّوها جزءاً من جزر الكوريل، الأمر الذي أدى إلى مطالبة الحكومة اليابانية ماتسوموتو بإنهاء المفاوضات، غير ان مالك وفي يوم ٥ آب من العام نفسه طلب منه عقد اجتماع أخير، وبعد مراجعة حكومته كانت المفاجئة أن السوفيت وافقوا على التنازل عن جزيرتي هابومايس وشيكوتان لليابان،^(٣) الأمر الذي أدهش الوفد الياباني، وتساءل ماتسوموتو قائلاً: "ما هو نوع التعويض الذي سيطلبه السوفيت مقابل ذلك التنازل؟"، وقد وعد ماتسوموتو بالرد على مالك بعد التشاور مع حكومته^(٤).

=Michael T. Florinsky (ed.), *McGraw-Hill Encyclopedia of Russia and the Soviet Union*, New York, 1961, P.330; Victor Israel an, *Inside the Kremlin During the Yom Kippur War*, University of Pennsylvania Press, Pennsylvania, 1995, Pp.49-50.

^(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, *Memorandum From the Deputy assistant security of State for far Eastern Affairs (Sebald) to the Deputy under Secretary of State for Political Affairs (Murphy)*, Washington, April 20, 1955, P. 31.

^(٢) Kazuhiko Togo, *Japan's Foreign Policy 1945-2003: The Quest for a Proactive Policy*, Boston, 2005, P. 233.

^(٣) Arthur Jay Klinghoffer, *The Soviet Union & International Oil Politics*, University of Columbia Press, New York, 1977, P. 263; G. Patrick March, *Eastern Destiny: Russia in Asia and the North Pacific*, Westport, 1996, P. 242.

^(٤) Cursel G. Ismilov, *The U.S. Policy Towards the Normalization of Soviet-Japanese Relation in 1955-56*, N.P, 2000, P. 110.

ولان السياسة الأمريكية كانت تهدف إلى تقويض أية جهود لتطبيع العلاقات السوفيتية-اليابانية، فانها بدأت تشعر بالقلق تجاه التنازل عن جزيرتي هابومايس وشيكوتان، الأمر الذي جعل دلس يتصل بشيجوميتسو من أجل اتخاذ موقف متشدد تجاه السوفيت، ناعثاً الموافقة السوفيتية بالمناورة السياسية، وعارضاً عليه زيارة الولايات المتحدة في اقرب وقت ممكن، وقد استغل شيجوميتسو الفرصة من أجل تحقيق مكاسب شخصية من خلال فتح موضوع تعديل المعاهدة الأمنية، عند زيارته للولايات المتحدة التي حدد موعدها في ٢٩ آب ١٩٥٥^(١).

وبدلاً من ان تظهر اليابان مرونة، تشددت في موقفها، اذ جاء الرد الياباني في ٢٧ آب ١٩٥٥ مخيباً لآمال السوفيت، الذين كانوا يأملون نجاح المفاوضات بأسرع وقت ممكن، من أجل احراج الولايات المتحدة أمام الرأي العام الياباني، وإجبارها على الدخول بمفاوضات مماثلة حول جزر بونين وأوكيناوا، إذ أكدت الحكومة اليابانية على ان الجزر الأربعة (هابومايس، وشيكوتان، وكوناشيري، وايتروفيو)، جزر يابانية، وانها لا تعترف بالسيادة السوفيتية على جزر الكوريل وجنوب سخالين، وان الحل الأمثل لحل مشكلة الجزر المتنازع عليها هو اللجوء للتحكيم الدولي لتحديد مصير هذه الجزر^(٢).

وقبل أن يأتي الرد السوفيتي، بدأ شيجوميتسو بالتحضير للسفر إلى الولايات المتحدة بناء على دعوة دلس والمزمع إجراؤها في ٢٩ آب ١٩٥٥، وقد حرص هاتوياما على أن لا يقوم شيجوميتسو بمفاوضات مع الجانب الأمريكي منفرداً فأصر على أن يرافقه آشيرو كونو *Ichiro kono*^(٣) وزير الزراعة والغابات الذي تربطه بهاتوياما علاقات وثيقة، ونوبوسوكي كيشي

(١) Klaus Larres, *The Cold War after Stalin, Death Opportunity for Peace*, London, 2006, P. 26.

(٢) Cursel G. Ismilov, *Op. Cit.*, P. 111.

(٣) آشيرو كونو: (١٨٩٨-١٩٦٥)، سياسي ياباني بارز، تخرج من جامعة واسيدا *Waseda* ليعمل صحفياً، أصبح عضواً في البرلمان عام ١٩٣٢، كان من الأعضاء البارزين الذين أسسوا حزب الأحرار الياباني، شغل منصب وزير الزراعة في عهد حكومة هاتوياما ١٩٥٤، أدى دوراً مهماً في توحيد الأحزاب المحافظة وتشكيل حزب الأحرار الديمقراطي عام ١٩٥٥، توفي في تموز عام ١٩٦٥. للتوسع ينظر:

J.A.A Stokwin, Op. Cit., P. 104.

Nobusuke Kishi ^(١) الذي كان ينافس شيجميتسو أيضاً وكان السبب في ذلك هو مراقبته تحركات شيجميتسو والحيلولة دون عقد أي صفقة سرية مع الأميركيين ^(٢).

وصل الوفد الياباني إلى واشنطن في ٢٩ آب ١٩٥٥، وفور وصوله عقد شيجميتسو اجتماعاً مع دلس، تناول فيه سير المفاوضات السوفيتية اليابانية، فبين شيجميتسو إلى ان المفاوضات لم تصل إلى أية نتائج ايجابية، الأمر الذي استغله دلس فوجه انتقادات شديدة ضد السياسة السوفيتية محذراً اليابانيين من ان هدفهم الأساسي هو زعزعة العلاقات الأميركية-اليابانية، قائلاً: "بالرغم من تبنيهم سياسة التعايش السلمي لكنهم ينفقون أكثر من مائة وخمسين ملياراً سنوياً على صناعة الأسلحة، وهذا ما يشكل تهديداً ليس لليابان فحسب وانما للأمن والسلام الدوليين". و شدد على أهمية إطلاق سراح الأسرى اليابانيين القابعين في السجون السوفيتية لأكثر من أحد عشر عاماً إذ قال: "انها الأساليب المفضلة لدى الشيوعيين"، وفي الوقت نفسه أثنى دلس على حيوية السياسة الخارجية اليابانية، مؤكداً دعمه لليابان في مفاوضاتها مع السوفيت ^(٣).

وفي اليوم التالي عقد دلس اجتماعاً مع شيجميتسو، أوضح خلاله للأخير خطورة الوضع الداخلي في اليابان، وشدد على ان أي تقاعس تجاه تعديل المعاهدة الأمنية سيؤدي إلى وصول الاشتراكيين والشيوعيين للسلطة، وأشار إلى ان الرأي العام الياباني على الرغم من تأييده للأحزاب المحافظة، لكنه يشعر أن استقلال البلاد منقوصاً وغير تام، وان المعاهدة الأمنية لا تخدم

(١) نوبوسوكي كيشي: (١٨٩٦-١٩٨٧)، درس القانون في جامعة طوكيو الإمبراطورية في عام ١٩٢٠، أصبح نائباً لوزير الصناعة في حكومة مونشوكو **Manchukuo** في منشوريا عام ١٩٣٦، ثم نائباً لوزير التجارة والصناعة في الحكومة اليابانية ١٩٤٠، عينه هيدكي توجو وزيراً للتجارة والصناعة، ثم نائباً لوزير التموين والتسلح للمدة ١٩٤٣-١٩٤٤، إدانته المحكمة العسكرية للشرق الأقصى وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأفرج عنه في عام ١٩٤٨، فاز في انتخابات الدايت عام ١٩٥٣، ليسهم في تنظيم الحزب الديمقراطي ودمجه مع حزب الأحرار عام ١٩٥٥، تولى وزارة الخارجية للمدة ١٩٥٦-١٩٥٧، كلف بعدها لرئاسة الوزراء الأولى من شباط ١٩٥٧ إلى حزيران ١٩٥٨، والثانية من حزيران ١٩٥٨ حتى تموز ١٩٦٠. للتوسع ينظر:

Peter Duus (ed.), The Cambridge History of Japan, Vol. 6, The Twentieth Century, First Published, University of Cambridge Press, New York, 1988, P.160, 186; Christopher Barnard, Language, Ideology and Japanese History Textbooks, Routledge Curzon Press, New York, 2003, P.160.

(٢) **F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation Department of State, Washington, August 24, 1955, P. 42.**

(٣) **F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation Department of State, Washington, August 29, 1955, P. 44.**

مصالحهم القومية بقدر ما تخدم المصالح الأميركية، وشدد شيجومييتسو على أهمية تعديل المعاهدة على غرار المعاهدات الأميركية مع الفلبين وتايوان، لان الظروف التي وقعت فيها اليابان على المعاهدة قد تغيرت فاليابان كانت في " لحظات ضعف ولم يكن لديها أية قوات دفاعية، أما الآن فقواتها قادرة على الدفاع عن نفسها. وان الوقت قد حان لتعديل المعاهدة"^(١).

والجدير بالملاحظة هنا ان اليابان لم تكن بعد قادرة على الدفاع عن نفسها، ولم تزل تعتمد على الحماية الأميركية، فهي لم تكن تملك جيشاً حتى تستطيع تولي مسؤولية الدفاع عن أراضيها ضد الأخطار الخارجية التي قد تتعرض لها، لكن اليابانيون حاولوا استغلال الخشية الأميركية من تأثير المفاوضات السوفيتية اليابانية على علاقاتهم باليابان، ومن ثم دفع الأميركيين لتقديم تنازلات بتعديل المعاهدة الأمنية.

رفض دلس محاولات شيجومييتسو لتعديل المعاهدة الأمنية، وشدد على ان اليابان لا تزال تحت التهديد الشيوعي الداخلي والخارجي^(٢)، وانتقد حالة الانقسام التي تعيشها الأحزاب المحافظة، ذلك الانقسام الذي حال دون توحيد موقفها تجاه أية معاهدة أمنية جديدة، وأكد على ان المعاهدة لم تفرض بالقوة على اليابانيين بل جاءت نتيجة تصديق أغلبية أعضاء الداييت عليها، ورفض أيضاً القول أن اليابان تمتلك قوات تستطيع من خلالها الدفاع عن نفسها، إذ ان القوات اليابانية لم تصل الحد الذي تم الاتفاق عليه بين الجانبين وهو مائة وثمانون ألف مقاتل، مشيراً إلى ان المعاهدة الأمنية يمكن بحثها في المستقبل وفي ظروف أفضل^(٣).

ساندت وزارة الدفاع الأميركية موقف دلس الرفض لتعديل المعاهدة الأمنية، إذ حضر ممثلون عن الوزارة الاجتماع وهم روبن روبرتسون **Reuben B. Robertson** نائب وزير الدفاع ورادفورد رئيس هيئة الأركان المشتركة، الذي أكد على عدم قدرة اليابان تحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها، وحث الزعماء اليابانيين على زيادة الميزانية السنوية للدفاع، في حين طرح روبرتسون مقترحاً لتشكيل لجنة مشتركة تتألف من خبراء عسكريين أميركيين ويابانيين، مهمتها تقييم الوضع الأمني في اليابان، ورفع التوصيات لحكومة البلدين، ولاقت الفكرة تأييداً من دلس وشيجومييتسو،

^(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation Department of State, Washington, August 30, 1955, P. 45.

^(٢) Michael Schaller, Op. Cit., P. 117.

^(٣) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation Department of State, Washington, August 30, 1955, P. 45.

لكن الأخير طلب ان تكون مهمة اللجنة دراسة تحسين المعاهدة الأمنية، الأمر الذي رفضه روبرتسون الذي حصر مهمة اللجنة بالمسائل الدفاعية^(١).

حاول دلس ان ينهي محاولات شيجومييتسو المتكررة لتعديل المعاهدة الأمنية، فتساءل في حال قبلت الإدارة الأميركية تعديل المعاهدة هل يضمن الجانب الياباني تعديل الدستور، سيما الفقرة التاسعة منه، التي تمنع ارسال القوات اليابانية خارج أراضيها في حال تعرض القوات الأميركية إلى اعتداء في غرب المحيط الهادي؟ وقد فوجئ دلس برد شيجومييتسو الذي أبدى موافقته بشرط أن تتعامل المعاهدة الجديدة مع اليابان على أساس الشراكة الدفاعية، وأن يكون استقلال اليابان استقلالاً تاماً، معللاً بأن الفقرة التاسعة لا تمنع بشكل صريح ارسال قوات يابانية خارج أراضيها، لكن دلس لم يبد حماساً لعرض شيجومييتسو ، لأنه يدرك أهمية المعارضة الداخلية والخارجية التي قد تتجم عن تعديل الدستور. ^(٢).

ونتيجة لذلك تعرض شيجومييتسو إلى انتقادات لاذعة وجهت له من أعضاء الوفد المرافق له، اذ انتقد كيشي المبالغة غير المبررة ازاء الخطر الشيوعي الداخلي من جهة، واستعداده لتعديل الدستور من جهة أخرى، وانتقد التوقيت غير المناسب لتعديل المعاهدة الأمنية ورأى انها ليست المشكلة الأساسية في العلاقات الأميركية-اليابانية، وقد حدد كيشي ثلاث مشكلات رئيسة ذات تأثير مباشر على العلاقات الثنائية، تأتي في مقدمتها المشكلة الاقتصادية، إذ لا يمكن الحد من الخطر الشيوعي دون العمل على إنعاش الاقتصاد، من خلال توسيع فتح الأسواق الأميركية امام البضائع اليابانية من جهة، وتقديم الولايات المتحدة المساعدات لدول جنوب شرق آسيا الأمر الذي ينعكس ايجاباً على تجارة اليابان مع هذه الدول. وبخلاف ذلك فان من الطبيعي أن تطالب اليابان بإعادة علاقاتها مع الدول الشيوعية، الأمر الذي يمثل تهديداً لبقاء العلاقات بين البلدين متماسكة وقوية^(٣). أما المشكلة الثانية التي أثارها كيشي فهي مسألة وجود القوات الأميركية في اليابان والعمل على وضع جدول زمني محدد لسحب هذه القوات وبأسرع ما يمكن، لأن وجودها وبأعداد كبيرة أعطى انطباعاً لدى الشعب الياباني بأن استقلاله غير تام، الأمر الذي انعكس سلباً على

^(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation Department of State, Washington, August 30, 1955, P. 45.

^(٢) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation Department of State, Washington, August 31, 1955, P. 46.

^(٣) Ibid.

العلاقات الثنائية، وأشار إلى رفض التدخلات الأميركية فيما يخص الميزانية السنوية للدفاع، وكانت المشكلة الأخيرة تتعلق باطلاق سراح مجرمي الحرب، وانتهاء معاناتهم التي استمرت لأكثر من أحد عشر عاماً، اذ رأى ان الوقت قد حان لاطلاق سراحهم إذ قال: " ان على الولايات المتحدة ان تتخذ موقفاً شجاعاً وتجد تسوية لهذه المشكلة وإلى الأبد"^(١).

كان لانتقادات كيشي أثراً واضحاً في سير المباحثات مع الجانب الأميركي، إذ عقد الاجتماع الثالث بين دلس وشيجوميتسو في ٣١ آب ١٩٥٥، وطرحت المشكلات الثلاثة، ففيما يخص المشكلة الاقتصادية رفض دلس فتح الأسواق الأميركية أمام البضائع اليابانية تجنباً لإغراق الأسواق الأميركية بالسلع المنخفضة السعر، مشدداً على أن يكون المنفذ الرئيس للسلع اليابانية هي منطقة جنوب شرق آسيا، التي شهدت تطوراً مهماً منذ عام ١٩٥٤ إذ بلغت صادرات اليابان ما نسبته ٤٨٠ مليون دولار أي ما يعادل ٣٢% من حجم صادراتها التجارية، ومع ذلك وعد دلس بزيادة حجم المساعدات لتلك الدول. وفي الوقت نفسه اتفق دلس وشيجوميتسو على وضع جدول زمني لسحب القوات الأميركية من اليابان وبغضون ست سنوات، وبشرط أن تعمل اليابان بوتيرة أسرع في بناء قواتها العسكرية وزيادة أعدادها^(٢). أما مجرمو الحرب فشدد شيجوميتسو على ضرورة اطلاق سراحهم، وعدّها من المواضيع المؤثرة في الرأي العام الياباني، وبالمقابل كان دلس متحفظاً تجاه اتخاذ خطوات سريعة لإطلاق سراح مجرمو الحرب بسبب المعارضة التي سييديها الديمقراطيون ضد الجمهوريين واستغلالها في الانتخابات، أو معارضة بعض المؤسسات المدنية المؤثرة في الداخل الأميركي التي تعدّهم سبباً في تهديد السلام العالمي، ناهيك عن ضرورة وجود اجماع من الدول الحليفة للولايات المتحدة^(٣).

فشلت مباحثات شيجوميتسو في واشنطن، إذ انه لم يستطع اقناع دلس لاتخاذ خطوات باتجاه عقد مؤتمر دولي لتحديد مصير جزر الكوريل وجنوب سخالين، فضلاً عن انه فشل في الحصول على دعم المطالب اليابانية بالسيادة على الجزر الأربعة، واقتصر الدعم الأميركي على سيادة اليابان على جزيرتي هابومايس وشيكوتان فقط، أما المعاهدة الأمنية فرفض دلس تعديلها، ورفض فتح الأسواق الأميركية أمام البضائع اليابانية، ولم يحصل شيجوميتسو على موعد محدد

(١) Michael Schaller, Op. Cit., P.121.

(٢) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation Department of State, Washington, August 31, 1955, P. 41.

(٣) Ibid.

لإطلاق سراح مجرمي الحرب، وكان لذلك الفشل الأثر الكبير على نفوذ وتطلعات شيجومييتسو، سيما بعد تسريب المحادثة بينه ودلس التي تعهد فيها بإرسال قوات إلى خارج الأراضي اليابانية بعد تعديل الدستور إلى الصحافة اليابانية، التي شنت حملة انتقادات لاذعة ضده، الأمر الذي أثار سخطاً شعبياً وحزبياً على حد سواء، إذ هاجمت الأحزاب المحافظة والاشتراكية موقف شيجومييتسو^(١) ويبدو ان لكونو وكيشي دوراً مهماً في تسريب المحادثة للصحافة اليابانية، وذلك لأضعاف شيجومييتسو سياسياً، سيما وان الأخير كان منافساً لهما على خلافة هاتوياما في منصب رئاسة الوزراء.

وقبل أن يغادر شيجومييتسو واشنطن في ٣١ آب ١٩٥٥ ردت الحكومة السوفيتية على المطالب اليابانية في ٢٧ آب^(٢)، وجاء الرد قاسياً، إذ رفض مالك فكرة عقد مؤتمر دولي خاص بجزر الكوريل وجنوب سخالين، وان الاتحاد السوفيتي لن يتنازل الا عن جزيرتي هابومايس وشيكوتان، وأضاف مالك شروطاً جديدة على أي اتفاق جديد مع اليابانيين، أهمها عدم عسكرة هاتين الجزيرتين، وأن تعترف اليابان بالسيادة السوفيتية على جزر الكوريل وجنوب سخالين، وعدم السماح لمرور سفن حربية لدولة ثالثة في بحر اليابان^(٣).

ونتيجة للرد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه المفاوضات اليابانية-السوفيتية، فأرسل دلس في ١٨ أيلول ١٩٥٥ مذكرة إلى أليسون، تضمنت السياسة الجديدة للإدارة الأميركية، التي أكدت على ضرورة رفض الحكومة اليابانية الطلب السوفيتي بمنع السفن الحربية الدخول إلى بحر اليابان، وعدّ ذلك تهديداً للعلاقات الأميركية-اليابانية، وهو يتقاطع مع بنود المعاهدة الأمنية، وحثت المذكرة على عدم اعتراف اليابان ولو بشكل ضمني بسيادة السوفيت على جزر الكوريل وجنوب سخالين، وان للحكومة اليابانية الحق بإرسال قوات عسكرية إلى جزيرتي هابومايس وشيكوتان لتعزيز سيادتها على هذه الجزر^(٤)، وقد سلمت المذكرة إلى الحكومة اليابانية في ٢٢ أيلول ١٩٥٥، التي تباينت ردود أقطابها ففي حين رحب شيجومييتسو بما عده تغييراً ايجابياً

(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, September 13, 1955, P. 51.

(٢) Kimie Hara, New Light on the Russo-Japanese Territorial Deputy, Australian, 1995, P. 15.

(٣) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Assistant Secretary of State for far eastern Affairs (Robertson) to the Secretary of State, Washington, September 18, 1955, P. 52.

(٤) Banno Junji (ed.), Op.Cit, P.125.

في الموقف الأميركي، كان هاتوياما متحفظاً، إذ انه لم يكن راغباً بمزيد من التصعيد، الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد مهمة الوصول إلى سلام دائم مع الاتحاد السوفيتي، مشيراً إلى ان اليابان قد تنازلت عن هذه الجزر وفقاً لمعاهدة السلام، لكن دلس أصر على ضرورة اخذ الحكومة اليابانية بعين الاعتبار التغير الذي طرأ على السياسة الأميركية تجاه المفاوضات مع السوفيت^(١).

في غضون ذلك شهدت الأوضاع السياسية في اليابان تطوراً مهماً، إذ أعلنت الأحزاب الاشتراكية عن توحيد قياداتها في ١٣ تشرين الأول من العام نفسه، الأمر الذي اثار قلق الادارة الأميركية من إمكانية استغلال الاشتراكيين حالة الانقسام بين المحافظين، ونتيجة لذلك مارست ضغطاً على قيادات الأحزاب المحافظة من اجل اتخاذ خطوة مماثلة باتجاه توحيد قياداتها^(٢).

لم تستغرق المناقشات بين أعضاء الأحزاب المحافظة أكثر من شهر واحد فقط، وكانت نقطة الخلاف بينهما هو تمسك هاتوياما زعيم الحزب الديمقراطي الياباني بالمضي قدماً لعقد معاهدة سلام مع السوفيت، بينما رفض أعضاء حزب الأحرار سيما يوشيدا تقديم أية تنازلات إقليمية لصالح الاتحاد السوفيتي، إلا انهما اتفقا في ١٢ تشرين الثاني على وثيقة مشتركة عرفت بوثيقة "التكيف العقلاني للعلاقات السوفيتية-اليابانية"، التي أكدت على ان أي اتفاق يجب أن لا يتضمن التنازل عن الجزر الأربعة ايتروفيو، وكوناشيري، وهابومايس، وشيكوتان، وان جزر الكوريل وجنوب سخالين يحدد مصيرها من خلال مؤتمر دولي^(٣).

وفي ١٥ تشرين الثاني عقد اجتماعاً مهماً لقيادات الأحزاب المحافظة، إذ تم الاتفاق على دمج الحزبين الديمقراطي والأحرار تحت قيادة موحدة عرفت باسم حزب الأحرار الديمقراطي *Democratic Liberal Party*^(٤)، الذي أصبحت لديه أغلبية مطلقة في مجلس

^(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, October 5, 1955, P. 55.*

^(٢) *Michael Schaller, Op. Cit., P. 119.*

^(٣) *Yoichiro Sato and Keiko Hirata, Norms, Interests and Power In Japanese Foreign Policy . St. Martin's, New York, 2008, P. 77.*

^(٤) استمر حزب الأحرار الديمقراطي بتولي القيادة السياسية في اليابان بدون انقطاع لغاية شهر آب ١٩٩٣، حيث اتهم رئيس الوزراء كيشي ميازاوا بقضايا فساد، فأقيل من منصبه وتولى السلطة السياسية تحالف من الأحزاب المعارضة لمدة سنتين، عاد بعدها الحزب إلى القيادة السياسية، تكمن قوة الحزب في انه يضم بين أعضائه عدداً كبيراً من السياسيين ذوي الخبرة والتجربة السياسية الطويلة. للتوسع ينظر:

Clive S. Thomas(ed.), Political Parties and Interest Groups: Shaping Democratic Governance Boulder, N.P, 2001, Pp. 156-170; Ethan Scheiner, Democracy =

النواب أذ بلغ عدد أعضائه ٣٠٠ من مجموع ٤٦٧ نائباً، و ١٨٠ نائباً في مجلس المستشارين من أصل ٢٥٠ نائباً، ولم يتفقوا على رئيساً للحزب الا في يوم ٢٢ تشرين الثاني من العام نفسه اذ اتفقوا على بقاء هاتوياما في منصبه رئيساً للوزراء، وفي اليوم نفسه انتخب هاتوياما أميناً عاماً لحزب الأحرار الديمقراطي^(١).

وبناء على وثيقة التكيف العقلاني بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في لندن بين الاتحاد السوفيتي واليابان في ٤ كانون الثاني ١٩٥٦، وقد حققت نتائج ايجابية حول بعض المشكلات بين الجانبين، فأبدى السوفيت مرونة كبيرة حول اطلاق سراح جميع الأسرى اليابانيين، واتفقا على تحديد مناطق صيد الأسماك بينهما، فضلاً عن تعهد الاتحاد السوفيتي بدعم اليابان للانضمام إلى الأمم المتحدة، لكن مشكلة الجزر، وللمرة الثانية، كانت سبباً في توقف المفاوضات^(٢).

استمر توقف المفاوضات اليابانية-السوفيتية حتى شهر آذار ١٩٥٦ الذي شهد توتراً في العلاقات اليابانية السوفيتية، نتيجة اعلان الحكومة السوفيتية عن نيتها إنشاء خط في أعالي البحار يهدف إلى منع اليابانيين من الوصول إلى مناطق صيد الأسماك في شمال المحيط الهادي، الأمر الذي رفضته الحكومة اليابانية بشدة وطالبت الأميركيين بالتدخل لمنع السوفيت من اتخاذ مثل هكذا إجراء^(٣).

ونتيجة لهذه التطورات وصل دلس إلى طوكيو في ١٨ آذار من العام نفسه، وكان الهدف من الزيارة هو تقديم الدعم السياسي لليابان لمواجهة رغبة السوفيت انشاء خط في شمال المحيط الهادي، الأمر الذي يضر بمصالح حليفهم اليابان، وفور وصوله التقى بشيجميتسو وكونو، وخلال الاجتماع أكد دلس دعمه لليابان لكنه وفي الوقت نفسه حث اليابانيين على اتباع سياسة جديدة تعزز من مكانة اليابان في الشرق الأقصى والعالم اذ قال: " ان على اليابان ان تفكر مرة أخرى بأنها قوة عظمى، وان لا تقبل الشتائم السوفيتية"، وأشار دلس إلى ان ذلك لا يمكن تحقيقه

=Without Competition in Japan Opposition Failure in a One-Party Dominant State, University of Cambridge Press, N.P, 2006.

(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Directory of the office of Northeast Asian affairs (Mc. Clurkin) to the assistant Secretary of State for far Eastern affairs (Robertson), Washington, November 18, 1955, P. 61.

(٢) Gursel G. Ismailov, Op. Cit., P. 113.

(٣) Jerome B. Cohen, Op. Cit., P.259.

الا من خلال تعديل الدستور الياباني سيما المادة التاسعة منه، ومساعدة الأميركيين في مواجهة التهديدات السوفيتية^(١).

لم تلق دعوة دلس لتعديل الدستور تجاوباً من الزعماء اليابانيين، وذلك بحجة ان الشعب الياباني غير مستعد لذلك، علاوة على ان الأحزاب الاشتراكية سوف تستغل ذلك مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي. وأثناء الاجتماع أثار كونو مشكلة التهديدات السوفيتية لرسم خط في أعالي البحار لمنع الصيادين اليابانيين من الوصول إلى مناطق في شمال المحيط الهادي، وبين كونو ان هدف السوفيت الأساسي هو اجبار اليابانيين التوقيع على معاهدة سلام وفقاً لشروطهم، وان هذه الخطوة لها تأثير مباشر على صناعة صيد الأسماك، وقد وعد دلس باتخاذ اجراءات مناسبة في حال أقدم السوفيت على انشاء الخط نظراً لتعارض ذلك مع القانون الدولي^(٢). وفي اليوم نفسه اجتمع دلس مع هاتوياما، وخلال الاجتماع حث الأخير ضيفه على ممارسة ضغوط دولية على السوفيت من أجل اطلاق سراح الأسرى، إلا ان دلس أكد له انهم لن يخضعوا لهذه الضغوط وان السوفيت سوف يستخدمون مشكلة الأسرى من أجل تحقيق مكاسب سياسية في أي مفاوضات مع اليابان^(٣).

من الواضح ان دلس مارس تحريضاً لليابانيين ضد الاتحاد السوفيتي، اذ حاول اظهار الاتحاد السوفيتي وكأنه العدو الأخطر الذي يهدد بلادهم، لكن السبب الرئيس وراء تحريض دلس لليابانيين يعود إلى محاولته لإفشال أية محاولة للتقارب بين اليابان والسوفيت، لا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات حول الجزر الشمالية المتنازع عليها، الأمر الذي ينعكس سلباً على الموقف الأميركي في اليابان.

وفي الوقت الذي كان فيه دلس في اليابان، عمل السوفيت على زيادة ضغوطهم على اليابان وذلك عندما أصدر خروشوف قراراً منع بموجبه الصيادين اليابانيين من الوصول إلى مسافة تبعد خمسة أميال من الحدود السوفيتية، بحجة حماية سمك السلمون المرقط من الانقراض^(٤).

^(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, March 18, 1956, P. 70; Michael Schaller, Op. Cit., P. 120.

^(٢) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, March 18, 1956, P. 70; Michael Schaller, Op. Cit., P. 120.

^(٣) Ibid, P. 71.

^(٤) Hiroshi Hara, Impact of the USSR's 200 Mile Fishery Zone on the Japanese-Soviet Fishery Negotiations Unpublished Thesis of Master, University of Rhode Island, College of Arts, 1979, P.12.

الأمر الذي أدى إلى خروج مظاهرات واسعة في المدن اليابانية نظمها عمال صيد الأسماك مطالبين الحكومة بانتهاء حالة الحرب والشرع بمفاوضات تقضي إلى معاهدة سلام، سيما وان اليابان كانت تعول على موسم الصيد لعام ١٩٥٦، إذ قامت ببناء تسعة عشر أسطولاً، وهو العدد الأكبر من الأساطيل الذي لم يسبق لليابان بناءه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية^(١).

أسهمت مظاهرات عمال صيد الأسماك في تحسين الموقف الداخلي لهاتوياما الداعي إلى إعادة العلاقات مع السوفيت، فأرسل كونو في ٢٩ نيسان إلى موسكو لبحث الأزمة بين الجانبين، فالتقى وزير الثروة السمكية السوفيتي وأجرى معه مباحثات استمرت حتى التاسع من أيار من العام نفسه، لكنهما لم يتوصلا إلى حلول ترضي الطرفين، الأمر الذي دفع كونو للمطالبة بمقابلة رئيس الوزراء السوفيتي نيكولاي بولغانين *Nikolai Bulganin*^(٢) الذي التقاه في ١٤ من الشهر نفسه وقد وجه بولغانين له كلاماً حاداً إذ قال: "عندما انتصرت بلدكم بالحرب الروسية-اليابانية سيطرتم على الكوريل وسخالين وعلى حقوق ومصالح مصايد الأسماك، ولكن هذه المرة هزمناكم وعليكم الاستماع لما نقوله"، لكن كونو تجنب الرد، وذلك بسبب إدراكه ان ذلك سيؤدي إلى تعنت الموقف السوفيتي، وقد نجح كونو في التوصل إلى اتفاق يضمن لليابانيين حرية الصيد في مناطق لا تبعد سوى ثلاث أميال عن السواحل السوفيتية، وذلك في ١٩ آذار ١٩٥٦، على ان يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد استئناف مفاوضات السلام التي حددت بيوم ٣١ تموز ١٩٥٦^(٣).

توجه كونو إلى الولايات المتحدة بعد أن أنهى محادثاته مع المسؤولين السوفيت في ١٩ أيار، فالتقى دلس وأطلععه على نتائج محادثاته التي وصفها بالشاقة، وأشار إلى ان إثارة السوفيت لمشكلة المصايد كان الهدف منها اجبار اليابانيين على الدخول بمفاوضات سلام معهم، الأمر

^(١) *Motohide Saito, Op. Cit., P. 143; Kimie Hara, Japanese-Soviet/Russian Relations since 1945, P. 61.*

^(٢) نيكولاي بولغانين: (١٨٩٥-١٩٧٥)، رجل دولة واقتصاد روسي، انضم إلى الحزب البلشفي في عام ١٩١٧، أصبح ضابطاً في الشرطة السرية للحزب عام ١٩١٨، عين مديراً لكهرباء موسكو في عام ١٩٢٧، كان من المقربين لستالين إذ عين نائباً لرئيس الوزراء بين عامي ١٩٣٧-١٩٤١، ثم قائداً للقوات السوفيتية عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٤، رئيساً لمجلس الوزراء بين عامي ١٩٥٥-١٩٥٨، استقال من العمل السياسي عام ١٩٦٠. للتوسع ينظر:

Dennis Kavanagh (ed.), Op.Cit; John E. Jessup, An Encyclopedic Dictionary of Conflict and Conflict Resolution, 1945-1996, Greenwood Press, Westport CT, 1998, P. 93 .

^(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Secretary (Dulles), Washington, May 19, 1956, P. 77.*

الذي جعل دلس في موقف صعب، لأنه كان يدرك ان أي رفض لعقد معاهدة سلام مع السوفيت سيؤدي إلى إثارة الرأي العام الياباني ضد السياسة الأمريكية، سيما وان المشكلة اتسمت بطابع اقتصادي، ومن جهة أخرى فان القبول بعقد معاهدة سلام مع السوفيت سيؤدي إلى اندفاع اليابان نحو المطالبة بعقد معاهدة سلام مع الصين الشعبية، ناهيك عن مطالبتهم للأميركيين البدء بمفاوضات حول الجزر اليابانية التي تحتلها القوات الأمريكية^(١).

وبناء على ذلك لم يتخذ دلس موقفاً معارضاً لعقد اليابان معاهدة سلام مع السوفيت، بعد أن كانت رغبته التوصل إلى تسوية مؤقتة، وشدد على ضرورة التزام اليابان بالسياسة الأمريكية الراضية لأي تقارب مع الصين الشيوعية، وحذر في الوقت نفسه من عدم الاعتراف بالسيادة السوفيتية على جزر الكوريل وجنوب سخالين، وقد شكل موقف دلس حافزاً مهماً لهاتوياما من أجل الشروع بمفاوضات تنهي جميع المشكلات مع الجانب السوفيتي^(٢).

أوكل هاتوياما مهمة التفاوض مع السوفيت إلى وزير خارجيته شيجومييتسو، الذي وصل موسكو في ٣١ تموز ١٩٥٦، وهو الموعد المقرر لبدء المفاوضات^(٣) وفي اليوم نفسه عقد شيجومييتسو اجتماعاً مع وزير الخارجية السوفيتي ديمتري شيبيلوف *Dmitry Shipelov*^(٤)، وقد استمرت اللقاءات بينهما حتى العاشر من آب، وكان شيبالوف متشدداً في مناقشاته مع شيجومييتسو الأمر الذي دفع الأخير للمطالبة بلقاء خروشوف وتم له ذلك في ١٠ آب، لكن خروشوف كان أكثر حسماً من وزير خارجيته، إذ رفض تقديم أية تنازلات قائلاً: "فيما يتعلق بمشكلة الأراضي فليس لدينا نية لتجاوز نقل السيادة على هابومايس وشيكوتان، وان موقف الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يتغير بشأن الأقاليم"، الأمر الذي جعل شيجومييتسو يعتقد انه ليس بالإمكان التأثير على

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Secretary (Dulles), Washington, May 19, 1956, P. 77.*

(٢) *Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 89.*

(٣) *Kimie Hara and Ikegami Masako, New Initiatives for Solving, P. 79.*

(٤) ديمتري شيبيلوف: (١٩٩٥-١٩٥٥)، سياسي سوفيتي، ينتمي لعائلة عمالية، تخرج من كلية الحقوق جامعة موسكو في عام ١٩٢٦، وتخرج من كلية الاقتصاد عام ١٩٤١، أصبح رئيساً لقسم الإعلام في صحيفة الحزب الشيوعي البرافدا، كان من المقربين لخروشوف الذي عينه وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٥٦-١٩٥٧. للتوسع ينظر:

Boris Meissner, The Communist Party of the Soviet Union: Party Leadership Organization and Ideology, New York, 1965, Pp.95-96.

الموقف السوفيتي، وان على اليابان الإسراع في التوقيع على معاهدة سلام على أساس عودة جزيرتي هابومايس وشيكوتان فقط، والاتفاق على إطلاق سراح الأسرى^(١).

عاد شيجومييتسو من موسكو في ١١ آب ١٩٥٦، وفي اليوم التالي عقد مجلس الوزراء الياباني جلسته خاصة لدراسة الخطوات اللازمة لعقد معاهدة سلام مع الاتحاد السوفيتي، وقد أجمع مجلس الوزراء على ضرورة ابلاغ الجانب الأميركي قبل التوقيع على المعاهدة^(٢)، فكلف هاتوياما وزير الخارجية بالذهاب إلى لندن في ١٩ آب التي كان دلس متواجداً فيها للمشاركة في المؤتمر الذي عقد للبحث في أزمة السويس^(٣)، وفور وصول شيجومييتسو عقد اجتماعاً مع دلس لاطلاعه على نية اليابان التوقيع على المعاهدة، الأمر الذي أثار حفيظة دلس فهدده قائلاً: "إذا اتفقت اليابان مع السوفيت بشروط فيها أفضلية للسوفيت، فنحن يمكن أن نطلب الشروط نفسها... وفي حال اتفقت مع الاتحاد السوفيتي على السيادة على جزر الكوريل فأن الولايات المتحدة ستبقى إلى الأبد في أوكيناوا". وانتقد شيجومييتسو لأنه قبل الاتفاق الذي لا يضمن الحد الأدنى لمصالح اليابان وهو عودة الجزر الأربعة حسب رأيه، وعدم الاعتراف بسيادة السوفيت على الكوريل وجنوب سخالين^(٤).
ذهل شيجومييتسو من الرد العنيف لدلس، لكنه أصر على البقاء في لندن في محاولة منه لإقناع دلس أن المعاهدة فيها بعض البنود التي تخدم المصالح اليابانية^(٥)، فاجتمع معه في ٢٤ آب وأشار إلى أن اليابان لا تعارض عقد مؤتمر دولي لتقرير مصير جزر الكوريل، لكن دلس لم

^(١) Motoshide Saito, Op. Cit., P. 138.

^(٢) Ibid, P. 139.

^(٣) أزمة السويس: نشأت بسبب إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، ونتيجة لذلك هاجمت كل من فرنسا وبريطانيا و(إسرائيل) الأراضي المصرية في ٢٩ تشرين الأول من العام نفسه، فاحتلت القوات البريطانية والفرنسية مدينة بور سعيد في حين هاجم (الإسرائيليون) صحراء سيناء. وقد عارضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الحرب فانسحب البريطانيون والفرنسيون من بور سعيد في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٦، في حين لم تتسحب (إسرائيل) من أراضي سيناء حتى مطلع عام ١٩٥٧. للتوسع ينظر:

ميسون عباس حسين الجبوري، أزمة السويس والموقف الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

^(٤) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Between Secretary of State (Dulles and Foreign Minister Shigemitsu) Ambassador Aldrich's Residence, London, August 19, 1956, P. 89; Kimie Hara, New Light on the Russo-Japanese Territorial Deputy, P. 11.

^(٥) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Secretary of State to the Department of State, London, August 22m 1956, P. 90.

يوافق على ذلك مؤكداً على ان المشكلة الاقليمية معقدة، وان أغلب المسؤولين الأميركيين منشغلين بمشكلات أخرى مثل التحضير لعقد مؤتمر حول أزمة السويس، وان السوفيت سيفرضون الحضور لمؤتمر يناقش السيادة على هذه الجزر، وان الحل الوحيد هو تمسك اليابان بسيادتها على جزر الجزر الأربعة، فأجاب شيجومييتسو بأن السوفيت يدعون بأن سيادتهم على هذه الجزر جاءت نتيجة موافقة الولايات المتحدة عليها في مؤتمر القاهرة وانذار بوتسدام، الأمر الذي رفضه دلس وأكد على ان معاهدة السلام لعام ١٩٥١ لم تحدد الجزر التي يتألف منها أرخبيل الكوريل^(١).

وما أن انتهت المباحثات بين دلس وشيجومييتسو حتى سربت إلى الصحافة اليابانية، التي وجهت انتقاداً حاداً للسياسة الأميركية، إذ عدت ذلك تدخلاً في شؤون السياسة الخارجية لليابان، فضلاً عن انتقادها للطريقة التي تعامل فيها دلس مع شيجومييتسو اذ وجدوا فيها اهانة للشعب الياباني^(٢)، الأمر الذي استدعى تدخل السفير أليسون الذي اتصل بوزارة الخارجية الأميركية معرباً عن قلقه من ان الولايات المتحدة ستفقد أصدقائها المعارضين للتطبيع، وان ذلك سيعزز قناعة اليابانيين بتطبيع علاقاتهم مع الصين الشعبية، وان الأفضل لهم عدم التدخل المباشر في سير المفاوضات، وقد صادقت وزارة الخارجية على توصيات أليسون في ٣ أيلول ١٩٥٦^(٣).

ونتيجة لما سبق، اجتمع دلس في ٧ أيلول مع السفير الياباني في واشنطن، وقد خفف من لهجته المتشددة في محاولة لامتناس الامتناس الياباني، فأكد على متانة العلاقات بين البلدين، وان الهدف الأساسي هو تقديم الدعم لليابان في مفاوضاتها مع السوفيت، وليس التدخل في شؤونها فهي دولة مستقلة وذات سيادة، واتهم الصحافة أنها حرفت معنى حديثه مع شيجومييتسو، وحاول طمأنة اليابانيين قائلاً: "ان الولايات المتحدة لن تبقى إلى الأبد في الجزر اليابانية"^(٤). وفي الوقت نفسه اجتمع أليسون مع شيجومييتسو وسلمه وثيقة أعدت سلفاً في وزارة الخارجية الأميركية، عرفت بأسم "النقاط الشفوية" لان أليسون ردد بنود الوثيقة دون تسليمها لشيجومييتسو^(٥)، وتضمنت الوثيقة

(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Ambassador Aldrich's Residence, London, August 24, 1956, P. 92.

(٢) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, August 30, 1956, P. 95.

(٣) Ibid, P. 98.

(٤) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Secretary (Dulles) Residence, Washington, September 7, 1956, P. 702.

(٥) سميت الوثيقة بهذا الاسم لان أليسون لم يسلمها لشيجومييتسو مكتوبة، وإنما ردها شفويًا عليه.

على نقاط محددة هي مساندة الولايات المتحدة لليابان بعقد معاهدة سلام مع السوفيت، وانهاء حالة الحرب بين الاتحاد السوفيتي واليابان، وتأكيدا على عودة الجزر الأربعة باعتبارها تاريخياً جزء من هوكايدو^(١).

أهمل هاتوياما وثيقة اليسون الشفوية^(٢)، وأقدم على خطوة جريئة، فأذاع بياناً موجهاً إلى الشعب الياباني في ٢ تشرين الأول ١٩٥٦، أعلن فيه عن نيته زيارة الاتحاد السوفيتي في ١٢ من الشهر نفسه وعقد معاهدة سلام معهم، وأشار إلى أن ذلك سيكون لمصلحة العالم عامة ومصلحة اليابان خاصة، إذ إن اليابان تعمل من خلال ذلك على تقريب وجهات النظر بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وقد بين هاتوياما الفرق بين وجود علاقات دبلوماسية مع الدول الشيوعية وبين قبول أفكارها، وتطرق إلى أهمية المعاهدة بالنسبة لليابان، فشدّد على أنها ستضمن انضمام اليابان للأمم المتحدة، الأمر الذي سيعزز مكانتها الدولية، وأنها ستنتهي معاناة الأسرى في السجون السوفيتية، وستضع حداً لمشكلات مصايد الأسماك^(٣).

وصل هاتوياما والوفد المرافق له إلى موسكو في ١٢ تشرين الأول^(٤) وكان في استقباله رئيس الوزراء السوفيتي بولغانين. وفي اليوم التالي التقى مع خروشوف الذي قدم شرطين لعودة جزيرتي هابومايس وشيكوتان، الأول يتمثل بتطبيع العلاقات بين اليابان والسوفيت، والثاني مطالبتة بعودة اوكينوا إلى السيادة اليابانية، وقد وافق هاتوياما على الشرط الأول لكنه رفض الشرط الثاني^(٥).

عقد هاتوياما اجتماعه الثاني مع بولغانين في ١٥ تشرين الأول، وقد استهل الأخير حديثه بالقول: "إنه يأمل بإقامة علاقات دبلوماسية في إطار صيغة اعلان مشترك" الأمر الذي رحب به هاتوياما، فعرض بولغانين مسودة الاعلان التي كان السوفيت قد أعدوها سلفاً، وقد تألفت مسودة الاعلان من ديباجة وعشرة بنود، أهمها إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وإعادة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودعم

^(١) Motohide Saito, *Op. Cit.*, P. 154.

^(٢) Gerald L. Curtis, *Japan's Foreign Policy after the Cold War: Coping with Change*, New York, 1993, P. 278

^(٣) Motohide Saito, *Op. Cit.*, P.142.

^(٤) D. Bradley Gibbs, *Future Relations between the United States and Japan: Article 9 and the Remilitarization of Japan*, *Houston Journal of International Law*, Vol.33, Issue. 1, Houston, 2010, P. 137.

^(٥) Banno Junji(ed.), *Op. Cit.*, P.128.

السوفيت للمطالب اليابانية بالانضمام إلى الأمم المتحدة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين في السجون السوفيتية، وتخلي البلدين عن المطالبة بأية تعويضات، وسريان اتفاقية الصيد الموقعة في آذار ١٩٥٦، ونقل جزيرتي هابومايس وشيكوتان إلى السيادة اليابانية، والإسراع في عقد معاهدة سلام دائمة، وقد وقع هاتوياما وبولغانين على بنود الاعلان المشترك في ١٩ تشرين الأول ١٩٥٦^(١).

يصح القول ان الاعلان المشترك شكل نصراً سياسياً لليابان، اذ نجح هاتوياما في تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي على الرغم من التحفظات الأميركية، وهذا مؤشر لبروز سياسة يابانية مستقلة بعيداً عن الضغوط الأميركية، فضلاً عن عدم اشارة الاعلان المشترك إلى اعتراف اليابان بالسيادة السوفيتية على جزر الكوريل وسخالين.

بدأت الولايات المتحدة ومنذ وصول هاتوياما إلى موسكو وكأنها غير قادرة في التأثير على سير المفاوضات، فلم يصرح أي مسؤول أميركي برفض أو قبول نتائج المفاوضات، الأمر الذي جعل روبرتسون ينتقد ذلك الصمت، لأنه يعطي اشارة إلى الداخل الياباني أنها غير راضية عن سياسة هاتوياما ومساندة الفريق المعارض للتطبيع مع السوفيت، لكنه في الوقت نفسه لم يخف قلقه من ان الاعلان سيسرع من المطالب اليابانية للتطبيع مع الصين الشعبية^(٢)، ونتيجة لذلك اصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً في نهاية شهر تشرين الأول رحبت فيه بالتوقيع على الاعلان المشترك وعدته خطوة ضرورية كانت تسعى لها منذ وقت بعيد^(٣).

بعد توقيع هاتوياما على الاعلان المشترك وقبل عودته إلى طوكيو زار الولايات المتحدة، لكنه لم يتمكن من لقاء دلس وايزنهاور بحجة انشغالهم بالتحضير للانتخابات الرئاسية، وهذا ما يدل سخطهم على سياسة هاتوياما، إلا ان روبرتسون اجتمع مع كونو، وأكد ترحيب بلاده بما توصلت اليه اليابان في مفاوضاتها مع السوفيت^(٤).

عاد هاتوياما إلى اليابان في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٦، وقد تعرض إلى انتقادات شديدة من بعض أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي سيما من المؤيدين ليوشيدا، علاوة على

^(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, October 23, 1956, P. 104.

^(٢) Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 90.

^(٣) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, October 23, 1956, P. 104.

^(٤) Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 90.

انتقادات الحزب الاشتراكي الذي اتهم حكومة هاتوياما بأنها السبب في تأخير التوصل إلى تسوية مع الجانب السوفيتي، وقد صوت الاشتراكيون في ٧ تشرين الثاني لصالح مشروع الاعلان، وامتنع سبعون نائباً من التصويت أغلبهم من مناصري يوشيدا، وبذلك حصل المشروع على أغلبية الثلثين في مجلس النواب، وصادق عليه مجلس المستشارين في ٥ كانون الأول ١٩٥٦^(١).

وتنفيذاً لبنود الاعلان المشترك وافق مجلس الأمن الدولي بالاجماع على انضمام اليابان عضواً في الأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول، وقد مثل الوفد الياباني في نيويورك شيجومييتسو، الذي ألقى خطاباً في الجمعية العامة^(٢) أكد فيه على ان اليابان تعترف أن تؤدي دور الجسر بين الشرق والغرب، وقد حضى خطابه بترحيب الحاضرين. من جانبه أصدر الاتحاد السوفيتي في ٢٣ كانون الأول مرسوماً أقر فيه بالعفو العام عن جميع المعتقلين اليابانيين، إذ كان بينهم عشرون من جنرالات الجيش الإمبراطوري السابق، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات اليابانية-السوفيتية بعد انقطاع دام لأكثر من أحد عشر عاماً^(٣).

وفي ضوء ما تقدم يظهر واضحاً أن تطبيع العلاقات اليابانية-السوفيتية شكّل ضربة سياسية للولايات المتحدة، التي بذلت جهوداً من أجل منع أي تقارب ياباني مع الدول الشيوعية، إذ عدت ذلك تهديداً لمصالحها القومية في منطقة الشرق الأقصى، وإن من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الهزيمة هو تزايد الروح القومية لدى الشعب الياباني، الذي عارض سياسة الهيمنة الأميركية على قراره السياسي، وكانت المعاهدة الأمنية هي إحدى مظاهر الهيمنة والتي كان يرى فيها اليابانيون بأنها وقعت خدمة للمصالح الأميركية، ونتيجة لذلك أدركت الولايات المتحدة أن اليابان تتجه نحو تحرير نفسها من هذه الهيمنة أما بتحالفها مع الدول الشيوعية أو وقوفها على الحياد، وكلاهما يعد خسارة كبيرة لها، بعد أن عملت على مدى أحد عشر عاماً من أجل المحافظة على اليابان حليفاً استراتيجياً لها في المنطقة، وتؤكد للأميركيون بأن المشكلات ستستمر حتى وإن تغير رئيس الوزراء هاتوياما، وإن السبيل الوحيد للمحافظة على اليابان هو تعديل المعاهدة الأمنية

(١) Motoshide Saito, Op. Cit., P. 146.

(٢) للتوسع حول خطاب شيجومييتسو في الجمعية العامة للأمم المتحدة ينظر:

www.un.org/en/ga/64/generaldate/pdf/jp-en.

(٣) Motoshide Saito, Op. Cit., P. 146.

لعام ١٩٥١ حتى يشعر الشعب الياباني في ان دولته ذات سيادة تامة وغير منتقصة، وحتى لا تتعرض إلى خسائر سياسية اكبر تضر بمصالحها في الشرق الأقصى.

ولم يكن خروج اليابان (جزئياً) عن الوصاية الأميركية هو المكسب الوحيد الذي تحقق لها من إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، بل انها حققت مكاسب كثيرة، فهي تمكنت من إعادة جزيرتي الهابومايس وشيكوتان دون الاعتراف بسيادة الاتحاد السوفيتي على جزر الكوريل، وتمكنت من حل مشكلة المصايد، وبذلك فتحت منفذاً اقتصادياً مهماً لقطاع اقتصادي حيوي، وأفرجت عن جميع الأسرى اليابانيين المعتقلين في السجون السوفيتية، منذ عام ١٩٤٥، وفي المقابل فإن السوفيت كان هدفهم من إعادة تطبيع العلاقات مع اليابان هو خرق الحلف الياباني الأمريكي والتأثير عليه سلباً، فضلاً عن حالة الضغط التي ستفرض على الحكومة اليابانية للطلب من الأمريكيين فتح أسواقهم للبضائع اليابانية، وتعديل المعاهدة الأمنية، وإعادة الجزر اليابانية الواقعة تحت السيطرة الأميركية. لكن بقاء مشكلة جزر الكوريل دون حل، حال دون حصول تقدم أكثر في العلاقات السوفيتية اليابانية.

الفصل الثالث

معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة الأميركية ١٩٥٥-١٩٦٠

المبحث الأول: المساعي اليابانية لتعديل المعاهدة الأمنية لعام (١٩٥١)،

١٩٥٥-١٩٥٩.

**المبحث الثاني: التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك ١٩٦٠
والتطورات الداخلية في اليابان التي رافقتها.**

المبحث الأول: المساعي اليابانية لتعديل المعاهدة الأمنية لعام (١٩٥١)، ١٩٥٥-

١٩٥٩

منحت المعاهدة الأمنية الموقعة في عام ١٩٥١ بين اليابان والولايات المتحدة امتيازات أمنية وعسكرية واسعة لصالح الأميركيين، فبموجبها وافقت اليابان على استضافة القوات العسكرية الأميركية، والسماح للولايات المتحدة للتدخل في شؤونها الداخلية بناء على طلب من الحكومة اليابانية، وسلب حق اليابان في منح أي امتيازات لطرف ثالث دون موافقة مسبقة من الأميركيين، الأمر الذي عده اليابانيون انتقاصاً من سيادتهم^(١)، وكان اليابانيون يعتقدون أن يوشيدا عندما وقع على المعاهدة لم يكن أمامه أية خيارات بديلة، لذا نظروا إليها بوصفها تدبيراً مؤقتاً، يجب مراجعته عندما تتوفر الظروف المناسبة لتعديلها أو استبدالها أو إلغائها وفق المعطيات التي تتوافر حينها لتتناسب مع مكانة اليابان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة^(٢).

وبناء على ذلك، وعلى مدار العقد الخمسيني من القرن المنصرم كان هناك صراعاً مستمراً في داخل اليابان حول المعاهدة الأمنية، ووجود القوات الأميركية في اليابان، بين كتلتين رئيسيتين كانت الأولى من المحافظين ممثلين بحزب الأحرار الديمقراطي الذي كان يريد مراجعة للمعاهدة الأمنية لتعديلها لكن دون إلغائها بما يضمن سيادة اليابان، وأن تكون على غرار المعاهدات التي وقعتها الولايات المتحدة مع الفلبين وكوريا الجنوبية^(٣)، فضلاً عن إجراء تعديل دستوري يكفل لهم إلغاء أو تعديل في الحد الأدنى المادة التاسعة من الدستور التي وضعت

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) I. M. Destler Hideo and Others, *Managing an Alliance: The Politics of U. S-Japanese Relation*, Brookings Institution Press, Washington, 1976, P. 17.

(٣) وقعت الولايات المتحدة والفلبين على اتفاقية عرفت باسم "اتفاقية القواعد العسكرية" في ١٤ آذار ١٩٤٧، وفي ٢٨ من الشهر نفسه صادق البرلمان الفلبيني عليها، منحت الفلبين بموجبها الولايات المتحدة إنشاء قواعد بحرية وجوية على أراضيها، مقابل الحماية الأميركية، ثم وقعت الفلبين والولايات المتحدة على اتفاقية الأمن والتعاون المشترك في ٣٠ آب ١٩٥١، واهم ما تضمنته المعاهدة مواجهة التهديدات المشتركة في جنوب شرق آسيا والوقوف بوجه التوسع الشيوعي في المنطقة. للتوسع ينظر:

William M. Carpenter and David G. Wiencek(eds.), *Asia-Security Handbook: An Assessment of Political-Security Issues in the Asia-Pacific Region*, Armonk, New York, 1996, Pp. 210-212;

سعدون جلوب حسين، العلاقات الأمريكية -الفلبينية ١٩٤٦-١٩٦٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص ٩٦-١٢٥.

قيوداً على حق اليابان في الحرب، فضلاً عن رغبتهم في تقوية مركز الإمبراطور بتعديل المواد الدستورية التي أضعفت من مركزه. أما الكتلة الثانية فكانت ممثلة بالحزب الشيوعي الياباني، والحزب الاجتماعي الديمقراطي ونقابات العمال، فكانوا يرون بضرورة تبني نهج الحياد في الحرب الباردة^(١)، والابتعاد عن التحالفات الأمنية والعسكرية، وإلغاء المعاهدة الأمنية لأنها جعلت من اليابان أداة لتنفيذ السياسة الأميركية في المنطقة الأمر الذي يهدد بتورط اليابان في الحروب مجدداً^(٢).

من الواضح ان هاتين الكتلتين لم تكونا متوازيتين في قوتها لا في الدايت ولا في الشارع الياباني، فالمحافظين يشكلون أغلبية في الدايت وهي مستمدة من الأغلبية الشعبية، وعلى الرغم من ان الرأي العام الياباني كان يرفض العودة إلى التسليح والحروب لكنه كان يثق بقدرة المحافظين على اتخاذ القرارات المناسبة خلافاً للاشتراكيين الذين كانت أفكارهم تقترب من الأيدلوجية التي يقوم عليها الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ان الأيدلوجية الاشتراكية كانت تدعو إلى تجريد الإمبراطور من اية سلطه حتى وان كانت رمزية، الأمر الذي رفضه المحافظون.

كانت المحاولة اليابانية الأولى لتعديل المعاهدة الأمنية في عهد حكومة هاتوياما وتحديداً في ٢٩ آب ١٩٥٥، عندما زار وزير الخارجية شيجومييتسو الولايات المتحدة وعرض على دلس فكرة الشروع بمفاوضات من أجل تعديل المعاهدة، مبرراً طلبه بعدم الرضا الشعبي عن المعاهدة، لأنها لم تحقق لليابان مكانة متساوية بوصفها دولة مستقلة، ورأى شيجومييتسو ان

(١) الحرب الباردة: مصطلح سياسي استخدم لوصف حالة الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والالاتحاد السوفيتي وحلفائهم للمدة من منتصف الأربعينيات من القرن العشرين وحتى أوائل التسعينات من القرن نفسه، وقد ظهر التوتر في العلاقات بين القوتين العظيمتين من خلال التحالفات العسكرية وتسابق في التسليح. يعد الملك الاسباني خوان ايمانويل أول من استخدم هذا المصطلح في القرن الرابع عشر، ثم استخدمه الخبير الاقتصادي الأمريكي برنارد باروش في ١٦ نيسان ١٩٤٧، ثم أصبح شائعاً مع الصحفي ولتر ليمان، انتهت الحرب الباردة بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. للتوسع ينظر:

عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩، ص ٥٥-٦٨؛

Robert McMahon, Cold War (Avery Short Introduction), University of Oxford Press, Oxford, 2003.

(٢) كاظم هيلان محسن، معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان دراسة تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الأميركية ١٩٥٧-١٩٦٠، مجلة دراسات تاريخية، العدد الحادي عشر، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص ٣.

عدم تعديل المعاهدة سيؤدي الى صعوبات تضعف من موقف المحافظين اليابانيين في صراعهم مع الاشتراكيين والشيوعيين، لكن دلس لم يتعامل بايجابية مع الطلب الياباني^(١). لقد كان توقيع اليابان على الاعلان المشترك مع السوفيت في ١٩ تشرين الأول ١٩٥٦، سبباً في ارتفاع سقف تطلعاتهم. وبدأوا أظهار طموحاتهم الاستقلالية عن الهيمنة الأميركية على القرار السياسي الخارجي الياباني، والخروج من حالة (السور الذي يحمي الشرق من تدفق الشيوعية) وهو الدور الذي رسمه الأميركيون لليابان منذ بداية الحرب الباردة، إلى تأدية دور (الجسر بين الشرق والغرب) - حسب تعبير شيجومييتسو - وهذه انعطافة مهمة، جعلت الأميركيين يفكرون جدياً لإيقافها، وذلك بتعديل أو استبدال الإطار الأمني الاستراتيجي المتمثل بإعادة النظر في المعاهدة الأمنية بين البلدين.

وبعد أن وقع هاتوياما على الاعلان المشترك مع الاتحاد السوفييتي ، قدم استقالته في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٧، وقد انتخب ايشباشي تانزان *Ishibashi Tanzan*^(٢) رئيساً للوزراء خلفاً له، الذي كان متحمساً لتعديل المعاهدة الأمنية، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية، لكنه لم يستمر في منصبه طويلاً بسبب تدهور حالته الصحية، إذ قدم استقالته في ٢٣ شباط ١٩٥٧، الأمر الذي مهد الطريق لوصول نوبوسوكي كيشي إلى رئاسة الوزراء في ٢٥ شباط من العام نفسه^(٣). وفي اليوم التالي صرح كيشي في مؤتمر صحفي قائلاً: "من وجهة نظر الشعور الوطني فإن الشعب الياباني يرغب بالغاء المعاهدة الأمنية والاتفاقية الإدارية بين اليابان والولايات المتحدة"^(٤).

تزامن وصول كيشي إلى السلطة مع وقوع حادثتين كان لهما الأثر الواضح في تأجيج الرأي العام الياباني ضد وجود القوات الأميركية، وعززت من قناعة اليابانيين بضرورة إعادة

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation Department of States, Washington, August 29, 1955, P. 44.*

(٢) ايشباشي تانزان: (١٨٨٤-١٩٧٣)، سياسي ورجل دولة ياباني، كان أبوه رجل دين بوذي، عمل تانزان صحفياً قبل دخوله المجال السياسي، بعد الحرب العالمية الثانية انضم إلى حزب الأحرار بزعامة يوشيدا، أصبح وزيراً للمالية بين عامي ١٩٤٦-١٩٤٧، كان من الذين شملتهم حملة التطهير عام ١٩٤٧، انضم إلى الحزب الديمقراطي بزعامة هاتوياما ١٩٥٣. للتوسع ينظر:

J. A. A. Stockwin, Op. Cit., P. 119; Naoko Shimazu, Japan, Race, and Equality: The Racial Equality Proposal of 1919, Routledge, London, 1998, Pp.60- 61.

(3) *W.G. Beasley, The Rise of Modern Japan, University of St Martin's press, London, 2000, P. 235.*

(4) *I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., P. 16.*

النظر بالمعاهدة الأمنية، وقعت الحادثة الأولى في تشرين الثاني ١٩٥٦ عندما خرج سكان مدينة سوناكوا *Sunakawa* الواقعة بالقرب من العاصمة طوكيو بمظاهرة ضد توسيع القوات الأميركية لقواعدها العسكرية على حساب أراضيهم الزراعية، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدام بين المتظاهرين ورجال الشرطة، أدى إلى جرح أكثر من سبعين متظاهر واعتقال آخرين، وقد امتدت تداعيات هذه الحادثة حتى مطلع عام ١٩٥٧^(١). أما الحادثة الأهم فعرفت بـ"حادثة جيرارد" والتي وقعت في ٣٠ كانون الثاني من العام نفسه، إذ أقدم أحد الجنود الأميركيين والمدعو وليام جيرارد *William Girard* بإطلاق النار على امرأة يابانية كانت تقوم بجمع مخلفات الاطلاقات النارية فارداها قتيلة^(٢)، الأمر الذي استغلته الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي، إذ وجهت انتقادات عنيفة ضد الحكومة اليابانية، وعدتها خاضعة للارادة الأميركية، وأكدت أن القتل لم يكن عن طريق الخطأ، وطالبت بتقديم جيرارد إلى المحاكم اليابانية لينال جزاءه^(٣)، ومن جانبه أبدى كيشي قلقه من النتائج السلبية التي قد تتركها حادثة جيرارد ووعد بمعالجة الأمور مع الجانب الأميركي من خلال تقديم تعويضات لأسرة الضحية، وأن يقدم جيرارد إلى المحاكم اليابانية حتى لا يتم استغلال الحادثة من المتطرفين واليساريين^(٤).

لم يوافق الأميركيون على طلبات كيشي، إذ عدت السلطات الأميركية ان جيرارد كان في الواجب خلال وقوع الحادث، لذا فانه سيخضع لمحاكمة عسكرية أميركية، واستناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة السابعة عشر من الاتفاقية الادارية لعام ١٩٥٢، فان للولايات المتحدة الحق في ممارسة ولايتها القضائية على أفراد قواتها العسكرية والمدنية الموجودين في اليابان فيما يخص الجرائم الناشئة عن اي عمل او مهمة عند القيام بها خلال الواجب^(٥)، وفي المقابل

(^١) *Paul F. Langer, New Problems, New Promises, Foreign Policy Association Press, New York, 1959, P.35.*

(^٢) *Yoichi Funabashi, Alliance Adrift, Council on Foreign Relations Press, New York., 1999, P. 321.*

(^٣) *W. G. Beasley, The Modern History of Japan, New York, 1963. P. 298.*

(^٤) *Kazuhiko Togo, Op. Cit., P. 58.*

(^٥) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to the Secretary of State, Washington, May 20, 1957, P. 137.*

رفضت الحكومة اليابانية التفسيرات الأميركية، وأكدت على ان الحادث وقع خارج اداء الواجب، لذا فان جيرارد يجب ان يخضع لمحاكمة يابانية.^(١)

وفي ظل تفاقم تداعيات هذه الحادثة وفي محاولة لاحتواء التوتر الناجم عنها أرسلت الولايات المتحدة سفيراً جديداً لبلادها في اليابان وهو دوغلاس ماك آرثر الثاني **Douglas MacArthur II** ^(٢) ابن شقيق الجنرال ماك آرثر قائد سلطة الاحتلال الأميركي في اليابان (١٩٤٥-١٩٥١)، وقد اجتمع بكيشي في ١٤ آذار عام ١٩٥٧، وخلال الاجتماع عرض عليه زيارة الولايات المتحدة قبل نهاية شهر آذار، لكن كيشي كان غير متحمساً لدعوته نظراً لاقتراب موعد الانتخابات لرئاسة حزب الأحرار الديمقراطي التي كان مقرراً لها ان تجري في ٢١ من الشهر نفسه، واقترح كيشي ان يكون شهر حزيران موعداً للزيارة.^(٣)

ونظراً للانعكاسات المحتملة على العلاقات الأميركية اليابانية بسبب قضية جيرارد من جهة، وعلى شعبية حزب الأحرار الديمقراطي حليفهم في اليابان من جهة أخرى، فضلاً عن اقتراب موعد زيارة رئيس الوزراء كيشي إلى الولايات المتحدة التي حددت في ١٩ حزيران ١٩٥٧^(٤)، سعت الولايات المتحدة إلى ايجاد حل يرضي الطرفين، وتم الاتفاق بين الجانبين في ٢٠ أيار من العام نفسه على تنازل الولايات المتحدة عن ولايتها القضائية، الأمر الذي يفسح المجال لتقديم جيرارد إلى محكمة يابانية، شريطة ان لا تكون الأحكام قاسية، وان لا توجه له تهمة القتل العمد، وبما ان قانون العقوبات الياباني نص في مثل هذه الحادثة بالسجن ما بين عامين إلى خمس عشرة عام طلب ماك آرثر الثاني بتطبيق الحد الأدنى من العقوبة.^(٥)

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, February 26, 1957, P. 123.*

(٢) دوغلاس ماك آرثر الثاني: (١٩٠٩-١٩٩٧)، هو ابن شقيق قائد سلطة الاحتلال في اليابان دوغلاس ماك آرثر لقب بالثاني تمييزاً عنه، شارك في الحرب العالمية الثانية، ألقت القوات الألمانية القبض عليه وأودع في السجون النازية لمدة ستة عشر شهراً، أطلق سراحه بعد هزيمة ألمانيا، عين سفيراً لبلاده في فرنسا عام ١٩٤٩، ثم سفيراً في اليابان بين عامي ١٩٥٧-١٩٦٠، ثم سفيراً في النمسا للمدة ١٩٦٧-١٩٦٩، بعدها سفيراً في إيران بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٢، اعتزل العمل السياسي عام ١٩٧٢. للتوسع ينظر:

Mack Teasley, Mac Arthur Douglas II Oral History Interview, Washington, 1990.

(٣) *Michael Schaller, Op. Cit., P.131.*

(٤) *Alexander DeConde, A History of American Foreign Policy, New York, 1963, Pp.814-815.*

(٥) *Michael Schaller, Op. Cit., Pp. 129-130.*

اثار الاتفاق بين السفارة الأميركية والحكومة اليابانية المدعوم من الرئيس ايزنهاور ووزارة الخارجية الأميركية جدلاً واسعاً بين المسؤولين الأميركيين، سيما ما يخص التنازل عن الولاية القضائية لصالح السلطات اليابانية، إذ انتقدت وزارة الدفاع الاتفاق وعدته "خيانة لمبادئ العدالة والقيادة العسكرية"، بينما طالب بعض أعضاء الكونغرس البارزين مثل زعيم الأقلية الجمهوري ايفرت ديركسن بضرورة إلغاء زيارة رئيس الوزراء كيشي.^(١) في حين رفض ايزنهاور هذه الانتقادات، وشدد على أن عدم تسليم جيرارد إلى المحاكم اليابانية ستكون له نتائج سلبية ليس على العلاقات مع اليابان فحسب، وانما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في كل دول آسيا الحليفة، وأشار ايزنهاور بالقول: "ان قواتنا المتواجدة على أراضي الدول الحليفة في آسيا ستكون عرضة للانتقاد من شعوب المنطقة ... لأننا نجعل منه [جيرارد] بطلاً قومياً لإطلاقه النار على امرأة من الظهر ولمسافة لا تزيد على خمسة عشر متراً". ولوح ايزنهاور إلى انه سيستخدم حق النقض في حال طرح مشروع الاتفاق مع اليابانيين للتصويت عليه داخل الكونغرس^(٢).

ويبدو ان موقف ايزنهاور المتشدد حيال تقديم جيرارد إلى المحاكم اليابانية يعود لتحقيق هدفين أساسيين، الأول تمثل بتقديم الدعم السياسي لكيشي في داخل اليابان ضد معارضيه، وانجاح زيارته للولايات المتحدة والمقررة في حزيران، أما الهدف الثاني فهو منع أية مطالبة يابانية لتعديل المعاهدة الأمنية من خلال استغلال حادث جيرارد.

وصل كيشي إلى الولايات المتحدة في ١٩ حزيران ١٩٥٧^(٣)، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع ايزنهاور، تناول فيه عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك، إذ أكد كيشي التزامه بالتحالف مع الولايات المتحدة، ووقوف اليابان على الحياد في الصراع مع الشيوعيين، لكنه أشار إلى ضرورة تصحيح بعض السياسات الخاطئة التي تؤثر سلباً على العلاقات بين البلدين، مؤكداً على ان ظروف اليابان شهدت تغيراً كبيراً منذ التوقيع على معاهدة السلام (عام ١٩٥١) فاليابان أصبحت عضواً في الأمم المتحدة وقواتها الدفاعية بدأت تنمو باطراد، الأمر الذي أدى

(١) *Stephen D. Kertesz, American Diplomacy in a New Era, University of Notre Dame Press, South Bend, 1961, P. 227.*

(٢) *Michael Schaller, Op. Cit., Pp. 131-132.*

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation, Washington, June 19, 1957, P. 182; Tao Peng, Assessing The People's Diplomacy and its Impacts on The Us-Japan Security Alliance, University of Minnesota State, United States, 2005, P. 72.*

إلى تنامي رغبة الشعب الياباني لإعادة النظر في المعاهدة الأمنية، ومن المشكلات الأخرى التي أثارها كيشي مسألة تخفيف القيود على التجارة اليابانية مع الصين الشعبية، ومشكلة إعادة اليابانيين إلى مناطقهم الأصلية في جزر بونين الذين أبعادوا عنها بالقوة منذ عام ١٩٤٥، فقد بلغ عددهم أكثر من سبعة آلاف شخص، فضلاً عن توسيع القوات الأميركية مساحة قواعدها العسكرية على حساب أراضي المواطنين اليابانيين، وأكد كيشي على أن العلاقات بين البلدين ستتأثر حتماً إن لم توضع حلول سريعة لهذه المشكلات. وبدوره أكد ايزنهاور أن جميع هذه المشكلات سيتم بحثها مع وزير الخارجية دلس^(١).

وفي اليوم التالي عقد كيشي اجتماعه الأول مع دلس، وكان محور الحديث حول المعاهدة الأمنية^(٢)، واستهل كيشي حديثه بالتأكيد على الالتزام بالمعاهدة الأمنية، لكنه وفي الوقت نفسه شدد على أهمية إجراء تحسينات على بعض بنودها بشكل يطمئن اليابانيين ولا يثير مشاعرهم، إذ أن أغلبهم يرون فيها معاهدة غير متكافئة وانها لا تخدم المصالح اليابانية بقدر ما تخدم المصالح الأميركية، وكرر كيشي حديثه عن تغير الظروف التي شهدتها اليابان منذ التوقيع على معاهدة السلام، إذ أشار إلى أن اليابان عندما وقّعت عليها لم يكن أمامها خيارات أخرى، وانها كانت تعاني من آثار الهزيمة. ومن أهم البنود التي طالب كيشي بإجراء تغيير عليها هو البند الأول من المعاهدة الأمنية الذي يعطي الحق للقوات الأميركية التدخل في الشؤون الداخلية لليابان في حال حدوث تمرد أو ثورة داخلية، فضلاً عن البند الثالث من المعاهدة الخاص بتحريك القوات الأميركية على الأراضي اليابانية في حالات الطوارئ دون التشاور مع الحكومة اليابانية، واقترح كيشي تحديد مدة المعاهدة بخمس سنوات بدلاً من عشرة سنوات^(٣).

رفض دلس المطالب التي تقدم بها كيشي، إذ عد إلغاء المعاهدة أو إجراء تغييرات عليها يحتاج لمصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه في ظل الصراع مع الشيوعيين، أما ما يخص انتقاد اليابانيين للفقرة الأولى من المعاهدة الأمنية

(1) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation, Washington, June 19, 1957, P. 183.

(2) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., P. 18.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation, between Secretary of State Dulles and Prime Minister Kishi Department of State, Washington, June 20, 1957, P. 186.

فأشار دلس إلى أن تدخل القوات الأميركية لن يكون إلا بأذن من الحكومة اليابانية، وهذا الشيء يؤكد سيادتها ولا يتعارض معها. ورفض دلس التشاور مع الحكومة اليابانية في حالات الطوارئ كحدوث عدوان مفاجئ على اليابان ووصفه بغير العملي، وأنه يفقد القوات الأميركية عنصر السرعة والمفاجئة في الرد على أي عدوان. وانتقد دلس بشدة تحديد مدة المعاهدة بخمس سنوات إذ قال: "نحن لن نعارض رغبات الحكومة اليابانية إذ طلبت إنهاء التعاون معنا، ولن نفرض أنفسنا على حليف متردد ونحن مستعدون لتطوير استراليا باعتبارها قاعدة صناعية بدلاً من اليابان". الأمر الذي جعل كيشي يتراجع عن مطالبه الخاصة بتعديل المعاهدة، لكنه اقترح تشكيل لجنة مشتركة مهمتها دراسة المشكلات التي تعيق تعديل المعاهدة كتدبير يخفف من حالة الاحتقان الداخلي في اليابان. وقد وافق دلس على تشكيل اللجنة دون التزام الولايات المتحدة بما تتوصل إليه من قرارات^(١).

أنهى كيشي زيارته إلى الولايات المتحدة في ٢١ حزيران من العام نفسه وإن أهم ما حققه في مباحثاته مع المسؤولين الأميركيين هو انتزاعه لاعتراف علني من دلس تجاه المعاهدة الأمنية^(٢)، إذ أكد دلس على أنه ليس لديه الرغبة في الاستمرار في المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وأنه مستعد لتغييرها في حال تغيرت الظروف الإقليمية. فضلاً عن إعلانه انسحاب ٦٠% من القوات العسكرية الأميركية في اليابان بعد نهاية عام واحد، ومن جهة أخرى، فشل كيشي في حل المشكلات العالقة بين البلدين فلم تحل مشكلة توسيع القوات العسكرية الأميركية لقواعدها على حساب أراضي المواطنين اليابانيين، ولم يعاد المهجرين اليابانيين إلى مناطقهم الأصلية في جزر بونين، فضلاً عن رفض دلس تخفيف القيود المفروضة على التجارة اليابانية مع الصين الشعبية^(٣).

وبناء على اتفاق دلس-كيشي شكلت لجنة مشتركة يابانية-أميركية في ٦ آب ١٩٥٧ عرفت بأسم اللجنة اليابانية-الأميركية الأمنية *Committee Security Japanese American*، وقد ترأس السفير ماك آرثر الثاني الجانب الأمريكي في حين ترأسها عن الجانب

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of A Conversation, Secretary Dulles' Office Department of State, Washington, June 20, 1957, Pp. 187-188.*

(٢) كاظم هيلان محسن، معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان، ص ٥-٦.

(٣) *Michael Schaller, Op. Cit., P. 134.*

الياباني وزير الخارجية اشيرو فوجياما *Aiichiro Fujiyama* ^(١)، إلا ان اللجنة لم تعالج المشكلات الأساسية الخاصة بالمعاهدة الأمنية، فظلت عملية مصادرة الأراضي اليابانية لصالح الجيش الأميركي دون حل، ولم تسهم اللجنة بعودة المهجرين إلى موطنهم الأصلي، بل على العكس من ذلك أرادت الولايات المتحدة أن تجعل من هذه اللجنة أداة لإحكام سيطرتها على اليابان بعد انسحاب القوات منها، الأمر الذي أدى إلى توجيه انتقادات لها من الأحزاب الاشتراكية وبعض الشخصيات المحافظة وطالبوا بإلغائها ^(٢).

شهد نهاية عام ١٩٥٧ أحداث وتطورات كان لها الأثر في زيادة الضغط الشعبي على الحكومة اليابانية لغرض تعديل المعاهدة الأمنية، أهمها اصدار المحكمة اليابانية الخاصة بحادثة جيرارد قرارها في ١٩ تشرين الثاني الذي قضى بحبسه لمدة ثلاث سنوات مع ايقاف التنفيذ، وطرده من الخدمة في اليابان، الأمر الذي أثار مشاعر اليابانيين إذ عدوا الحكم مخففاً ولا يتناسب مع حجم الجريمة التي ارتكبتها جيرارد، واتهم الشيوعيون والاشتراكيون الحكومة اليابانية بالتواطؤ مع الأميركيين، وان الحكم جاء نتيجة تسوية سياسية ^(٣).

وفي نهاية تشرين الأول من العام نفسه، أعلن السوفيت عن اطلاق قمر صناعي عرف باسم سبوتنيك *Sputnik* إذ أسهم الانجاز السوفييتي في زيادة حالة الانقسام بين اليابانيين تجاه التحالف مع الولايات المتحدة، فعده الاشتراكيون تحولاً في ميزان القوى لصالح المعسكر الشيوعي، وطالبوا الحكومة اليابانية بفك التحالف وإلغاء المعاهدة الأمنية، والابتعاد عن الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي واتخاذ موقفاً محايداً، وبدأوا بتأسيس منظمة عرفت بأسم (مجلس الشعب) هدفها توجيه حملة مناهضة للمعاهدة الأمنية، وقد ضمت الكثير من المتطرفين

(١) أشيرو فوجياما: (١٨٩٧-١٩٨٥)، سياسي ورجل أعمال ياباني، ينتمي إلى عائلة ثرية، أصبح رئيس غرفة التجارة اليابانية عام ١٩٤١، شمل بحملة التطهير التي قامت بها سلطات الاحتلال الأميركي، عاد للعمل السياسي عام ١٩٥١، عمل مستشاراً لكيشي ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٥٧، كان من أشد المتحمسين لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية. للتوسع ينظر:

J. A. A. Stockiwin, Op. Cit., P. 101; Lawrence Olson, Dimensions of Japan :A Collection of Reports Written for the American Universities Field Staff, New York, 1963, P. 184.

(٢) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Eastern Affairs (Robertson) to the Secretary of State, Washington, August 16, 1957, P. 208.*

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, November 29, 1957, P. 246.*

من الشيوعيين والاشتراكيين، وكانت قيادة مجلس الشعب تخضع لافكار وتوجهات الحزب الشيوعي^(١).

ونتيجة لذلك التقى فوجياما مع ماك آرثر الثاني في ٢٠ كانون الأول وأعرب عن قلقه من إطلاق السوفييت القمر الصناعي، ونبه إلى ان ذلك سيترك أثراً نفسياً وسياسياً ليس على اليابان فحسب، وانما على جميع الدول الحليفة للولايات المتحدة. وطالب بعدم الإسراع بانسحاب القوات الأميركية قبل تطوير القوات الجوية اليابانية، وأشار إلى ان زيادة عدد قوات الدفاع الذاتي بات امرأ غير مجدياً، والأهم هو تزويد اليابان بأسلحة حديثة قادرة على مواجهة الخطر السوفييتي^(٢).

ومن الأحداث الأخرى التي أثارت حفيظة الأحزاب الاشتراكية في اليابان هو اقدام السلطات الأميركية على اقالة سينجي كاماجيرو *Senaga KameJiro*^(٣) رئيس بلدية مدينة ناهنا *Naha* مركز جزيرة اوкинаوا، في ١٠ كانون الأول من العام نفسه، ومنعه من خوض انتخابات رئاسة البلدية في المدينة بحجة ارتكابه جنحة يعاقب عليها القانون، إلا ان السبب الحقيقي لأقالته هو انتمائه للحزب الشيوعي، وعمله على اثارة سكان الجزيرة ضد الوجود الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى خروج مظاهرات في بعض المدن اليابانية مؤيدة لسينجي، فضلاً عن انتقاد الصحف اليابانية للسياسة الأميركية التي وصفتها بالدكتاتورية^(٤).

(1) John K. Franklin, *The Hollow Pact: Pacific Security and the South East Asia Treaty Organization*, Unpublished Thesis of Master, University of Texas, College of Humanities and Social Sciences, 2006, Pp. 228-229; Leonard J. Schoppa, *International Cooperation Despite Domestic Conflict: Japanese Politics and the San Francisco Treaties*, N.P, 2000, P. 16.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIII, *Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, December 20, 1957*, P. 252.

(3) سينجي كاماجيرو: (١٩٥٧-٢٠٠١)، سياسي ياباني، كان من أشد المتحمسين للفكر الشيوعي، سجن في عام ١٩٣٨ بسبب انتقاده للإمبراطور، بعد احتلال اليابان انتخب رئيساً لبلدية ناهنا مركز جزيرة اوкинаوا، كان من المعارضين لسياسة الاحتلال الأمريكي في جزيرة اوкинаوا. أصبح عضواً في مجلس النواب عام ١٩٩٠. للتوسع ينظر:

James Cary, *Japan Today Reluctant Ally*, New York, 1962, Pp.190-191.

(4) F.R.U.S., Vol. XXIII, *Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to the Assistant of Defense, Washington for International Secretary Affairs "Sprague", Washington, December 11, 1957*, P. 249.

وفي ١٥ كانون الأول، نشرت صحيفة رويترز *Reuters* مقال لأحد الصحفيين الأميركيين البارزين وهو جين كريمير *Gene Kramer* مفاده ان الولايات المتحدة لن تعيد جزر او كيناوا إلا بعد مرور عشرين عاماً، الأمر الذي اثار قلق الحكومة اليابانية لان الصحيفة كانت تعبر عن وجهة نظر الحكومة الأميركية، فالتقى فوجيما مع ماك آرثر الثاني في اليوم نفسه وأعرب عن استغرابه مما نشرته الصحيفة الأميركية، وأشار إلى ان ذلك يثير الرأي العام الياباني، لكن الأخير حاول أن يقلل من أهمية ما كتبه كريمير موضحاً أنها لا تعدو سوى تحليلات صحفية ولا تعبر عن وجهة نظر الحكومة الأميركية^(١).

أدت هذه الأحداث والتطورات الأنفة الذكر إلى تولد قناعة لدى السفير ماك آرثر الثاني بضرورة تعديل المعاهدة الأمنية^(٢)، ففي مطلع عام ١٩٥٨ كان السفير ماك آرثر الثاني هو أول من أثار موضوع المعاهدة الأمنية داخل مراكز صنع القرار السياسي في الإدارة الأميركية، إذ نبه في ١٢ شباط من العام نفسه على خطورة الأوضاع الداخلية في اليابان، وان على الولايات المتحدة أن تبادر لملاقاة رغبة كيشي في عقد معاهدة جديدة تضمن بقاء اليابان في تحالفها مع الولايات المتحدة وأن لا تتجه نحو اتخاذ موقفاً محايداً في الصراع مع الشيوعيين، وأضاف قائلاً: "ان هناك شعور قوي بما يكفي في ان تفكر اليابان بالوقوف وحدها مثل السويد"^(٣).

وفي السياق نفسه أرسل ماك آرثر الثاني مذكرة إلى وزارة الخارجية تضمنت أفكاراً ومقترحات في كيفية التعامل مع اليابان، إذ أكد على ضرورة الاستعداد لوضع معاهدة أمن متبادل حقيقية، لا تشعر اليابانيين أنها غير متكافئة، وشدد على أن تشمل المعاهدة جميع منطقة المحيط الهادئ بمعنى ان تكون المعاهدة إقليمية وليس ثنائية، وهذا يعني توسيع مسؤولية اليابان الدفاعية إلى خارج نطاق جزرها الأربع الرئيسية، والتوصل إلى ترتيبات قضائية مرضية للجانب الياباني. واقترح السفير ماك آرثر الثاني أن يكون للمعاهدة المقترحة عنواناً واسعاً ومرناً مثل "معاهدة التعاون المتبادل والأمن الدوليين". وأشار إلى ان الاتفاق على هذه الأسس

(١) Quoted in:

F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Consulate General at Naha to the Department of State, Naha, December 15, 1957, P. 251.

(٢) *John K. Franklin, Op. Cit., P. 227.*

(٣) كاظم هيلان محسن، معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان، ص، ٥ .

سيؤدي إلى خلق مناخ نفسي ملائم بين اليابانيين الأمر الذي يسهل من عملية اقناعهم للمساهمة في مشروع الأمن الجماعي في منطقة المحيط الهادئ^(١).

ومن المسائل المهمة التي أثارها ماك آرثر الثاني هي المنطقة التي ستشملها المعاهدة، إذ عدها المشكلة الأساسية التي تعيق التوصل إلى معاهدة أمنية جديدة بين اليابان والولايات المتحدة^(٢)، إذ كتب للخارجية الأميركية في ١٨ شباط من العام نفسه، "ان أغلبية الشعب الأمريكي يريد أن يكون لليابان دوراً مهماً في الدفاع عن أراضي الولايات المتحدة القارية" في حال تعرضها لأي عدوان خارجي. إلا انه شدد في الوقت نفسه على ان اليابانيين لن يوافقوا على أي توسيع لهذه المنطقة، لأنه يتعارض مع دستورهم وطبيعة أوضاعهم السياسية، ولمعالجة هذه النقطة اقترح ماك آرثر الثاني أن تكون المنطقة محدودة نسبياً. ونبه حكومته إلى ضرورة الاسراع ببدء المفاوضات من جديد قائلاً: "علينا أن نستعد جيداً لأي مفاوضات قادمة، وإلا فأنا سنخاطر باعلان اليابان انهاء المعاهدة الحالية من جانب واحد"^(٣).

رفضت وزارة الخارجية الأميركية الأفكار والمقترحات التي تقدم بها سفيرها في اليابان، وجاء ذلك الرفض في ٢٢ آذار ١٩٥٨، عندما بين روبرتسون مساعد وزير الخارجية أن الوقت غير ملائم لعقد معاهدة أمنية جديدة ، بسبب ان اليابان لم تطبق بنود المعاهدة الأمنية بشكل صحيح، فقواتها العسكرية لا تزال غير مكتملة وغير قادرة للدفاع عن أراضيها. وطرح روبرتسون تساؤلات عدة أهمها، في حال وافقت الحكومة الأميركية على تعديل المعاهدة هل ان اليابان مستعدة للقيام بدور الشريك في معاهدة أمن متبادل؟ وهل ان الحكومة اليابانية تريد ان تواصل العلاقات الحميمة معنا أم لا؟^(٤). وعلى الرغم من ذلك فان روبرتسون طلب من ماك آرثر الثاني البدء بمشاورات مع الحكومة اليابانية لمعرفة الأهداف المشتركة بين الطرفين التي على أساسها يمكن عقد معاهدة أمنية جديدة، وقدم له توصيات تكون الأساس في مشاوراته مع الزعماء اليابانيين أهمها:^(٥)

(1) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, February 12, 1958, P. 3.

(2) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., P. 19.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Letter From Ambassador to Japan (MacArthur) to Secretary of State Dulles, Tokyo, February 18, 1958, P. 4.

(4) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to Secretary of State, Washington, March 22, 1958, P. 5.

(5) Ibid.

١. أن تكون في اليابان قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن نفسها، وتساهم في الدفاع عن دول (العالم الحر) خارج أراضيها.
 ٢. أن يكون لليابان دوراً فاعلاً في الأمن الجماعي. والدخول باتفاقيات ثنائية مع الدول غير الشيوعية في منطقة الشرق الأقصى.
 ٣. استمرار وجود القوات الأميركية في اليابان وفقاً لما تقتضيه الأوضاع الدولية.
 ٤. موافقة اليابان على دخول الأسلحة النووية إلى أراضيها.
 ٥. أن تعمل اليابان على تقوية اقتصادها بما يضمن قدرتها على التسلح.
 ٦. أن توجه اليابان اقتصادها على أساس المنفعة المتبادلة مع دول (العالم الحر).
- من الواضح ان توصيات روبرتسون كانت ذات سقف مرتفع ولا تتناسب مع الواقع السياسي لليابان، وكان الهدف منها منع الحكومة اليابانية من اي طلب يؤدي الى احداث تغير جوهرى على المعاهدة الأمنية في حال وافقت الولايات المتحدة على اجراء مفاوضات حولها.

وعلى الرغم من رفض وزارة الخارجية الأميركية مقترحات ماك آرثر الثاني لكنها كانت حريصة على معرفة مدى استعداد الحكومة اليابانية لعقد معاهدة أمنية جديدة تضمن لهم مشاركة فعالة في الأمن الجماعي. إذ التقى هاورد بارسونز **Howard. J. Parsons** مدير مكتب شؤون شمال شرق آسيا مع السفير الياباني في واشنطن في ٩ نيسان ١٩٥٨ وتساءل بارسونز عن المشكلة الرئيسة في العلاقات الأميركية-اليابانية فأجاب السفير أنها الادارة المستمرة من جانب الولايات المتحدة لجزر اوكوناوا وبونين، وذلك لأن اليابانيين يعدون هذه الجزر جزءاً من أراضيهم قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وان اليابان تنازلت عن فرموزا وكوريا ومنشوريا لأنها لم تكن جزء من أراضيها بل تم السيطرة عليها بالقوة^(١)، ثم تساءل بارسونز عن الطريقة الأمثل لحل مشكلة الجزر، فرد السفير هناك طريقتين: الأولى، إعادة الجزر إلى السيادة اليابانية فوراً، أما الطريقة الثانية، هي أن تعاد الجزر تدريجياً من خلال اتخاذ خطوات تمهد لإعادتها للسيادة اليابانية، كاعتماد المناهج الدراسية اليابانية في المدارس، ورفع العلم الياباني فوق أسطح المؤسسات بدلاً من العلم الأمريكي. الأمر الذي رفضه بارسونز

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Director of the Office of Northeast Asian Affairs (Parsons) to the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson), Washington, April 12, 1958, P. 8.*

بشدة، إذ شدد على أهمية جزر بونين ووكيناوا بالنسبة للولايات المتحدة في صراعها مع الشيوعيين، وان على الشعب الياباني أن يفهم ان عودة الجزر لن يكون بدون ثمن، وان الثمن هو عدم تقييد حركة القوات الأميركية على هذه الجزر. وبدوره أكد السفير أن الحكومة اليابانية ستطالب بعودة الجزر بعد الانتهاء من الانتخابات العامة والمقررة في ١٨ أيار ١٩٥٨^(١).

من جانبها، عارضت وزارة الدفاع الأميركية أية مفاوضات لعقد معاهدة أمنية جديدة تنص على عودة جزر اوкинаوا وبونين للسيادة اليابانية، إذ عدتها نقطة الارتكاز في الصراع مع الشيوعيين على منطقة الشرق الأقصى. غير ان ماك آرثر الثاني كان له موقفاً مختلفاً إذ انتقد الطريقة العسكرية التي يدير فيها الجيش هذه الجزر ودعا إلى اتخاذ خطوات لتطوير واقعها السياسي والاقتصادي كتقديم مساعدات مالية للسكان، وإعطائهم مزيداً من الحرية لإدارة شؤونهم المحلية، وأكد ماك آرثر الثاني على امكانية تسليم الادارة في هذه الجزر لليابانيين مع الحفاظ على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فيها، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على العلاقات مع اليابان^(٢). وقد وافق الرئيس ايزنهاور على مقترحات ماك آرثر الثاني الأخيرة قائلاً: "أعتقد ان هذا هو النهج السليم"^(٣).

جدد ماك آرثر الثاني دعوته لوزارة الخارجية الأميركية للشروع بمفاوضات مع الحكومة اليابانية لغرض تعديل المعاهدة، فأرسل في ١٨ نيسان ١٩٥٨ مذكرة لروبرتسون حثه فيها على الاسراع وعدم المماطلة بعقد معاهدة أمنية جديدة، وأشار إلى ان التأخير سيكون له نتائج سلبية على الوضع الداخلي في اليابان، إذ ان الشيوعيين يعملون على اثارة الرأي العام الياباني ضد السياسة الأميركية، متهمين إياها برفض تعديل المعاهدة، وأكد ماك آرثر الثاني على ان أي حكومة يابانية ستقرزها الانتخابات القادمة والمقرر اجرائها في ٢٢ أيار القادم ستكون من أهم أولوياتها التفاوض مع الأميركيين على تعديل المعاهدة، وتطرق ماك آرثر الثاني إلى المنطقة التي تشملها المعاهدة، إذ شدد على أن تكون منطقية وواقعية تتناسب وقدرات اليابان الدفاعية،

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Direct of the Office of Northeast Asian Affairs (Parsons) to the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson), Washington, April 12, 1958, P. 8.*

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Joint Chief of Staff to Secretary of Defense Mcelro, Washington, May 1, 1958, P. 12.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From President Eisenhower to Secretary of State Dulles, Washington, June 4, 1958, P. 13.*

مع مراعاة الفقرة التاسعة من الدستور، وأضاف قائلاً: "اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى وبصراحة ان ليس لدينا خيار سوى التحرك بسرعة بعد الانتخابات اليابانية والبدء بمحادثات هادئة مع كيشي على مشروع معاهدة جديدة وفقاً لما قدمته من اقتراحات"^(١).

ومع اقتراب موعد الانتخابات حاول كيشي الحصول على دعم مالي من الولايات المتحدة لتمويل حملته الانتخابية ومواجهة الأحزاب الاشتراكية التي اتهمها باستلام أموال كبيرة من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، وقد أوكل المهمة لشقيقه ايساكي ساتو **Eisaku Sato** ^(٢) الذي التقى مع عدد من المسؤولين الأميركيين لغرض إقناعهم بتقديم المساعدة لكيشي، إلا ان الأميركيين رفضوا التدخل مباشرة في الشؤون الداخلية لليابان. الأمر الذي استدعى تدخل السفير ماك آرثر الثاني فأقنع بدوره الرئيس ايزنهاور على أهمية دعم حملة كيشي الانتخابية مالياً. ومنذ انتخابات آيار ١٩٥٨ أدت وكالة الاستخبارات المركزية **CIA** الأميركية دوراً هاماً في الحملات الانتخابية اليابانية، إذ أعدت الوكالة برنامجاً سرياً لدعم الشخصيات البارزة في حزب الأحرار الديمقراطي، وكان ضابط المخابرات الفريد أولمر **Alfred Ulmer** ^(٣) المسؤول الأول عن البرنامج^(٤).

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Letter From Ambassador to Japan (Mac Arthur) to the Assistant Secretary of State From Eastern Affairs (Robertson), Tokyo, April 18, 1958, P. 11.*

(٢) ايساكي ساتو: (١٩٠١-١٩٧٥)، سياسي ورجل دولة ياباني، وهو الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء كيشي، تخرج من جامعة طوكيو عام ١٩٢٤ إذ عين موظفاً في وزارة السكك الحديدية، بدأ نشاطه السياسي بالظهور بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية إذ أصبح نائباً في البرلمان عام ١٩٤٩، ثم وزيراً للاتصالات في حكومة يوشيدا في عام ١٩٥١، ثم وزيراً للإسكان عام ١٩٥٢، عينه كيشي وزيراً للمالية عام ١٩٥٧، وبقي في منصبه حتى عام ١٩٦١، عينه أكيدا وزيراً للصناعة بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٤، اختتم حياته السياسية بتولي منصب رئاسة الوزراء للمدة بين تشرين الثاني ١٩٦٤ حتى تموز ١٩٧٢ وهي أطول مدة لرئيس وزراء ياباني. للتوسع ينظر:

Louise S. Sherby, The Who's Who of Nobel Prize Winners, 1901-2000, Oryx Press, Westport, 2002, P.186; John W. Hall and Others, The Cambridge History of Japan, Vol. 6, Cambridge, 2008, Pp. 187-188.

(٣) الفريد أولمر: (١٩١٦-٢٠٠٠)، ضابط مخابرات أميركي، ينتمي لعائلة سويسرية الأصل إذ ولد أبوه في مدينة زيورخ السويسرية، انضم أولمر إلى القوات العسكرية الأميركية عام ١٩٣٩، كانت مهمته الأساسية جمع المعلومات عن الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية، تقاعد عن العمل في عام ١٩٦٢. للتوسع ينظر:

www.wikipedia.org.

(4) *David E. Kaplan and Alec Dubro, Op. Cit., P. 53.*

أجريت انتخابات مجلس النواب الياباني في ٢٢ آيار ١٩٥٨، وفاز فيها حزب الأحرار الديمقراطي بـ ٢٧٨ مقعداً، بينما حصلت الأحزاب الاشتراكية على ١٦٦ مقعداً، أما الحزب الشيوعي فلم يحصل إلا على مقعد واحد. ونتيجة لذلك صرح كيشي بعد يوم واحد من إجراء الانتخابات مؤكداً على استعداد بلاده المضي قدماً بشأن المعاهدة الأمنية^(١).

وما أن انتهت الانتخابات حتى التقى وزير الخارجية فوجياما مع السفير ماك آرثر الثاني في ٥ حزيران، إذ أبلغه نية كيشي البدء بمفاوضات مع الأميركيين تتناول مختلف المشكلات الأمنية بين البلدين، بما فيها مراجعة المعاهدة الأمنية. وبناء على ذلك كرر ماك آرثر الثاني دعوته لدلس بأهمية المباشرة بمفاوضات مع كيشي، وأوضح أن الظروف أصبحت أكثر ملائمة بعد فوز الأخير في الانتخابات، وأن المطالب اليابانية بتعديل المعاهدة هو نتيجة حتمية بعد تخلصهم من الشعور بالهزيمة في الحرب العالمية الثانية، وفي السياق نفسه أشار ماك آرثر الثاني إلى أن المفاوضات مع الجانب الياباني لن تكون سهلة سيما فيما يخص اقناعهم بدخول أسلحة نووية إلى أراضيهم في ظل الضغوط الشعبية التي يتعرض لها كيشي. وفيما يخص المنطقة التي تشملها المعاهدة، شدد على أنه سيطلب توسيع المنطقة لتشمل جزر اوكوناوا وبونين، وفي حال موافقة الجانب الياباني فإن ذلك يعد خطوة هامة في اشتراك اليابان بمسؤوليات دفاعية خارج نطاق جزرها الأربعة الرئيسة^(٢).

ردت وزارة الخارجية الأميركية على طلب السفير ماك آرثر الثاني في ٢٣ حزيران من العام نفسه، إذ سمح لدلس بإجراء مفاوضات مباشرة مع كيشي انحصار هدفها باستكشاف موقف الحكومة اليابانية، وأن أي نتائج للمفاوضات لن تكون ملزمة للحكومة الأميركية فشدد قائلاً: "أنت حر للدخول بمحادثات استكشافية دون إلزام الولايات المتحدة بأي شكل من الأشكال"^(٣).

اتخذت وزارة الدفاع الأميركية موقفاً أكثر حسماً من وزارة الخارجية، تجاه مقترحات ماك آرثر الثاني، إذ رفضت أي تعديل على المعاهدة الأمنية، سيما وأن القادة العسكريون تحدثوا عن حقوق ينبغي مراعاتها في أي اتفاق أمني مع اليابان، كتوسيع منطقة المعاهدة، والسماح لدخول أسلحة نووية لقواعدها في اليابان، وضرورة أن يكون للأخيرة دوراً فعالاً في الصراع مع

(1) Michael Schaller, Op. Cit., P. 137.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 5, 1958, P. 15.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, June 23, 1958, P. 16.

الشيوعيون في منطقة الشرق الأقصى^(١)، الأمر الذي رفضه ماك آرثر الثاني مشيراً إلى أن هذه الحقوق ستصبح قريباً غير قابلة للتطبيق تماماً شئنا أم أبينا، وأن على الولايات المتحدة أن تأخذ بالحسبان وجهات النظر اليابانية بدخول الأسلحة النووية لبلادهم، ومشاورة حكومتهم قبل القيام بأي عمل عسكري انطلاقاً من أراضيهم^(٢).

وفي ظل رفض وزارة الدفاع الأميركية بحث المعاهدة الأمنية، شهدت اليابان نشاطاً سياسياً، سيما بعد تشكيل الحكومة برئاسة كيشي، إذ التقى فوجياما مع ماك آرثر الثاني في ٣١ تموز ١٩٥٨، وأكد على أن الانتخابات الأخيرة أثبتت أن أغلبية الشعب الياباني تؤيد التحالف مع الولايات المتحدة، ونبه إلى أنه سيقوم بزيارة إلى واشنطن في أقرب وقت ممكن لبحث مسألة تعديل المعاهدة الأمنية مع المسؤولين الأميركيين، وعقد اتفاق امني جديد يراعي الفقرة التاسعة من الدستور، ورفض فوجياما ارسال قوات عسكرية خارج الأراضي اليابانية، وأشار إلى أن أي اتفاق مع الولايات المتحد ينبغي أن لا يترك انطباعاً لدى الشعب الياباني أنه اتفاق أحادي غير متكافئ، وشدد على مشاورة الحكومة اليابانية في أي تحرك للقوات العسكرية الأميركية انطلاقاً من أراضيها وقال: "أعتقد أن ذلك سيكون مفيداً لواشنطن"^(٣).

غادر ماك آرثر الثاني إلى واشنطن في ٨ أيلول ١٩٥٨، وذلك تحضيراً لزيارة فوجياما المقررة في ١١ من الشهر نفسه، وعند وصوله عقد اجتماعاً مع دلس قدم من خلاله شرحاً وافياً للأوضاع الداخلية في اليابان، أشار فيه إلى أن الأحزاب الاشتراكية تعمل على اعداد مشروع قرار وتقديمهما لدورة مجلس النواب العادية المقبلة، الأول يتعلق برفض ادخال السلاح النووي إلى اليابان دون موافقة الحكومة اليابانية، أما الثاني فيتعلق بعدم استخدام القواعد الأميركية في اليابان دون اذن مسبق من الحكومة اليابانية، وقد أوضح السفير ماك آرثر الثاني أن كيشي أبلغه بأنه سيحول دون مرور المشروعين إذا قبلت الادارة الأميركية الشروع بمفاوضات حول تعديل المعاهدة الأمنية، وقد نبه ماك آرثر الثاني إلى وجود وجهتي نظر داخل حزب الأحرار الديمقراطي فيما يخص تعديل المعاهدة الأمنية، الأول يرى ضرورة اجراء تعديلات على

(1) F.R.U.S., Vol. XXIII, Letter From CINCPs Political Adviser (Steeves) to the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson), Honolulu, July 18, 1958, P. 17.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, August 1, 1958, P. 20.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, July 31, 1958, P. 18.

المعاهدة دون إلغائها، في حين يرى البعض الآخر بأهمية إلغاء المعاهدة وإحلال معاهدة جديدة بدلاً عنها. وأشار ماك آرثر الثاني إلى أن الأغلبية هي مع الرأي الثاني بما فيهم رئيس الوزراء كيشي، وجدد ماك آرثر الثاني دعوته للشروع بمفاوضات مع اليابانيين إذ قال: "إذا لم نتصرف بسرعة سيزداد الوضع سوءاً، وسنواجه طلباً رسمياً من اليابان لمنع دخول السلاح النووي، ولن يسمح لقواتنا بالعمل انطلاقاً من قواعدنا في اليابان إلا بموافقة مسبقة من الحكومة اليابانية"^(١).

ونتيجة لذلك وافق دلس على البدء بمفاوضات مباشرة مع الحكومة اليابانية فيما يخص تعديل المعاهدة الأمنية، لكنه شدد على ضرورة وجود توافق مع وزارة الدفاع والأخذ بالحسبان ما يثير قلقهم^(٢).

وفي اليوم التالي عقد اجتماع ضم ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع من أجل التوصل إلى صيغة مشتركة تجاه المفاوضات مع الجانب الياباني حول تعديل المعاهدة الأمنية، وقد ركز الاجتماع على نقطتين أساسيتين، تمثلت الأولى، بقضية تحرك القوات الأميركية والتشاور مع الحكومة اليابانية، إذ أبدت وزارة الدفاع قلقها من أن ذلك سيقيد حركة القوات العسكرية الأميركية في حال وقوع عدوان مباشر. أما النقطة الثانية فقد تمثلت بتأكيد وزارة الدفاع على أن أي معاهدة جديدة ينبغي أن تتضمن السماح لدخول السلاح النووي للقواعد الأميركية في اليابان، لكن ماك آرثر الثاني انتقد تشدد المسؤولين العسكريين، ونبه إلى أن الظروف التي وقعت فيها معاهدة ١٩٥١ تختلف بشكل كبير عن الظروف الحالية، وينبغي أن يكون هدف المعاهدة الأساسي هو المحافظة على التحالف مع اليابان في ظل الصراع مع الشيوعيون، ونبه إلى أن المعاهدة الأمنية لعام ١٩٥١ لم تعد قابلة للتطبيق، وأن هذه فرصتنا لابقاء اليابان إلى جانبنا، وإلا فأننا سنواجه طلباً أحادياً بإلغاء المعاهدة مما يشكل تراجعاً لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة^(٣).

(1) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation Department of States, Washington, September 8, 1958, P. 23.

(2) Akira Iriye and Warren I. Cohen(eds.), The United States and Japan in the postwar world, 1989, University of Kentucky Press, United States, P.67.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation Department of States, Washington, September 9, 1958, P. 24.

وقبل يوم واحد من وصول فوجياما إلى واشنطن وتحديدًا في ١٠ أيلول ١٩٥٨ وافقت هيئة الأركان المشتركة على البدء بمفاوضات مع الحكومة اليابانية حول المعاهدة الأمنية مع الأخذ بالحسبان قلق وزارة الدفاع من انعكاساتها على قدرة وسرعة تحرك قواتها في اليابان عندما يتطلب الأمر^(١).

وصل فوجياما إلى واشنطن في ١١ أيلول ١٩٥٨ لإجراء مفاوضات تمهيدية حول القضايا الأمنية^(٢)، وفي اليوم نفسه عقد اجتماعاً مع دلس، وقد استهل حديثه عن نتائج الانتخابات الأخيرة، وأشار إلى أنها أفرزت حكومة ستساهم في المحافظة على استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة لمدة أربع سنوات قادمة، ثم تحدث عن التغيرات التي شهدتها اليابان منذ التوقيع على المعاهدة الأمنية عام ١٩٥١، فاليابان أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، وتمتلك قوات عسكرية وإن لم تكن بالشكل المطلوب لكنها قادرة على الإسهام في الدفاع عن اليابان، وأوضح أن هذه التغيرات جعلت من الشعب الياباني يشعر أن الوقت حان لتعديل المعاهدة الأمنية، وأضاف فوجياما قائلاً: "إن المعاهدة النافذة تفتقر إلى الاستقلال والمبادرة، وبما أن هذا الانطباع ظل سائداً فإن بقاء المعاهدة الحالية سيلحق ضرراً بالعلاقات الأميركية-اليابانية"، وطرح فوجياما ثلاثة خيارات لحل المشكلات الأمنية وهي عقد معاهدة جديدة، أو إجراء تعديلات على المعاهدة الحالية، أو توقيع اتفاق سري بين الحكومتين الأميركية واليابانية، لكنه أكد على ترجيح الخيار الأول^(٣).

ومن المسائل المهمة التي أثارها فوجياما خلال الاجتماع رفض اليابان أن تتضمن المعاهدة الأمنية الجديدة إرسال قوات يابانية خارج الجزر اليابانية الأربعة الكبرى، وأشار إلى وجود رفض شعبي تجاه دخول أسلحة نووية إلى اليابان، وطالب بتحديد مدة المعاهدة. وفي سياق متصل أكد فوجياما التزام اليابان بالتحالف مع الولايات المتحدة، وعدم وقفها موقف الحياد تجاه الصراع مع الشيوعيين، وتعهده بتقديم الدعم اللوجستي في حال تعرضت القوات الأميركية المتواجدة في منطقة شرق آسيا لعدوان خارجي. ومن جانبه أوضح دلس أنه كان من

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Report Prepared by the Joint Chiefs of Staff, Washington, September 10, 1958, P. 25.*

(2) *Roger Buckley, The United States in the Asia-Pacific Since 1945, University of Cambridge Press, New York, 2002, P. 110.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation Department of States, Washington, September 11, 1958, P. 26.*

المخططين للمعاهدة الأمنية، وانها استطاعت تحقيق أهدافها التي صممت من أجلها، وانها لن تبقى إلى الأبد، وان الوقت قد حان لاستبدالها، وشدد دلس على ان اليابان لا يمكنها الاستغناء عن تحالفها مع الولايات المتحدة في ظل التهديد السوفييتي والصيني، وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على الشروع بمفاوضات ثنائية لعقد معاهدة أمنية جديدة^(١).

لقد شكلت مباحثات فوجيما في واشنطن نقطة تحول مفصلية في العلاقات الأميركية اليابانية، تمثلت بتغيير مهم في الموقف الأميركي فبعد ان كانت الولايات المتحدة ترفض رفضاً قاطعاً مناقشة المعاهدة الأمنية وافقت اخيراً على اجراء مفاوضات ثنائية حول المعاهدة الأمنية والقبول بالتفاوض حولها، وذلك يعد انعطافة مهمة.

وتأسيساً على ذلك قدم مساعد وزير الخارجية الأميركي روبرتسون مسودة مشروع معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة في ١٢ أيلول ١٩٥٨، وتألفت المسودة من عشرة مواد أهمها ان المعاهدة الأمنية تنتهي مع دخول المعاهدة الجديدة حيز النفاذ، وحددت مدة المعاهدة بعشر سنوات تنتهي بناء على طلب أحد الأطراف الموقعة عليها، أما المادة الخامسة فكانت الأكثر جدلاً بين الطرفين إذ نصت على ان أي عدوان مسلح على اية منطقة في المحيط الهادئ تقع تحت سيطرة احد الطرفين فان مواجهته تكون مشتركة، وهذا يعني ان على اليابان المساهمة في ردع اي عدوان خارجي قد تتعرض له القوات الأميركية في جزر او كيناوا وبونين، الأمر الذي رفضه اليابانيون بشدة^(٢).

وفي ٣٠ أيلول من العام نفسه قدمت هيئة الأركان المشتركة توصياتها التي يجب مراعاتها في المعاهدة الأمنية الجديدة، أهمها حق الولايات المتحدة في استخدام قواتها المتواجدة في اليابان في حال حدوث عدوان ضد أي من دول آسيا الحرة^(٣).

وبناءً على ذلك اجتمع ماك آرثر الثاني بكيشي في طوكيو في ٥ تشرين الأول من العام نفسه، وسلمه مسودة مشروع المعاهدة، وأشار إلى ان بنود المعاهدة راعت وبشكل كبير قلق الحكومة اليابانية، وانها لن تلزم اليابانيين ارسال قوات عسكرية خارج أراضيها، أما ما يخص

(1) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation Department of States, Washington, September 11, 1958, P. 26.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson), to Secretary of State Dulles, Washington, September 12, 1958, P. 27.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, September 30, 1958, P. 29.

منطقة المعاهدة فأكد ماك آرثر الثاني على ان دفاع اليابان عن جزر اوкинаوا وبونين يعزز سيادتها على هذه الجزر، وبدوره رفض كيشي اعطاء حكم نهائي على المعاهدة المقترحة إلا بعد دراستها من الخارجية اليابانية^(١).

أثار المسؤولين في وزارة الخارجية اليابانية تساؤلات عدة حول مسودة المشروع، سيما فيما يتعلق بنطاق المعاهدة الجغرافي، فاعترضوا على توسيع المنطقة، وتسألوا كيف يتم الدفاع عن مناطق مثل اوкинаوا وبونين باعتبارها أراضي يابانية وهي خارج السيادة اليابانية وتحت السيطرة الأميركية، ونبه المسؤولون إلى ان ذلك سيكون له آثار سيئة على الوضع الداخلي الياباني، ومن جهة أخرى انتقدوا عدم تطرق المسودة وبوضوح إلى التشاور مع الحكومة اليابانية فيما يخص حركة القوات الأميركية، فضلاً عن ذلك طالبوا بإجراء تعديلات على الاتفاقية الإدارية لانها لا تحظى بتأييد شعبي^(٢).

كان كيشي يدرك ان الأحزاب الاشتراكية بما فيها الحزب الشيوعي عازمة على معارضة أي اتفاق أمني مع الولايات المتحدة حتى لو قدمت الأخيرة بعض التنازلات المهمة، وان معارضتهم لن تكون سلمية، الأمر الذي دفع كيشي إلى تقديم مشروع قرار للتصويت عليه في الدايت الياباني نهاية شهر تشرين الأول ١٩٥٨^(٣)، نص على ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية ضد من يشتبه به القيام بأعمال تنتهك القانون، وقد واجه المشروع معارضة شديدة من أعضاء الأحزاب الاشتراكية وعدد كبير من أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي، إذ عدوه خطوة باتجاه تقييد الحريات ومحاولة لتهريب الخصوم السياسيين سيما المعارضين للمعاهدة، وقد أدى مشروع كيشي إلى انقسام حاد داخل حزب الأحرار الديمقراطي إذ برزت مجموعتين الأولى معارضة لسياسة كيشي والأخرى مؤيدة، وعندما سأل ماك آرثر الثاني عن امكانية تمرير المعاهدة الأمنية في حال تم الاتفاق عليها داخل مجلس النواب قال كيشي: "ان حزب الأحرار الديمقراطي على الأرجح لن يبقى موحداً بحلول عام ١٩٥٩، وان المعاهدة ستواجه معارضة عنيفة من

(1) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, October 5, 1958, P. 31.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, October 13, 1958, P. 32.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, December 7, 1958, P. 39.

الاشتراكيين، وأعتقد من الضروري استدعاء قوات الدفاع الذاتي للقضاء على أي تمرد يقوم به الاشتراكيين^(١).

وفي ظل حالة الانقسام بين السياسيين اليابانيين، التقى ماك آرثر الثاني مع فوجياما في ٢٨ تشرين الثاني من العام نفسه، وأشار الأخير إلى ضرورة مواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي حول المعاهدة الأمنية، وأثار فوجياما مسألة منطقة المعاهدة إذ عدها النقطة الأهم في تعديل المعاهدة بالنسبة لليابان، وأشار فوجياما إلى أن الأحزاب الاشتراكية فضلاً عن الكثير من الشخصيات المؤثرة في حزب الأحرار الديمقراطي رفضوا توسيع المنطقة لتشمل جزر أوكيناوا وبونين إلا في حال إعادة هذه الجزر للسيادة اليابانية، وأن إدراج ممتلكات الولايات المتحدة في المحيط الهادئ ستنثير تساؤلات كبرى حول تفسير الدستور الياباني، وأن الرأي العام والدايت سيرفضها، ففي حالة نشوب صراع بين الصين الشعبية والولايات المتحدة، واستخدمت الأخيرة جزر أوكيناوا لمهاجمة أهداف صينية فان اليابان مضطرة للدخول في الصراع بناء على المعاهدة الجديدة، الأمر الذي يتعارض مع الدستور الياباني. وفي اليوم نفسه نقل ماك آرثر الثاني تحفظات الحكومة اليابانية على منطقة المعاهدة إلى كل من وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين^(٢).

ردت هيئة الأركان المشتركة الأميركية على تحفظات الحكومة اليابانية في ١ كانون الأول ١٩٥٨، إذ وافقت على عدم توسيع منطقة المعاهدة لتشمل جزر أوكيناوا وبونين، وجاءت موافقتها بسبب خشيتها من ازدياد الضغط الشعبي على الحكومة اليابانية وإجبارها على المطالبة بإعادة سيادتها على هذه الجزر^(٣). وبعد ثلاثة أيام من رد هيئة الأركان المشتركة ردت وزارة الخارجية الأميركية على تحفظات الحكومة اليابانية، إذ رفضت اقتصار منطقة المعاهدة على الجزر الرئيسية الأربعة لليابان وطالبت بتوسيعها لتشمل جزر أوكيناوا وبونين، وأكدت أن المعاهدة ستعرض لانتقادات من الكونغرس والرأي العام الأمريكي بسبب تقاعس الحكومة

(1) Michal Schaller, Op. Cit., P. 139; Mikiso Hane, Eastern Phoenix: Japan Since 1945, West view Press, Boulder, 1996, P. 46.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, November 28, 1958, P. 35.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum From the Joint Chief of Staff to Secretary of Defense Mcelroy, Washington, December 1, 1958, P. 36.

اليابانية في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الوقت الذي توفر الأخيرة الحماية الكاملة للأراضي اليابانية^(١).

وعلى أثر ذلك التقى ماك آرثر الثاني مع كيشي في ٦ كانون الأول ١٩٥٨، وأبلغه بأهمية إنهاء حالة الانقسام داخل حزب الأحرار الديمقراطي واتخاذ موقف موحد حول المعاهدة الأمنية، وبدوره أكد كيشي ان الخلافات بين أعضاء الحزب بسبب اقتراب موعد انتخابات رئاسة الحزب والمقررة بداية عام ١٩٥٩، وان تحفظات بعض الأعضاء على المفاوضات مع الجانب الأميركي لا تعدو كونها مناورات سياسية، وشدد كيشي أنه قادر على الفوز برئاسة الحزب، وأنه أجرى لقاء مع شوهيرو نيشو *Suehiro Nishio*^(٢) احد قيادات الحزب الاشتراكي الاجتماعي البارزين الذي أكد دعمه لسياسة كيشي والمعاهدة الأمنية بشرط إن لا تتضمن منطقة المعاهدة جزر او كيناوا وبونين^(٣).

وفي غضون ذلك، أعدت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية تقريراً في ٢٣ من كانون الأول من العام نفسه يتعلق بعلاقات اليابان مع الولايات المتحدة والعالم على مدى السنوات الخمس المقبلة، أكدت ان اليابان ستظل معتمدة بالدرجة الأولى على قوة الردع الأميركي في الدفاع عن نفسها في ظل المعارضة الشعبية لإعادة التسلح، أما فيما يخص المعاهدة الأمنية فأشار التقرير إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق مرضٍ حتى تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على قواعدها لأطول مدة ممكنة، وبخلاف ذلك فان العلاقات الثنائية ستشهد تدهوراً تدريجياً ينتهي بإلغاء عمل القواعد الأميركية في اليابان وبطرف سنة واحدة، وأوضح التقرير ان الحكومة اليابانية لن توافق على نشر أسلحة نووية على أراضيها في المستقبل القريب إلا إذا شعرت أنها مهددة مباشرة، أما في حال تورط الولايات المتحدة في صراع مع القوى الشيوعية في شبه الجزيرة الكورية أو تايوان أو جنوب شرق آسيا فإن من

^(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, December 4, 1958, P. 37.*

^(٢) نيشو شوهيرو: (١٨٩١-١٩٨١)، زعيم اشتراكي ياباني، انضم إلى الحزب الاشتراكي عام ١٩٢٦، أصبح عضواً في الدايت عام ١٩٢٨، لم يكن متطرفاً تجاه التحالف مع الولايات المتحدة، زعيم حزب اليسار الديمقراطي الذي اتحد مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٥٥، انفصل عن التحالف عام ١٩٥٩. للتوسع ينظر:

James Cary, Op. Cit., Pp. 61-62.

^(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, December 7, 1958, P. 39.*

المرجح أن توافق الحكومة اليابانية على دعم العمليات العسكرية لوجستياً. ومن جهة أخرى تحدث التقرير عن ضرورة تقديم الدعم اللازم لكيشي وانتهاء حالة الانقسام داخل حزب الأحرار الديمقراطي لمواجهة الأحزاب الاشتراكية^(١).

ان تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية شكل دعماً لموقف ماك آرثر الثاني المطالب بالاسراع لعقد معاهدة أمنية جديدة مع اليابان، فأرسل في ٢٤ كانون الأول ١٩٥٨ برقية لوزارة الخارجية وضح فيها رفض اليابانيين توسيع المنطقة، لأنه يتعارض مع دستورهم، وان الضغط الأميركي باتجاه توسيع المنطقة قد يؤدي إلى حدوث ضجة سياسية كبيرة في اليابان تنتهي بحدوث انشقاق داخل حزب الأحرار الديمقراطي أو سقوط حكومة كيشي ومن ثم عدم التصديق على المعاهدة، وان ألزام اليابان الدفاع عن الأراضي التي لاتقع تحت سيطرتها لا يخدم المصالح الأميركية، وأشار إلى ان الولايات المتحدة لديها من القواعد في المحيط الهادئ ما يكفي لردع أي عدوان خارجي، ومن الأفضل الاعتماد على اليابان في الدعم اللوجستي للقوات الأميركية. وفيما يخص التشاور مع الحكومة اليابانية حول نشر أسلحة نووية على أراضيها أو حركة القوات الأميركية انطلاقاً من أراضيها أكد ماك آرثر الثاني ان من غير الواقعي قبول اليابان بذلك دون التشاور معهم^(٢).

ردت وزارة الخارجية الأميركية على مقترحات ماك آرثر الثاني في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩، إذ رفضت الاسراع بعقد معاهدة أمنية جديدة، وأشارت إلى ان الحكومة اليابانية غير قادرة على تمرير المعاهدة داخل الدايت في ظل حالة الانقسام بين أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي من جهة، وفشل كيشي في اقرار مشروع يعطي صلاحيات واسعة للشرطة اليابانية لقمع أي معارضة من الأحزاب الاشتراكية من جهة أخرى^(٣).

وقبل أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن المعاهدة الأمنية قدم دلس استقالته في ٢٨ نيسان ١٩٥٩، وقد عين ايزنهاور وكيل وزارة الخارجية كريستيان هيرتر **Christian A.**

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, National Intelligence Estimate, Washington, December 23, P. 41.*

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, December 24, 1958, P. 42.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, January 24, 1959, P. 43.*

Herter ^(١) خلفاً له، الذي كان داعماً لضرورة التوصل إلى اتفاق مع الجانب الياباني لعقد معاهدة أمنية جديدة، الأمر الذي شكل دعماً لموقف ماك آرثر الثاني الهادف إلى الإسراع للاتفاق مع اليابانيين ^(٢).

وبعد استقالة دلس بيوم واحد اتفق أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي على مشروع المعاهدة الأمنية الجديدة، وسلمت لماك آرثر الثاني الذي نقلها بدوره إلى الحكومة الأميركية ^(٣)، وتضمن المشروع التعديلات المقترحة من الجانب الياباني التي كان أهمها ما جاء في المادة الخامسة إذ غيرت منطقة المعاهدة من المحيط الهادئ إلى المناطق الواقعة تحت إدارة اليابان أي اقتصارها على الجزر الرئيسة الأربعة لليابان، ولن تشمل جزر اوكوناوا أو بونين، وفيما يتعلق باستخدام الأراضي اليابانية من القوات الأميركية فقد ترك إلى اتفاقية ملحقة بالمعاهدة ^(٤). استمرت المناقشات بين المسؤولين الأميركيين واليابانيين حتى شهر أيلول عام ١٩٥٩، إذ توصل الطرفان إلى اتفاق حول المعاهدة الأمنية، واقترح فوجياما أن توقع الاتفاقية في واشنطن في ٢٠ كانون الأول من العام نفسه وأن يكون كيشي هو من يوقعها عن الجانب الياباني، وقد لاقى اقتراح فوجياما ترحيباً من السفير ماك آرثر الثاني إذ قال: "إن كيشي صديق قوي ومخلص للولايات المتحدة على الرغم مما يتعرض له من هجمات من موسكو وبكين والأحزاب الاشتراكية اليابانية والعناصر اليسارية بهدف الضغط عليه من أجل إنهاء العلاقات الوثيقة بين اليابان والولايات المتحدة، إلا أنه وقف بثبات على سياسته الرامية لتعزيز العلاقات بين بلدينا". وفي السياق نفسه، طلب ماك آرثر الثاني من حكومته دعم كيشي بوجه من أسماهم

^(١) كريستيان ارشيبالد هيرتر: (١٨٩٥-١٩٦٦)، ولد في باريس ثم انتقلت عائلته إلى نيويورك في عام ١٩٠٥، تخرج من جامعة هارفارد في عام ١٩١٥، إذ درس الهندسة المعمارية، عمل ملحفاً سياسياً في السفارة الأميركية في برلين عام ١٩٣٠، انتخب عضواً في الكونغرس عام ١٩٤٣، ثم حاكماً لولاية ماسوشوستس بين عامي ١٩٥٣-١٩٥٧، شغل منصب وكيل وزارة الخارجية للمدة ١٩٥٧-١٩٥٩، أصبح وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٥٩-١٩٦١ خلفاً لدلس الذي أصيب بمرض السرطان. للتوسع ينظر:

James Roger Sharp(ed.), American Legislative Leaders in the Northeast, 1911-1994, Greenwood Press, Westport, 2000, Pp. 120- 121; Edward S. Mihalkanin (ed.), American Statesmen: Secretaries of State From John Jay to Colin Powell, Greenwood Press, Westport, 2004. Pp.247-253.

^(٢) John K. Franklin, Op. Cit., OP. Cit., P. 230.

^(٣) Michael Schaller, Op. Cit., P. 140.

^(٤) كاظم هيلان محسن، معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان، ص ١٤.

ب"الانتهازيين" داخل حزب الأحرار الديمقراطي^(١). وقد وافقت وزارة الخارجية الأميركية على الموعد المقترح، ورحبت بزيارة كيشي للولايات المتحدة لغرض توقيع المعاهدة^(٢).

رفضت الأحزاب الاشتراكية الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة اليابانية مع الجانب الأمريكي، وعقدت اجتماعاً في ١٣ كانون الأول ١٩٥٩ لقادة الأحزاب الاشتراكية ناقشوا فيه ما نشر من تقارير في واشنطن مفادها ان الأميركيين توصلوا إلى اتفاق سري مع اليابان يضمن لهم استخدام قواتهم المتواجدة في اليابان ضد أي عدوان شيوعي يقع على كوريا الجنوبية دون التشاور مع الحكومة اليابانية، فضلاً عن معارضتهم محاولة كيشي تمرير مشروع داخل الدائت ينص على تقديم مساعدات مالية لحكومة فيتنام الجنوبية قدر بـ (٥٥) مليون دولار، إذ وصف الاشتراكيون حكومة فيتنام بـ"العميلة"، وانها لا تمثل تطلعات الشعب الفيتنامي^(٣). وقد حاول بعض المتطرفين من اليساريين في الحزب الاشتراكي إلى دفع قادتهم للقيام بمظاهرات شعبية لاسقاط حكومة كيشي قبل توقيعها على المعاهدة الأمنية، الأمر الذي رفضه نيشو، وقد أدى ذلك إلى انشاقه عن الحزب الاشتراكي وتشكيل حزب جديد عرف فيما بعد بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الياباني *Japan Democratic Socialist Party*^(٤).

ويتضح مما تقدم ان هناك رغبة قوية لدى الشعب الياباني من اجل تعديل المعاهدة الأمنية بشكل يحقق لهم الاستقلال التام، لأنهم كانوا يعدونها غير متكافئة، سيما البند الأول منها الذي يعطي الحق للولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لليابان في حال حدوث اضطراب او ثورة داخلية، وقد استغل كيشي هذه الرغبة من اجل المطالبة بتعديل المعاهدة. لكنه وفي الوقت نفسه كان حريصاً على استمرار التحالف مع الولايات المتحدة الأمر الذي يوفر الحماية ضد التهديد الشيوعي.

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, September 9, 1959, P. 95;*

كاظم هيلان محسن، معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان، ص ١٤-١٥.

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, October 3, 1959, P. 98.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, December 13, 1959, P. 116.*

(٤) فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين والياباني (١٨٥٣-١٩٧٢)، مطابع غباشي، طنطا، ١٩٩٧، ص ٢٤٤-٢٤٥.

المبحث الثاني: التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك ١٩٦٠ وأثرها على

الأوضاع السياسية في اليابان

في مطلع عام ١٩٦٠ بدأت الحكومة اليابانية تحضر لزيارة كيشي إلى الولايات المتحدة والمقرر إجراؤها في ١٩ كانون الثاني من العام نفسه، لغرض التوقيع على المعاهدة الأمنية، وقد رافق هذه التحضيرات خروج مظاهرات كبيرة عمت المدن اليابانية، سيما العاصمة طوكيو، منددة بالمعاهدة الجديدة، فخرجت في ١٨ من الشهر نفسه مظاهرة صاخبة بلغ عدد المشاركين فيها أكثر من ٣٠٠ ألف متظاهر، وهم يحملون الرايات الحمراء، ورفعوا شعارات مناهضة للسياسة الأميركية والمعاهدة الأمنية، وكان الأخطر في هذه المظاهرات مشاركة ٢٠٠٠ عنصر من حركة زنكاورين *Zangakuren* ^(١) الطلابية المتطرفة، التي طالبت بانتهاء العلاقات مع الولايات المتحدة حتى وإن تطلب ذلك استخدام العنف. وفي اليوم التالي توجهت المظاهرة نحو مطار هانيدا *Haneda* لمنع كيشي من السفر إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي استدعى دخول قوات مكافحة الشغب فاعتقلت أكثر من ألف متظاهر، وفسحت الطريق لكيشي للسفر إلى الولايات المتحدة ^(٢).

وصل كيشي إلى الولايات المتحدة في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٠، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع الرئيس ايزنهاور ^(٣)، استعرضا فيه الأوضاع السياسية الداخلية في اليابان، وأكد كيشي بأن حزب الأحرار الديمقراطي لا يزال ملتزماً بتحالفه مع الولايات المتحدة، أما الأحزاب الاشتراكية والشيوعيون فأشار إلى أنهم يعملون على ضرب التحالف بين البلدين، ويحاولون

^(١) زنكاورين: هي حركة شيوعية طلابية يابانية، بدأت بالظهور منذ عام ١٩٤٧، دعت في عام ١٩٤٨ إلى إضرابات ضد الوضع الاقتصادي فشارك في الإضراب أكثر من ٢٠٠ ألف طالب، حاول عدد منهم الاعتداء على الإمبراطور في عام ١٩٥١ عند مرور موكبه بالقرب من جامعة طوكيو، كان لها الدور الأهم في أعمال العنف التي شهدتها اليابان عام ١٩٦٠ التي رافقت التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك، ثم معارضة الحرب الأميركية على فيتنام. للتوسع ينظر:

Raisa A. Stebbins, Kangaroo: An Examination of Japanese Theatre in the 1960s and a Translation, Whitman, 2011, Pp. 8-9; Zackay Kaplan, Anti-Americanism in Zengakuren 1957-1960, Journal of Studies On Asia, Vol. 2, No.1, University of Oklahoma, 2012.

^(٢) *James Cary, Op. Cit., 95-96; Tao Peng, Op. Cit., P. 73.*

^(٣) *W. G. Beasley, Op. Cit., P. 298.*

تشويه المعاهدة الأمنية^(١)، وأوضح كيشي أن الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية متورطين بدعم المعارضة من أجل تقويض التحالف الأميركي الياباني. وبدوره تساءل ايزنهاور عن حجم وقوة المعارضة في الدايت الياباني، وهل هي قادرة على افشال التصويت على المعاهدة، فأجاب كيشي بأن حزب الأحرار الديمقراطي يمتلك ثلثي مقاعد الدايت، وأن تصويت المعارضين ضدها لن يحول دون المصادقة عليها^(٢).

وقّع كيشي في اليوم نفسه مع وزير الخارجية الأميركي هيرتر على المعاهدة الأمنية التي أطلق عليها اسم معاهدة الأمن والتعاون المشترك *Treaty Cooperation Security of Mutual*^(٣)، وتكونت المعاهدة من أحد عشر بنداً أهمها البند الخامس الذي أكد على أن أي هجوم مسلح على أي من الطرفين في المنطقة التابعة للسيطرة اليابانية يعد تهديداً لأمن وسلامة كل منهما ويجب مواجهته وفقاً للالتزامات الدستورية والعملية لكل منهما^(٤)، أما البند السادس فقد سمحت اليابان بموجبه للقوات الأميركية استخدام أراضيها واستخدام قواعدها البرية والجوية والبحرية في اليابان، وبموجب هذه المعاهدة الغي البند الذي يسمح للولايات المتحدة التدخل العسكري في حال وقوع اضطرابات داخلية، فضلاً عن إلغاء البند الذي يمنع اليابان منح قواعد لقوة ثالثة بدون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة، وحددت المعاهدة بعشرة سنوات تبدأ من تاريخ المصادقة عليها وتنتهي بانتهاء المدة المحددة لها وبناءً على طلب أحد الأطراف الموقعة عليها^(٥).

وفي الوقت نفسه تم التوقيع على اتفاقية سوبا (*SOFA*) وهي اختصار للاسم الكامل، اتفاقية وضع القوات الأميركية *Status of Forces Agreement*، وهي اتفاقية إدارية تنظم وجود القوات العسكرية الأميركية في اليابان، وأهم ما تضمنته التزام اليابان ببقاء قواعد عسكرية أميركية على أراضيها، وتكون هذه القوات هي المسؤولة عن إدارة القواعد، وعدم مسؤولية

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation, Washington, January 19, 1960, Pp. 132-135.*

(٢) *Michael Scaller, Op. Cit., P.147.*

(٣) *Paul H. Nitze, United States Global Strategy, 1965, Pp. 24-25; Michael J. Green(ed.), The U.S.- Japan Alliance: Past Present and Future, Council on Foreign Relations Press, New York, 1999, P. 113.*

(٤) *F. C. Langdon, Japans Foreign Policy, University of Columbia Press, Columbia, 1973, P.21.*

(٥) للتوسع حول بنود معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة ينظر الملحق رقم ١.

الأميركيين عن تأهيل المنشآت في هذه القواعد في حال قررت الولايات المتحدة ارجاعها لليابان، وتضمنت الاتفاقية منح الأميركيين حق استخدام المطارات والموانئ اليابانية دون دفع أية اجور مقابل ذلك، وسمحت بدخول الأشخاص المدنيين والعسكريين الأميركيين وأسرههم إلى اليابان، وأشارت الاتفاقية الى وجوب تشاور الولايات المتحدة مع الحكومة اليابانية عند استخدام القواعد الموجودة على الأراضي اليابانية، أو عند تحرك القوات العسكرية الأميركية عند حدوث أية عمليات قتالية، وانها غير ملزمة بالتشاور مع اليابان في حالة وقوع عدوان مباشر على اليابان^(١)

من الواضح ان معاهدة الأمن والتعاون المشترك واتفاقية سوفيا المشار اليهما انفاً اللتان وقع عليهما كيشي، كرستا الوجود الأميركي في اليابان، وان إلغاء البند الذي يسمح للولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لليابان في حال حدوث اضطرابات داخلية، جاء لمنع إي ردة فعل شعبية واسعة تشمل المحافظين إلى جانب الأحزاب الاشتراكية، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط حكومة كيشي دون المصادقة على المعاهدة في الدايت.

ومن المفيد ذكره ان كيشي وخلال وجوده في الولايات المتحدة توصل إلى اتفاق سري مع بارسونز مساعد وزير الخارجية الأميركية تضمن السماح للقوات الأميركية المتواجدة في اليابان برد فعل فوري ودون العودة والتشاور مع الحكومة اليابانية في حال تعرضت القوات العسكرية الأميركية في كوريا لأي هجوم شيوعي، كما سمح الاتفاق بدخول الأسلحة النووية إلى القواعد الأميركية في اليابان^(٢).

تفاوتت ردود الفعل الداخلية والخارجية تجاه التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك، فعلى المستوى الأميركي، رحبت الولايات المتحدة بالمعاهدة وعدتها نصراً سياسياً وأمناً لكلا البلدين، اذ وصفها بارسونز بأنها "تتويج لعملية تاريخية". وعلى الصعيد الدولي رفض كل من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية معاهدة الأمن والتعاون المشترك، فبعد ثلاثة أيام من التوقيع عليها استدعى وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو **Andrei**

(١) كاظم هيلان محسن، معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان، ص ١٥-١٦.

(٢) **Akio Watanabe, Post War Japan in History and Opting for the Japan-US Security Regime: Back to the Future, Tokyo, 2010, P. 16.**

Gromyko ^(١) السفير الياباني في موسكو، وخاطبه بلغة لا تخلو من التهديد قائلاً: "ان اليابان لن تكون بمنأى عن صواريخنا الحديثة في ظل وجود القواعد الأميركية على أراضيها، وعليكم أن تتذكروا المصير الأساوي لهيروشيما وناكازاكي، وان توقيع اليابان على معاهدة الأمن والتعاون المشترك مع الولايات المتحدة يمثل استفزازاً للشعوب السوفييتية والصينية، وان هناك أعضاء في الكرملين يطالبون بالانسحاب من الاعلان المشترك وإعادة جزيرتي هابومايس وشيكوتان. أما حكومة الصين الشعبية فوجهت انتقادات لاذعة إلى الحكومة اليابانية ووصفت اعضائها بـ"زمرة مجرمي الحروب"^(٢).

أما على الصعيد الداخلي فشهدت اليابان انقساماً حاداً في المواقف تجاه معاهدة الأمن والتعاون المشترك، فكان كيشي وحكومته من أشد المدافعين عن المعاهدة، ووجه انتقادات لمواقف السوفييت والصين الشعبية، وعدّ هذه التصريحات تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية لليابان، وأشار إلى ان السيادة على جزر هابومايس وشيكوتان هي التزامات دولية لا يستطيع الجانب السوفييتي تجاهلها^(٣).

وفي المقابل، رفضت الأحزاب الاشتراكية المعاهدة الأمنية الجديدة، وعدتها تكريساً للمعاهدة السابقة، وأشارت إلى ان وجود القوات الأميركية على أراضيها يمثل انتهاكاً للدستور وتهديداً للأمن، ويشكل حافزاً للصراع بين الولايات المتحدة من جهة والسوفييت والصين الشعبية من جهة أخرى، وان الخاسر الوحيد في ذلك الصراع هو الشعب الياباني^(٤).

ورداً على مواقف الأحزاب الاشتراكية طالب كيشي بحل الدايت واجراء انتخابات مبكرة، وفي محاولة منه لكسب التأييد الأميركي عرض فكرة حل الدايت على السفير ماك آرثر الثاني

(١) أندريه غروميكو: (١٩٥٩-١٩٨٩)، رجل دولة سوفييتي، انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٣١، عمل مستشاراً في سفارة بلاده في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٣، ثم سفيراً لبلاده في كوبا من عام ١٩٤٣ حتى ١٩٤٦، ثم عين سفيراً في الولايات المتحدة عام ١٩٤٦، عين نائباً لوزير الخارجية بين عامي ١٩٤٩-١٩٥٢، عين سفيراً في بريطانيا بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٣، أصبح وزيراً للخارجية في عام ١٩٥٧ وبقي في منصبه حتى عام ١٩٨٥. للتوسع ينظر:

Bernard Reich and Others (eds.), An Historical Encyclopedia of the Arab-Israeli Conflict, Greenwood Press, Westport, CT, 1996, Pp.192-194; Cathal J. Nolan, The Greenwood Encyclopedia of International Relations, Vol. 2, Greenwood Press, Westport, CT, 2002, Pp. 661-662.

(2) John K. Franklin, Op. Cit., P. 237.

(3) Tao Peng, Op. Cit., P. 75.

(4) John K. Franklin, Op. Cit., P. 236.

في ٨ شباط ١٩٦٠، وطلب منه طرح الموضوع على الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية هيرتر، وشدد على ان حل الداييت واجراء الانتخابات يمثل استفتاءً شعبياً على مشروعية المعاهدة والحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة والعالم الغربي، وأكد كيشي أن المعارضة ستقاطع جلسة التصويت على المعاهدة، الأمر الذي يؤدي إلى اضعافها^(١).

رفضت الادارة الأميركية فكرة حل الداييت واجراء انتخابات جديدة، وأكدت ان ذلك سيزيد المشهد السياسي الياباني تعقيداً، وأمام الرفض الأميركي اضطر كيشي التخلي عن مطالبه، وبدأ العمل على تدعيم موقفه داخل حزب الأحرار الديمقراطي، إذ كانت هناك نية لدى بعض أعضاء الحزب تحية كيشي من منصبه، بسبب تفرده في اتخاذ القرارات دون التشاور معهم خاصة فيما يتعلق بمعاهدة الأمن^(٢)، وكان في مقدمتهم يوشيدا، ونتيجة لذلك التقى كيشي في ٦ نيسان بالسفير ماك آرثر الثاني وطلب منه التدخل والضغط على يوشيدا والحد من حالة الانقسام داخل الحزب، الأمر الذي يسهل التصديق على المعاهدة الأمنية، وأشار إلى الدور المهم الذي يمكن ان يمارسه يوشيدا في هذا الاتجاه إذ قال: "ان أي دعم يقدمه يوشيدا للتصديق على المعاهدة لا يمكن أن يعادل بأي ثمن"^(٣).

وفي الوقت الذي حددت فيه الحكومة اليابانية ٢٠ أيار ١٩٦٠ موعداً نهائياً لعرض المعاهدة الأمنية على أعضاء الداييت والتصويت عليها، كانت الأوضاع الدولية قد شهدت تطوراً خطيراً سيما الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والذي كان يترك أثراً مباشراً على الوضع الداخلي في اليابان، ففي ١ أيار من العام نفسه اخترقت إحدى طائرات التجسس الأميركية الأجواء السوفيتية، وقد تم اسقاطها وأسر طيارها^(٤)، والمهم في ذلك ان الاتحاد

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, February 8, 1960, P. 149.*

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, February 14, 1960, P. 148.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, April 6, 1960, P. 152.*

(4) *Fred Warner Neal, U.S. Foreign Policy and the Soviet Union, Santa Barbara, 1961, P. 34.*

للتوسع في حادثة تجسس الطائرة الأميركية على الاتحاد السوفيتي ينظر:

David Wais, Thomas B. Ross, The U-2 Affair, New York, 1962.

السوفييتي أكد بأن نقطة انطلاق الطائرة كان من إحدى القواعد الأميركية في اليابان، الأمر الذي عده السوفييت عدواناً مباشراً عليها من الولايات المتحدة واليابان على حد سواء^(١).

أثارت حادثة طائرة التجسس الأميركية مخاوف الأحزاب الاشتراكية، إذ طالبت بالغاء معاهدة الأمن والتعاون المشترك، وحثت الحكومة على تجنب اليابان الصراعات الدولية. ومما زاد الأمور تعقيداً اعلان وزارة الخارجية الأميركية في ٧ أيار من العام نفسه بياناً جاء فيه " ان الطائرات الأميركية قامت برحلات استطلاعية لجمع معلومات استخباراتية مشروعة على طول حدود العالم الحر، وعلى مدى أربع سنوات ماضية"، وبذلك فانها أكدت أن انطلاق طائرات التجسس الأميركية من الأراضي اليابانية لم تكن المرة الأولى^(٢).

جاء اعلان وزارة الخارجية الأميركية ليزيد من قلق الحكومة اليابانية، فاتصل كيشي في ٩ أيار بالسفير ماك آرثر الثاني وأعرب له عن قلقه من استغلال الاعلان من المعارضة بحجة انتهاك السيادة اليابانية، ونتيجة لذلك اتصل السفير ماك آرثر الثاني بوزير الخارجية هيرتر في اليوم نفسه وأكد له امتعاض الحكومة اليابانية من الاعلان، وأشار إلى ان حكومة كيشي ترفض الاعتراف بانطلاق طائرات التجسس الأميركية من أراضيها، وان ذلك قد يؤدي إلى منع تحليق الطائرات غير المشروع من الأراضي اليابانية في المستقبل^(٣).

ردّ هيرتر في ١٠ أيار محاولاً تهدئة مخاوف اليابانيين، إذ طمأن كيشي بتعهد الولايات المتحدة بعدم السماح لطائراتها بالتجسس انطلاقاً من الأراضي اليابانية إلا بعد الحصول على إذن صريح من الحكومة اليابانية. وفي الوقت نفسه أصدر هيرتر بياناً نفى فيه ما جاء في الاعلان الأول، مؤكداً على ان أي عمليات تجسس لجمع معلومات استخباراتية لم تحصل في الماضي^(٤).

كان من المقرر أن يصوت مجلس النواب الياباني على المعاهدة الأمنية في ٢٠ أيار ١٩٦٠، حتى يتم نقلها إلى مجلس المستشارين ليصوت عليها خلال ثلاثين يوماً، وان لم يستطع مجلس المستشارين التصويت عليها في المدة المحددة فان المعاهدة تعد نافذة وفقاً

(1) John K. Franklin, Op. Cit., P. 236.

(2) Michael Schaller, Op. Cit., P. 149.

(3) Ibid, P.150.

(4) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, May 9, 1960, P. 153.

للدستور الياباني^(١). وقد جرت المناقشات في مجلس النواب في جو متوتر للغاية، إذ تجمع أعضاء الأحزاب الاشتراكية أمام مكتب رئيس الداييت اشيرو كيوزي *Ichiro Kiyose*^(٢) في محاولة منهم لمنع افتتاح الجلسة والتصويت على المعاهدة، الأمر الذي أدى إلى اتصال كيوزي بالشرطة من أجل إبعاد المعارضين خارج قاعة مجلس النواب بالقوة، وتم إبعادهم خارج مبنى المجلس ولم يبق في الداييت سوى أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي الذين كان عددهم ٢٧٣ عضواً، وفي ساعة متأخرة من ليلة ١٩ أيار ١٩٦٠، صوت أعضاء حزب الأحرار على معاهدة الأمن والتعاون المشترك، وامتنع ٢٥ عضواً من التصويت عليها، وبذلك مرت المعاهدة في مجلس النواب^(٣).

عدت الأحزاب الاشتراكية الطريقة التي تم من خلالها التصويت على المعاهدة بغير الديمقراطية، وهددت بالاستقالة الجماعية ومقاطعة جلسات الداييت، وطالبت بتنحي كيشي خلال ثلاثين يوماً، الأمر الذي يحول دون نفاذ المعاهدة، وأجراء انتخابات مبكرة^(٤)، بينما وجهت الصحف اليابانية الكبرى حملة انتقادات شديدة طالت الحكومة وحزب الأحرار الديمقراطي على حد سواء، إذ وصفت استخدام الأجهزة الأمنية ضد نواب الأمة بـ"عنف الأغلبية، والعمل غير الديمقراطي"، ووصفت كيشي بـ"الشخص المتملق لسيده الأجنبي"، الذي كان حرياً به تعزيز مكانته بين أبناء شعبه بدل من الاعتماد على الأميركيين، وإن حيلة كيشي لن تتطلي على الشعب الياباني في تمرير المعاهدة، وفي منتصف الليل، ليتم المصادقة عليها في اليوم الذي يصل فيه ايزنهاور في ١٩ حزيران^(٥).

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 11, 1960, P. 154; Beatrice Trefalt, Japanese Army Stragglers and Memories of the War in Japan, 1950-1975, London, 2003, P. 89.*

(٢) أتشيرو كيوزي: سياسي ياباني، انتخب عضواً في مجلس النواب ١٩٢٠، عين مستشاراً في المحكمة التي حاكمت مجرمي الحرب اليابانيين، أصبح وزيراً للتربية في عهد حكومة كيشي ١٩٥٧-١٩٦٠. للتوسع ينظر:

www.nationmaster.com/encyclopedia/kiyos.

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 20, 1960, P. 155.*

(٤) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 21, 1960, P. 156.*

(٥) Quoted in:

Edward P. Whittemore, *The Press in Japan Today a Case Study*, University of South Carolina Press, Colombia, 1961, Pp.40-41.

وفي ظل الحملة العنيفة التي تعرضت لها حكومة كيشي من الأحزاب المعارضة والصحافة اليابانية، ومطالبتها بتنحي كيشي وإجراء انتخابات جديدة، ازداد قلق ماك آرثر الثاني حيال مستقبل معاهدة الأمن والتعاون المشترك، ونتيجة لذلك أجرى سلسلة من المباحثات مع القيادات اليابانية بما فيها المعارضة، فالتقى فوندا *Funada* وهو أحد قيادات حزب الأحرار الديمقراطي في ٢١ حزيران ١٩٦٠، وتحدث السفير ماك آرثر الثاني عن استدعاء الحكومة للشرطة إذ عدها القضية الأكثر جدلاً بين اليابانيين، ومن جانبه أكد فوندا أن استدعاء الشرطة كان السبيل الوحيد أمام الحكومة للتعامل مع المعارضين، ووصف تهديد المعارضة بالاستقالة الجماعية بالأمر السخيف لأنهم سيتعرضون إلى هزائم أقسى، ونبه فوندا إلى أن المعارضة لكيشي بين أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي ستتم وتتعزز، وأن من الأفضل أن يقدم كيشي استقالته سيما وأنه تعرض إلى انتقادات بسبب علاقته السابقة بالجنرال هيديكي توجو ودوره في الحرب العالمية الثانية^(١).

اجتمع ماك آرثر الثاني سراً مع هياتو أكيدا في ٢٣ أيار من العام نفسه، وخلال الاجتماع أعرب ماك آرثر الثاني عن انزعاج الإدارة الأميركية من محاولات الإطاحة بحكومة كيشي قبل نفاذ المعاهدة، وانتقد دور بعض أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي المطالبين بإسقاط الحكومة، وشدد على أهمية توحيد جهود حزب الأحرار في مواجهة الشيوعيين واليساريين وأن عدم دخول المعاهدة حيز التنفيذ سيكون ذلك أعظم انتصار للشيوعيين في آسيا، وضرية رهيبة ليس للولايات المتحدة أو اليابان وإنما لمستقبل العلاقات بين البلدين^(٢). وأبدى ماك آرثر الثاني استعداد الولايات المتحدة لدعمه بأن يكون خليفة لكيشي في المرحلة القادمة بشرط أن يعلن وبشكل صريح رفضه الإطاحة بالحكومة، وحل الدايت حتى يتم التصديق على المعاهدة^(٣).

طلب ماك آرثر الثاني في اليوم نفسه من حكومته الاتصال ببوشيدا الذي كان موجوداً في الولايات المتحدة للمشاركة في احتفالات الذكرى المئوية لانطلاق العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والولايات المتحدة وحثه على دفع القيادات المحافظة لمساندة ودعم كيشي، مقابل تسليم

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 21, 1960, P. 156.*

(٢) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 23, 1960, P. 157.*

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conference With President (Eisenhower), Washington, May 23, 1960, P. 158.*

أكيدا رئاسة الوزراء خلفاً لكيشي، سيما وإن أكيدا كان من حلفاء يوشيدا المخلصين. ونتيجة لذلك أجرى الأخير مباحثات مع المسؤولين الأميركيين، واستطاعوا اقناعه بمقترحات ماك آرثر الثاني^(١).

لم يقتصر ماك آرثر الثاني في مباحثاته على القيادات في حزب الأحرار الديمقراطي، بل شملت بعض زعماء الأحزاب الاشتراكية، ففي نهاية شهر أيار ١٩٦٠ التقى زعيم الحزب الاشتراكي الياباني انجيرو اسانوما *Inejiro Asanuma*^(٢) وطلب منه تهدئة الأوضاع السياسية^(٣)، لكن الأخير رفض ذلك وكرر مطالب الحزب بضرورة تنحي كيشي عن السلطة، وحل الدايت، وتعدت هذه المطالب إلى تأجيل زيارة الرئيس ايزنهاور إلى اليابان والمقررة في ١٩ حزيران، وأكد على أن هذه الزيارة ستضفي الشرعية على أعمال كيشي الاستبدادية وغير الديمقراطية، وبالمقابل أبدى ماك آرثر الثاني امتعاضه من مطالب أسانوما^(٤).

أصبح المشهد السياسي الياباني أكثر تعقيداً بعد دعوة الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي إلى تأجيل زيارة الرئيس ايزنهاور، ففي اجتماع لمسؤولين أميركيين في ٢٣ أيار أعرب هيرتر عن خشيته من عدم قدرة كيشي على الاستمرار في منصبه، الأمر الذي يعيق التصديق على المعاهدة، وخلال الاجتماع تحدث ايزنهاور عن زيارته المرتقبة لليابان، إذ شدد على ضرورة إخضاعها لمزيد من النقاش والمراجعة. وفي اليوم نفسه بعث هيرتر برسالة إلى السفير ماك آرثر الثاني طلب فيها من الأخير تقديم تصوراتته تجاه زيارة الرئيس، وأكد هيرتر بأن الرئيس لا يريد أن تشكل زيارته إحراجاً للحكومة اليابانية، ونبه إلى أن تكون اقتراحاته بعيداً عن أي مناورات مع القيادات اليابانية^(٥).

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conference With President (Eisenhower), Washington, May 23, 1960, P. 158.*

(2) أنجيرو أسانوما: (١٨٩٨-١٩٦٠)، سياسي وزعيم اشتراكي ياباني انتخب عضواً في البرلمان عام ١٩٣٦. اعتزل العمل السياسي طيلة فترة الحرب العالمية الثانية، كان من أشد المعترضين على العلاقات مع الولايات المتحدة، وطالب بتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية، اغتيل على يد أحد الطلاب المتطرفين في عام ١٩٦٠، للتوسع ينظر:

James Cary, Op. Cit., P. 51-54.

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Telephone Conversation between President (Eisenhower) and Secretary of State (Herter), Washington, May 24, 1960, P. 160.*

(4) *Michael Schaller, Op. Cit., P. 151.*

(5) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Telephone Conversation between President (Eisenhower) and Secretary of State (Herter), Washington, May 24, 1960, P. 160.*

رفض ماك آرثر الثاني في ٢٥ أيار أية دعوة من الجانب الأمريكي لتأجيل زيارة الرئيس ايزنهاور إلى اليابان، إذ قال: "انه سيكون من الخطأ الكبير اتخاذ مبادرة لتأجيل زيارة الرئيس، وان ذلك سيظهر الأميركيين في حالة من الرضوخ لتهديدات الشيوعيين واليساريين، وقد يكون ذلك ضربة قاتلة لكيشي وحكومته الذي هو في ورطة حقيقية"، وطالب ماك آرثر الثاني أن تسمح له وزارة الخارجية أن يقوم بمباحثات مباشرة مع كيشي ومعرفة وجهة نظره حيال الزيارة، وأوضح ماك آرثر الثاني ان مبادرة تأجيل الزيارة ينبغي أن تصدر من الحكومة اليابانية وليس من الأميركيين^(١).

التقى ماك آرثر الثاني في اليوم نفسه بوزير الزراعة الياباني تاكيو فوكودا *Takeo Fukuda*^(٢)، وهو أحد المقربين من رئيس الوزراء كيشي، وقد انتقد فوكودا توقيت زيارة ايزنهاور إلى اليابان، وأشار إلى ان تزامنها مع دخول المعاهدة حيز النفاذ قد يستتعض هم السياسيين للقيام بمظاهرات تدعو لإنهاء التحالف مع الولايات المتحدة. وشدد فوكودا على رفضه فكرة إلغاء الزيارة نهائياً، وان الأفضل هو تأجيلها لعشرة أيام أو لأسبوعين حتى يتسنى للدايت التصديق على المعاهدة^(٣). ويبدو ان فكرة فوكودا لاقت استحساناً لدى وزارة الخارجية الأمريكية، وحثت ماك آرثر الثاني على عقد لقاءات مع أركان الحكومة اليابانية من أجل اقناعها بتقديم طلب لتأجيل الزيارة لمدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع^(٤).

وفي اليوم التالي التقى ماك آرثر الثاني سراً بفوجياما، وأشار الأخير إلى ان زيارة الرئيس إلى اليابان نوقشت بين الحكومة وأعضاء حزب الأحرار الديمقراطي، وان بعض أعضاء الحزب يرى ضرورة تأجيل الزيارة إلا ان موقف كيشي كان حاسماً بضرورة إجراء الزيارة في

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 25, 1960, P. 161.*

(٢) تاكيو فوكودا: (١٩٥٥-١٩٩٥)، رجل دولة ياباني، انتخب عضواً في مجلس النواب عام ١٩٥٢، انضم إلى الحزب الديمقراطي بزعامة هاتوياما ١٩٥٤، عينه كيشي وزيراً للزراعة عام ١٩٥٩، بقي في منصبه حتى عام ١٩٦٩، عين وزيراً للمالية بين عامي ١٩٦٩-١٩٧١، ثم وزيراً للخارجية في عام ١٩٧١، ثم مديراً لوكالة التخطيط الاقتصادي ١٩٧٤-١٩٧٦، رئيساً للوزراء بين عامي ١٩٧٦-١٩٧٨، تقاعد من العمل السياسي في عام ١٩٩٠. للتوسع ينظر:

J. A. A. Stockwin, Op. Cit., P. 101.

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 25, 1960, P. 162.*

(٤) *Ibid.*

موعداها المحدد على الرغم من اعتقاده أن تزامن الزيارة مع دخول المعاهدة حيز النفاذ قد تراقفها صعوبات وأحداث غير مرغوب فيها. وأوضح فوجياما إلى أن العناصر اليسارية في اليابان تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف، وبدعم من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية، الأول هو إسقاط حكومة كيشي الذي يعده الشيوعيون العدو الأول لهم بسبب دعمه القوي لاستمرار التحالف مع الولايات المتحدة، والهدف الثاني هو تأجيل زيارة ايزنهاور، الأمر الذي يمثل هزيمة سياسية للولايات المتحدة، أما الهدف الثالث وهو الأهم هو افشال التصديق على المعاهدة. ومن جانبه عبر ماك آرثر الثاني عن قلقه من حدوث اضطرابات خلال زيارة الرئيس وطلب من الحكومة اليابانية إيلاء الزيارة مزيداً من الاهتمام إذ قال: "إذا كانت هناك مظاهرات ضد الرئيس عند زيارته اليابان قد تعرض سلامته الشخصية لأذى فان ذلك سيتم استغلاله من الأعداء لدق أسفين في العلاقات الثنائية"^(١). وبدوره أبلغ السفير الأمريكي وزارة الخارجية الأميركية إصرار كيشي وفوجياما على حصول الزيارة بموعدها ورفضهم أي محاولة لتأجيلها^(٢).

ونتيجة لذلك اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي في ٣١ أيار ١٩٦٠، إذ أكد المجتمعون أن فرصة كيشي للبقاء في السلطة أصبحت ضئيلة، وأنه يعول على زيارة الرئيس من أجل تعزيز موقفه واستعادة هيئته حتى يتمكن من حل الدايت والدعوة لإجراء انتخابات جديدة في خريف العام نفسه، وفي حال استمرار المعارضة السياسية فان عليه أن يتنازل عن طموحاته السياسية^(٣).

ومع إصرار حكومة كيشي على إجراء الزيارة في موعداها المحدد في ١٩ حزيران وتجاهلها لأصوات المعارضة المطالبة بتأجيلها، حددت وزارة الخارجية الأميركية العاشر من حزيران موعداً لوصول جيمس هاجرتي *James Hagerty*^(٤) السكرتير الصحفي للبيت

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 26, 1960, P. 164.*

(٢) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 27, 1960, P. 165; Tao Peng, Op. Cit., P. 72.*

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Discussion at the 446th Meeting of the National Security Council, Washington, May 31, 1960, P. 168.*

(٤) جيمس هاجرتي: (١٩٠٩-١٩٨١)، مؤلف وصحفي أميركي بارز، ولد في ولاية نيويورك، تخرج من جامعة كولومبيا عام ١٩٣٤، عمل صحفياً لصحيفة النيويورك تايمز بين عامي ١٩٣٤-١٩٣٦، ثم مستشاراً لحاكم ولاية نيويورك بين عامي ١٩٤٣-١٩٥٠، عين سكرتيراً صحفياً للرئيس ايزنهاور من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٦١، وتعد أطول مدة لسكرتير صحفي للرئاسة الأميركية في التاريخ الأميركي. للتوسع ينظر: =

الأبيض إلى اليابان تمهيداً لزيارة ايزنهاور، ولمعرفة مدى استعدادات الحكومة اليابانية لانجاح الزيارة، الأمر الذي أدى إلى اعلان الأمين العام لمجلس نقابات العمال الياباني في ٣ حزيران بأن المجلس سينظم مظاهرة ضخمة، عند وصول هاجرتي إلى اليابان، وحذر من وقوع أحداث تؤدي إلى "عنف جسدي" في حال استخدمت الحكومة القمع ضد المتظاهرين^(١).

واحتجاجاً على نية هاجرتي زيارة اليابان، أضرب عمال السكك الحديد في ٦ حزيران من العام نفسه، واستمر الاضراب لمدة ثلاث ساعات من الساعة الرابعة صباحاً وحتى الساعة السابعة، وقد بلغ عدد المشاركين في الاضراب خمسة ملايين عامل، وعلى الرغم من ان الاضراب لم يشهد أي أعمال عنف إلا انه تسبب بعرقلة السير بين المدن الرئيسة في العاصمة^(٢).

وفي الوقت الذي كانت فيه الأوضاع في اليابان تتجه نحو التصعيد، كان هيرتر يدلي بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي في ٧ حزيران من العام نفسه، وتساءلت اللجنة عن مدى استخدام كيشي لزيارة الرئيس من أجل تدعيم موقفه في الداخل، وماهي الاجراءات التي سيتخذها هيرتر لمنع ذلك، فأجاب الأخير أنه على علم بذلك، وان استغلال كيشي للزيارة لا تترتب عليها آثاراً سلبية بقدر ما يترتب على إلغائها، وان إلغائها يمثل تراجعاً للسياسة الأميركية في مواجهة الشيوعيين، وسيكون لها تداعيات مؤسفة للغاية في الشرق الأقصى بأسره^(٣).

اتهم ماك آرثر الثاني في ٨ حزيران كل من موسكو وبكين باستخدام عملاتهم الشيوعيين لاشاعة الفوضى والاضطرابات في اليابان، وأشار إلى ان أهدافهم باتت واضحة للعالم وهي زعزعة العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة، من خلال سعيهم اسقاط حكومة كيشي، وإفشال التصديق على المعاهدة، والغاء زيارة ايزنهاور^(٤)، وتوقع ماك آرثر الثاني أن

=Craig Allen, *Eisenhower and the Mass Media: Peace, Prosperity, & Prime-Time TV*, University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1993, Pp.55-56; Harold C. Relyea (ed.), *Op. Cit.*, P. 521.

(1) F.R.U.S., Vol. XXIII, *Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 4, 1960, P. 169.*

(2) F.R.U.S., Vol. XXIII, *Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 6, 1960, P. 170.*

(3) Michael Schaller, *Op. Cit.*, P. 154.

(4) F.R.U.S., Vol. XXIII, *Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 8, 1960, P. 172.*

يقوم اليساريين بأعمال عنف عند وصول هاجرتي، لكنهم لن يجروا على القيام بذلك عند زيارة الرئيس لأن ذلك سيؤلب الرأي العام الياباني ضدهم، وأكد على أن أغلبية الشعب الياباني يؤيد الزيارة فهم يقدرّون ما قدمته الولايات المتحدة لبلادهم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية^(١).

وصل هاجرتي إلى مطار هانيدا الياباني في ١٠ حزيران، وكان في استقباله السفير ماك آرثر الثاني^(٢)، وقد حرص الأخير على أن يسلك الطريق المؤدي إلى السفارة بواسطة سيارته الخاصة حيث تواجد المتظاهرين، وذلك لمعرفة الأخطار التي ربما يتعرض لها الرئيس عند زيارته المرتقبة، وقبل أن يغادر الموكب مطار هانيدا هاجم المتظاهرون السيارة التي تقلهما وحطموها نوافذها وإطاراتها، ثم اعتلوا على سطحها وهم يهتفون بشعارات مناهضة للولايات المتحدة، الأمر الذي استدعى تدخل إحدى طائرات الهليكوبتر التابعة لمشاة البحرية الأميركية فأقلتهما إلى مقر السفارة^(٣).

انتقد هيرتر تقاعس الشرطة اليابانية عن القيام بواجباتها لحماية المسؤولين الأميركيين وذلك من خلال رسالة بعثها للسفير ماك آرثر الثاني في ١٠ حزيران، وأشار إلى أن حادثة الاعتداء على هاجرتي ستنتج عنها ردود فعل سلبية بين الرأي العام الأميركي، بل وعلى العلاقات الثنائية. وشدد على ضرورة إلغاء زيارة الرئيس في ظل الظروف الراهنة قائلاً: "اننا لا نطلب تأجيل الزيارة من أجل التأجيل، لكن يمكن تحقيقها في ظل ظروف أفضل". وحث السفير ماك آرثر الثاني على الإسراع بعقد لقاء مع كيشي وإبلاغه أن الرئيس ليس لديه الرغبة للدخول في الصراعات الداخلية لليابان، واستغلال زيارته بين القوى المتنافسة، وأن هدف الزيارة هو التأكيد على الصداقة بين الولايات المتحدة لليابان، ونبه هيرتر إلى أن الحكومة اليابانية عليها أن تستغل الحادثة ضد المعارضين لها، وإظهارهم "كحفنة من الغوغاء" أمام الرأي العام الياباني، يريدون تحقيق أهدافهم عن طريق العنف، الأمر الذي قد يخفف من الضغط على حكومة كيشي ويسهل التصديق على المعاهدة^(٤).

(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 4, 1960, P. 169.

(٢) C. T. Sandars, America's Overseas Garrisons: The Leasehold Empire, University of Oxford Press, New York, 2000, P.161; James W. Morley (ed.), Driven by Growth: Political Change in the Asia-Pacific Region, New York, 1999, P. 286.

(٣) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 10, 1960, P. 173; I. M. Destler and other, Op. Cit., P. 20.

(٤) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 10, 1960, P. 174.

وبناء على توصيات هيرتر أجرى ماك آرثر الثاني في يوم ١١ حزيران مباحثات مع أركان الحكومة اليابانية فالتقى مع يامادا **Yamada** نائب وزير الخارجية الياباني، وأوضح له ان ما حدث في مطار هانيدا مرتبط بشكل كبير بزيارة الرئيس، وان الحكومة اليابانية ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها، وان أي شيء يحدث للرئيس أثناء تواجده في اليابان سيكون بمثابة كارثة كبرى، وإذ لم يكن هناك تركيز على حادثة هاجرتي فان عيون العالم ستتجه أكثر من أي وقت مضى على اليابان عند وصول الرئيس. ومن جانبه طرح يامادا فكرة نقل الرئيس من المطار إلى مقر الحكومة اليابانية بواسطة إحدى الطائرات للجيش الأميركي، الأمر الذي رفضه ماك آرثر الثاني بشدة، وبين له ان طلب الحكومة اليابانية بتأجيل الزيارة هو أفضل من ذلك الاقتراح لأنه يعطي إشارة غير ايجابية عن الوضع في داخل اليابان^(١).

وفي اليوم التالي التقى ماك آرثر الثاني بكيشي، وقد شجب الأخير الاعتداء الذي تعرض له هاجرتي في مطار هانيدا، وأكد ان السبب الرئيس في ذلك يعود إلى قانون الشرطة الياباني، إذ انه لم يمنح الأجهزة الأمنية سلطات واسعة لمواجهة مثيري العنف، وفيما يخص زيارة الرئيس قال كيشي: "ان الحكومة عازمة على توفير الحماية اللازمة لسلامة الرئيس إذ انها فوق كل الاعتبارات"، لكنه وفي الوقت نفسه أشار إلى عدم قدرته على منع وقوع بعض الحوادث "غير السارة". وعلى الصعيد السياسي الداخلي أبلغ كيشي السفير ماك آرثر الثاني أنه أجرى اتصالات مع زعماء الأحزاب الاشتراكية من أجل تهدئة الأوضاع وانجاح زيارة الرئيس لليابان، وأوضح ان هناك تطوراً في موقف نيشو زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي رفض أعمال العنف التي شهدتها اليابان وأكد ترحيبه بزيارة الرئيس الأميركي، لكن المشكلة الأساسية تكمن في موقف أنشيرو ايسنامي زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي أصر على استقالة الحكومة والغاء المعاهدة الأمنية وارجاء زيارة الرئيس. وفي ختام اللقاء طلب كيشي منحه مدة يومان إلى ثلاثة أيام ليتسنى له اصدار حكمه النهائي حول تأجيل الزيارة من عدمه^(٢).

حاول ماك آرثر الثاني مرة أخرى في ١٥ حزيران اقناع وزارة الخارجية بعدم ممارسة ضغوط على الحكومة اليابانية لاجبارها على تقديم طلب لتأجيل الزيارة، واعطاء كيشي فرصة

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 11, 1960, P. 176.*

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 12, 1960, P. 177.*

أخيرة، وأوضح ماك آرثر الثاني أن الحكومة اليابانية اتخذت تدابير أمنية كبيرة لتأمين زيارة الرئيس، وإن أكثر من خمسة وعشرون ألف شرطي وثلاثون ألف من شباب الكشافة اليابانية، فضلاً عن ألفين من قوات الدفاع الذاتي ستكون مهمتها الحماية الشخصية للرئيس، ومنحت الحكومة لهذه القوات حق استخدام القوة لمواجهة المظاهرات عند قدوم ايزنهاور إلى اليابان وأكد أن هناك تغييراً في المناخ السياسي والنفسي لدى الشعب الياباني بعد حادثة الاعتداء على هاجرتي، وشمل هذا التغيير حتى الأحزاب الاشتراكية. وشدد ماك آرثر الثاني على أن نجاح الزيارة سيكون لها أثراً إيجابياً باتجاه تهدئة الوضع السياسي المضطرب في اليابان^(١).

وقبل أن تتسلم وزارة الخارجية الأميركية توصيات ماك آرثر الثاني شهدت اليابان توترات أمنية خطيرة، ففي يوم ١٥ حزيران ١٩٦٠ توجه آلاف المتظاهرين الغاضبين إلى مبنى الدايت وكان معظمهم من حركة الزنكاكورين الطلابية^(٢) وعند وصولهم مقر الدايت وفي محاولة منهم لاقتحامه تصدت لهم قوات الشرطة فاستخدمت ضدهم خرطوم المياه والغازات المسيلة للدموع، لكن ذلك لم يمنع من دخولهم الدايت وتدمير قاعاته واحراق السيارات التابعة للشرطة، وقد أدت هذه الأحداث إلى وفاة إحدى الطالبات واصابة أكثر من ستمائة شخص من بين الشرطة والمتظاهرين. وفي الوقت نفسه أضرب ٦٥٠ ألف عامل عن العمل وخرجوا بمظاهرات حاشدة طالبو من خلالها عدم مصادقة مجلس المستشارين على المعاهدة الأمنية، وقد أدت المظاهرات إلى توقف حركة الشحن في السكك الحديدية في اثني عشر مركزاً في اليابان^(٣).

ونتيجة لما تقدم دعا كيشي مجلس الوزراء إلى عقد جلسة طارئة في منتصف ليلة ١٦ حزيران وبعد المناقشات أصدر المجلس بياناً دان فيه أعمال العنف وممارسات الشيوعيون وإن الإجراءات التي قام بها الشيوعيون تتماشى مع أهداف الشيوعية العالمية من أجل الهيمنة على العالم^(٤). ومن جهة أخرى وصفت الأحزاب الاشتراكية الطريقة التي تعاملت بها الشرطة مع المتظاهرين السلميين بـ"القمع الفاشي"، وإنها لن تصدر أوامرها بسحب المتظاهرين من الشارع

(١) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 15, 1960, P. 180.

(٢) John K. Emmerson and Harrison M. Holland, Op. Cit., P. 9

(٣) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 16, 1960, P. 183.

(٤) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., P. 20.

حتى تحقيق أهدافها المتمثلة بتأجيل زيارة ايزنهاور وتقديم كيشي استقالته^(١). وتحت هذا الضغط طلب كيشي رسمياً في يوم ١٦ حزيران ١٩٦٠ من السفير ماك آرثر الثاني نقل رسالة إلى الرئيس ايزنهاور يطلب فيها تأجيل الزيارة، وقد رد الأخير في اليوم نفسه من مانيتا التي كان يزورها برسالة أعرب فيها عن انزعاجه من أعمال العنف التي شهدتها اليابان قائلاً: "انني أشاركك الحزن بأن أقلية ضالة وعنيفة تحاول اخضاع حكومة ديمقراطية، وان زيارتي لليابان لم يكن لها هدف سوى تعزيز العلاقات بين شعبينا"^(٢).

عدت الأحزاب المعارضة تأجيل زيارة الرئيس بالخطوة المهمة لكنها غير كافية، وطالبت كيشي بتقديم استقالته قبل نفاذ المعاهدة، الأمر الذي رفضه الأخير بشدة قائلاً: "لن أتنازل عن التصديق على المعاهدة حتى لو تعرضت للقتل". وقد رفض كيشي أن يغادر مقر إقامته بين يومي ١٨-١٩ حزيران على الرغم من تحذير الشرطة له أن المتظاهرين ربما يقومون باقتحام المكان^(٣).

وهكذا دخلت معاهدة الأمن والتعاون المشترك حيز التنفيذ في ٢٠ حزيران ١٩٦٠ دون عرضها على مجلس المستشارين للتصديق عليها^(٤)، وفي اليوم نفسه التقى ماك آرثر الثاني مع يوشيدا وأبلغه عن نية كيشي تقديم استقالته قريباً، واقترح عليه إدارة البلاد مؤقتاً حتى اجراء الانتخابات العامة في تشرين الثاني من العام نفسه، لكن يوشيدا رفض هذه المهمة، وأشار إلى انه يفضل اختيار أكيدا أو ساتو للقيام بها^(٥).

وبعد ثلاثة أيام من دخول المعاهدة حيز النفاذ وتحديداً في ٢٣ حزيران التقى ماك آرثر الثاني فوجياما في مقر وزارة الخارجية إذ تبادل الطرفان صكوك التصديق على المعاهدة، وفي اليوم نفسه قدم كيشي استقالته وسط غضب يساري وشيوعي متزايد على المعاهدة وطريقة التصديق عليها^(٦).

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 16, 1960, P. 183.*

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Philippines to the Department of State, Manila, June 16, 1960, P. 184.*

(3) *Michael Schaller, Op. Cit., P. 158.*

(4) *Gerald L. Curtis, Op. Cit., P. 244.*

(5) *John K. Franklin, Op. Cit., P. 236.*

(6) *Tao Peng, Op. Cit., P. 75.*

وقبل أن ينتهي شهر حزيران، وعلى الرغم من استقالة كيشي التي من المفترض أن تنتهي أحداث العنف، حذرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية من خطر تعاظم نفوذ الأحزاب اليسارية في اليابان وبدعم من موسكو وبكين، وأشارت الوكالة إلى أنهم سيعملون على تقويض المعاهدة في المستقبل وجعلها غير ذات قيمة وغير قابلة للتنفيذ، وأوصت الوكالة بضرورة اتباع سياسة تهدف إلى عدم إثارة اليساريين والشيوعيين من خلال دعم العناصر المعتدلة في حزب الأحرار الديمقراطي، والأحزاب الاشتراكية على حد سواء، ومحاولة عزل المتشددين. فعلى سبيل المثال طالبت الوكالة بزيادة الدعم المالي لزعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي نيشو، وذلك لضمان مساندته لمرشح حزب الأحرار الديمقراطي في الانتخابات القادمة^(١).

جاء تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية متوافقاً مع وجهة نظر السفير ماك آرثر الثاني، الذي أعرب في ٢٤ حزيران ١٩٦٠ عن اعتقاده أن أحداث العنف التي شهدتها اليابان لم تكن بسبب المعاهدة فقط، وإنما تعود لسياسة كيشي التي عدها الكثير من اليابانيين استبدادية وغير ديمقراطية، سيما ما حدث في ١٩ أيار الماضي والطريقة التي تعاملت فيها الحكومة مع الأحزاب الاشتراكية وطردهم من الداييت، وأكد ماك آرثر الثاني أن معارضة سياسة كيشي لم تقتصر على الشيوعيين فحسب وإنما امتدت لتشمل عدد من أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي. ونبه السفير إلى أن الحل الأمثل لاستقرار الأوضاع في اليابان هو أن تستلم السلطة شخصية معتدلة لا تشكل استفزاز للعناصر اليسارية^(٢).

استطاع أكيدا تأليف حكومته الجديدة خلفاً لحكومة كيشي المستقيلة في ١٨ تموز من العام نفسه، وأعلن أكيدا أن أولويات حكومته تتمثل بإعادة بناء الثقة بين أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي ليتمكن من تحقيق الفوز في الانتخابات القادمة المزمع إجرائها في تشرين الثاني ١٩٦٠، وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة سيما وإنها تأثرت بعد تأجيل زيارة الرئيس ايزنهاور، وعدم اتخاذ اليابان موقفاً محايداً في الصراع مع الشيوعيين^(٣).

(1) Michael Schaller, Op. Cit., P. 159.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 24, 1960, P. 190.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, July 18, 1960, P. 193.

ومن المهم ذكره ان أعمال العنف والمظاهرات التي شهدتها اليابان في شهر حزيران ١٩٦٠ وما نتج عنها من الغاء زيارة الرئيس واستقالة كيشي جعلت الأحزاب الاشتراكية واليسارية تعتقد انها وجهت ضربة قوية للتحالف الياباني الأميركي، لكن ذلك الاعتقاد لم يدم طويلاً^(١)، ففي ٢٠ تشرين الثاني أجريت الانتخابات العامة في اليابان، وقد استطاع حزب الأحرار الديمقراطي من الفوز في الانتخابات البرلمانية وتحقيق أغلبية مريحة، إذ فاز بـ ٢٩٦ مقعداً أي ما نسبته ٥٧,٦% من عدد المقاعد، وبذلك زاد عدد نوابه عن الانتخابات السابقة ثلاثة عشر نائباً، بينما حصل الحزب الاشتراكي على ١٤٥ مقعداً، وشكل ما نسبته ٢٧,٥% من عدد المقاعد، وحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ٢٣ مقعداً^(٢).

ويتضح من نتائج الانتخابات أن أغلبية الشعب الياباني فضل البقاء على تحالفه مع الولايات المتحدة، ورفض العنف الذي مارسه اليساريين والشيوعيين. اذ ادركوا ان وصول اليساريين للسلطة سيؤدي إلى عدم استقرار الوضع في اليابان، فضلاً عن تهديد مكانة الإمبراطور الذي يعده الشيوعيون رمزاً للاستبداد، بينما رأى فيه المحافظون رمزاً دينياً ووطنياً مهماً لتوحيد بلادهم.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول ان معاهدة الأمن لعام ١٩٦٠ قد عبرت عن صيغة متقدمة لمفهوم الأمن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة بعدما كان غير واضحاً في معاهدة ١٩٥١، إلا ان المعاهدة الأمنية الجديدة لا يمكن وصفها بالمتكافئة، فعلى الرغم من انها ألغت المادة التي نصت على تدخل القوات الأميركية في حال حدوث اضطراب داخلي، وتأكيدها على مبدأ التشاور مع الحكومة اليابانية فيما يخص حركة القوات الأميركية انطلاقاً من الأراضي اليابانية، إلا أنها أهملت الإشارة إلى ما سيؤول إليه وضع الجزر اليابانية الخاضعة للسيطرة الأميركية.

لقد نجحت الولايات المتحدة من خلال التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك في الحفاظ على تحالفها مع اليابان لمدة عشر سنوات، إذ كانت تعتقد ان سقوط اليابان تحت سيطرة الشيوعيين سيؤدي إلى سقوط دول حليفة لها في شرق وجنوب شرق آسيا، وان استمرار التحالف مع اليابان كفيل بمنع ذلك.

(1) John K. Franklin, Op. Cit., P. 243.

(2) Michael Schaller, Op. Cit., P. 161.

الفصل الرابع

اثر الحرب الفيتنامية على العلاقات اليابانية الأميركية

١٩٦٨-١٩٦١

**المبحث الأول: اعلان الولايات المتحدة الحرب على فيتنام
وتداعياتها على اليابان ١٩٦١-١٩٦٥.**

**المبحث الثاني: موقف الحكومة اليابانية من استخدام الأميركيين
قواعدهم في اوكتيناوا في الحرب ضد فيتنام الشمالية
١٩٦٥-١٩٦٨.**

المبحث الأول: اعلان الولايات المتحدة الحرب على فيتنام وتداعياتها على

اليابان ١٩٦١-١٩٦٥

لم تشهد العلاقات السياسية بين اليابان والولايات المتحدة تطورات سياسية مهمة في الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦١-١٩٦٣، وذلك لأسباب منها ما يتعلق بالوضع الداخلي لليابان، ومنها ما يتعلق بالوضع الدولي سيما على صعيد الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فعلى المستوى الداخلي لليابان، كانت لدى الفرقاء السياسيين اليابانيين بما فيهم الأحزاب الاشتراكية الرغبة في المحافظة على الاستقرار الداخلي بعد التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك وما رافقها من اضطرابات كادت ان تؤدي إلى وقوع حرب أهلية، وقد عزز هذه الرغبة وصول اكيدا إلى السلطة الذي يعد من الشخصيات المعتدلة التي تحظى بنوع من القبول لدى الأحزاب الاشتراكية، وتركيز اهتمامه على انعاش الاقتصاد الياباني على حساب المشكلات السياسية مع الأميركيين، الأمر الذي أدى إلى استقرار الوضعين السياسي والاقتصادي لليابان، وقد انعكس هذا الاستقرار ايجاباً على العلاقات الأميركية اليابانية^(١).

اما على المستوى الدولي فقد شهدت هذه الحقبة توتراً حاداً في الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بسبب أزمة الصواريخ الكوبية^(٢) في تشرين الأول ١٩٦٢، عندما نشر الاتحاد السوفيتي صواريخه النووية في كوبا، الأمر الذي عده الرئيس الأميركي جون

(١) Akira Iriye and Warren I. Cohen(eds.), *Op. Cit.*, Pp.69-70.

(٢) أزمة الصواريخ الكوبية: تسمى في روسيا بأزمة الكاربيي، وفي كوبا تسمى بأزمة أكتوبر، وهي مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كادت ان تشعل حرباً نووية بين الطرفين على خلفية نشر الاتحاد السوفيتي صواريخه النووية المتوسطة المدى في كوبا باتفاق مع الزعيم الكوبي فيدل كاسترو *Fidel Castro* الذي وصل إلى السلطة عام ١٩٥٩ بعد إطاحته بحكم باتيستا *Batista* الموالي للولايات المتحدة، وقد اكتشفت طائرات التجسس الأميركية هذه الصواريخ في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٢، ونتيجة لذلك طالبت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي بتفكيك قواعد الصواريخ، الأمر الذي رفضته الحكومة السوفيتية. انتهت الأزمة في ٢٨ تشرين الأول بعد مفاوضات سرية بين الجانبين، وافق بموجبها السوفيت على تفكيك الصواريخ في كوبا شريطة ان تتعهد الحكومة الأميركية بعدم مهاجمة كوبا، وإزالة الصواريخ البالستية التي نشرت في الولايات المتحدة في تركيا. للتوسع ينظر: أميرة رشك لعبيي، أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وأثرها في العلاقات الأميركية - السوفيتية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

كنيدي **John F. Kennedy** ^(١) تهديداً لأمن الولايات المتحدة، وهدد بتدمير هذه الصواريخ. وقد أسهمت هذه الأحداث بانشغال الولايات المتحدة في مكافحة التهديد السوفيتي الذي أصبح قريباً من حدودها ^(٢). فضلاً عن عدم حدوث تطورات على صعيد الصراع مع الدول الشيوعية في شرق وجنوب شرق اسيا.

بعد مقتل الرئيس الأمريكي كنيدي في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣، تسلم نائبه ليندون جونسون **Lyndon B. Johnson** ^(٣) مقاليد الإدارة خلفاً له، الذي كان من المتحمسين لتحقيق نصراً عسكرياً ضد فيتنام الشمالية المدعومة من الصين الشعبية، ووقف هجماتها ضد فيتنام الجنوبية الموالية للغرب والولايات المتحدة، ولضمان نجاح العمل العسكري اتخذ جونسون اجراءات عدة أهمها تعزيز التواجد العسكري في جنوب فيتنام، وزيادة تقديم المعونات الاقتصادية لها، ومن جهة أخرى سعى جونسون للحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم السياسي

(١) جون فيتزجيرالد كنيدي: (١٩١٧-١٩٦٣)، الرئيس الأمريكي الخامس والثلاثون، ولد في ولاية تكساس لعائلة سياسية، إذ كان جده لأمه يشغل منصب عمدة مدينة بوسطن، بينما كان والده أحد أعضاء السلك الدبلوماسي في السفارة الأمريكية في لندن، أصبح كنيدي عضواً في الكونغرس عن الحزب الديمقراطي في عام ١٩٤٧، فاز في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني عام ١٩٦٠، على مرشح الحزب الجمهوري ريتشارد نيكسون، وبذلك أصبح أصغر رئيس للولايات المتحدة في تاريخها، وهو أول رئيس كاثوليكي يحكم الولايات المتحدة، إذ كان الرؤساء الأمريكيين ينتمون إلى الطائفة البروتستانتية، شهدت مدة حكمه تدهوراً في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بسبب أزمة الصواريخ الكوبية، اغتيل في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ على يد هارفي أوزوالد. للتوسع ينظر:

Paul Harper, John F. Kennedy: The Promise Revisited, New York, 1988; Charles Kenney, John F. Kennedy: The Presidential Portfolio History of Told Through the Collection of the John F. Kennedy Library and Museum, New York, 2000.

(١) اميرة رشك لعبيي، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٢) ليندون بينز جونسون: (١٩٠٨-١٩٧٣)، الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة، ولد لعائلة تعمل بالزراعة في ولاية تكساس، حصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٣٠، عمل مدرساً في إحدى ثانويات الولاية، انتخب عضواً في الكونغرس عن الحزب الديمقراطي ١٩٣٧، وفي عام ١٩٥٤ انتخب زعيماً للأغلبية الديمقراطية في الكونغرس، ورشح نفسه للانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي ضد كينيدي لكنه فشل في تحقيق الفوز، عينه كينيدي نائباً له، وبعد مقتل الأخير أصبح جونسون رئيساً للولايات المتحدة، فاز في انتخابات ١٩٦٤، أعلن عن اعتزاله العمل السياسي في ٣١ آذار ١٩٦٨ بسبب الهزيمة في الحرب ضد فيتنام. للتوسع ينظر:

Rowland Evans, Lyndon B. Johnson: The Exercise of Power, New York, 1960; Robert Dallek, Lyndon B. Jonson: Portrait of a President, University of Oxford Press, New York, 2004.

والاقتصادي والعسكري سيما من حلفاء الولايات المتحدة في شرق وجنوب شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين اضافة الى استراليا ونيوزلندا^(١).

وتنفيذاً لسياسة جونسون أرسل وزير خارجيته دين راسك إلى اليابان في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٤، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع أكيدا وبحضور وزير الخارجية الياباني أوهيرا ماسايوشي *Ohira Masayoshi*^(٢)، وقد تزامن وجود راسك في اليابان مع اعلان فرنسا في ٢٧ من الشهر نفسه اعترافها رسمياً بالصين الشعبية^(٣)، الأمر الذي حفز أوهيرا للمطالبة بتطبيع العلاقات اليابانية مع الصين الشعبية، اذ قال: "ان الوقت حان لنبد النهج القديم"، لكن راسك رفض ذلك بشدة، وشدد على ان الصين الشعبية لازالت تتبع وسائل عدوانية في تحقيق أهدافها، من خلال دعمها للشيوعيين الفيتناميين، وانتقد سياسة الحكومة اليابانية في تركيز اهتمامها على مجال التنمية الاقتصادية فقط، دون الاهتمام بتطوير قدراتها الدفاعية في ظل التهديد الشيوعي، وطالبها بزيادة إنفاقها العسكري تحسباً لأي عمل عسكري قد تقوم به الولايات المتحدة ضد فيتنام الشمالية، وأضاف قائلاً: "نحن يمكن أن ننسحب من جنوب شرق آسيا اليوم، وسنبقى على قيد الحياة لكن الدول الآسيوية لن تبقى على قيد الحياة"^(٤).

وجدد أكيدا رغبة حكومته بتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية عندما التقى السفير الأمريكي في اليابان ادوين رايشاور *Edwin O. Reischauer*^(٥) في ٢٧ شباط من العام

(١) *Orrin Schwab, Defending the Free World: John F. Kennedy, Lyndon Johnson, and the Vietnam War, 1961-1965, Westport, 1998, P. 67.*

(٢) أوهيرا ماسايوشي: (١٩١٠-١٩٨٠)، سياسي ياباني، ولد في مدينة كاياوا *Kayawa* اليابانية، عمل موظفاً في وزارة المالية عام ١٩٣٦، انتخب عضواً في الدايت ١٩٥٢ بعد انتمائه لحزب الأحرار الديمقراطي، عينه أكيدا وزيراً للخارجية، ثم وزيراً للتجارة والصناعة في عهد حكومة ساتو، أصبح رئيساً للوزراء بين عامي ١٩٧٨-١٩٨٠. للتوسع ينظر:

J. A. A. Stockwin, Op. Cit., P. 195.

(٣) للتوسع حول اعتراف فرنسا بالصين الشعبية ينظر:

Lanxin, De Gaulle and "Eternal China", Washington, 2009.

(٤) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum From the Executive Secretary of the National Security Council (Smith) to President Johnson, Washington, January 28, 1964, P. 8.*

(٥) أدوين رايشاور: (١٩١٠-١٩٩٠)، مؤرخ وسياسي أمريكي، ولد في اليابان إذ كان والده يعمل مبشراً للديانة المسيحية هناك، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في المدرسة الأميركية اليابانية في اليابان، عاد إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٢٧، إذ حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام ١٩٣٩، عمل =

نفسه، وخلال الاجتماع أوضح أكيدا أن اعتراف فرنسا بالصين الشعبية أدى إلى زيادة الضغط الشعبي على حكومته من أجل اتخاذ خطوة مماثلة على غرار ما قامت به فرنسا، ونبه إلى أن ذلك سيتم استغلاله من الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار الوضع الداخلي في اليابان. وفي سياق مختلف أعرب أكيدا عن قلقه من الوضع في فيتنام في ظل التحضيرات الأميركية للقيام بعمل عسكري ضد فيتنام الشمالية^(١)، سيما بعد استقالة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى روجر هيلزمان **Roger Hilsman**^(٢) بسبب رفضه استخدام القوة العسكرية لحل المشكلة الفيتنامية، وأكد الأخير على أن الحرب لن تكون سهلة أو قصيرة الأمد^(٣). وفي نهاية الاجتماع طلب أكيدا من السفير رايشاور نقل مطالبه إلى الإدارة الأميركية^(٤).

رفض دلس في ٤ أيار من العام نفسه طلب أكيدا المتضمن إعادة اليابان علاقاتها الدبلوماسية مع الصين الشعبية، إذ أكد أن الأخيرة ترغب بتطبيع علاقاتها مع اليابان من أجل إضعاف تحالفها مع الولايات المتحدة. وبين أن استقالة هيلزمان لم تكن ورائها أسباب سياسية، وإنما كانت خياراً شخصياً ورغبة من الأخير للعودة إلى الحياة الأكاديمية. ومن جهة أخرى جددت وزارة الخارجية دعوتها للحكومة اليابانية للقيام بدور مهم في تحقيق الأمن في جنوب

=أستاذاً في الجامعة نفسها حتى عام ١٩٦١، حيث عينه كيندي سفيراً لبلاده في اليابان، استقال من منصبه عام ١٩٦٦. وهو من أشهر الباحثين في التاريخ الياباني، وبعد رانداً للمدرسة المحافظة في كتابة تاريخ اليابان. للتوسع ينظر:

Kent E. Calder, The Reichauer in the Twenty First Century, University of Johns Hopkins, Washington, 2010; اتجاهات كتابة تاريخ اليابان في الولايات المتحدة:

أدوين رايشاور وباتريك سميث أنموذجان، بحث مقبول للنشر في مجلة آداب البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة.

^(١) **F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, February 27, 1964, P. 10.**

^(٢) روجر هيلزمان: سياسي أميركي، ولد في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩١٩ في ولاية تكساس، التحق بالأكاديمية العسكرية عام ١٩٤٣، شارك في صفوف الجيش الأميركي في الحرب العالمية الثانية، أصبح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى عام ١٩٦٣، ترك العمل الحكومي مطلع عام ١٩٦٤ ليعمل أستاذاً في جامعة كولومبيا. للتوسع ينظر:

Howard Jones, Death of a Generation: How the Assassinations of Diem and JFK Prolonged the Vietnam War, University of Oxford Press, New York, 2003, P.27;
James S. Olson, Historical of the 1960s, Westport, 1999, P. 171.

^(٣) **Jonathan R. Adelman, Super Powers and Revolution, New York, 1986, P. 132.**

^(٤) **F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, February 27, 1964, P. 10.**

شرق آسيا، سيما ضد ما وصفته بـ"التحركات العدوانية" لفيتنام الشمالية، في مقابل ان تقوم الولايات المتحدة بتعزيز قواتها العسكرية في جنوب فيتنام للدفاع عنها ضد أي اعتداء من فيتنام الشمالية^(١).

في ظل التعزيزات العسكرية الأمريكية للقيام بعمل عسكري واسع ضد فيتنام الشمالية أرسلت اليابان مدير وكالة الدفاع تاكيو فوكودا إلى واشنطن في ٣٠ حزيران ١٩٦٤، وعند وصوله عقد اجتماعاً مع وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا **Robert McNamara**^(٢)، إذ أعرب فوكودا عن تقديره للجهود الأمريكية في تحقيق السلام في جنوب شرق آسيا، لكنه وفي الوقت نفسه أكد على ضرورة البحث عن حلول سلمية بدلاً من الاعتماد على الحل العسكري^(٣)، وأن من الصعب السيطرة على المنطقة من خلال الوسائل العسكرية فقط، وأن بذل الجهود في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هي ضرورة أيضاً، وبين فوكودا بأن العمل العسكري ضد فيتنام سيثير مشاعر الشيوعيين في كل المنطقة بما فيها اليابان. ومن جانبه شدد ماكنمارا على عدم السماح لسيطرة الشيوعيين على فيتنام الجنوبية الأمر الذي يهدد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة بما فيهم اليابان، وطلب من فوكودا تقديم الدعم اللازم للولايات المتحدة في حال شنت هجوماً على فيتنام الشمالية. وقد رفض فوكودا تقديم أي دعم عسكري مباشر كأرسال أسلحة أو قوات عسكرية إلى فيتنام لأن ذلك يتعارض مع الدستور الياباني، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الرأي العام الياباني ضد الحكومة، لكن فوكودا تعهد بتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية فقط في حال اندلعت الحرب^(٤).

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, March 4, 1964, P. 11.*

(2) روبرت ماكنمارا: (١٩١٦-٢٠٠٩)، سياسي وعسكري أميركي، ولد في ولاية كاليفورنيا لعائلة ذات أصول أيرلندية هاجرت إلى الولايات المتحدة عام ١٨٥٠، حصل على شهادة في إدارة الأعمال من جامعة هارفارد، بعد تخرجه التحق بالجيش الأميركي إذ شارك في الحرب العالمية الثانية، بعد انتهاء الحرب عمل مدير تنفيذي لشركة فورد للسيارات، عينه كندي في عام ١٩٦١ وزيراً للدفاع، ظل في منصبه بعد مقتل كندي ووصول جونسون للرئاسة الأميركية، استقال من منصبه عام ١٩٦٨. للتوسع ينظر:

Michael McElderry and Others, Robert S. McNamara Papers A Finding Aid to the Collection in the Library of Congress, Washington, 2010.

(3) *Walter Lafeber, The Clash U. S.-Japanese Relations Throughout History, London, 1979, Pp. 341-342.*

(4) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Washington, June 30, 1964, P. 16.*

شهد نهاية عام ١٩٦٤ وقوع حدثان مهمان سرعا من اتخاذ الولايات المتحدة قرار الحرب ضد فيتنام الشمالية، وقع الأول في الثاني من آب عندما هاجمت ثلاث قوارب تابعة للقوات الفيتنامية الشمالية السفينة الأميركية مادوكس *Maddox* في خليج تونكين *Tonkin* ^(١)، الأمر الذي عدّ السبب الرئيس لاندلاع الحرب ^(٢)، ونتيجة لذلك طلب الرئيس جونسون من الكونغرس في ٧ آب تفويضاً للقيام بعمل عسكري ضد فيتنام الشمالية، وقد وافق أغلب أعضاء الكونغرس على طلب جونسون، أما الحدث الثاني فهو اعلان الصين الشعبية في ١٦ تشرين الأول عن نجاح تجربتها النووية الأولى ^(٣).

وبسبب هذه التطورات أرسلت الولايات المتحدة ولأول مرة غواصة تعمل بالطاقة النووية إلى ميناء ساسيبو *Sasebo* الياباني في ١٢ تشرين الثاني من العام نفسه، واللافت في الأمر انه لم يرافق وصول الغواصة أية مظاهرات أو ردود فعل سلبية من الشعب الياباني، الأمر الذي عدّه الأميركيون تغييراً مهما لدى الرأي العام الياباني تجاه وجود أسلحة نووية في موانئه، علماً ان اليابان ظلت تعاني مما يعرف بـ"الحساسية النووية" منذ مهاجمتها بالقنابل النووية عام ١٩٤٥ ^(٤)، لكن وصول الغواصة إلى الموانئ اليابانية أثار ردود فعل دولية، إذ احتجت الصين الشعبية على ذلك بينما عدّه الاتحاد السوفيتي تمهيداً لتزويد اليابان بالأسلحة النووية، الأمر الذي وجدت فيه تهديداً لاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأقصى ^(٥).

رافق هذه التطورات تغيرات على المستوى الحكومي في اليابان، ففي ٩ تشرين الثاني ١٩٦٤ قدم أكيدا استقالته بسبب تدهور وضعه الصحي، وفي اليوم نفسه انتخب ساتو رئيساً

(١) خليج تونكين: يقع بين الصين وفيتنام، يتسم الخليج بمياهه الضحلة إذ ان عمقه أقل من ستين متراً، أهم الموانئ المطلة عليه ميناء بيهاي في الصين وميناء هايفونك في فيتنام. للتوسع ينظر:

James S. Olson and Other, Historical Dictionary of European Imperialism, Greenwood Press, New York, 1991 P. 612; John E. Jessup, Op. Cit., Pp. 264-265.
(٢) *Julie Harrison Blissert, Guerrilla Journalist: I. f. Stone and Tonkin, Journal of Journalism History, Vol. 23, Issue. 3, 1997, P. 102;*

أزهار عبد الرحمن عبد الكريم الفتية، العلاقات الأميركية-الصينية (١٩٦٩-١٩٧٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ٥٣.

(٣) *Francis M. Bator, No Good Cho Ices LBJ the and Vietnam/Great Society Connection, N.P, 2007, P. 31.*

(٤) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, November 17, 1964, P. 34.*

(٥) *Tetsuo Kotani, Presence Credibility: Home Porting the USS Midway at Yokosuka?, Tokyo, 2007, P. 74.*

للوزراء خلفاً له^(١)، وبعد يوم واحد من انتخاب ساتو عقد مؤتمراً أوضح فيه سياسة حكومته الجديدة فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة، إذ أكد على أن المعاهدة الأمنية ستظل حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، وأشار إلى أن حكومته ستعمل على إزالة جميع نقاط الخلاف بين اليابان والولايات المتحدة بما فيها مشكلة جزر بونين وأوكيناوا، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية، مثل رفض الأميركيين فتح أسواقهم أمام البضائع اليابانية، والاختلاف حول مناطق الصيد في شمال المحيط الهادي، وفي السياق نفسه شدد ساتو على ضرورة دعم الولايات المتحدة في صراعها مع الشيوعيين الفيتناميين، ووجه انتقاداً لسياسة حكومة أكيدا لعدم اتخاذها ما يلزم لدعم الأميركيين من أجل إحلال السلام في جنوب شرق آسيا، وأشار إلى أن وزارة الخارجية أخطأت في عدم إظهارها الحزم لإحلال السلام في جنوب شرق آسيا، وأن علينا أن لا ننظر إلى هذه المنطقة بأنها أسواق لبضائعنا فقط. وفي ختام المؤتمر أعلن عن نيته زيارة الولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٦٥^(٢).

وتمهيداً لزيارته إلى واشنطن التقى ساتو مع رايشاور في ٢٩ كانون الأول ١٩٦٤، وأثناء الاجتماع أثار مشكلة التهديد النووي الصيني^(٣)، إذ أكد على ضرورة امتلاك اليابان لهذه الأسلحة قائلاً: "إذا كان جارك يمتلك سلاح قوي فعليك امتلاك نفس السلاح"، وبين ساتو إلى أن اليابان لديها من القدرات العلمية والفنية ما يؤهلها لصناعة الأسلحة النووية في مدة قصيرة، وانتقد ساتو الدستور إذ عده المشكلة الأساسية في عدم تطوير القدرات الدفاعية اليابانية، وأن علينا إعادة النظر بمواد الدستور سيما المادة التاسعة منه^(٤). وبدوره نقل رايشاور قلقه إلى وزارة الخارجية الأمريكية تجاه ما تحدث به ساتو إذ وصف حديثه بـ"السطحي الذي لا يرقى إلى المسؤولية". وأن الحديث عن امتلاك أسلحة نووية وتعديل الدستور وهما قضيتان كبيرتان وحساستان سيؤدي إلى إثارة الرأي العام الياباني، وأشار إلى أن ساتو يختلف كثيراً عن أكيدا

(1) Mikison Hane, Op. Cit., P. 49.

(2) Thomas R. H. Havens, Fire Across the Sea the Vietnam War and Japan 1965-1975, University of Princeton Press, Britain, 1987, Pp. 24-25.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, December 29, 1964, P. 37.

(4) Masakatsu Ota, Amid the Nuclear Quagmire U. S. Nuclear Umbrella and the Japanese Non-Nuclear Myth by, Maryland, 2000, P. 10; Katsuhisa Furukawa, Japan's Policy and Views on Nuclear Weapon: A Historical Perspective, Journal of Malaysian History Politics Strategic Studies, Vol. 37, 2010, P. 6.

وانه بحاجة إلى توجيه وتعليم منا ^(١). ويبدو ان ساتو لم يكن جاداً بما تحدث فيه مع رايشاور وان الهدف منه ضمان دعم الولايات المتحدة له في الانتخابات القادمة والمقرر إجرائها عام ١٩٦٥ بعد ان حصل على دعم الشعب الياباني من خلال إثارته مشكلة جزر بونين وأوكيناوا وضرورة إعادتها للسيادة اليابانية.

وقبل زيارة ساتو إلى واشنطن بستة أيام حث ماك جورج بندي *McGeorge Bundy* ^(٢) مستشار الرئيس جونسون لشؤون الأمن القومي حكومته على أهمية إبداء مرونة مع الجانب الياباني تجاه حل المشكلات بين البلدين سيما الاقتصادية منها، مثل خفض الرسوم الكمركية على المنتجات اليابانية وتوسيع مناطق صيد الأسماك شمال المحيط الهادي، وذلك لضمان استمرار الدعم الاقتصادي لفيتنام الجنوبية، ودعم القوات الأميركية في صراعها ضد الفيتناميين الشماليين ^(٣).

وصل ساتو إلى واشنطن في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٥، وفور وصوله عقد اجتماعاً منفرداً مع الرئيس جونسون بناءً على طلبه، ناقشا فيه مسائل عدة أبرزها رغبة الصين الشعبية بالانضمام إلى الأمم المتحدة، الأمر الذي رفضه جونسون وطلب من ساتو عدم دعم الطلب الصيني. وعلى الرغم من موافقة ساتو على طلب جونسون لكنه في الوقت نفسه اعرب عن قلقه من أن يكون لذلك تأثيراً على الرأي العام الياباني، إذ ان الكثير من اليابانيين يرغبون

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Action Memorandum From the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Bundy) to Secretary of State (Rusk), Washington, January 6, 1965, P. 39.*

(2) ماك جورج بندي: (١٩١٩-١٩٩٦)، سياسي أميركي، عمل مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس كينيدي والرئيس جونسون ١٩٦١-١٩٦٦، ولد في مدينة بوسطن، حصل على شهادة الدكتوراه في الرياضيات من جامعة هارفارد، عمل أستاذاً في الجامعة نفسها بين عامي ١٩٤٥-١٩٦١، حتى عينه كينيدي مستشاراً للأمن القومي، كان من أشد المؤيدين للتدخل في كوبا بسبب أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، استقال من منصبه عام ١٩٦٦، بعد استقالته عمل رئيساً لمنظمة فورد ١٩٦٦-١٩٧٩. للتوسع ينظر:

Brian VanDeMark, Into the Quagmire: Lyndon Johnson and the Escalation of the Vietnam War, University of Oxford press, Oxford, 1995, P. 26; Sheldon M. Stern, Op. Cit., P.30.

(3) *Yuri Kase, The Costs and Benefits of Japan's Nuclearization: An Insight Into the 1968/70 Internal Report, Southampton, 2000, P. 63.*

بتطبيع العلاقات السياسية مع الصين الشعبية بسبب العلاقات الثقافية والتاريخية التي تربط البلدين^(١).

وفي سياق مختلف تطرق جونسون إلى الوضع في فيتنام، إذ أكد على عدم وجود نية لسحب القوات الأمريكية من جنوب فيتنام وأضاف قائلاً: "اننا ننوي البقاء في فيتنام وسنبذل كل ما بوسعنا من أجل تحقيق أهدافنا"، وقد تساءل جونسون عن ما يمكن أن يقدمه اليابانيون في حال شنت الولايات المتحدة هجوماً واسعاً على فيتنام الشمالية، فأجاب ساتو بضرورة عدم الاعتماد على الخيار العسكري فقط، وإن هناك وسائل يمكن من خلالها احتواء الأزمة في فيتنام كمضاعفة الدعم الاقتصادي وتطوير البنى التحتية لدولة فيتنام الجنوبية، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف موقف الشيوعيين في فيتنام الشمالية. وفي الوقت نفسه عرض ساتو على الرئيس جونسون فكرة قيام اليابان بوساطة لانتهاء التوتر في جنوب شرق آسيا، وأشار إلى أن وزير الخارجية الياباني أتسوسيبورو شينا *Etsusaburo Shiina*^(٢) سيقوم بزيارة إلى بريطانيا في الأيام القليلة القادمة، ويمكن اقناع الحكومة البريطانية للقيام بوساطة من خلال الضغط على الصين الشعبية التي تربطها علاقات جيدة مع حكومة بريطانيا، لكن جونسون لم يبدي تحمساً لمقترح ساتو، ووجه انتقاداً لحلفاء الولايات المتحدة بما فيهم بريطانيا، بسبب عدم تقديم الدعم العسكري والاقتصادي اللازم لجهود الولايات المتحدة في حربها ضد التوسع الشيوعي في آسيا^(٣)، وأضاف قائلاً: "لقد وجهنا نداءات كثيرة لأصدقائنا أن يفعلوا ما يمكنهم ولكن يبدو أنهم يختبئون في الكهوف". وقد طلب جونسون من اليابان زيادة المساعدات الاقتصادية لدعم فيتنام الجنوبية مبيناً أن ما تقدمه اليابان غير كاف، وأردف قائلاً: "إن الولايات المتحدة ستدافع عن اليابان في حال وقوعها في أية أزمة ونحن الآن متورطون في فيتنام، فكيف ستساعدنا اليابان؟".

(١) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Washington, January 12, 1965, P. 41.*

(٢) أتسوسيبورو شينا: (١٨٩٨-١٩٧٩)، رجل دولة ياباني، وهو أمين شقيق الجنرال اندوساداما *Ando Sadami* الحاكم العام لتايوان بين عامي ١٩١٥-١٩٢٠، تسلم شينا وزارة التجارة عام ١٩٢٥، وزير خارجية اليابان بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٦، كان له الدور الأهم في الوصول إلى اتفاقية ١٩٦٥ مع كوريا الجنوبية التي أعادت العلاقات بين البلدين. للتوسع ينظر:

Marie Söderberg, Chinese-Japanese Relations in the Twenty First Century: Complementarily and Conflict, Routledge Press, London, 2002, P.90.

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Washington, January 12, 1965, P. 41.*

وبدوره تعهد ساتو بزيادة المساعدات الاقتصادية لفيتنام الجنوبية وأوضح أن المساعدات بلغت ما قيمته مليون ونصف المليون دولار، فضلاً عن إرسال الفرق الطبية^(١).

عقد ساتو اجتماعه الثاني مع الرئيس جونسون في اليوم نفسه، وبحضور وزير الخارجية راسك والسفير الأميركي رايشاور، وخلال الاجتماع أثار ساتو مشكلة جزر بونين وأوكيناوا. إذ أكد على أهمية هذه الجزر بالنسبة للولايات المتحدة في صراعها ضد فيتنام الشمالية، لكنه أوضح أن حكومته تتعرض إلى ضغوط كبيرة من الرأي العام الياباني الذي يطالب بإعادتها إلى السيادة اليابانية، وبين ساتو أنه لا يرغب بعودة الجزر فوراً ولكن على الإدارة الأميركية اتخاذ حزمة من الإجراءات تساعد على تهدئة الرأي العام الياباني مثل إعطاء سكان الجزر مزيداً من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإعادة سكان بونين المهجرين منذ عام ١٩٤٥ إلى موطنهم الأصلي^(٢). ومن جانبه شدد جونسون على أن بحث عودة الجزر اليابانية مرتبط بشكل كبير بمدى استقرار الوضع في جنوب شرق آسيا إذ قال: "إنني أتطلع إلى اليوم الذي نستطيع فيه تحقيق الأمن لدول العالم الحر في الشرق الأقصى، وبذلك نستطيع تحقيق هذه الرغبة [عودة الجزر]". وفي السياق نفسه أكد ساتو أنه ينوي القيام بزيارة إلى جزر أوكيناوا بعد عودته إلى اليابان الأمر الذي رفضه راسك منوهاً إلى أن الزيارة في هذا الوقت من شأنها أن تخلق مشكلات عدة وينبغي تأجيلها إلى وقت آخر تكون نتائجها مفيدة^(٣).

وبعد انتهاء المحادثات توصل الطرفان إلى اعلان مشترك في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٥ كان أهم بنوده:^(٤)

١. التأكيد على أهمية جزر بونين وأوكيناوا لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأقصى.

٢. أن بحث عودة الجزر مرتبط بشكل كبير باستقرار الوضع في جنوب شرق آسيا.

٣. العمل المشترك بين اليابان والولايات المتحدة لتعزيز رفاه سكان جزر بونين وأوكيناوا.

٤. تأكيد اليابان على زيادة مساعداتها الاقتصادية لفيتنام الجنوبية.

(1) Michael Schaller, *Japan and Cold War 1960-1991*, University of Oxford Press, New York, 1999, P. 168.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIX, *Memorandum of Conversation*, Washington, January 12, 1965, P. 42.

(3) Ibid, P. 44.

(4) Diane B. Kunz, *The Diplomacy of the Crucial Decade: American Foreign Relations During the 1960s*, University of Columbia Press, New York 1994, P. 267.

٥. التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان ضد أي هجوم نووي من الصين الشعبية. ان أهم ما حققه ساتو من خلال مباحثاته في واشنطن هو حصوله على اعتراف من جونسون بعودة جزر بونين وأوكيناوا إلى السيادة اليابانية شريطة استقرار الوضع في جنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من عدم حصول ساتو على موعد محدد لعودة هذه الجزر إلا ان ذلك يعد تقدماً في موقف الولايات المتحدة تجاه عودة الجزر إلى اليابان^(١)، وبالمقابل كان على اليابان دعم السياسة الأمريكية سيما في صراعها ضد فيتنام الشمالية. ودعماً للسياسة الأمريكية صرح ساتو في ٢٨ كانون الثاني من العام نفسه قائلاً: "على الرغم من ان اليابان لا تستطيع أن تقدم المساعدات العسكرية لفيتنام الجنوبية بسبب القيود الدستورية لكنني سأكون سعيداً إذا كنا نستطيع تقديم ما هو أكثر من الدعم المعنوي". وتنفيذاً لهذه السياسة أقر الدايت في اليوم نفسه قانوناً قدم بمقتضاه مساعدات إضافية إلى فيتنام الجنوبية، وبموجب هذا القانون أرسلت الحكومة اليابانية ١١٦٤٥ مديعاً إلى جنوب فيتنام، وفتح قنوات إذاعية في اليابان تبث باللغة الفيتنامية لدعمها اعلامياً ضد فيتنام الشمالية، فضلاً عن إرسال الإمدادات والفرق الطبية^(٢). وعلى الرغم من اعلان ساتو دعمه للسياسة الأمريكية، إلا انه دعا إلى بذل الجهود من أجل حل الأزمة الفيتنامية بالطرق السلمية دون اللجوء إلى الحل العسكري، ففي ٢٩ كانون الثاني من العام نفسه وخلال جلسة للدايت الياباني تحدث ساتو قائلاً: "إننا نحذر من أي تدخلات خارجية، وان الدول الآسيوية هي المسؤولة بالدرجة الأساس لمنع تدخل عسكري في فيتنام". وخلال الجلسة كلف ساتو أحد أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي نودا أيشي **Noda Uish** بتشكيل لجنة والذهاب إلى سايجون **Saigon**. وبحث إمكانية التوصل إلى حل سلمي مع المسؤولين الفيتناميين الجنوبيين، وقد ضمت اللجنة عدد من النواب والاستشاريين السياسيين^(٣).

وصلت لجنة نودا ايشي إلى سايجون في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٥، وفور وصولها عقدت سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الفيتناميين الجنوبيين^(٤)، وقبل أن ترفع لجنة نودا

(١) *Makoto Iokibe, The Road to the Reversion of Okinawa Comparing Decision-Making Processes: Japan and the U. S., University of Kobe, 2003, P. 64*

(٢) *Walter Lafeber, Op. Cit., P. 242.*

(٣) *Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 26.*

(٤) للتوسع حول المباحثات التي اجراها نودا في فيتنام الجنوبية . ينظر:

Thomas R. H. Havens, Op. Cit., Pp. 26-28.

تقريرها إلى الحكومة اليابانية وتحديداً في ٧ شباط من العام نفسه، هاجمت الطائرات الأميركية مواقع مقاتلي الفيت كونغ *Viet Cong* ^(١) في فيتنام الشمالية، الأمر الذي عدّ بداية الحرب الأميركية الفيتنامية ^(٢). ويبدو ان الولايات المتحدة حرصت على عدم استخدام قواعدها في أوكليناوا في ذلك الهجوم لأنها أرادت أن تعرف ردة الفعل الشعبي في اليابان تجاه الحرب على فيتنام من جهة، ولضمان استمرار الدعم السياسي والاقتصادي من حكومة ساتو من جهة أخرى.

أعلنت الحكومة اليابانية موقفها الرسمي من القصف الأميركي لفيتنام الشمالية في ١٠ شباط من العام نفسه، إذ وصف وزير الخارجية شينا الهجمات بـ"المبررة"، ووجد أنها تمثل دفاعاً عن النفس ضد مقاتلي الفيت كونغ الذين خرقوا اتفاق جنيف لعام ١٩٥٤ من خلال مهاجمتهم للسفن الأميركية في خليج تونكين. وبعد تصريح شينا بيومين صرح ساتو للصحافة محذراً من اتساع نطاق الحرب او استمرارها لمدة أطول. ومن جانبها انتقدت الأحزاب المعارضة موقف الحكومة اليابانية من الهجوم الأميركي وطالبوا بإلغاء المعاهدة الأمنية إذ عدوها الأداة الرئيسة لتنفيذ مخططات الولايات المتحدة في المنطقة ^(٣)، وأكدوا أن الإدارة الأميركية لن تحترم تعهداتها في مشاوره الحكومة اليابانية في حال أرادت استخدام قواعدها في أوكليناوا في الحرب على فيتنام الشمالية، وأوضحوا أن ليس من حق الأميركيين استخدام هذه القواعد في أية أعمال عسكرية خارج منطقة المعاهدة المتمثلة بمنطقة الشرق الأقصى. وقد رفض شينا في ١٤ شباط من العام

(١) الفيت كونغ: الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام، حركة مقاومه مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، نشطت الفيت كونغ بعد انسحاب الفرنسيين من فيتنام ١٩٥٤ ضد حكم دينغ ديم *Ding Diem* الموالي للولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى دخولهم في صراع مع الحكومة، أعلنت فيتنام الشمالية عام ١٩٥٩ تأييدها لقوات الفيت كونغ وإمدادهم بالسلاح، وإيواء قادتها، كان لهجوم ألفيت كونغ الواسع ضد القوات الأميركية عام ١٩٦٨ سبباً مباشراً في إعلان نيكسون وقف العمليات العسكرية ضد فيتنام. للتوسع ينظر:

Vo Nguyen Giap, People s Army: The Viet Cong Insurrection Manual for Underdeveloped Countries, New York, 1962.

(٢) *Miyume Tanji, The Enduring Myth of On Okinawa Struggle: The History and Trajectory of Diverse Community of Protest, Unpublished Dissertation of Doctor, University of Murdoch, The Division of Arts, 2003, P. 160; Mao Lin, China and the Escalation of the Vietnam War: January to July 1965, Unpublished Thesis of Master, University of Georgia, Collage of Arts, 2004, P. 49.*

(٣) *Thomas R. H., Havens, Op. Cit., P. 27.*

نفسه حجج الأحزاب المعارضة، مشدداً على أن معاهدة الأمن والتعاون المشترك تعطي الحق للولايات المتحدة باستخدام قواعدها في اليابان ضد أي عمل يهدد الأمن والسلم الدوليين^(١). ونتيجة لموقف الحكومة اليابانية المساند للحرب على فيتنام الشمالية شنت الصحف اليابانية هجوماً عنيفاً على ساتو إذ عدته شريكاً فيما وصفته بـ"الحرب الانتقامية"، الأمر الذي أسهم في إثارة الرأي العام الياباني، فعمت المظاهرات في مدن يابانية عدة، كان أبرزها المظاهرة التي دعت إليها الأحزاب الاشتراكية في ٢٦ شباط من العام نفسه، إذ توجهت المظاهرة إلى مقر السفارة الأميركية في طوكيو، وسلمت السفير مذكرة احتجاج رفضت من خلالها الحرب على فيتنام الشمالية، وطالبت بوقفها فوراً، ولم تقتصر معارضة الحرب على الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي، بل تعدى ذلك ليشمل عدد من أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي، إذ أعلن فوجياما وماتسوموتو وهم من القيادات البارزة في الحزب في ٦ أيار من العام نفسه رفضهم لسياسة ساتو وطالبوا تشكيل لجنة برئاسة ماتسوموتو، على أن تذهب إلى سايجون لمعرفة حقيقة الأوضاع هناك وبحث إمكانية تحقيق السلام مع المسؤولين في جنوب فيتنام، وقد وافق ساتو في اليوم نفسه على تشكيل اللجنة^(٢).

وفي غضون ذلك برزت منظمته مناهضة للحرب الأميركية على فيتنام الشمالية في اليابان عرفت بأسم بهيرن *Beheiren*^(٣) كان لها دوراً مهماً في تنظيم المظاهرات المناهضة للحرب وكان أغلب أعضائها من الفنانين والمثقفين والأدباء وأساتذة الجامعات، ولم يكن لأعضائها أي ارتباط بالأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي الياباني^(٤)، وقد سعت بهيرن إلى تحقيق ثلاث أهداف الأول هو وقف الحرب وتحقيق السلام في فيتنام، والثاني منح الشعب الفيتنامي حق تقرير المصير، أما الهدف الثالث فقد تمثل بالعمل على وقف ما وصفته بتواطؤ الحكومة اليابانية مع الأميركيين^(٥).

(1) Jiyul Kim, U. S. and Korea in Vietnam and the Japan-Korea Treaty, Unpublished Thesis of Master, University of Harvard, College of Arts, 1991, P. 209.

(2) Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 40.

(٣) للتوسع حول دور منظمة بهيرن في معارضة الحرب الأميركية ضد فيتنام الشمالية وأبرز قادتها. ينظر:

Yumiko Iida, Rethinking Identity In Modern Japan : Nationalism as Aesthetics, Routledge, London, 2001, Pp. 121-126.

(4) Marilyn B. Voun, Why I Chose Imperialism an Open Letter to "Imperialists" Bulletin of Concerned Asian Scholars of Journal, Vol. 2, 2001, P. 108.

(5) Koichi Hamada, Japan 1968: A Reflection Point During the Era the Economic Miracle, University of Rale, 1996, P. 2.

ان معارضة اليابانيين للحرب على فيتنام كان ورائها عدة أسباب أبرزها ما كانت تنقله الصحف وقنوات التلفزة اليابانية من صور مروعة نتيجة قصف الطائرات الأمريكية للمدن الفيتنامية، وما تخلفه هذه الهجمات من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، أغلبهم من الأطفال والنساء، الأمر الذي ذكر اليابانيين بدمار مدنها، وما قدموه من ضحايا خلال الحرب العالمية الثانية^(١). ومن الأسباب الأخرى هو قلقهم من اتساع نطاق الحرب لتشمل دولاً أخرى، فالهجمات الأمريكية قد تؤدي إلى دخول الصين الشعبية الحرب، وربما تهاجم القواعد الأمريكية في اليابان مما يجعل اليابان مضطرة للمشاركة في الحرب بناء على معاهدة الأمن والتعاون المشترك لعام ١٩٦٠، الأمر الذي ينعكس سلباً على الوضع الداخلي في اليابان ويزيد من حدة الانقسام بين الاشتراكيين والشيوعيين من جهة، وحزب الأحرار الديمقراطي من جهة أخرى^(٢).

وصلت لجنة ماتسوموتو إلى سايجون في الأول من نيسان ١٩٦٥، وقد ضمت في عضويتها عدد من الاستشاريين السياسيين ونواب في الدايت الياباني، وفي ٢٣ نيسان رفع ماتسوموتو تقريره إلى الحكومة اليابانية، والذي أكد على ضرورة عدم انخراط الحكومة اليابانية في مساندة الولايات المتحدة في الحرب على فيتنام الشمالية، وبينما كانت الحكومة تبحث التقرير صرح ماتسوموتو إلى إحدى قنوات التلفزة تصريحاً انتقد فيه سياسة الحكومة واتهمها بعدم معرفتها عن الأوضاع في جنوب فيتنام، وأن القصف الأمريكي ساهم في تعزيز نفوذ الشيوعيين فيها. ومن جانبه رفض ساتو ما جاء في تقرير ماتسوموتو، ودافع عن تحالفه مع الولايات المتحدة، وأشار إلى أن هدف الحرب هو وقف التوسع الشيوعي الذي يهدد اليابان نفسها^(٣).

أثار تقرير ماتسوموتو حالة من الانقسام داخل حزب الأحرار الديمقراطي، فدعت بعض القيادات إلى وقف الحرب والبحث عن حل سلمي للامنة، فضلاً عن انتقادهم لموقف الحكومة اليابانية المساند للحرب، ولمنع حدوث انقسام داخل حزب الأحرار الديمقراطي أرسلت الإدارة الأمريكية في نهاية نيسان من العام نفسه وفداً برئاسة هنري لودج كابوت **Henry**

(1) Kelly D. John Ston, "What We Had Instead of Childhoods", *Experience as Remembrance in the Vietnam of Kaiko Takishi*, Unpublished Thesis of Master, University of Massachusetts, College of Arts, 2009, P. 2.

(2) Jiyul Kim, *Op. Cit.*, P. 210.

(3) Thomas R. H. Havens, *Op. Cit.*, Pp. 40-41.

Lodge Cabot^(١) إلى اليابان، وكانت مهمة الوفد الرئيسية هي توحيد موقف حزب الأحرار الديمقراطي لضمان دعم السياسة الأميركية في جنوب شرق آسيا، وقد عقد كابوت لقاءات عدة مع بعض قيادات الحزب، سيما المعارضين لسياسة ساتو، وحثهم على أهمية بذل الجهود للوقوف بوجه التوسع الشيوعي، وقد استطاع اقناعهم لعقد مؤتمر خاص بالحزب في أيار القادم الهدف منه دعم السياسة الأميركية^(٢).

لقد تزامن وجود الوفد الأميركي في اليابان مع اشتداد المظاهرات المناهضة للحرب، ففي ٢٤ نيسان ١٩٦٥ خرجت مظاهرة كبيرة دعت إليها منظمة بهيرن، وقد انطلقت المظاهرة من إحدى حدائق العاصمة طوكيو باتجاه السفارة الأميركية وهم يحملون أغصان الأشجار والبالونات البيضاء تعبيراً عن دعوتهم للسلام وقد سلموا السفير الأميركي مذكرة احتجاج ضد الحرب^(٣). وفي السياق نفسه كان من المقرر أن يلقي كابوت محاضرتين في جامعتي طوكيو وكيوتو *Kyoto* في ٢٩ نيسان، إلا أن الطلاب أضربوا عن الدوام وتظاهروا عند مدخل الجامعتين رافعين لافتات منددة بسياسة الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع كابوت إلى إلغاء زيارته إلى جامعتي طوكيو وكيوتو^(٤).

وفي ظل هذه الظروف عقد حزب الأحرار الديمقراطي مؤتمراً في ١٨ أيار من العام نفسه حضره كل أعضاء الحزب^(٥)، وتوصلوا إلى وثيقة يمكن اعتمادها في سياسة الحكومة اليابانية تجاه الأزمة الفيتنامية وأبرزها: ^(٦)

(١) هنري كابوت لودج: (١٩٠٢-١٩٨٥)، سياسي أميركي وسيناتور عن الحزب الجمهوري، ولد لعائلة سياسية، إذ كان والده عضواً في الكونغرس عن ولاية ماسوشوستس، انتخب هنري كابوت لودج نائباً عن الولاية نفسها في عام ١٩٣٦، انتخب للمرة الثانية عام ١٩٤٢، وعلى الرغم من عضويته في الكونغرس شارك في الحرب العالمية الثانية برتبة مقدم في الجيش الأميركي، عينه أيزنهاور سفيراً لبلاده في الأمم المتحدة عام ١٩٥٢، ثم سفيراً في فيتنام الجنوبية للمدة ١٩٦٣-١٩٦٤، اختير سفيراً للمرة الثانية لفيتنام الجنوبية للمدة ١٩٦٥-١٩٦٧، ثم سفيراً إلى ألمانيا ١٩٦٨-١٩٦٩. للتوسع ينظر:

Cathal J. Nolan (ed.), Notable U.S. Ambassadors since 1775: A Biographical Dictionary, Greenwood Press, Westport, 1997, Pp. 234-240; Dennis Kavanagh (ed.), Op. Cit., P. 297.

(٢) *Jiyul Kim, Op. Cit., P. 210.*

(٣) *Hirata Keiko, Civil Society and NGOs in Japan, St. Martin, New York, 2002, P. 27.*

(٤) *Jiyul Kim, Op. Cit., P. 211.*

(٥) *Michael Schaller, Op. Cit., P. 192.*

(٦) *Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 44.*

١. إدانة هانوي وعدها المسؤول الأول عن نشوب الحرب لمهاجمتها السفن الأميركية في خليج تونكين الأمر الذي يعد خرقاً لمقررات مؤتمر جنيف ١٩٥٤.
٢. دعم الولايات المتحدة في حربها ضد الشيوعيين في فيتنام الشمالية.
٣. للولايات المتحدة الحق في استخدام قواعدها في اليابان دون تشاور مسبق مع الحكومة اليابانية.

٤. ضمان أمن فيتنام الجنوبية ضد أي اعتداء خارجي.

٥. دعم الجهود الدولية لإنهاء القتال في فيتنام بأسرع وقت ممكن.

من الواضح ان النقاط التي توصل اليها أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي أفرزت أمرين مهمين، الأول يمثل ترجيحاً لرأي ساتو والجناح المؤيد للحرب داخل الحزب، والثاني هو مدى التأثير والنفوذ الأمريكي على المعارضين، اذ ان المؤتمر جاء بنصيحة من كابوت، وهذا يدل على الأثر القوي للأميركيين في السياسة الداخلية اليابانية.

وبعد يوم واحد من اصدار حزب الأحرار الديمقراطي وثيقته حذر رايشاور وزير الخارجية راسك من ان الحرب على فيتنام أثرت بشكل خطير على العلاقات اليابانية الأمريكية، وان الظروف في اليابان تشبه إلى حد كبير الظروف التي رافقت التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك عام ١٩٦٠، لكن الفارق الأساس بين الحدثين ان المظاهرات المناهضة للمعاهدة الأمنية ارتكزت أساساً على الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي، في حين ان المتظاهرين ضد الحرب على فيتنام اغلبهم من غير المنتمين إلى أي حزب معين، وهم من النخبة المثقفة والمؤثرة في الرأي العام الياباني، ونبه رايشاور إلى ان استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخراً في اليابان أكدت تراجعاً في نسبة المؤيدين للسياسة الأمريكية، فقبل الهجوم الأمريكي على فيتنام قدر نسبة المؤيدين للولايات المتحدة بـ ٤٩% أما بعد الحرب فتراجعت إلى ٤٠%، بينما ارتفعت نسبة المطالبين بالوقوف على الحياد من ٢١% قبل الحرب إلى ٣٢% بعد الحرب. وأوضح رايشاور أن السبب الرئيس في معارضة اليابانيين للحرب هو قلقهم من اتساع نطاق الحرب الأمر الذي ربما يؤدي إلى دفعهم للمشاركة فيها^(١).

(1) F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 19, 1965, P. 46.

ولمنع تدهور العلاقات الأميركية اليابانية بسبب الحرب على فيتنام من جهة ولتقديم الدعم لحكومة ساتو من جهة أخرى اقترح رايشاور في ١٩ أيار من العام نفسه على وزارة الخارجية الشروع بمفاوضات مع الحكومة اليابانية من أجل إنهاء المشكلات العالقة بين البلدين مثل مشكلة صيد الأسماك في شمال المحيط الهادي ومشكلة فتح الأسواق الأميركية أمام البضائع اليابانية^(١). وقد وافقت وزارة الخارجية في ٢٥ من الشهر نفسه على مقترحات رايشاور، ونتيجة لذلك عقد الأخير مع شيئا لقاءات عدة لكنهما لم يتوصلا إلى حلول مرضية للطرفين بسبب تشدد الإدارة الأميركية، سيما بما يتعلق بفتح أسواقها أمام البضائع اليابانية^(٢). ويبدو أن الإدارة الأميركية لم تكن جادة في بحث المشكلات مع الحكومة اليابانية، وإن هدفها الأساس هو صرف أنظار الرأي العام الياباني عن قصف الطائرات الأميركية لفيتنام الشمالية.

وفي ١٥ حزيران من العام نفسه التقى رايشاور مع ساتو إذ أعرب الأخير عن قلقه نتيجة استمرار المظاهرات المناهضة للحرب على فيتنام، سيما مع اقتراب موعد انتخابات مجلس المستشارين المزمع إجراؤها في ٤ تموز من العام نفسه، وأوضح ساتو إلى أن شعار حزب الأحرار الديمقراطي في الانتخابات سيكون نأي اليابان بنفسها إلى أقصى حد عن الحرب في فيتنام، لكنه أكد للسفير رايشاور أن الحكومة اليابانية ستتخذ موقفاً أكثر حسماً لصالح السياسة الأميركية بعد ضمان نتائج الانتخابات^(٣).

وفي انتخابات أعضاء مجلس المستشارين في اليابان في ٤ تموز ١٩٦٥، شهد تمثيل أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي داخل مجلس المستشارين تراجعاً طفيفاً إذ حصلوا على ٧١ مقعداً من أصل ١٢٧، أي بفارق أربع مقاعد عن انتخابات عام ١٩٦٢^(٤).

استغل رايشاور فوز حزب الأحرار الديمقراطي في انتخابات مجلس المستشارين، وجدد دعوته لوزير الخارجية راسك في ١٤ تموز من العام نفسه باتخاذ موقف أكثر مرونة لحل المشكلات الاقتصادية مع اليابان لضمان استمرار دعمها في الحرب ضد فيتنام الشمالية، وتطرق رايشاور إلى مشكلة جزر أوكيناوا إذ عدها النقطة الأكثر ضعفاً في العلاقات بين

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, May 19, 1965, P. 46.*

(2) *Ibid, P.48.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, June 15, 1965, P. 50.*

(4) *Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 48.*

البلدين وأشار إلى ان هناك إجماع بين مختلف الأحزاب السياسية اليابانية بما فيها حزب الأحرار على ضرورة عودتها إلى السيادة اليابانية، وفي السياق نفسه حث رايشاور الادارة الأميركية على اتباع نهج جديد وسياسة مختلفة مع اليابان، وضرورة الأخذ بنظر الاعتبار أربع قضايا مهمة إذ ما اريد الاستمرار بتحسين العلاقات بين البلدين لأطول مدة ممكنة وهي: (١)

١. تجنب استهداف المدنيين الفيتناميين خلال العمليات الجوية لأن ذلك يؤدي إلى ردود فعل سلبية داخل اليابان.

٢. إبداء الرغبة الأميركية للقبول بمفاوضات دولية تنهي حالة الحرب، ومن المفيد أن يكون لليابان دوراً فيها.

٣. ينبغي علينا التوصل إلى حلول نهائية لجميع المشكلات الاقتصادية مع اليابان.

٤. توسيع صلاحيات الحكم المحلي في أوكيناوا، فضلا عن زيادة الدعم الاقتصادي لرفاه سكانها.

يتضح مما تقدم ان الولايات المتحدة كانت حريصة على استمرار دعم اليابان لها في الحرب على فيتنام، وان استمرار هذا الدعم لا يمكن ان يحصل في ظل حالة الانقسام التي كان يعيشها حزب الأحرار الديمقراطي، لذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها من اجل توحيد موقف الحزب لدعم الحرب. وعلى الرغم من ان اليابان لم يكن بمقدورها تقديم الدعم العسكري للولايات المتحدة، لكن الأميركيين كانوا يدركون أهمية هذا الدعم من خلال السماح لها باستخدام القواعد العسكرية في أوكيناوا. في حين كانت الحكومة اليابانية قلقة من الحرب لسببين الأول هو خوفهم من اتساع نطاق الحرب ودخول أطراف أخرى مثل الصين الشعبية إلى جانب فيتنام الشمالية الأمر الذي يجعلها مجبرة لدخول الحرب إلى جانب الولايات المتحدة بناء على معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين البلدين، اما السبب الثاني فهو قلقها من اثاره مشاعر اليابانيين تجاه الحكومة اليابانية واستغلال ذلك من الأحزاب المعارضة لها، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار اليابان.

(١) F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum From the Ambassador to Japan (Reischauer) to Secretary of State (Rusk), Tokyo, July 14, 1965, P. 55.

المبحث الثاني: موقف الحكومة اليابانية من استخدام الولايات المتحدة قواعدها

في أوكلينوا في الحرب ضد فيتنام الشمالية ١٩٦٥-١٩٦٨

بعد ان نجحت الولايات المتحدة في الحصول من الحكومة اليابانية على موقف مؤيد لحربها على فيتنام الشمالية، أقدمت على الخطوة الثانية وهي استخدام قواعدها في اليابان ضد مقاتلي الفيت كونغ، ففي ٢٩ تموز ١٩٦٥ هاجمت ثلاثين طائرة من نوع B52 القوات الفيتنامية الشمالية انطلاقاً من إحدى القواعد الأميركية في أوكلينوا دون علم الحكومة اليابانية،^(١) وقد أدى القصف إلى سقوط أعداد كبيرة من المدنيين الفيتناميين، الأمر الذي أدى إلى إثارة مشاعر اليابانيين، فخرجت مظاهرات عدة في مدن يابانية مختلفة طالبت الحكومة اليابانية بوقف القصف الأميركي انطلاقاً من أوكلينوا، فضلاً عن مطالبتهم بعودة بونين وأوكلينوا إلى السيادة اليابانية^(٢).

أثار استخدام الولايات المتحدة لقواعدها في أوكلينوا قلق الحكومة اليابانية، فدعا ساتو في ٣٠ تموز من العام نفسه إلى عقد جلسة استثنائية للدايت الياباني، لبحث تداعيات القصف الأميركي، وخلال الجلسة أعرب ساتو عن استيائه نتيجة عدم إبلاغه من الإدارة الأميركية قبل استخدامهم لقواعدهم في أوكلينوا، وأكد أن هذه العملية ستكون لها نتائج سلبية على الوضع الداخلي في اليابان وستستغل من اليساريين ضد حزب الأحرار الديمقراطي الذي شهدت شعبيته تراجعاً بسبب مساندته للسياسة الأميركية، وشدد على ضرورة بذل الجهود الدولية من أجل اقناع الأطراف المتصارعة للدخول في مفاوضات تنهي حالة الحرب^(٣).

في غضون ذلك كشفت صحيفة أساهي *Asahi* اليابانية في ٣١ تموز من العام نفسه أن نائب السفير الأميركي في اليابان جون إيمرسون *John Emmerson*^(٤) وقبل انطلاق

(١) *Jacob Van Staaveren, U.S.A. Plans and Operations South East Asian 1965, 2005, P. 57.*

(٢) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, July 30, 1965, P. 56.*

(٣) *Kiyoshi Nakachi, Ryukyu-U.S-Japan Relations 1945-1972, Maryland, 1989, P. 121.*

(٤) جون إيمرسون: سياسي أميركي، دخل السلك الدبلوماسي منذ عام ١٩٣٥، عمل مستشاراً لقائد سلطة الاحتلال الأميركي لليابان ماك آرثر، تقلد مهمات دبلوماسية في كل من باكستان ولبنان وفرنسا ونيجييريا بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٢، عين نائباً للسفير الأميركي في طوكيو عام ١٩٦٢، توفي عام ١٩٨٤. للتوسع ينظر:

John K. Emmerson and Harrison M. Holland, The Eagle and the Rising Sun: America and Japan the Twentieth Century, Reading M.A., 1988, P. 185.

الطائرات من أوكيناوا بساعات قليلة حذر من ان ذلك سيكون له آثار سيئة على استقرار الوضع الداخلي في اليابان^(١)، وأضاف قائلاً: "ان انطلاق الطائرات من أوكيناوا ستثير شكوك لدى الشعب الياباني لاداع لها"^(٢) وفي السياق نفسه نبه رايشاور الذي كان بزيارة الى واشنطن في ٣ آب من العام نفسه إلى ان استخدام أوكيناوا في الحرب على فيتنام سيؤثر بشكل كبير على العلاقات الأمريكية-اليابانية وأردف قائلاً: "ان خسارة علاقتنا باليابان وبسبب فيتنام ستكون أكبر كارثة من أي شيء آخر قد يحدث"^(٣).

تزامن القصف الأمريكي لفيتنام من قواعدها في أوكيناوا مع تحضيرات ساتو للقيام بزيارة للجزيرة رغم الرفض الأمريكي وهي الزيارة الأولى من نوعها لرئيس وزراء ياباني منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد وصل ساتو إلى أوكيناوا في ١٩ آب من العام نفسه^(٤)، وعند وصوله عقد اجتماعاً مع أعضاء الادارة المحلية للجزيرة، إذ وعدهم بزيادة الدعم الاقتصادي لها والعمل على رفاه سكانها، وما أن أنهى ساتو اجتماعه حتى خرجت مظاهرة مؤيدة لزيارته، رفع فيها المتظاهرين لافتات كتب عليها شعارات تدعو إلى عودة أوكيناوا إلى السيادة اليابانية، الأمر الذي أثار عاطفة ساتو حتى انه أجش بالبكاء امام الأعلام، وأكد على ان حقبة ما بعد الحرب لن تنتهي حتى تتحقق عودة أوكيناوا إلى الوطن^(٥).

وفي اليوم التالي نظم الاشتراكيون والشيوعيون في أوكيناوا مظاهرة كبيرة مناهضة لسياسة الحكومة اليابانية، سيما فيما يتعلق باستخدام الأميركيين لقواعدهم في أوكيناوا ضد فيتنام الشمالية^(٦)، وقد توجهت المظاهرة إلى أحد الفنادق وسط مدينة ناها حيث مكان اقامة ساتو، وقد

(1) Quoted in:

Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 77.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, July 30, 1965, P. 56.

(3) Michael Schaller, The United States and Japan, P. 193.

(4) Miyume Tanji, Op. Cit., P. 156.

(5) Shinji Kojima, Regaining Human Life: U. S. Military Base Worker's Movement in Okinawa 1945-1972, Hawai'i, 2004, P. 132; Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., Pp. 122-123.

(6) Matthew Gottlieb, is it Nationalism? History? Impact on Okinawa Identity, Unpublished Thesis of Master, Virginia University, College of Arts, 2008, Pp. 131-132.

وقد حاول بعض المتظاهرين اقتحام الفندق والاعتداء على ساتو، لكن القوات الأمريكية تدخلت بسرعة وقامت بنقله إلى أحد القواعد الأمريكية^(١).

أثارت تصريحات ساتو المطالبة بعودة أوكتيناوا إلى السيادة اليابانية قلق الإدارة الأمريكية، فطلبت من السفير ريشاور استيضاح الموقف الياباني، فالتقى ريشاور في ٢٥ آب من العام نفسه مع يامانو *Yamano* مدير مكتب الاتصال بالمناطق الخاصة (الجزر التي ظلت تحت السيطرة العسكرية الأمريكية)، الذي رافق ساتو في زيارته إلى أوكتيناوا، وخلال الاجتماع أكد يامانو على أهمية أوكتيناوا بالنسبة للولايات المتحدة في صراعها مع الشيوعيين الفيتناميين، وأن الحكومة اليابانية ليس لديها النية بعودتها إلى السيادة اليابانية فوراً، لكنه وفي الوقت نفسه أشار إلى وجود فجوة بين رغبات سكان أوكتيناوا المطالبة بالعودة إلى اليابان وبين الإجراءات المتخذة من الحكومة والمقتصرة على الدعم الاقتصادي لها. وما إن أنهى ريشاور لقائه مع يامانو حتى اتصل بالخارجية الأمريكية إذ نبه إلى أن هناك رغبة كبيرة لدى اليابانيين تجاه عودة أوكتيناوا، وأن استمرار السيطرة الأمريكية على أوكتيناوا أصبح أمراً من غير الممكن تجاهله، وأن علينا الاستعداد للدخول بنقاش بناءً مع الحكومة اليابانية حول الجزيرة^(٢).

وفي ٤ أيلول ١٩٦٥ التقى ساتو مع ريشاور، إذ أكد على وجود فتور في العلاقات الأمريكية اليابانية بسبب هجوم الطائرات الأمريكية من قواعدها في أوكتيناوا وما رافقها من مظاهرات مناهضة للسياسة الأمريكية. ومن جانبه نبه ريشاور إلى أن أية هزيمة للولايات المتحدة في حربها ضد الشيوعيين الفيتناميون سيشكل تهديداً مباشراً لليابان بالدرجة الأساس. وأن دعم الحكومة اليابانية ليس بسبب وجود معاهدة أمنية بين البلدين وإنما لمنع ذلك التهديد. وقد طلب ريشاور من ساتو زيادة الدعم الاقتصادي لفيتنام الجنوبية، ومن جانبه أكد ساتو على أن أغلبية الشعب الياباني لازالت تدعم حكومته على الرغم من الأحداث الأخيرة، ولضمان استمرار الدعم الشعبي له، على الولايات المتحدة أن تبدي مرونة لحل المشكلات الاقتصادية بين البلدين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الرأي العام الياباني. أما ما يخص الحرب على

(1) *Miyme Tanji, Op. Cit., P. 157.*

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, August 25, 1965, P. 59.*

فيتنام فرأى ساتو ان الوقت قد حان لاجاد حل سلمي وان اليابان على استعداد للقيام بدور الوسيط لانهاء الحرب، الأمر الذي ساندته رايشاور بقوة^(١).

ويبدو ان رغبة ساتو للقيام بدور الوسيط من أجل وضع حد للحرب الأميركية على فيتنام الشمالية ترجع لسببين رئيسيين، الأول يتمثل بمحاولته كسب الرأي العام الياباني وتخفيف الضغط على حكومته، سيما وان الكثير من اليابانيين اتهموه بالتبعية للسياسة الأميركية، لذلك حاول اتباع سياسة أكثر استقلالية، أما السبب الثاني فيتعلق بنجاح الوساطة، إذ ان وقف الحرب يفتح الطريق أمام مفاوضات مع الأميركيين لاستعادة جزر بونين وأوكيناوا إلى السيادة اليابانية. فضلاً عن ان ذلك سيعيد اليابان بقوة إلى الواجهة الدولية بممارسة دور في السياسة الخارجية وحل المشكلات العالمية.

وبناءً على رغبة اليابان للقيام بوساطة لانهاء الحرب، وبسبب حلول العام الجديد واقتراب أعياد الميلاد، أمر الرئيس جونسون بوقف الضربات الجوية على فيتنام الشمالية، وأرسل نائبه هوبرت همفري *Hubert Humphrey* ^(٢) إلى اليابان في ٢٩ كانون الأول ١٩٦٥، وعند وصوله عقد اجتماعاً مع ساتو، وخلال الاجتماع أكد همفري على موافقة الرئيس جونسون على قيام اليابان بوساطة لانهاء الحرب^(٣)، وان الرئيس جونسون لديه الرغبة الحقيقية في تحقيق السلام، لكنه شدد على أن يكون طلب السلام من مصدر قوة وليس ضعف. وفي الوقت نفسه

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, September 4, 1965, P. 60.*

(٢) هوبرت همفري: (١٩١١-١٩٧٨)، ولد في ولاية مينيسوتا الأميركية، وهو من عائلة ذات أصول نرويجية هاجرت إلى الولايات المتحدة، حصل على شهادته في العلوم السياسية من جامعة مينيسوتا عام ١٩٣٩، وفي عام ١٩٤٥ انتخب عمدة لمدينة منيوليس *Minneapolis*، ثم عضواً في الكونغرس عن الحزب الديمقراطي عن ولاية مينيسوتا ١٩٤٧، وفي عام ١٩٦٠ فشل في اختياره مرشحاً للحزب الديمقراطي، عينه جونسون نائباً له في عام ١٩٦٤، وعندما قرر نيكسون عدم الترشيح لانتخابات ١٩٦٨، رشح همفري نفسه للانتخابات الرئاسية، إلا ان نيكسون استطاع الفوز في هذه الانتخابات ويرجع سبب فشل همفري إلى تأييده القوي للحرب في فيتنام. للتوسع ينظر:

Robert D. Loevy (ed.), The Civil Rights Act of 1964: The Passage of the Law the Ended Racial Segregation, New York, 1997, Pp. 77-78; Dickson A. Mungazi, The Evolution of Educational Theory in the United States, Westport, 1999, Pp. 175-176.

(3) *Jiyul Kim, Op. Cit., P. 235.*

حث همفري الحكومة اليابانية على مضاعفة جهودها في تقديم المساعدات الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا^(١).

بدأ ساتو محاولته الأولى لتحقيق السلام في جنوب شرق آسيا مع مطلع عام ١٩٦٦، إذ أرسل وزير خارجيته شينا إلى موسكو في ١٥ كانون الثاني، وقد بحث مع وزير الخارجية السوفيتي غروميكو إمكانية تحقيق السلام من خلال ممارسة السوفيت نفوذهم على حكومة هانوي للدخول بعملية السلام، لكن غروميكو لم يبد حماساً تجاه دعوة شينا، الأمر الذي أدى إلى انتهاء الاجتماع دون التوصل إلى اتفاق. وما أن أنهى شينا زيارته إلى موسكو وتحديداً في مطلع شباط من العام نفسه، وجه عدد من المسؤولين السوفييت انتقادات لاذعة لسياسة الحكومة اليابانية، واتهموها في استخدام أراضيها وصناعاتها لتعزيز العدوان الأميركي. وقد ردت الحكومة اليابانية على اتهامات السوفيت أنها لم تقدم أية مساعدات عسكرية لدعم الحرب في فيتنام، وإن ما قدمته من مساعدات كان مقتصرًا على التجهيزات غير العسكرية^(٢).

لم تقتصر جهود ساتو من أجل تحقيق السلام في فيتنام على اقناع السوفييت، بل إنه استمر في وساطته ففي ٢٧ شباط من العام نفسه أرسل ماسايوكي يوكوياما *Masayuki Yokoyama* مبعوثاً شخصياً إلى أكثر من ٢٣ دولة، لبحث عملية السلام، لكن جهوده لم تكلل بالنجاح بسبب رفض هوشي منه *Ho Chi Minh* ^(٣) إجراء مفاوضات مع الأميركيين قبل سحب قواتهم من كل الأراضي الفيتنامية، فضلاً عن انتقاده للجهود اليابانية، واصفاً الحكومة اليابانية بالشريك الأساسي في الحرب، وإن محاولاتها لتحقيق السلام ما هي إلا "لحظ

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From Vice President Humphrey the President Johnson, December 31, 1965, P. 66.*

(2) *Journal of The Daily Collegian, Vol. 66, No. 52, January 15, 1966.*

(3) **هوشي منه:** (١٨٩٠-١٩٦٩)، زعيم قومي فيتنامي وأحد أبرز الشخصيات السياسية في القرن العشرين، سافر إلى أوروبا في عام ١٩٢٠، ثم إلى الاتحاد السوفيتي ١٩٢٥-١٩٢٧، وهناك تأثر بالفكر الشيوعي، عاد إلى فيتنام عام ١٩٢٧ إذ أسس الحزب الشيوعي الفيتنامي، وفي عام ١٩٤٥ دعا إلى تأسيس جمهورية فيتنام في ظل الاحتلال الفرنسي وقد وافقت فرنسا على ذلك، إلا أن هوشي منه دخل في صراع مع الفرنسيين في عام ١٩٤٦ استمر حتى ١٩٥٤ حيث عقد مؤتمر جنيف الذي قسم فيتنام إلى شطرين شمالي تحت سيطرة قوات هوشي منه وجنوبي تحت سيطرة الفرنسيين. للتوسع ينظر:

David Farber and Beth Bailey, The Columbia Guide to America in the 1960s, University of Columbia Press, New York, 2001, 208; Peter A. Caro, Rhetoric of Revolt: Ho Chi Minh's Discourse for Revolution, Westport, 2003.

ماء وجه الولايات المتحدة" وانتقد هوشي منه حزب الأحرار الديمقراطي الياباني قائلاً: "انه لا يمثل سوى القيادة الرجعية في اليابان"^(١).

ونتيجة لفشل الجهود اليابانية صعدت الادارة الأميركية من هجماتها العسكرية على فيتنام الشمالية في ٢٣ حزيران ١٩٦٦، الأمر الذي أدى إلى خروج مظاهرات عمت مدن يابانية عدة أبرزها المظاهرة التي خرجت في ٢٩ من الشهر نفسه، التي دعت إليها الأحزاب الاشتراكية ومنظمة بهيرن، إذ بلغ المشتركين فيها أكثر من ٣٢ ألف متظاهر، وقد اتجهت المظاهرة إلى مقر السفارة الأميركية في طوكيو، وفور وصولها حاول بعض المتظاهرين مهاجمة السفارة الأمر الذي استدعى تدخل الشرطة ومنعهم من اقتحام السفارة واعتقال عدد منهم^(٢).

أثار تصعيد القوات الأميركية الحرب ضد فيتنام قلق الحكومة اليابانية، إذ طلب ساتو في ٢ تموز ١٩٦٦ اللقاء بالسفير رايشاور، وقد أبدى ساتو خشيته من ردود فعل داخلية وخارجية غير ايجابية نتيجة التصعيد الأميركي، ونبه إلى ضرورة الابتعاد عن استهداف المدنيين والتركيز على المنشآت العسكرية، وفي الوقت نفسه شدد ساتو على ضرورة مواصلة الجهود لتحقيق السلام وأضاف قائلاً: "على الرغم من عدم مشاركة اليابان عسكرياً في الحرب لكننا نتابع عن كثب الأوضاع هناك، وعلينا عدم إهمال أي فرصة من أجل تحقيق السلام". وأوضح ساتو أن غروميكو سيزور اليابان في نهاية تموز وأنه سيثير عملية السلام مجدداً مع السوفيت، فضلاً عن مواضيع أخرى مثل المطالبة بعودة جزر ايتوروفيو وكوناشيري إلى السيادة اليابانية، وتوسيع مناطق صيد الأسماك في أعالي البحار. ومن جانبه أكد رايشاور ان راسك سيقوم بزيارة اليابان في السابع من الشهر نفسه للمشاركة في أعمال "اللجنة المشتركة للتجارة والشؤون الاقتصادية" ويمكن بحث هذه المسائل معه^(٣).

وصل راسك إلى اليابان في ٧ تموز من العام نفسه، وفي اليوم نفسه عقد اجتماعاً مع شينا، وخلال الاجتماع أثار الأخير مشكلة الجزر اليابانية التي لا تزال تحت السيطرة الأميركية، إذ قال: "ان مشكلة الجزر ليست بالسهلة، إذ مرت عشرون عاماً على نهاية الحرب، وأصبح لها تأثير كبير على الرأي العام الياباني، وقد تصبح ردة فعل الجمهور أكثر حدة ما لم يتم التعامل

(1) Thomas, R. H. Havens, op. Cit., P.82.

(2) Ibid.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, July 2, 1966, P. 71.

معها بشكل صحيح^(١)، وأثار شيئا مشككة عودة سكان بونين إلى موطنهم الأصلي بعد إبعادهم منها منذ عام ١٩٤٥ وأكد على انها تمثل ضغطاً شعبياً على الحكومة اليابانية. وبدوره رفض راسك أية مفاوضات حول عودة جزيرة أوكيناوا إلى السيادة اليابانية في ظل الحرب الدائرة في جنوب شرق آسيا بالرغم من ابداء تفهمه لردود الفعل الشعبية نتيجة استخدامها في الحرب الفيتنامية، أما ما يخص جزر بونين فأكد ان رايشاور سيقوم ببحث هذه المسألة مع المسؤولين اليابانيين في أقرب وقت^(٢).

اجتمع راسك مع ساتو في اليوم نفسه، ومن المسائل التي أثارها خلال الاجتماع امكانية تجديد المعاهدة الأمنية بحلول عام ١٩٧٠ وهو موعد انتهاء المعاهدة النافذة، وقد أكد راسك على ان الولايات المتحدة ترغب في تجديد المعاهدة الأمنية لمدة عشرة سنوات أخرى على غرار ما تم التوصل اليه في منظمة حلف شمال الأطلسي إذ أبدى جميع أعضائها رغبتهم في التمديد للمعاهدة لما بعد عام ١٩٧٠، لكن الرئيس الفرنسي شارل ديغول *Charles De Gaulle*^(٣) رفض البقاء في الحلف، الأمر الذي دفع ساتو للقول: "لا يوجد ديغول في اليابان"، في إشارة منه إلى موافقته على تمديد المعاهدة الأمنية، لكنه وفي الوقت نفسه أعرب عن خشيته من ظهور معارضة شعبية رافضة التمديد للمعاهدة، سيما في ظل استمرار الحرب ضد فيتنام الشمالية، ومن جانبه تمنى راسك انتهاء الحرب قبل بحث المعاهدة الأمنية^(٤).

بعد أن انتهى الاجتماع عقد كل من ساتو وراسك مؤتمراً صحفياً، وعندما سأل الأخير عن دور الولايات المتحدة في حال تعرضت اليابان لهجوم نووي أكد على ان أي اعتداء من هذا القبيل سيكون ضرباً من الجنون، ولكن إذا حدث ذلك فان الولايات المتحدة ستدافع عن

(1) *Timothe P. Maga, Hands Across the Sea U.S.-Japan Relations 1961-1981, University of Ohio Press, Athens, 1997, P. 58.*

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Tokyo, July 7, 1966, P. 73.*

(3) شارل ديغول: (١٨٩٠-١٩٧٠)، جنرال وسياسي فرنسي، ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية عام ١٩١٢، اشترك في الحرب العالمية الأولى ضد الألمان إذ أسر في إحدى المعارك وضل في الأسر حتى اعلان ألمانيا استسلامها عام ١٩١٨، رقي إلى رتبة جنرال في عام ١٩٤٠ بسبب شجاعته في الحرب ضد القوات الألمانية، وبعد احتلال فرنسا هرب إلى بريطانيا إذ شكل من هناك نواة الجيش الحر لمناهضة الاحتلال الألماني، عاد إلى فرنسا في عام ١٩٤٥ بعد هزيمة ألمانيا، أصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية عام ١٩٥٨، انتخب مرة ثانية في عام ١٩٦٥، استقال من منصبه في عام ١٩٦٨. للتوسع ينظر:

Alexander Werth, The de Gaulle Revolution, London, 1960; Edgar S. Furniss Jr., France. Troubled Ally: De Gaulle's Heritage and Prospects, New York, 1960.

(4) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Tokyo, July 7, 1966, P. 74.*

اليابان ومن جانبه رفض ساتو أن يكون لحكومته نية الحصول على أسلحة نووية، وأوضح ان أغلبية الشعب الياباني لم ينسى هيروشيما وهم يعارضون امتلاك أسلحة نووية، بالرغم من ان البعض في اليابان يرى في امتلاك الصين للأسلحة النووية سبباً يدعو لامتلاك اليابان لهذه الأسلحة^(١).

وقبل أن يغادر راسك اليابان التقى مع شيئا للمرة الثانية، وقد أوضح الأخير انه سيثير عملية السلام، في جنوب شرق آسيا مع وزير الخارجية السوفيتي غروميكو خلال زيارته المقررة إلى اليابان في نهاية تموز ١٩٦٦، وأكد شيئا أنه يسعى إلى تحقيق السلام قبل نهاية العام من خلال عقد مؤتمر في طوكيو يضم جميع الأطراف المعنية في الصراع بما فيهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وممثلين عن فيتنام الشمالية والجنوبية، ولم يعارض راسك مقترحات شيئا^(٢).

وصل غروميكو إلى طوكيو في ٢٩ تموز من العام نفسه، وفور وصوله اجتمع مع شيئا، وخلال الاجتماع ناقشا مشكلات عدة أهمها مشكلة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادي، والحد من انتشار الأسلحة النووية^(٣). وقد تحدث شيئا عن أهمية إحلال السلام في جنوب شرق آسيا ووقف القتال، لكن غروميكو لم يبد حماساً لطلب شيئا وأشار إلى ان الولايات المتحدة إذا أرادت إنهاء الحرب فعليها أن تتخذ خطوة مهمة إلى الأمام وهي سحب جميع قواتها من الأراضي الفيتنامية، وبعد نهاية الاجتماع عقد كل من شيئا وغروميكو مؤتمراً صحفياً، حمل فيه غروميكو الولايات المتحدة مسؤولية الحرب في فيتنام، ومن جانبه أشار شيئا إلى ان الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على وقف الحرب، وان استمرارها يعني سقوط مزيد من الضحايا الأبرياء، الأمر الذي أثار انزعاج الأميركيين^(٤).

انتقد بندي مساعد وزير الخارجية الأميركي تصريح شيئا بشدة، واتهم اليابان بانتهاج سياسة وصفها بـ"الأنانية والخداع"، وان حزب الأحرار الديمقراطي قد انحرف عن مساره الديمقراطي من خلال التقرب إلى الشيوعيين بدلاً من الصمود بوجه التوسع الشيوعي، ووصف

(1) F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Tokyo, July 7, 1966, P. 74.

(2) Ibid.

(3) Journal of The Niagara Falls Gazette, Vol. 73, No. 132, July 29, 1966.

(4) Timothy P. Maga, Op. Cit., P. 59.

بندي الاجتماع بين شيئا وغروميكو بـ"ميونخ آسيا"^(١)، وأضاف قائلاً: " لا يمكن بناء مستقبل سلمي مبني على الاستسلام للعدوان"، وأكد عدم انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام، ورفض أي دور وساطة يابانية لانتهاء الحرب في فيتنام، الأمر الذي استدعى رداً من شيئا الذي أكد على التزام بلاده بالتحالف مع الولايات المتحدة، وان الصحافة قامت بتحريف تصريحه وان هناك سوء فهم من الأميركيين، وان حكومته لا تزال تدعم الأميركيين في حربهم ضد الشيوعيين في فيتنام^(٢).

وفي ظل التوتر في العلاقات الأمريكية-اليابانية على خلفية انتقادات بندي قدم رايشاور استقالته عن منصبه في ١٩ آب ١٩٦٦ احتجاجاً على سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان^(٣)، ويعود سبب الخلاف بين رايشاور والادارة الأمريكية إلى ربيع عام ١٩٦٦، عندما وصلت سفينة محملة بأسلحة نووية إلى ميناء ايواكوني *Iwa kuni* قادمة من جزيرة أوكيناوا دون علم الحكومة اليابانية، الأمر الذي أثار حفيظة رايشاور فاتصل براسك ونبهه إلى ان ذلك يمثل انتهاكاً للمعاهدة الأمنية وسيكون له نتائج قد تطيح بالحكومة اليابانية، وهدد رايشاور بتقديم استقالته في حال عدم سحب السفينة في أسرع وقت ممكن، وبالرغم من استجابة راسك لدعوات رايشاور وإعادة السفينة إلى أوكيناوا. لكنها شكلت نقطة الخلاف بين المسؤولين الأميركيين^(٤) ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تقديم رايشاور استقالته هو عدم جدية الولايات المتحدة في حل المشكلات الاقتصادية بين البلدين، وتمسك ادارة جونسون بالسيطرة على جزيرتي اوكوناوا وبونين إدارياً واقتصادياً وعسكرياً، إذ نبه رايشاور على ضرورة التوصل إلى حل يرضي

(١) شبه بندي اجتماع غروميكو-شيئا بمؤتمر ميونخ الذي عقد في مدينة ميونخ الألمانية في ٣٠ أيلول ١٩٣٨ بين ألمانيا النازية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ولإشباع إطماع أدولف هتلر التوسعية في أوروبا وافقت القوى العظمى التوقيع على اتفاقية ميونخ ، التي قسمت بموجبها تشيكوسلوفاكيا بين ألمانيا، وبولندا والمجر، بحجة سوء معاملة الألمان المقيمين في إقليم السوديت *Sudetes*. للتوسع حول اجتماع ميونخ ينظر:

عباس هادي موسى اللامي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السياسة الخارجية الألمانية في أوروبا (١٩٣٣-١٩٣٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص ٩٠-٩٣؛ عمار شاعر محمود، الدبلوماسية الأوربية ومؤتمر ميونخ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٧، ص ٥٠-٧٠.

(2) *Timothy P. Maga, Op. Cit., P. 60.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum Prepared by Councilor and Chairman of the Policy Planning Council (Owen), Washington, July 12, 1966, P. 77.*

(4) *Michael Schaller, The United States and Japan, P. 197.*

اليابانيين دون المساس بالمصالح الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة في هاتين الجزيرتين، فضلاً عن رفض رايشاور سياسة الادارة الأميركية تجاه الصين الشعبية، ومطالبته الانفتاح عليها لان ذلك - حسب رأيه - سيسهم بشكل كبير في اضعاف الفيتناميين الشيوعيين^(١).

تسلم اليكس جونسون *Alex Johnson*^(٢) مهام عمله سفيراً في اليابان خلفاً لرايشاور في ٩ تشرين الأول من العام نفسه، وكان السفير جونسون من المقربين للرئيس جونسون ومن المتحمسين لتحقيق نصر حاسم على فيتنام الشمالية، ولضمان ذلك أوصى السفير جونسون بضرورة إعادة تقييم التحالف مع اليابان على أسس جديدة، من خلال حل المشكلات العالقة بين البلدين وفي مقدمتها مشكلة الجزر، إذ أكد على أهمية الشروع بمفاوضات تضمن بقاء القوات الأميركية من جهة وتخفيف الضغط الشعبي على الحكومة اليابانية من جهة أخرى^(٣).

لاقت توصيات السفير اليكس جونسون قبولاً بين أوساط صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة سيما وزير الخارجية راسك ومساعدته بندي، لكن ذلك لم يلق قبولاً لدى هيئة الأركان المشتركة، التي رفضت في ٢٩ حزيران ١٩٦٧ أي مفاوضات مع اليابان حول جزر بونين وأوكيناوا، ونهت إلى ان إعادة السيادة الادارية لليابان سيعيق حركة الجنود الأميركيين على هذه الجزر في ظل اشتداد الصراع في جنوب شرق آسيا من جهة والتهديد النووي الصيني من جهة أخرى^(٤).

وعلى الرغم من رفض هيئة الأركان المشتركة لأية مفاوضات حول الجزر عقد بندي اجتماعاً مع السفير الياباني في واشنطن، تاكسو شيمودا *Takeso Shimoda* في ١٠ تموز من العام نفسه، وخلال الاجتماع تحدث شيمودا عن جزيرة أوكيناوا إذ عدها المشكلة الأولى

(1) *Mitchell Lerner, Piercing the Bamboo Curtains: Tentative Bridge-Building to China During the Manchester, N.P, 2010, P. 21.*

(2) أليكس جونسون: (١٩٧٩-١٩٠٨)، ولد في ولاية كنساس الأمريكية، وهو ينتمي إلى عائلة ذات أصول سويدية، دخل إلى السلك الدبلوماسي عام ١٩٣٥، إذ خدم في السفارة الأميركية في طوكيو وسيئول، عين قنصلاً في مدينة يوكوهاما اليابانية بين عامي ١٩٤٥-١٩٤٩، لعب دوراً مهماً في الهدنة بين الكوريتين ١٩٥٣، عين سفيراً لبلاده في تشيكوسلوفاكيا بين عامي ١٩٥٣-١٩٥٨، ثم سفيراً في تايلند بين عامي ١٩٦١-١٩٦٦، ثم سفيراً في اليابان من ١٩٦٦ إلى عام ١٩٦٩. للتوسع ينظر:

Fintan Hoey, U. Alixis Jonson and the Return to Quiet Diplomacy, 1966-1968, N.P, 2010, P. 4.

(3) *Walter Lafeber, Op. Cit., P. 343; Fintan Hoey, Op. Cit., P. 5.*

(4) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense (McNamara), Washington, June 29, 1967, P. 86.*

لدى الشعب الياباني لأنها الجزيرة الوحيدة التي سيطرت عليها القوات الأميركية بالقوة العسكرية منذ ١٩٤٥ وقبل استسلام اليابان، وبالرغم من عقد معاهدة سلام بين البلدين لكنها ظلت خاضعة لسيطرة الأميركيين، وأوضح ان الشعب الياباني يتطلع إلى اليوم الذي تعود فيه السيادة اليابانية عليها، ونبه السفير شيمودا إلى ان الأوضاع في داخل اليابان قد تشهد تدهوراً في المستقبل المنظور ما لم تسرع الحكومتين الأميركية واليابانية باتخاذ اجراءات لحل هذه المشكلة، وتمنى أن تكون الولايات المتحدة على استعداد تام لمناقشتها بجدية^(١).

وفي السياق نفسه أشار شيمودا إلى ان هناك وجهتا نظر داخل الحكومة اليابانية فيما يخص جزيرة أوكيناوا، الأولى تتمثل بالسماح للولايات المتحدة بالمحافظة على جميع قواعدها العسكرية لكن ضمن حدود جغرافية أضيق مع عودة السيادة الادارية لليابان على الجزيرة، وبذلك يصبح لوجود القواعد شبه امتياز، أما وجهة النظر الأخرى فترى ضرورة عودة الجزيرة إلى السيادة اليابانية مع بقاء القواعد الأميركية فيها، ومنح القوات الأميركية كل الحق والصلاحيات في استخدام القواعد دون الرجوع إلى الحكومة اليابانية، وأكد شيمودا أن رئيس الوزراء من المؤيدين للاتجاه الثاني، ولم يعلق بندي على حديث شيمودا لكنه طرح مقترح ثالث يقوم على أساس العودة الجزئية للسيادة اليابانية على الجزيرة، وذلك من خلال تقاسم السلطات التنفيذية والتشريعية بين الأميركيين واليابانيين، الأمر الذي رفضه شيمودا قائلاً: "من المستحيل تقسيم السلطة على الجزيرة، وان اعطاء السلطة التنفيذية للولايات المتحدة مقابل اعطاء السلطة الإدارية لليابان يعد امراً غير عملي"^(٢).

من الواضح ان شيمودا لم يحصل خلال الاجتماع على التزام أميركي لبحث مشكلة أوكيناوا، لكن الأمر المهم كان ابداء بندي رغبة الادارة الأميركية للشروع بمفاوضات حول جزر بونين فقط، ففي ١٣ تموز ١٩٦٧ بعث شيمودا ببرقية إلى وزارة الخارجية اليابانية أكد فيها قبول الأميركيين الدخول بمفاوضات ثنائية لبحث عودة جزر بونين^(٣).

(1) F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Washington, July 14, 1967, P. 87.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

وبناء على ذلك التقى السفير اليكس جونسون مع وزير الخارجية الياباني تاكيو ميكي *Takeo Miki* ^(١) في ١٥ تموز من العام نفسه، وقد رفض السفير جونسون أية مفاوضات ثنائية حول إعادة أوكتناوا إلى السيادة اليابانية في ظل احتدام الصراع مع الشيوعيين الفيتناميين ^(٢)، وإن ذلك سيؤدي إلى تقييد حركة القوات الأمريكية، وأكد على أن الولايات المتحدة مستعدة للانسحاب من أوكتناوا وجنوب شرق آسيا لكن ذلك لن يخدم مصلحة اليابان. ومن جانبه نبه ميكي إلى حجم الضغوط التي تتعرض لها الحكومة اليابانية بسبب استخدام القواعد في هذه الجزيرة ضد فيتنام الشمالية. وأشار إلى أن المشكلة الأساسية هي كيفية التوفيق بين رغبة اليابانيين بعودة أوكتناوا وبين المتطلبات العسكرية للولايات المتحدة، وفي ختام اللقاء حاول ميكي أن يحصل على موعد محدد لعودة الجزيرة بمعزل عن تطور الأوضاع في جنوب شرق آسيا لكن السفير الأمريكي رفض ذلك ^(٣).

من جانبها جددت هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في ٢٠ تموز من العام نفسه رفضها لأي اتفاق مع اليابان تعاد بموجبه جزيرة بونين لسيادتها ^(٤)، وعدت ذلك إضعافاً لموقف القوات الأمريكية في منطقة شرق آسيا، وحذرت من أن أية مفاوضات حول عودة بونين سيزيد من المطالب لعودة أوكتناوا، وانتقدت الهيئة موقف الحكومة اليابانية وممارستها الضغوط من خلال إثارة مشكلة الجزر، "إذ كان الأحرى بها أن تعمل على تثقيف الشعب الياباني وتوعيته تجاه أهمية القضايا الأمنية جنباً إلى جنب مع الشعوب الحرة في شرق آسيا" ^(٥). ويبدو أن

^(١) تاكيو ميكي: (١٩٨٨-١٩٠٧)، رئيس وزراء اليابان الحادي والأربعون، تخرج من جامعة ميجي اليابانية، أكمل دراسته في كاليفورنيا في الولايات المتحدة إذ حصل على الدكتوراه في القانون، انتخب عضواً في الدايت عام ١٩٣٧ بعد انضمامه إلى حزب الأحرار الديمقراطي، أصبح رئيساً لوزراء اليابان في عام ١٩٧٤، استقال من منصبه عام ١٩٧٦ بسبب اتهامه بفضيحة مالية عرفت بأسم *Lockheed*. للتوسع ينظر:

Gerald L. Curtis, The Logic of Japanese Politics: Leaders, Institutions, and the Limits of Change, University of Columbia Press, New York, 1999, Pp.1- 3.

^(٢) *Nicholas Evan Sorantakes, Continuity Through Change: The Return of Okinawa and Iwa Jima, 1967-1972, The Journal of American East Asian Relations, Vol. 3, No. 1, 1991, P. 40.*

^(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, July 15, 1967, P. 88.*

^(٤) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense (McNamara), Washington, July 20, 1967, P. 89.*

^(٥) *Robert D. Eldridge, Prelude to Okinawa: Nuclear Agreements and the Return of the Ogasawara Island to Japan, Osaka, 2007, P. 9.*

الحكومة اليابانية استغلت الحاجة الأمريكية إليها في حرب فيتنام وممارسة الضغط عليها لإدارة الجزر اليابانية.

كان موقف وزارتي الخارجية والدفاع الأميركييتين مختلفاً عن موقف هيئة الأركان المشتركة فيما يخص المفاوضات حول مستقبل الجزر، ففي ٧ آب من العام نفسه أكد بندي لوزير الخارجية راسك على أهمية التوصل إلى اتفاق مع ساتو خلال زيارته المرتقبة لواشنطن والمقررة في نهاية العام، وأن يتضمن الاتفاق الحصول على تعهد من الحكومة اليابانية يضمن حرية واسعة لاستخدام الولايات المتحدة قواعدها على جزر بونين وأوكيناوا، وأن تزيد اليابان من دعمها للحرب ضد فيتنام الشمالية، وتوسع دورها السياسي والاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا، وأضاف بندي مؤكداً على أن التوصل إلى اتفاق مع اليابانيين في ظل هذه الظروف وفقاً لهذه الأسس سيكون أفضل من أي وقت آخر، وأشار بندي إلى أن ماكنمارا أبدى تأييده لذلك النهج في التعامل مع اليابان^(١).

عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعاً في ٣٠ آب ١٩٦٧ ناقش فيه رغبة اليابان اجراء مباحثات حول جزر بونين وأوكيناوا، وما هي المكاسب السياسية التي يمكن أن تحصل عليها الولايات المتحدة نتيجة أي تنازل عن جزر بونين، وقد استهل راسك حديثه بالتأكيد على أهمية أن تسهم اليابان بفعالية في الحرب ضد فيتنام الشمالية، فضلاً عن أهمية مساهمتها الاقتصادية. وإن على اليابان أن تزيد من مساعداتها الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، إذ أن مساهمتها لم تتجاوز ٠,٦٥% من ناتجها القومي. وقد وافق الرئيس جونسون على ملاحظة راسك وشدد على ضرورة ممارسة الضغط على ساتو عند زيارته الولايات المتحدة وأضاف قائلاً "إننا بحاجة إلى إشراكهم في دور أكبر معنا في آسيا". وفي نهاية الاجتماع أوكل جونسون إلى ماكنمارا مهمة وضع صيغة نهائية تكون أساساً للمباحثات مع ساتو^(٢).

(1) F.R.U.S., Vol. XXIX, Action Memorandum From the Assistant Secretary of State for East Asian and Pacific Affairs (Bundy) to Secretary of State (Rusk), Washington, August 7, 1967, P. 91.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum for the Record Washington, August 30, 1967, P. 93.

قدم ماكنمارا في اليوم نفسه مسودة وثيقة إلى الرئيس جونسون احتوت على مجموعة نقاط بمثابة أسس للتفاوض مع رئيس الوزراء ساتو خلال زيارته إلى واشنطن، وأهم هذه النقاط: (١)

١. تتعهد الحكومة اليابانية بالتمديد للمعاهدة الأمنية التي تنتهي بحلول ١٩٧٠.
 ٢. الإبقاء على وجود القوات الأمريكية في قواعدها في أوكيناوا.
 ٣. ضمان بقاء مخزون من الأسلحة النووية في جزيرة أوكيناوا لضمان حماية اليابان من أي تهديد نووي.
 ٤. ضرورة مراعاة الجانب الياباني مسألة قبول أو رفض الكونغرس والرأي العام الأمريكي نتائج المباحثات حول الجزر.
 ٥. حث اليابان على زيادة مساعداتها الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا.
- وافق مجلس الأمن القومي على وثيقة ماكنمارا في ٣١ آب من العام نفسه، وأضاف عليها بندين، الأول تمثل بزيادة اليابان لمشترياتها من الأسلحة الأمريكية، أما الثاني فيتعلق بتأكيد اليابان على سياسة الاحتواء (٢) ضد الصين الشعبية (٣).
- في غضون ذلك كان ساتو يستعد للقيام بزيارة عدد من دول جنوب شرق آسيا بما فيها فيتنام الجنوبية تستمر لمدة أربعة عشر يوماً (٤). وكان هدف الزيارة هو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول علاوة على بحث عملية السلام ووقف الحرب، إذ صرح من خلال مؤتمر صحفي قبل بدء زيارته بيومين مؤكداً على أنه سيبحث السلام في كل مكان يذهب إليه لأنه الأساس في تحقيق الازدهار في جنوب شرق آسيا (٥).

(١) Michael Schaller, *The United States and Japan*, P. 204.

(٢) سياسة الاحتواء: هي السياسة التي صممها جورج كينان، والتي تقوم على اتخاذ الولايات المتحدة جميع الإجراءات والخطوات الممكنة لمنع انتشار الشيوعية في الدول غير الشيوعية، أي ما معناه احتواء الشيوعية ضمن حدودها. للتوسع ينظر:

John A. Garraty, *The American Nation, A History of the United States, Forth Edition, New York, 1979, Pp. 710-717.* جورج ف. كينان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة عبد الإله الملاح، ط ١، دار دمشق،

دمشق، ١٩٨٨، ص ١١٦-١١٨.

(٣) F.R.U.S., Vol. XXIX, *Memorandum From Secretary of Defense (McNamara), to President Johnson, Washington, August 30, 1967, P. 94.*

(٤) Thomas R. H. Havens, *Op. Cit.*, P. 132.

(٥) Byron K. Marshall, *Learning to Be Modern: Japanese Political Discourse on Education*, Westview Press, Boulder, 1994, 194.

رفضت الأحزاب المعارضة وحركة بهيرن زيارة ساتو إلى فيتنام الجنوبية، ففي ٧ تشرين الأول عقدت حركة بهيرن مؤتمراً شارك فيه بعض قادة الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي الياباني، وفي نهاية المؤتمر أصدر المجتمعون بياناً رفضوا فيه الزيارة، وأكدوا ان الهدف منها هو اضافة الشرعية على حكومة سايجون (العميلة)، وان الزيارة ستساهم في إطالة أمد الحرب وعليه فقد دعوا إلى مظاهرات في اليوم التالي بالقرب من مطار هانيدا احتجاجاً على الزيارة^(١).

وفي اليوم التالي خرجت مظاهرة بالقرب من مطار هانيدا، وقد رافق المظاهرة أعمال عنف إذ شارك فيها أكثر من ٢٥٠٠ من طلاب الزنكاكوريين وهم يغطون رؤوسهم بخوذ ويرفعون بأيديهم عصي من الخشب، وعندما حاولوا اقتحام السور المحيط بالمطار لمنع ساتو من السفر تدخلت شرطة مكافحة الشغب فاستخدمت خرطوم المياه والقنابل المسيلة للدموع ضدهم وقد أدت الصدمات إلى وقوع مئات من الاصابات بين الطرفين، ووفاة أحد طلاب الزنكاكوريين، واعتقال ٣٠٠ آخرين منهم. ومع ذلك لم تنتهي أعمال العنف ساتو من القيام بالزيارة^(٢).

وصل ساتو إلى سايجون في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٧، إذ كانت محطته الأخيرة في جولته التي شملت عدد من دول جنوب شرق آسيا، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع الرئيس الفيتنامي الجنوبي نجوان فان ثيو *Nguyen Van Thieu*^(٣) وقد أكد ساتو على التزام

(١) *Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 136.*

(٢) *William Marotti, Japan 1968 the Performance of violence and the theater of Protest, N.P, 2008, P. 50.*

(٣) نجوان فان ثيو: (١٩٢٣-٢٠٠١)، رئيس فيتنام الجنوبية بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٥، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انضم إلى قوات هوشي منه، كان من أشد المتحمسين لطرد الاحتلال الفرنسي، إلا انه سرعان ما ترك القتال إلى جانب هوشي منه بسبب ما وصفه بوحشية الشيوعيون ضد الفيتناميين الآخرين، ساهم نجوان فان ثيو بتشكيل جيش فيتنام الجنوبي الذي دخل في صراع مع قوات هوشي منه بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٤، أصبح رئيس فرقة المشاة في جيش فيتنام الجنوبي عام ١٩٦٠، كان له الدور الأهم في انقلاب عام ١٩٦٣ الذي قاده نكوبن غوا *Nguyen Cao* ضد حكم الرئيس دنك ديم *Ding Diem*، أصبح نجوان فان ثيو رئيساً عام ١٩٦٧، انتخب مرة ثانية عام ١٩٧١، نفي بعد انتصار الشيوعيون ١٩٧٥ من البلاد. للتوسع ينظر:

Michael Leifer, Dictionary of the Modern Politics of South-East Asia, Routledge Press, NewYork, 1995, P.235; James Olson (ed.) and Samuel Freeman, Greenwood CT, Press Westport, 1999, P.336.

اليابان بتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لحكومة فان ثيو^(١)، وبعد انتهاء الاجتماع الذي استمر لثلاث ساعات صرح ساتو إلى الصحافة قائلاً: "ان وقف الحرب على فيتنام الشمالية غير مجدي في هذا الوقت حتى تستجيب حكومة هانوي لدعوات السلام"، ورداً على سؤال حول زيارته إلى واشنطن والمقررة في تشرين الثاني من العام نفسه أوضح ساتو أن المباحثات ستتركز على عودة جزر بونين وأوكيناوا إلى السيادة اليابانية، والمخ إلى إمكانية الموافقة على وجود أسلحة نووية في هذه الجزر في حال قبلت الولايات المتحدة إعادتها إلى اليابان^(٢). ويبدو ان تصريحات ساتو كان الهدف منها ارسال رسالة إلى الرئيس الأميركي جونسون أن السبب الرئيس من الزيارة هو بحث مشكلة الجزر وتحديد موعد نهائي لإعادتها إلى اليابان.

كان من المقرر أن يبقى ساتو في سايجون حتى ٢٢ تشرين الأول من العام نفسه لكن وصول نبأ وفاة رئيس وزراء اليابان الأسبق يوشيدا، جعلت ساتو ينهي زيارته ويعود إلى اليابان في اليوم نفسه للمشاركة في تشييع جثمانه^(٣).

بدأت الحكومة اليابانية تحضر لزيارة ساتو إلى واشنطن، وتمهيداً للزيارة ارسل ساتو مبعوثاً شخصياً إلى واشنطن وهو ويكزومي كي *Wakaizumi Kei*^(٤) في ١١ تشرين الثاني من العام نفسه وقد اجتمع مع مستشار الأمن القومي الأميركي والت ویتمان روستو *Walt Whitman Rostow*^(٥) وخلال الاجتماع أكد الأخير استعداد الولايات المتحدة للتنازل عن

(١) *Carl C. Beck, The Christian's Responsibility in Political Affairs in Japan, Tokyo, 1970, P. 103.*

(٢) *Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 135.*

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Washington, November 14, 1967, P. 104.*

(٤) ويكزومي كي: أكاديمي وسياسي ياباني، من المقربين لرئيس الوزراء ساتو، كان له الدور الرئيسي في المفاوضات السرية مع هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأميركي حول عودة أوكيناوا إلى السيادة اليابانية لم يتسلم ويكزومي إي منصب حكومي، نشرت مذكراته المتعلقة بمفاوضاته مع كيسنجر عام ١٩٩٤، توفي عام ١٩٩٦ نتيجة إصابته بمرض السرطان. للتوسع ينظر:

John Swenson, The Best Course Available A Personal Account of the Secret U.S.- Japan Okinawa Reversion Negotiations, University of Hawaii Press, United States, 2002, P.278.

(٥) والت ویتمان روستو: ١٩٠٦-٢٠٠٣، سياسي ورجل اقتصاد أميركي، ولد في نيويورك من عائلة ذات أصول يهودية سوفيتية هاجرت إلى الولايات المتحدة، حصل روستو على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٤٠، خدم في الجيش خلال الحرب العالمية الثانية، بعد نهاية الحرب عمل استاذاً في معهد =

جزيرة بونين^(١)، وبالمقابل فان على اليابان أن تزيد من حجم مساعداتها لدول جنوب شرق آسيا من خلال تقديم القروض الميسرة، سيما الدول التي أرسلت قوات عسكرية إلى فيتنام لمساعدة الولايات المتحدة، وبدوره أعرب ویکزومي عن تقديره لذلك لكنه أثار مشكلة أوکيناوا وطلب من روستو تحديد موعد محدد لإعادتها إلى السيادة اليابانية، الأمر الذي رفضه روستو بشدة وربط عودة أوکيناوا باستقرار الأوضاع في جنوب شرق آسيا، إذ قال: "لا يمكننا أن نتنبأ حتى تنتهي الحرب في فيتنام". وقد رد ویکزومي أن ساتو لا يريد إعادة أوکيناوا في ظل هذه الظروف لكن تحديد موعد لعودتها سيسهم في تخفيف الضغوط الشعبية على الحكومة اليابانية فضلاً عن عدم معارضة اليابانيين أن يكون الموعد حتى عام ١٩٧٥ أو عام ١٩٨٠. وقد وعد روستو بنقل مقترحات ویکزومي إلى الرئيس جونسون^(٢).

ومع اقتراب موعد زيارة ساتو إلى واشنطن كانت الأحزاب المعارضة وحركة بهيرن تعمل على تنظيم مظاهرة مناهضة لها، ومما زاد من حالة الغضب الشعبي ضدها أقدم أحد أعضاء منظمة بهيرن على إحراق نفسه أمام مقر رئاسة الوزراء في ١٢ تشرين الثاني من العام نفسه احتجاجاً على الحرب ضد فيتنام، وكتب رسالة قبل إحراق نفسه اتهم فيها الحكومة اليابانية بالمساهمة في معاناة الشعب الفيتنامي^(٣).

عززت الشرطة اليابانية في يوم ١٤ تشرين الثاني من تواجدها بالقرب من مطار هانيدا تحسباً لأي أعمال عنف قد يقوم بها المتظاهرون، إذ نشرت أكثر من سبعة آلاف شرطي في محيط المطار وجابت زوارق الشرطة في الأنهار القريبة من المطار، لكن ذلك لم يمنع من وقوع صدامات فعند وصول موكب ساتو هاجم أكثر من ثلاثة آلاف من طلاب الزنكاكوريين الموكب لكن قوات الشرطة حالت دون ذلك، الأمر الذي أدى إلى حدوث اشتباكات استخدم فيها الطلاب العصي والحجارة، فذهب ضحية اعمال العنف ٥٠٠ جريح بين الجانبين^(٤).

=ماساشوستس التكنولوجي بين عامي ١٩٥٠-١٩٦١، عينه كنيدي نائباً لمستشار الأمن القومي، ثم مستشاراً للأمن القومي الأميركي في عهد جونسون بين عامي ١٩٦٦-١٩٦٨. للتوسع ينظر:

Larry Berman, Lyndon Johnson's War: The Road to Stalemate in Vietnam, New York, 1991, Pp. 22-23; The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., P. 41947.

(1) *John Swenson, Wakaizumi Kei/the Best Course Available, Hawaii, 2002, P. 6.*

(2) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, Special Assistant (Rostow) and Kei Wakaizumi, Washington, November 11, 1967, P. 102.*

(3) *Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 136.*

(4) *William Marotti, Op. Cit., P. 109.*

وصل ساتو إلى واشنطن في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٧، وعقد اجتماعه الأول مع وزير الدفاع مكنمارا، وقد أعرب الأخير عن ارتياحه للدور السياسي المتنامي لليابان في آسيا، في إشارة منه إلى زيارة ساتو الأخيرة لدول جنوب شرق آسيا^(١)، وفي الوقت نفسه انتقد مكنمارا ضعف الدعم الياباني للولايات المتحدة في الحرب ضد فيتنام قائلا: "أن الشعب الأمريكي يريد أن يعرف لماذا اليابان وأوروبا الغربية لا تسهم بفعالية في الحرب ضد الشيوعيين الفيتناميين، ونحن نفهم لماذا لا ترسلون قوات عسكرية خارج أراضيكم لكن الشعب الأمريكي لا يتفهم ذلك" فأجاب ساتو أن الأميركيين ليس وحدهم في هذه الحرب، وأكد خلال زيارته الأخيرة لجنوب شرق آسيا وجد في كل مكان يزوره تقديراً كبيراً لتضحيات الجيش الأمريكي، من أجل حماية الحرية من السيطرة الشيوعية، وأشار إلى أن من يعارض الحرب هم أقلية في العالم سيما في اليابان^(٢).

وخلال الاجتماع أثار ساتو مشكلة عودة الجزر إلى اليابان، وأشار إلى أن حكومته تتعرض إلى ضغوط شعبية كبيرة تطالب إعادة أو كيناوا وبونين بأسرع وقت ممكن إلى السيادة اليابانية، وأن أكثر من خمسة وعشرون عاماً مرت وهذه الجزر تدار من حكومات أجنبية وأن الوقت حان لمناقشة المشكلة، الأمر الذي رفضه مكنمارا، وأشار إلى أن طلب إعادة السيادة الإدارية على الجزر سيؤدي إلى تقييد حركة الجنود الأميركيين عليها، ناهيك عن رفض الكونغرس والرأي العام الأمريكي لأية مباحثات تعاد بموجبها الجزر إلى اليابان وأضاف قائلاً: "أن الشعب الأمريكي لن يتسامح مع إدارته في تحمل الحرب ضد فيتنام دون دعم اليابان"^(٣)، لكنه وفي الوقت نفسه أكد لساتو أن الجزر لن تظل تحت سيطرة الأميركيين للأبد وأن عودتها للسيادة اليابانية أمراً لا مفر منه^(٤).

عقد ساتو اجتماعه الثاني مع راسك في ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه، إذ كرر ساتو مطالبه ببحث مشكلة جزر بونين وأوكيناوا، وعلل هذه المطالب بسببين، الأول عدم قدرته الوقوف أمام رغبات الشعب الياباني في المطالبة بعودة الجزر إلى السيادة اليابانية، أما السبب الثاني هو قلقه من استغلالها من الأحزاب اليسارية، الأمر الذي يعد تهديداً لهيمنة حزب

(1) Robert S. Norris and William M. Arkiu, *Where they Were How Much did Sapan*, N.P, 1978, P. 14.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIX, *Memorandum of Conversation*, November 14, 1967, P. 104.

(3) Ibid.

(4) Michael Schaller, *The United States and Japan*, P. 204.

الأحرار الديمقراطي الحليف للسياسة الأميركية. ومن جانبه رد راسك على هذه الأسباب بأسباب مضادة إذ أشار إلى ان عودة الجزر تؤدي إلى اضعاف الموقف الأميركي في الحرب ضد الشيوعيين، وان وجود أسلحة نووية في أوكتيناوا يساهم في خلق توازن قوى ضد التهديد النووي الصيني ضد اليابان وكوريا ودول العالم الحر في آسيا، فضلاً عن رفض الكونغرس والرأي العام الأميركي، وازداد مخاطباً ساتو "وبما انك تراعي رغبات شعبك فإننا أيضاً علينا مراعاة رغبة شعبنا"، وبين لساتو إلى ان ذلك سيضعف من موقف جونسون في الانتخابات الرئاسية القادمة المزمع إجراؤها في كانون الأول عام ١٩٦٨^(١).

تمثلت نقطة الخلاف بين راسك وساتو خلال الاجتماع حول الاعلان المشترك كنتيجة نهائية لمباحثاتهما، إذ طلب ساتو أن يتضمن الاعلان اشارة إلى عودة الجزر في وقت محدد، وبعد مناقشات بين أعضاء الوفد الياباني قدم ساتو فقرة خاصة بالجزر كان نصها "اتفق الرئيس جونسون ورئيس الوزراء ساتو على بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق وفي غضون سنوات قليلة على عودة الحقوق الادارية لليابان على جزر بونين وأوكتيناوا"^(٢)، الأمر الذي رفضه راسك وعده تمهيداً لعودة الجزر سريعاً، وأكد على ان هذه الصيغة يمكن تطبيقها على جزر بونين فقط، وبسبب تصلب الموقف الأميركي وافق ساتو على تعديل راسك^(٣).

وفي اليوم نفسه التقى ساتو بالرئيس جونسون، الذي أبدى قلقه من الوضع في فيتنام^(٤)، ونبه إلى ان أي انسحاب أميركي من جنوب شرق آسيا سيؤدي إلى سقوط الدول غير الشيوعية تحت سيطرة الشيوعيين بما فيها اليابان، ولدعم الولايات المتحدة طلب الرئيس جونسون من ساتو مضاعفة المساعدات الاقتصادية لفيتنام الجنوبية والفلبين وكوريا الجنوبية، وأوضح جونسون بأن بلاده أنفقت ما بين ٢٥-٣٠ مليار دولار سنوياً وقدمت أكثر من ١٠٠ ألف من الضحايا منذ اندلاع الصراع مع فيتنام الشمالية، وكل ذلك من أجل ردع الشيوعيين وحماية حلفاء الولايات المتحدة، وأشار إلى ان الشعب الأميركي يتساءل لماذا نفعل كل ذلك وما هو دور اليابان؟. ومن جانبه شدد ساتو على دعمه للولايات المتحدة في صراعها ضد فيتنام الشمالية، وأنه سيعمل كل ما بوسعه من أجل تقديم الدعم الاقتصادي للولايات المتحدة، وتحدث

(1) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, November 15, 1967, P. 105.*

(2) *Ibid.*

(3) *Makoto Iokibe, Op. Cit., P. 65.*

(4) *Robert D. Eldridg, Prelude to Okinawa:, P. 7.*

ساتو عن أهم المشاريع التي قامت بها حكومته في جنوب فيتنام مثل بناء المدارس والمستشفيات وتطوير مجالات النقل والاتصالات، وفتح قنوات تلفزيونية تعليمية تشمل أغلب المناطق الفيتنامية، لسد النقص الحاصل بين المدرسين^(١).

وفي ختام الزيارة أصدر الرئيس جونسون وساتو بياناً تضمن نقاط عدة أهمها:^(٢)

١. استمرار اليابان في دعمها الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة في حربها ضد فيتنام.
٢. يقوم السفير جونسون بمفاوضات مع الحكومة اليابانية بشأن عودة جزيرة بونين إلى السيادة اليابانية، على أن لا تستغرق المفاوضات أكثر من عام واحد.
٣. لا تمثل عودة بونين تمهيداً لأي مفاوضات حول جزيرة أوكيناوا.
٤. لن تطالب الولايات المتحدة بتخزين أسلحة نووية في جزيرة بونين بعد عودتها إلى السيادة اليابانية، إلا في حالة وجود تهديد نووي وبعد مشاورات متعددة مع الحكومة اليابانية.
٥. الاتفاق على عودة سكان بونين الذي هجروا منها منذ عام ١٩٤٥ إلى موطنهم الأصلي.

يتضح مما تقدم، أن ساتو فشل في الحصول على موعد نهائي لعودة جزيرة أوكيناوا، الأمر الذي عكس أهمية الجزيرة في الإستراتيجية الأميركية ضد فيتنام الشمالية وضد التهديد النووي للصين الشعبية، لكنه نجح في الحصول على موعد محدد للمفاوضات من أجل عودة بونين، وإن موافقة الولايات المتحدة على عودة بونين كان الهدف منه الحد من الضغط الياباني المطالب بعودة أوكيناوا من جهة، وتخفيف الضغط الشعبي على حكومة ساتو من جهة أخرى وصرف أنظارهم عن العمليات العسكرية في فيتنام، فضلاً عن أهمية بونين لأستراتيجيه والعسكرية قياساً بأوكيناوا إذ لم تكن فيها أسلحة نووية وإن عدد الجنود الأميركيين فيها لا يتجاوز المائة جندي.

شهد نهاية عام ١٩٦٧ ومطلع عام ١٩٦٨ وقوع عدة حوادث أثرت على العلاقات الأميركية-اليابانية^(٣)، ففي ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٧ أعلنت منظمة بهيرن مسؤوليتها عن تهريب أربعة من الطيارين الأميركيين إلى الاتحاد السوفييتي من خلال تزويدهم بجوازات سفر

(١) F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum of Conversation, November 15, 1967, P. 106.

(٢) Ibid.

(٣) Timothy P. Maga, Op. Cit., P. 70.

مزورة، وبعد ثلاثة أيام ظهر الطيارون في إحدى قنوات التلفزة السوفيتية وهم يعلنون رفضهم للحرب الأميركية على فيتنام^(١)، وقد وجهت الادارة الأميركية انتقاداً للأجهزة الأمنية اليابانية إذ عدتها متواطئة في تهريب الطيارين، فضلاً عن فشلها في القاء القبض عليهم وتسليمهم للسلطات العسكرية الأميركية^(٢)، أما الحدث الثاني فوقع في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٦٨ عندما وصلت حاملة الطائرات الأميركية انتبرايز *Enterprise* التي تعمل بالطاقة النووية إلى ميناء ساسيبو الياباني، الأمر الذي أدى إلى خروج مظاهرات في عدة مدن يابانية، أهمها المظاهرة التي خرجت في ٢١ من الشهر نفسه في مدينة فوكوكا *Fukuoka* القريبة من الميناء، إذ بلغ عدد المشاركين فيها حوالي ٥٠ ألف متظاهر أغلبهم من طلبة الزنكاكورين الذين تجمعوا من مختلف المدن اليابانية، وسرعان ما تحولت المظاهرة إلى أعمال عنف بعد مهاجمة الطلاب مراكز الشرطة في المدينة، الأمر الذي استدعى رداً من الشرطة فاستخدموا العصي وخرطوم المياه والقنابل المسيلة للدموع من أجل تفريق المتظاهرين^(٣).

أعلن ساتو في اليوم نفسه بأن حاملة الطائرات انتبرايز لا تحمل أية أسلحة نووية، وإن مهمتها كانت روتينية، لكن المظاهرات استمرت في شوارع المدينة حتى ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٨ عندما غادرت انتبرايز الميناء المذكور^(٤). ويبدو ان الهدف من ارسال حاملة طائرات التي تعمل بالطاقة النووية إلى ميناء ساسيبو هو تهيئة اذهان الشعب الياباني لتقبل وجود أسلحة نووية على أراضيهم، وفقاً لما قاله السفير جونسون "لقد عملنا على اقناع اليابانيين بأهمية وجود الأسلحة النووية فوق أراضيهم لكنهم لم يقتنعوا"^(٥).

وفي اليوم الذي غادرت فيه حاملة الطائرات انتبرايز ميناء ساسيبو وتحديداً في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٨ وقعت حادثة أخرى مهمة، إذ انطلقت السفينة الحربية الأميركية بوبيلو *Pueblo* من الميناء نفسه باتجاه السواحل الكورية الشمالية بهدف جمع معلومات عن قدراتها

(1) *Muto Ichiyo and Inoue Reiko, Beyond the New Left- in Search of a Radical Base in Japan, Journal of AMPO, Vol.17, No.3, London, 1985, Pp. 80-81.*

(2) *Richard Decamp, G. I. Movement in Asia, Journal of Bulletin of Concerned Asian Scholars, Vol. 4, P. 110. ; Muto Ichiyo and Inoue Reiko, Op. Cit., P. 81.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Intelligence Note From the Director of the Bureau of Intelligence and Reseach (Hughes) to January 24, 1968, P. 113.*

(4) *William Marotti, Op. Cit., P. 116.*

(5) *Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 147.*

العسكرية^(١)، الأمر الذي أدى إلى مطاردتها من قبل ثلاث طويديدات تابعة لخفر السواحل الكوري الشمالي والسيطرة عليها واعتقال طاقمها، الأمر الذي أدى إلى إثارة قلق الحكومة اليابانية والرأي العام الياباني على حد سواء، خوفاً من اندلاع الحرب بسبب هذه الحادثة، وقد عرفت هذه الحادثة بأسم بوبيلو^(٢).

ونتيجة لهذه الأحداث، وفي محاولة منه لتهدئة الرأي العام الياباني الراض للأسلحة النووية، أعلن ساتو في ٢٧ كانون الثاني من العام نفسه وأمام أعضاء الدايت عن ثلاثة مبادئ تمثل السياسة الخارجية للحكومة اليابانية، الأول هو عدم سعي الحكومة اليابانية لامتلاك الأسلحة النووية، والثاني عدم سعيها لصناعة هذه الأسلحة داخل اليابان، والمبدأ الثالث هو عدم رغبة اليابان بوجود هذه الأسلحة على أراضيها، واعتمادها على الولايات المتحدة في حال تعرضها لأي تهديد نووي^(٣)، وعلق قائلاً: "إن أوكيناوا خالية من الأسلحة النووية هي مسألة ضرورية عند عودتها للسيادة اليابانية"^(٤). ونتيجة لتصريحات ساتو أعرب راسك عن انزعاجه في برقية أرسلها إلى السفير جونسون في ١٦ شباط من العام نفسه، سيما ما يخص الحديث عن عودة أوكيناوا وعدم السماح بوجود أسلحة نووية فيها، إذ قال: "إنني لحد الآن لم أعرف إن اليابان فقدت رجل واحد في الحرب ضد فيتنام، وهي الآن تطالب بعودة أوكيناوا وترفض وجود أسلحة نووية عليها... في الوقت الذي نفقد فيه المئات من جنودنا شهرياً لضمان أمننا المشترك". وقد طلب راسك من السفير جونسون نقل انزعاج الإدارة الأمريكية بسبب هذه التصريحات^(٥)، لكن الأخير فضل عدم اللقاء بساتو في ظل تأزم الأوضاع في اليابان، وطلب

(1) *Ralph E. Strauch, The Operational Assessment of Risk: A Case Study of the Pueblo Mission, Rand Press, N.P, 1971, Pp. 1-2.*

(2) *James I. Matray, Flash Point North Korea: The Pueblo and EC-121 Crises, Korean Studies Journal, Vol. 28, University of Hawaii Press, 2004, P. 136.*

(3) *Christopher W. Hughes, North Korea's Nuclear Weapon: Implications for the Nuclear Ambitions of Japan, South Korea, and Taiwan, Warwick, 2004, P. 83; Kurt M. Campbell and Tsuyoshi Sunohara, Japan: Thinking the Unthinkable, N.P, 2004, P. 223.*

(4) *Timothy P. Maga, Op. Cit., P. 72.*

(5) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, February 16, 1968, P. 115.*

أن يكلف راسك احد مساعديه للقيام بهذه المهمة من خلال الاتصال بالسفير الياباني في واشنطن^(١).

كلف راسك مساعده بندي للقاء السفير الياباني شيمودا، إذ التقى به في ١٧ شباط من العام نفسه، وأكد له قلق الادارة الأمريكية بسبب تصريحات ساتو الأخيرة، فضلاً عن انتقاده لموقف الحكومة اليابانية تجاه حادثة بوبيلو، إذ انها لم تدن كوريا الشمالية بسبب سيطرتها على السفينة بوبيلو، وبدوره اتصل شيمودا بساتو في ٢١ من الشهر نفسه، وأبلغه امتعاض الادارة الأمريكية من التصريحات والمواقف اليابانية^(٢).

تجددت أعمال العنف في اليابان بسبب موافقة الحكومة اليابانية على طلب أميركي بفتح مشفى في مدينة أوجي Oji الواقعة شمال العاصمة طوكيو، لاستقبال جرحى الجنود الأميركيين في الحرب ضد فيتنام، الأمر الذي أثار قلق سكان المدينة من انتقال بعض الأمراض المعدية (كالكوليرا) من الجنود المصابين إلى السكان، ناهيك عما كانت تسببه الطائرات عند هبوطها وإقلاعها من ضوضاء، ونتيجة لذلك طالبوا بنقل المشفى إلى مكان آخر، لكن السلطات المحلية اليابانية لم تستجب لمطالبهم^(٣). فخرجت مظاهرة كبيرة في ١٩ أيار من العام نفسه شارك فيها عدد كبير من طلاب الزنكاكورين، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدامات مع رجال الشرطة، استمرت حتى ٢٨ من الشهر نفسه، وقد تدخلت الحكومة اليابانية لوقف أعمال العنف، إذ وعدت السكان بمفاتيح الجانب الأميركي ونقل المشفى إلى مكان آخر وبأسرع وقت ممكن^(٤).

وفي ظل تلك الأحداث أعلن الرئيس جونسون في ٣١ أيار ١٩٦٨ عن وقف العمليات العسكرية ضد فيتنام الشمالية، وعدم ترشحه إلى الانتخابات الرئاسية القادمة والمقررة نهاية العام وقرر اعتزاله الحياة السياسية^(٥). وكان لقرار جونسون أثراً مهماً على الوضع الداخلي في اليابان، إذ عده الكثيرون اعترافاً بالهزيمة وتراجعاً لدور الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا،

(1) F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, February 17, 1968, P. 116.

(2) Ibid.

(3) United States of America War Office History of Headquarters United States Forces, Japan, 1 January 31 March 1968, PP. 30-31; Muto Ichiyo-Inoue Reiko, Op. Cit., PP. 63-64.

(4) Journal of Wisconsin State, Vol. 210, No. 119, March 28, 1968.

(5) Maartn Prak, Failure in Vietnam and Afghanistan A comparative Analysis of the U. S. and Soviet Internationals, Utrecht, 2009, P. 39.

وقد برزت أصوات في اليابان دعت ساتو إلى التحلي بالشجاعة نفسها وتقديم استقالته مثلما فعل جونسون^(١). أما على المستوى الحكومي فقد أبدى ساتو خشيته من أن يكون الاعلان تمهيداً لتطبيع العلاقات الأمريكية-الصينية فاجتمع مع السفير جونسون في الأول من حزيران من العام نفسه وأبلغه قلقه، لكن الأخير أكد أن خطاب الرئيس قد أسىء فهمه وأن الهدف منه إعطاء فرصة من أجل تحقيق السلام، وإن أي تطبيع مع الصين لن يكون على حساب أهم حليف للولايات المتحدة في آسيا وهو اليابان^(٢).

وبعد مرور شهر من اعلان جونسون وقف القتال في فيتنام، وتحديدًا في ٢ حزيران من العام نفسه برزت مشكلة الجزر مجدداً، وكان لسقوط طائرة في محيط جامعة كيوشو سبباً في ذلك، فعلى الرغم من عدم وقوع إصابات نتيجة الحادث لكن ذلك أدى إلى خروج مظاهرات في مدينة كيوشو رفعوا شعارات تطالب الحكومة اليابانية اتخاذ خطوات سريعة من أجل إعادة كل الجزر التي تقع تحت سيطرة الجيش الأمريكي إلى السيادة اليابانية^(٣). ومما زاد من حدة المظاهرات هو إعلان الرئيس جونسون عن سروره لعدم إصابة الطيارين بأي أذى، في الوقت الذي كان فيه المتظاهرين يطالبون باعتذار رسمي^(٤).

ونتيجة لذلك حث السفير اليكس جونسون حكومته في ٥ حزيران من العام نفسه على الاسراع بإعادة بونين إلى السيادة اليابانية بناء على اتفاق ساتو-جونسون في ١٥ تشرين الثاني لعام ١٩٦٧، وقد وافق الرئيس جونسون على توصيات السفير، وبذلك عادت بونين إلى اليابان رسمياً في ٢٦ حزيران ١٩٦٨^(٥).

وهكذا انتهت مدة احتلال الولايات المتحدة لجزر بونين التي استمرت لمدة ثلاثة وعشرون عاماً، وقد أدى ذلك إلى فتح المجال واسعاً أمام الحكومة اليابانية للشروع بمفاوضات مع الأميركيين من أجل استعادة جزيرة أوكيناوا الأكثر أهمية من حيث الموقع الاستراتيجي وعدد القوات الأمريكية فيها، فضلاً عن وجود الأسلحة النووية، وهذا ما سيبحث في الفصل الأخير.

(1) Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 157.

(2) F.R.U.S., Vol. XXIX, Information Memorandum From the Asian and Pacific Affairs (Bundy) to Secretary of State (Rusk), Washington, June 1, 1968, P. 118.

(3) F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum From the Department of States Country Director for Japan (Sneider) to the Assistant Secretary of State for East Asian and Pacific Affairs (Bundy), Washington, April 26, 1968, P. 120.

(4) Timothy P. Maga, Op. Cit., P.

(5) F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy Department of State, Tokyo, June 5, 1968, P. 123.

ويتضح من خلال ما تقدم ان معارضة الشعب الياباني للحرب الأمريكية على فيتنام يعود لسببين رئيسيين، الأول يتمثل بشعورهم بالتبعية للسياسة الأمريكية من خلال سيطرة الأمريكيين على جزء من أراضيهم واستخدامها في مهاجمة شعب آسيوي هو أقرب لهم من الشعب الأمريكي ثقافياً وتاريخياً، أما السبب الآخر والأهم هو قلقهم من جر بلادهم إلى حرب واسعة قد تشترك فيها الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية، الأمر الذي يؤدي إلى دخولهم هذه الحرب بناء على المعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة. ولابد من الإشارة ان المعارضة اليابانية للحرب الفيتنامية سيما معارضة منظمة بهيرن كان هدفها الضغط على حكومة ساتو لاتخاذ موقفاً حيادياً في الحرب الأمريكية ضد فيتنام، وليس معارضة لنهج حزب الأحرار الديمقراطي، لأنهم لم يكونوا راغبين بوصول الأحزاب الاشتراكية أو الحزب الشيوعي للسلطة، ومما يدل على ذلك بقاء حزب الأحرار في السلطة حتى بعد انتهاء الحرب على فيتنام. في حين ان الأحزاب الاشتراكية والشيوعية كانت تهدف إلى التخلص من هيمنة حزب الأحرار الديمقراطي.

وعلى الرغم من المعارضة الشعبية التي واجهتها حكومة ساتو لكنها نجحت في استغلال ظروف الحرب وحصلت على جزيرة بونين، ولم يتبقى الا جزيرة اوкинаوا في طريق استكمال السيادة اليابانية على أراضيها التي فقدتها اثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

الفصل الخامس

عودة اوкинаوا إلى السيادة اليابانية

١٩٦٩ - ١٩٧٢

**المبحث الأول: التوقيع على الإعلان المشترك بين ساتو
ونيكسون ١٩٦٩ تمهيداً لعودة اوкинаوا.**

المبحث الثاني: عودة اوкинаوا إلى السيادة اليابانية

١٩٧٠ - ١٩٧٢.

المبحث الأول: التوقع على الاعلان المشترك بين ساتو ونيكسون ١٩٦٩ تمهيدا لعودة

او كيناوا

فتح نجاح اليابان بإعادة جزر بونين إلى سيادتها في ٢٦ حزيران ١٩٦٨ المجال واسعاً أمام مطالبة الحكومة اليابانية باستعادة أو كيناوا^(١). ففي ٢٨ أيلول من العام نفسه زار ويكزومي المبعوث الشخصي لساتو الولايات المتحدة، والتقى مع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى بندي، وطرح ويكزومي خلال الاجتماع مشكلة أو كيناوا، إذ شدد على أن الظروف أصبحت ملائمة للشروع بمفاوضات ثنائية بين اليابان والولايات المتحدة من أجل وضع سقف زمني محدد لعودة أو كيناوا إلى اليابان، وأشار إلى أن ذلك سيعزز مكانة ساتو ضد معارضيهِ في الداخل من جهة، وسيوجه ضربة قوية للقوى المناهضة لاستمرار التحالف الأمني بين اليابان والولايات المتحدة من جهة أخرى، وبخلافه حذر ويكزومي من سقوط حكومة ساتو على غرار ما حدث في عام ١٩٦٠، سيما مع اقتراب موعد التصديق على معاهدة الأمن والتعاون المشترك المقرر في ٢٣ حزيران ١٩٧٠. وبدوره لم يبدِ بندي تحمساً لما طرحه ويكزومي، وتساءل عن مصير القواعد في أو كيناوا بعد إعادتها إلى اليابان، وما هي الضمانات لاستمرار وجود هذه القواعد إذ ما أعيدت أو كيناوا إلى اليابان، وأوضح أن الوقت غير مناسب للحديث عن هذه المسألة في ظل احتدام الصراع في فيتنام، فضلاً عن التهديدات النووية التي يتعرض لها حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة بما فيهم اليابان^(٢).

أثارت الأفكار التي طرحها ويكزومي قلق الإدارة الأميركية، ففي ٢٨ أيلول ١٩٦٨ اتصل بندي بالسفير الأميركي في اليابان أليكس جونسون مستوضحاً موقف الحكومة اليابانية، إذ تساءل عن ما طرحه ويكزومي وهل يمثل وجهة نظر الحكومة اليابانية أم أنه اجتهد شخصي؟. الأمر الذي نفاه السفير جونسون بشدة، إذ أكد أنه التقى مع ساتو في الأيام القليلة الماضية وأنه لم يطرح مثل هذه الأفكار، وأنها لا تمثل إلا موقف ويكزومي الشخصي^(٣).

يبدو أن ساتو كان على علم تام بما طرحه ويكزومي في واشنطن إذ أن من غير المعقول إثارة مسألة مهمة مثل مشكلة أو كيناوا مع المسؤولين الأميركيين دون علم الحكومة اليابانية، مستغلاً انشغال

(١) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., P. 30.

(٢) F.R.U.S., Vol. XXIX, Letter from the Assistant Secretary of State For East Asian and Pacific Affairs (Bundy) to the Ambassador to Japan (Johnson), Washington, September 28, 1968, P. 132.

(٣) Ibid.

الولايات المتحدة بالتحضير لاجراء الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها نهاية ١٩٦٨ من أجل إيصال رسالة مفادها أن أي إدارة أميركية جديدة ينبغي أن تكون ضمن أولوياتها بحث مشكلة أوكيناوا مع الجانب الياباني.

وفي غضون ذلك شهدت أوكيناوا حدثاً هاماً على المستوى السياسي، إذ أجريت الانتخابات فيها لاختيار رئيساً للمجلس التنفيذي في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٨، وهي الانتخابات الأولى في أوكيناوا منذ احتلالها عام ١٩٤٥^(١). وقد أفرزت نتائج الانتخابات فوز كابويو يارا *Choby Yara* المرشح المدعوم من الاشتراكيين والشيوعيين، وكان يارا من أشد المعارضين لوجود القواعد الأميركية في أوكيناوا، سيما بعد استخدامها في الحرب ضد فيتنام الشمالية وكان شعاره في الانتخابات "عودة أوكيناوا إلى السيادة اليابانية خالية من الأسلحة النووية وبدون شروط"^(٢).

أثار فوز يارا قلق الادارة الأميركية، إذ حذرت هيئة الأركان المشتركة في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٨ من أن فوزه يمثل تهديداً لوجود القواعد الأميركية في أوكيناوا^(٣). وفي ٢٣ من الشهر نفسه رفعت وكالة الاستخبارات الأميركية تقريراً لوزير الخارجية راسك، أكدت فيه على أن الانتخابات في أوكيناوا تعد بمثابة استفتاء شعبي ضد وجود القواعد العسكرية الأميركية على أراضيها، وأن يارا لن يتوانى في ممارسة الضغط على ساتو من أجل إثارة المشكلة مع الجانب الأميركي، سيما وأن الأخير لن يستطيع مواجهة رغبة يارا بإعادة أوكيناوا خالية من الأسلحة النووية وبدون شروط، لأن ذلك سيؤثر على موقفه في انتخابات مجلس النواب في اليابان والمقرر إجراؤها في نهاية عام ١٩٦٩^(٤).

استغل الشيوعيون والاشتراكيون فوز يارا في الانتخابات، وبتهريض منهم أعلنت نقابة العمال عن نيتها القيام بإضراب عام في أوكيناوا ضد وجود القواعد الأميركية، سيما مع استمرار استخدام هذه القواعد بالهجوم على فيتنام الشمالية، وقد حددت النقابة ٤ من شباط ١٩٦٨ موعداً لبدء الإضراب، الأمر الذي استدعى قيام يارا بزيارة طوكيو في ٩ كانون الأول من العام نفسه، وفور وصوله التقى مع

(1) *Yakashi Yamazaki, A South in the North: The Politics of Democracy in Okinawa, Japan, Osaka, 2005, P. 19.*

(2) *Bertrand M. Roehner, Relations between Allied Forces and the Population of Japan, Paris, 2008, P. 178.*

(3) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Memorandum from Alfred Jenkins of the National security Council Staff to the Presidents Special Assistant (Rostow), Washington, November 11, 1968, P. 135.*

(4) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Research Memorandum from the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary of State Rusk, Washington, November 23, 1968, P. 137.*

ساتو وأبلغه بخطورة الأوضاع في أو كيناوا وان زعماء النقابات العمالية مصممون على إجراء الإضراب في موعده، الأمر الذي سينعكس سلباً على الوضع في اليابان^(١)، وان على الحكومة اليابانية اتخاذ خطوات سريعة وفتح باب النقاش مع الأميركيين ومطالبتهم بوقف استخدام القواعد العسكرية في الحرب ضد فيتنام الشمالية. الأمر الذي رفضه ساتو معللاً إن وجود واستخدام القواعد الأميركية في أو كيناوا جاء نتيجة الاتفاق الأمني بين اليابان والولايات المتحدة لعام ١٩٥١. وفي ختام اللقاء أكد ساتو أنه سيرسل مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة قبل نهاية العام لبحث عودة أو كيناوا، لكنه وفي الوقت نفسه طلب من يارا أن يمارس نفوذه ضد قيادات الحركة العمالية واقناعهم بالتخلي عن فكرة الإضراب العام المزمع إجراءه في ٤ شباط ١٩٦٩^(٢).

ويصح القول ان ساتو لم يكن معارضاً لوصول يارا إلى السلطة في أو كيناوا، بل على العكس من ذلك شكل وصوله ورقة ضغط يمكن أن يستخدمها ضد الأميركيين لاستعادة أو كيناوا، لكن قلقه كان من دعوة النقابات العمالية للقيام بالإضراب في أو كيناوا، الأمر الذي يحفز الشيوعيون والاشتراكيون في اليابان للقيام بمظاهرات مماثلة ضد سياسته.

شعر ساتو أن الظروف أصبحت ملائمة لطرح مشكلة أو كيناوا على الجانب الأميركي، سيما بعد اعلان فوز الرئيس نيكسون في الانتخابات الرئاسية نهاية تشرين الثاني ١٩٦٨، فأرسل ساتو مبعوثه الخاص ويكزومي إلى الولايات المتحدة في ٢٩ كانون الأول من العام نفسه، وعقد الأخير سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين الأميركيين لمعرفة وجهة نظرهم تجاه المطالب اليابانية الرامية لإعادة أو كيناوا إلى السيادة اليابانية^(٣)، كان أبرزها اللقاء الذي عقده مع مورتن هالبرين **Morton Halperin**^(٤) نائب وزير الدفاع وأحد المقربين من الرئيس نيكسون وخلال الاجتماع أثار ويكزومي مشكلة أو كيناوا ومدى تأثيرها على العلاقات بين البلدين من جهة، وعلى الوضع الداخلي لليابان من

(١) *Miyume Tanji, Op. Cit., P. 172.*

(٢) *Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., P. 143.*

(٣) *F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, January 11, 1969, P. 140.*

(٤) مورتن هالبرين: دبلوماسي أميركي، ولد في مدينة بروكلين **Brooklyn** في ولاية نيويورك عام ١٩٣٨، حصل على شهادته في العلوم السياسية من جامعة يال عام ١٩٦١، عمل أستاذاً في جامعة هارفارد بعد حصوله على شهادة الدكتوراه، عينه جونسون مساعداً لوزير الدفاع، كان من أشد المعارضين للحرب الأميركية على فيتنام، اختاره نيكسون عضواً في مجلس الأمن القومي عام ١٩٦٩. للتوسع ينظر:

James S. Olson and Samuel F-reman (eds.), Historical Dictionary of 1960, Nest Port, 1999, P.213.

جهة أخرى، سيما فيما يتعلق بوجود الأسلحة النووية فيها، إذ طرح فكرة عودتها إلى اليابان خالية من الأسلحة النووية. الأمر الذي رفضه هالبراين بشدة، وأوضح أن هناك عدة أسباب تجعل من الإدارة الأميركية ترفض عودة أو كيناوا خالية من الأسلحة النووية أهمها: ^(١)

١. ان موافقة الإدارة الأميركية على عودة أو كيناوا خالية من الأسلحة النووية سيشجع الصين

الشعبية والاتحاد السوفيتي على زيادة دعمها لكوريا الشمالية من أجل مهاجمة كوريا الجنوبية.

٢. ان إزالة الأسلحة النووية من أو كيناوا سيعتبر رسالة سلبية إلى أعداء الولايات المتحدة بأن

موقفها يتراجع في آسيا.

٣. معارضة وزارة الدفاع الأميركية ومن وراءها هيئة الأركان المشتركة لاي انسحاب للقوات

الأميركية من أو كيناوا، سيما السلاح النووي، وانها متمسكة بإستراتيجية الردع النووي ضد

الصين الشعبية .

من جانبه أكد هالبراين ان الولايات المتحدة لا تعارض من حيث المبدأ عودة أو كيناوا إلى

اليابان بحلول عام ١٩٧٢، بشرط أن تأخذ اليابان الأسباب الأنفة بنظر الاعتبار، فضلاً عن توسيع

دورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ^(٢).

وبينما كان ويكزومي يجري مباحثاته مع المسؤولين الأميركيين عقد ساتو مؤتمراً صحفياً في

الأول من كانون الثاني ١٩٦٩ بمناسبة حلول العام الجديد، أكد فيه على ان التحالف مع الولايات

المتحدة يمثل حجر الزاوية في سياسة اليابان الخارجية. وفي معرض رده على سؤال أحد الصحفيين

أشار ساتو إلى أهمية مشكلة أو كيناوا وتأثيرها على العلاقات الثنائية، وأضاف مؤكداً على ان مشكلة

أو كيناوا ستكون أكثر المشكلات أهمية في العام الجديد، وان انتخاب يارا أظهر بوضوح رغبة شعب

أو كيناوا في العودة إلى اليابان أكثر من أي وقت مضى. واعرب ساتو عن نيته الشروع بمفاوضات

مع الرئيس نيكسون تنتهي بإعادتها إلى اليابان قبل نهاية عام ١٩٦٩ ^(٣).

وبناء على تصريحات ساتو التقى السفير الأميركي أليكس جونسون مع وزير الخارجية

الياباني ايشي كيشي **Aichi Kiichi** ^(٤) في ١١ كانون الأول من العام نفسه، وقد قدم ايشي مقترحاً

^(١) John Swenson(ed.), *The Best Course Available* , P. 46.

^(٢) Ibid.

^(٣) Ibid, P. 40.

^(٤) ايشي كيشي: (١٩٠٧-١٩٧٣)، ولد في طوكيو، عين وزيراً لخارجية اليابان بين عامي ١٩٦٨-١٩٧١، ثم وزيراً

للمالية بين عامي ١٩٧٢ حتى وفاته عام ١٩٧٣. كان من أشد المقربين لساتو، للتوسع ينظر: =

وصفه السفير الأميركي بالمثير للاهتمام، مفاده أن تعاد أو كيناوا إلى اليابان بحلول عام ١٩٧٢، وما أن تعاد أو كيناوا حتى تشرع الحكومتين الأميركية واليابانية بمفاوضات لبحث وجود القواعد العسكرية في الجزيرة، وأن يتم تخفيضها تدريجياً وبشكل لا يؤثر على موقف الولايات المتحدة الاستراتيجي في شرق وجنوب شرق آسيا. وفيما يتعلق بوجود الأسلحة النووية في أو كيناوا أكد ايشي ان الشعب الياباني لن يوافق على بقاء هذه الأسلحة على أرضيه، الأمر الذي يعرض الحكومة إلى ضغوط شعبية، لكنه في الوقت نفسه نوه إلى امكانية قبول الحكومة اليابانية بعودة الأسلحة النووية إلى أو كيناوا في حال حدوث أية طارئ يهدد الأمن والاستقرار الدوليين. أثنى اليكس جونسون على ما قدمه ايشي من أفكار لحل مشكلة أو كيناوا، ووعدته بمناقشتها مع المسؤولين الأميركيين بعد عودته إلى واشنطن^(١).

ونتيجة لفشل يارا في ثني زعماء الحركة العمالية من تنفيذ الاضراب العام المزمع قيامه في ٤ شباط ١٩٦٩ فقد قرر زيارة طوكيو للمرة الثانية في ٢٩ كانون الثاني من العام نفسه، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع ساتو، وقد استهل يارا حديثه عن خطورة الوضع في أو كيناوا فأكد أن الشعب هناك قد يفقد الثقة بالحكومة اليابانية ما لم تتخذ إجراء سريع ضد وجود القواعد الأميركية، سيما قاعدة كادينا *Kadena* التي تعد رمزاً للهيمنة الأميركية في أو كيناوا، إذ ان أغلب الهجمات الجوية ضد شمال فيتنام كانت تنطلق من هذه القاعدة، وبدوره أكد ساتو على ان الإضراب سيعيق جهوده الرامية إلى إعادة أو كيناوا بحلول عام ١٩٧٢^(٢). وفي اليوم التالي عاد يارا إلى أو كيناوا وعقد اجتماعات عدة مع قادة الحركة العمالية تمكن فيها من اقناعهم بإلغاء الإضراب^(٣).

وبالرغم من إلغاء الإضراب لكن ذلك لم يمنع من خروج مظاهرة في ٤ شباط من العام نفسه قُدِّر عدد المشاركين فيها أكثر من ألف متظاهر جميعهم من طلاب الزنكاكوريين المتشددين، رافعين شعارات مناهضة لوجود القواعد العسكرية الأميركية في أو كيناوا مطالبين بعودة الجزيرة إلى السيادة اليابانية دون أية شروط^(٤). وعندما حاولوا اقتحام قاعدة كادينا منعتهم الشرطة، الأمر الذي أدى إلى

=Chalmers Johnson, *Miti and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975*, University of Stanford, Stanford, 1982, P. 229.

(1) F.R.U.S., Vol. XXIX, Telegram From the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, January 11, 1969, P.140.

(2) Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., P. 143.

(3) Miyume Tanji, Op. Cit., P.172.

(4) Miyume Tanji, *Myth. Protest and Struggle in Okinawa, Canada*, 2006, P. 100.

حدوث صدامات بين الجانبين، وقع خلالها عدد من الاصابات بين المتظاهرين والشرطة على حد سواء^(١).

جدد ساتو دعوته للادارة الأميركية لبحث عودة أوكيناوا إلى السيادة اليابانية في ١٠ آذار من العام نفسه، وذلك من خلال انعقاد جلسة للدايت الياباني، إذ عدها المشكلة الأهم ذات التأثير المباشر على العلاقات بين البلدين^(٢)، واهم ما جاء في حديث ساتو هو تأكيد على عودة أوكيناوا إلى اليابان خالية من الأسلحة النووية، وهي المرة الأولى التي صرح فيها ساتو بشكل واضح وصريح بخصوص مصير الأسلحة النووية فيها بعد إعادتها الى الحكومة اليابانية. وقد لاقت دعوة ساتو ارتياحاً وتأيداً من الأحزاب اليابانية بما فيها الاشتراكية والحزب الشيوعي^(٣).

ونتيجة لتصريحات ساتو المتكررة حول أوكيناوا شرع نيكسون بإجراء اتصالات مع إدارته لاتخاذ موقف موحد تجاه المطالب اليابانية، ففي الوقت الذي وافقت فيه وزارة الخارجية على ضرورة الشروع بمفاوضات مع اليابان حول عودة أوكيناوا بشرط ألا يمس ذلك فاعلية القواعد فيها^(٤). رفضت هيئة الأركان المشتركة اية مفاوضات بهذا الشأن، إذ عدت ذلك تهديداً لموقفها الاستراتيجي في منطقة شرق آسيا^(٥)، الأمر الذي دفع نيكسون إلى ارسال مذكرة إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة إيرل وايلر **Earle Wheeler**^(٦) في ١٨ آذار من العام نفسه حذر فيها من عواقب استمرار وجود القوات الأميركية في أوكيناوا دون موافقة شعبها أو الحكومة اليابانية، وأشار إلى أن السبيل الأمثل للمحافظة على علاقات مميزة مع اليابان هو الموافقة على إعادتها لليابان مع الأخذ بنظر الاعتبار مطالب هيئة الأركان المشتركة، مثل ابقاء الأسلحة النووية حتى بعد إعادتها، وأضاف قائلاً: "نحن لن نخسر

(1) *John Michael Purves, Island of Military Bases: A Contemporary Political and Economic History of Okinawa, Unpublished thesis of Master, University of Tokyo, 2001, P. 116.*

(2) *I.M. Destler Hideo and others, Op. Cit., P. 31.*

(3) *Watanabe Akio, Op. Cit., P. 24.*

(4) *Morton Halperin, American Decision Making on Reversion of Okinawa: A Memoir, 1992, P. 54.*

(5) *Yoshimitsu Miyakawa, Op. Cit., P. 17.*

(٦) إيرل وايلر: (١٩٧٥-١٩٠٨)، جنرال أميركي، تخرج من الكلية العسكرية الأميركية عام ١٩٣٢، أصبح ضابطاً في المشاة الأميركية في الصين بين عامي ١٩٣٧-١٩٣٩، ثم شغل منصب موظفاً في هيئة الأركان المشتركة عام ١٩٦٠، رقي إلى رتبة جنرال عام ١٩٦٢، ثم رئيساً لهيئة الأركان المشتركة في عهد الرئيس كندي، كان من أشد المتحمسين للحرب على فيتنام، الأمر الذي جعله يحتفظ بمنصبه في عهدي جونسون ونيكسون، توفي عام ١٩٧٥. للتوسع ينظر:

John E. Jessup, An Encyclopedia Dictionary of Conflict Resolution 1945-1996, Westport, 1998, P. 808.

علاقتنا مع اليابان بسبب أوكيناوا^(١). وهذا يعد تطوراً مهماً في موقف الإدارة الأميركية التي رفضت بحث عودة هذه الجزر منذ السنوات الأولى لاحتلال اليابان بسبب أهميتها الإستراتيجية، ويبدو ان نيكسون شعر بخطورة قضية اوكيناوا على العلاقات بين البلدين ، الأمر الذي دفعه لبحثها مجدداً مع أركان ادارته.

وفي الوقت الذي كان فيه نيكسون يوضح أهمية عدم الإضرار بالعلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة واليابان ، أُعلنَ في ٢٨ آذار ١٩٦٩ عن وفاة الرئيس الأميركي الأسبق إيزنهاور الأمر الذي رأى فيه ساتو فرصة مؤاتية لإثارة مشكلة أوكيناوا مع نيكسون، وقد وقع اختياره على شقيقه كيشي ممثلاً لبلاده للمشاركة في مراسيم تشييع إيزنهاور، وذلك لعلاقة كيشي المتميزة بنيكسون. وفي اليوم التالي اجتمع ساتو بكيشي وطلب منه الذهاب إلى الولايات المتحدة لتقديم واجب العزاء من جهة، وحث نيكسون على ابداء استعدادة لبحث مشكلة أوكيناوا من جهة أخرى، وقد وافق كيشي على القيام بهذه المهمة^(٢).

وصل كيشي إلى الولايات المتحدة في ١ نيسان من العام نفسه، وبعد الانتهاء من مراسيم العزاء عقد اجتماعاً مع نيكسون^(٣)، وقد ركز الاجتماع على مشكلة أوكيناوا، إذ حذر كيشي من استمرار سيطرة الأميركيين على أوكيناوا ، وأشار إلى ان الكثير من اليابانيين يرغبون أن يكون لليابان دوراً مهماً في آسيا، ولكن من غير المقبول تماماً بقاء جزء من أراضيهم تحت سيطرة قوات أجنبية، وبين كيشي ان أي تأجيل لبحث المشكلة ستكون له آثار مباشرة على العلاقات بين البلدين، ومن جانبه تساءل نيكسون عن مصير القواعد الأميركية في حال عادت أوكيناوا إلى اليابان قائلاً: "هل تعتقد أن إزالة الأسلحة النووية من القواعد الأميركية سيكون أقل خطراً على اليابان من بقاءها؟" فأجاب كيشي إنني أحث الادارة الأميركية على رؤية الأشياء من منظور أوسع، وان التأخير في المفاوضات قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع في داخل اليابان، لأن أغلبية الشعب الياباني لديه "حساسية مفرطة" تجاه وجود الأسلحة النووية، وفي ختام اللقاء وعد نيكسون أن تكون أوكيناوا من ضمن أولويات إدارته الجديدة، وأنه سيعمل كل ما بوسعه للحفاظ على العلاقات مع اليابان^(٤).

(1) Nicholas Evan Sarantakes, *Keystone, The American Occupation of Okinawa and U. S.- Japan Relations*, University of Texas Press, Texas, P.37.

(2) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, Pp. 72-74.

(3) Dan Elasky, *The Richard M. Nixon National Security Files, 1969-1974. Meeting With Foreign Leaders*, N.P, 2010, P. 37.

(4) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, P. 73.

وما أن أنهى كشي زيارته إلى الولايات المتحدة حتى جدد نيكسون دعوته إلى هيئة الأركان المشتركة بضرورة إبداء مرونة في موقفها من المفاوضات مع الجانب الياباني حول عودة أوكيناوا، ففي ٢٥ نيسان من العام نفسه التقى نيكسون مع رئيس هيئة الأركان وايلر، وشرح له مدى تأثير قضية أوكيناوا على الوضع الداخلي لليابان، وإن أي تجاهل من الولايات المتحدة لرغبة الحكومة اليابانية سيعزز موقف اليساريين الداعين لفك الارتباط مع الولايات المتحدة، سيما وإن الأميركيين بحاجة إلى استمرار بقاء هذه الحكومة مع اقتراب موعد التصديق على المعاهدة الأمنية والمقرر في ٢٣ حزيران ١٩٧٠. وفي السياق نفسه أكد نيكسون على أن أي اتفاق مع الحكومة اليابانية سيأخذ بنظر الاعتبار توصيات هيئة الأركان المشتركة سيما ما يتعلق ببقاء الأسلحة النووية في أوكيناوا^(١).

وبعد مرور خمسة أيام وتحديداً في ٣٠ نيسان ١٩٦٩ عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعاً كان الهدف منه التوصل لصيغة مشتركة حول أوكيناوا ترضي جميع الأطراف^(٢). وخلال الاجتماع مارس هنري كيسنجر *Henry Kissinger* ^(٣) مستشار الأمن القومي واليكس جونسون السفير الأمريكي السابق في اليابان والذي عينه نيكسون مساعداً لوزير الخارجية ضغوطاً على هيئة الأركان المشتركة من أجل الموافقة على إعادة أوكيناوا إلى اليابان بأسرع وقت ممكن، وفي ختام الاجتماع وافقت هيئة الأركان المشتركة على عودة أوكيناوا بشرط أن لا تتضمن المفاوضات سحب الولايات المتحدة لأسلحتها النووية من أوكيناوا، وإن لا يقيد الاتفاق حركة القوات الأمريكية في حال حدوث أي عدوان^(٤).

(1) *Nicholas Evan Sarantakes, Op. Cit., P. 167.*

(2) *Makoto Iokibe, Op. Cit., P. 67.*

(3) الفريد هنري كيسنجر: دبلوماسي وأكاديمي أمريكي، ولد عام ١٩٢٣ في ألمانيا لعائلة ذات أصول يهودية كان والده يعمل معلماً في إحدى المدارس الألمانية، هاجرت عائلة كيسنجر من ألمانيا إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨ بسبب اضطهاد النازيون لليهود، حصل على الجنسية الأمريكية عام ١٩٤٨ وفي العام نفسه التحق بصفوف الجيش الأمريكي، حصل على شهادته في العلوم السياسية من جامعة هارفارد عام ١٩٥٢، عينه نيكسون مستشاراً للأمن القومي عام ١٩٦٩، كان له الدور الأهم في المحادثات التي أدت إلى تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية ١٩٧١، حصل على جائزة نوبل للسلام ١٩٧٣، أصبح وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٧. للتوسع ينظر:

John G. Stoessinger, Henry Kissinger: The Anguish of Power, New York, 1976; Jussi Hanhim, The Flawed Architect: Henry Kissinger and American Foreign Policy, University of Oxford, New York, 2004.

(4) *Morton Halperin, Op. Cit., Pp. 56-57.*

عقد مجلس الأمن القومي الأميركي اجتماعه الثاني في ٢٨ أيار من العام نفسه^(١)، إذ تم التوصل إلى اتفاق حول نقاط عدة منها ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان، ومنها ما يتعلق بالمفاوضات حول عودة أو كيناوا^(٢) وهي كالاتي: ^(٣)

النقاط المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان:

١. أكد الاجتماع على أهمية المحافظة على العلاقات مع اليابان، بوصفها الشريك الأساسي للولايات المتحدة في شرق آسيا.

٢. ان معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان تعد حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، وان الولايات المتحدة لا تسعى إلى إجراء تغيير على أحد بنودها في حال تمديدتها عام ١٩٧٠.

٣. ان حكومة الولايات المتحدة ستبذل كل ما بوسعها للحفاظ على الاستقرار الداخلي لليابان، وانها لن تتخذ أي اجراءات تثير المعارضة ضد الحكومة اليابانية.

٤. العمل على حث حكومة ساتو على زيادة جهودها في مجال الدفاع من حيث الكم والنوع.

النقاط المتعلقة بمشكلة أو كيناوا:

١. ان حكومة الولايات المتحدة مستعدة للدخول بمفاوضات ثنائية مع الحكومة اليابانية لإعادة أو كيناوا إلى اليابان بحلول عام ١٩٧٢.

٢. ان على الحكومة اليابانية الأخذ بنظر الاعتبار عدم المساس بواجبات القوات الأميركية، مثل الدفاع عن كوريا الجنوبية وتايوان وفيتنام.

٣. من حق الولايات المتحدة الاحتفاظ بأسلحة نووية في أو كيناوا بعد عودتها إلى السيادة اليابانية.

يبدو ان ما توصل اليه مجلس الأمن القومي لم يكن يتناسب وتطلعات الحكومة والشعب الياباني على حد سواء، سيما فيما يتعلق بوجود الأسلحة النووية فيها حتى بعد عودتها إلى اليابان، فضلاً عن استخدامها ضد أي عدوان يقع على كوريا وفيتنام وتايوان، الأمر الذي لن تقبل به اليابان

(1) Jonathan B. Tucker and Erin R. Mahan, *President Nixon's Decision to Renounce the U. S. Offensive Biological Weapons Program*, Washington, 2009, P. 2.

(2) Gregory Henderson and others (eds.), *Public Diplomacy and political Chang Four Case Studies: Okinawa, Peru, Czechoslovakia, Guinea*, United States Press, New York, 1973, P. 144.

(3) Memorandum National Security Decision, Washington, May 28, 1969. In: <http://www.fas.org/irp/offdocs/nsdm-nixon/nsdm-13.pdf>

لأن ذلك يتعارض مع مبدأ السيادة على الجزر. لكن أهم ما تضمنه اجتماع مجلس الأمن القومي هو تحديد عام ١٩٧٢ موعداً نهائياً لعودة أو كيناوا، الأمر الذي طالما رفضته الولايات المتحدة بعد احتلالها لأوكيناوا.

وجهت الولايات المتحدة الدعوة لوزير الخارجية الياباني ايشي لزيارتها في ٣٠ أيار ١٩٦٩ لمناقشة مشكلة أو كيناوا، أي بعد يومين فقط من اجتماع مجلس الأمن القومي الأميركي. وفي ٢ حزيران من العام نفسه وصل ايشي إلى واشنطن وفور وصوله اجتمع مع الرئيس نيكسون لمدة نصف ساعة إذ نقل رغبه بلاده بتجديد المعاهدة الأمنية النافذة، الأمر الذي رحب فيه نيكسون^(١) أما ما يخص أو كيناوا أكد الأخير أن الادارة الأميركية اتخذت قراراً بإعادتها إلى اليابان بحلول عام ١٩٧٢، وقد أصيب ايشي بالدهشة نتيجة المرونة التي ظهرت تجاه قضية حساسة مثل أو كيناوا، في الوقت الذي كان فيه ايشي يعتقد ان مهمته لن تكون سهلة. (٢).

وفي اليوم نفسه التقى ايشي مع وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز *Wiliam Rogers* (٣) الذي أوكلت اليه مهمة بحث مشكلة أو كيناوا مع الجانب الياباني، وقد استهل ايشي حديثه عن حساسية الشعب الياباني من وجود أسلحة نووية على أراضيهم، وان حكومته ترغب بعودة أو كيناوا خالية من الأسلحة النووية^(٤)، لكن روجرز لم يبدِ تحمساً لما طرحه ايشي إذ أكد أن إزالة الأسلحة النووية من أو كيناوا سيبعث برسالة سلبية لأعدائنا مفادها ان موقفنا في تراجع في شرق آسيا، الأمر الذي سيسهم في تعاضم التهديد النووي للصين الشعبية ضد حلفاءنا وفي مقدمتهم اليابان^(٥).

(1) *Daytona Beach Morning Journal*, Vol. XLIV, No. 132, *Floridam Tuesday, June 3, 1969*.

(2) *Jean-Marc F. Blanchard, The U. S. Role in The Sino-Japanese Dispute Over the Diaoyu. (Senkaku) Islands 1945-1971, University of Cambridge Press, London, 2000, P. 119; John Swenson(ed.), The Best Course Available, P. 90.*

(٣) وليم روجرز: (١٩١٣-٢٠٠١)، وزير خارجية الولايات المتحدة الخامس والخمسون، حصل على شهادته في القانون من جامعة كورنيل عام ١٩٣٧، التحق في صفوف الجيش الأميركي عام ١٩٤٢، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد لمزاولة عمله في مجال المحاماة، عينه ايزنهاور مدعياً عاماً في نيويورك بين عامي ١٩٥٧-١٩٦١، ثم مستشاراً للرئيس نيكسون، ثم وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٣، كلفه نيكسون بتشكيل لجنة لحل النزاع العربي الإسرائيلي عرفت بـ (لجنة روجرز)، توفي اثر إصابته بنوبة قلبية. للتوسع ينظر:

James S. Olson and Samuel Freman (eds.), Historical Dictionary of the 1960, Westport, 1999, P. 393.

(4) *Voshimitsu Miyakawa, Op. Cit., P. 18.*

(5) *Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., P. 148.*

وفي حين كان ايشي يجري مباحثاته مع وزير الخارجية روجرز نشرت صحيفة نيويورك تايمز *New York Times* في ٣ حزيران من العام نفسه مقالاً تحت عنوان " نيكسون سيعيد أو كيناوا إلى اليابان"، ونشرت ما تم التوصل اليه من اتفاق بين أعضاء مجلس الأمن القومي في ٢٨ أيار^(١). الأمر الذي أثار انزعاج الادارة الأميركية إذ صرح كيسنجر في اليوم التالي محذراً ان يكون لذلك عواقب سيئة تمس بتكتيكات التفاوض مع اليابانيين، وسيؤثر على العلاقة بين البلدين^(٢) اما المسؤولين اليابانيون رأوا في ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز يمثل وجهة نظر الادارة الأميركية إلى حد بعيد^(٣).

أنهى ايشي زيارته للولايات المتحدة التي استمرت أربعة أيام، وقد حققت تقدماً مهماً حول نقطة جوهرية وهي الموافقة المبدئية الأميركية على اعادة أو كيناوا، والموافقة على الدخول في مفاوضات مع الجانب الياباني، وعند عودته إلى اليابان اجتمع مع ساتو في ٨ حزيران من العام نفسه، إذ أطلعته على نتائج مباحثاته مع الأميركيين، وقد أبلغه موافقة الادارة الأميركية على إعادة أو كيناوا إلى اليابان بحلول عام ١٩٧٢ لكنها رفضت عودتها بدون أسلحة نووية متحججة بإضعاف موقفها في شرق آسيا، فضلاً عن رفضها لفكرة التشاور المسبق مع الحكومة اليابانية في حال رغبت باستخدام قواعدها في أو كيناوا، ناهيك عن مطالبتها أن يكون لليابان دوراً فعالاً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة مقابل عودتها إلى السيادة اليابانية^(٤).

رفض ساتو الشروط الأميركية مقابل عودة أو كيناوا، إذ أكد في ٦ تموز من العام نفسه ان بقاء الأسلحة النووية في أو كيناوا بعد عودتها إلى اليابان يتعارض مع رغبة الشعب الياباني، فضلاً عن القيود الدستورية التي تمنع وجود هذه الأسلحة على أراضيها، وأضاف قائلاً: "ان وجود قدرات نووية على الأراضي اليابانية يجعل منها دولة نووية"^(٥).

وتواصلت للجهود اليابانية الرامية لاعادة أو كيناوا لليابان، اقترح ويكزومي على ساتو في ١٢ آب انشاء خط ساخن مع الأميركيين على غرار الخط الساخن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي^(٦) وعرض عليه فكرة زيارته الولايات المتحدة واجراء محادثات سرية مع كيسنجر الذي وصفه

(1) *Gregory Henderson and Others (eds.), Op. Cit., P. 145.*

(2) *John Swenson(ed.), The Best Course Available, P. 84.*

(3) *Gregory Henderson and others (eds.), Op. Cit., P. 146.*

(4) *John Swenson(ed.), The Best Course Available, P. 91.*

(5) *Ibid, P. 103.*

(6) *John Swenson(ed.), The Best Course Available, P. 104.*

وصفه بالشخصية الأقوى نفوذاً بين صانعي القرار السياسي الأميركي، وقد وافق ساتو على القيام بالزيارة^(١).

غادر ويزكومي اليابان متوجهاً إلى الولايات المتحدة في ١٣ اب ١٩٦٩^(٢) وبعد أربعة أيام من وجوده في واشنطن عقد أول اجتماع له مع هالبراين، وقد ركز الاجتماع على النقاط الخلافية بين الحكومتين الأميركية واليابانية بشأن عودة أو كيناوا، إذ أكد هالبراين أن مشكلة أو كيناوا وتأثيرها على العلاقات بين البلدين أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام بين المسؤولين الأميركيين بعد زيارة إيشي للولايات المتحدة، وأن الرئيس نيكسون لديه رغبة حقيقية بإعادة أو كيناوا لكنه يتعرض لضغوط كبيرة من هيئة الأركان المشتركة وبعض أعضاء الكونغرس الرافضين لعودتها خالية من الأسلحة النووية فضلاً عن حرية استخدام الولايات المتحدة لقواعدها انطلاقاً من أو كيناوا إذ ما وقع أي طارئ في شرق وجنوب شرق آسيا. وأضاف هالبراين موضحاً أنه من الصعب اقناع أعضاء الكونغرس والجيش بالتنازل عن هاتين النقطتين. ومن جانبه أوضح ويزكومي أن الشعب الياباني سيعارض وجود الأسلحة النووية على أرضيه، وأن الأحزاب المعارضة ستستغل ذلك سياسياً ضد حكومة ساتو، أما استخدام القواعد في أو كيناوا دون الرجوع للحكومة اليابانية فإنه يتعارض مع مبدأ السيادة اليابانية على جميع أراضيها^(٣).

عقد ويزكومي لقاءه الثاني مع كيسنجر في ١٨ تموز من العام نفسه. إذ أبلغه أنه مبعوثاً سرياً من رئيس الوزراء ساتو، وشدد ويزكومي على أن تكون مباحثاته سرية، وإنها لن تكون بديلاً عن المحادثات الرسمية بين البلدين التي يقوم بها وزير الخارجية^(٤)، وأشار ويزكومي إلى السبب الرئيس للرئيس لزيارته هو انشاء خط ساخن بين البلدين لبحث مشكلة أو كيناوا "بطريقة يتفق عليها الطرفين على أساس الفائدة الحقيقية لبلدنا"، وأن عدم التوصل إلى حل مرضٍ سينعكس سلباً على العلاقات الثنائية. ثم تطرق ويزكومي إلى المشكلة الأساسية وهي إصرار الولايات المتحدة على عودة أو كيناوا لليابان مع بقاء الأسلحة النووية فيها فضلاً عن رغبتهم بالاستخدام الحر لقواعدهم فيها في حال حدوث أي طارئ، إذ أوضح أن ساتو لا يستطيع الموافقة على هذه الشروط، بسبب ما وصفه الوضع المعقد في اليابان، وأن الحكومة والمعارضة في اليابان على حد سواء سيرفضون ذلك، الأمر الذي ينعكس سلباً على موقف ساتو رسمياً، سيما مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقرر أجراؤها في

(1) Masakatsu Ota, Op. Cit., P. 14.

(2) Akio Watanabe, Op. Cit., P. 68.

(3) John Swenson(ed.), The Best Course Available, Pp.47-48.

(4) Akio Watanabe, Op. Cit., P. 68.

نهاية عام ١٩٦٩، وبدوره طلب كيسنجر تأجيل المباحثات حتى يوم ٢١ من الشهر نفسه، ليتسنى له بحث الموضوع مع الرئيس نيكسون^(١).

تزامن وجود ويكزومي في واشنطن مع وقوع حادثة في أوكيناوا أدت إلى توتر الأوضاع الأمنية فيها، ففي ١٩ تموز من العام نفسه انفجرت إحدى الاسطوانات المعبئة بمواد سامة في إحدى القواعد الأميركية في أوكيناوا، مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الجنود الأميركيين^(٢)، وبالرغم من عدم إصابة أحد من السكان المحليين في أوكيناوا إلا أن وجود هذه المواد السامة أثار حفيظة السكان، فطالبوا بنقلها إلى مكان آخر، وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات حاشدة في مدينة ناها كان أغلب المشاركين فيها من الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي، وقد اتهموا الحكومة اليابانية بالمماطلة وعدم اتخاذ خطوات جدية لإعادة أوكيناوا من السيطرة الأميركية، وقد انتهت المظاهرات بصدام مع رجال الشرطة ووقوع عدد من الإصابات بين الجانبين^(٣).

اجتمع كيسنجر مع ويكزومي في ٢١ تموز من العام نفسه، وقد أثار الأخير مسألة وجود المواد الكيميائية في أوكيناوا وأثرها على مشاعر السكان المحليين هناك، وطلب ويكزومي نقلها إلى مكان آخر وبأسرع ما يمكن، وقد أكد كيسنجر أن حكومته سوف تقوم بنقل هذه المواد من أوكيناوا بحلول مطلع عام ١٩٧٠^(٤). وفي سياق مختلف بين كيسنجر أن الرئيس نيكسون وافق على إنشاء خط ساخن بين البلدين لمواصلة التباحث حول أوكيناوا، لكنه شدد على ضرورة أن تكون الاتصالات سرية بينهما وأن لا يطلع على نتائجها غير الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء الياباني، ولضمان سرية الاتصالات اختار كل منهما اسماً مستعاراً فسمى ويكزومي نفسه يوشيدا تيمناً برئيس الوزراء الياباني شيجيرو يوشيدا، في حين سمى كيسنجر نفسه الدكتور جونز^(٥).

وفيما يخص وجود الأسلحة النووية في أوكيناوا أشار كيسنجر أن حكومته على استعداد لأزالتها بعد عودة أوكيناوا إلى اليابان بالرغم من الضغوط التي يتعرض لها نيكسون من هيئة الأركان المشتركة وبعض أعضاء الكونغرس، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في حق الولايات المتحدة في استخدام قواعدها في أوكيناوا، فضلاً عن حقها في إرجاع هذه الأسلحة إلى أوكيناوا في حال حدوث

(1) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, Pp. 110-112.

(2) Robert D. Eldridge, *Post Reversion Okinawa and U. S.-Japan Relations A Preliminary Bases, 1972-2002*, University of Osaka, 2009, P. 73.

(3) Miyume Tanji, *Op. Cit.*, P. 173.

(4) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, Pp.114-115.

(5) Michael Schaller, *Altered States the United States*, P. 216.

أي طارئ في شرق وجنوب شرق آسيا، وأضاف متسائلاً عن الضمانات التي يمكن أن يقدمها اليابانيون لتنفيذ هذا الحق قائلاً: "نحن متحمسون لمعرفة أي نوع من الضمانات يمكن أن تقدمها اليابان بشأن استخدام غير مقيد لقواعدنا في أو كيناوا وفقاً للتشاور مسبق مع الحكومة اليابانية وإذا تمكنا من الاتفاق على هذا المبدأ يمكن إزالة الأسلحة النووية". وبدوره أشار ويكزومي أنه غير مخول بتقديم مثل هذه الضمانات، وأنه سيبحث ذلك مع ساتو عند عودته إلى اليابان^(١).

لقد استطاع ويكزومي من تحقيق تقدماً في مباحثاته مع كيسنجر، فبعد أن رفضت الولايات المتحدة عودة أو كيناوا خالية من الأسلحة، وافقت في آخر المطاف على إعادتها ولكن بشرط أن يسمح لها بإعادة الأسلحة النووية واستخدام قواعدنا فيها دون الرجوع إلى الحكومة اليابانية.

عاد ويكزومي إلى اليابان في ٢٥ تموز من العام نفسه، وعند وصوله التقى مع ساتو إذ قدم له شرحاً مفصلاً عن محادثاته مع المسؤولين الأميركيين، وأشار ويكزومي إلى حدوث تطور في موقفهم تجاه وجود الأسلحة النووية في أو كيناوا، وانهم وافقوا على إعادتها بحلول عام ١٩٧٢ خالية من هذه الأسلحة، لكن المشكلة تكمن في إصرارهم على الاستخدام الحر وغير المقيد لقواعدهم فيها، مما يتيح لهم إعادة الأسلحة النووية إلى أو كيناوا واستخدام قواعدهم فيها في حال حدوث أي طارئ دون التشاور أو الرجوع إلى الحكومة اليابانية، فضلاً عن رغبتهم بعقد اتفاق سري يكرس لهم ذلك الحق، الأمر الذي رفضه ساتو بشدة موضحاً أن استخدام الولايات المتحدة لأو كيناوا دون العودة إلى الحكومة اليابانية يفقد اليابان سيادتها على جزء من أراضيها، ويجعلها عرضة لخطر الدخول في الحرب أكثر من أي وقت مضى، وإن الاتفاق السري سيؤدي إلى إثارة مشاعر اليابانيين ضد الحكومة، مذكراً أن أحد أسباب سقوط حكومة كيشي عقدها الاتفاق السري مع الجانب الأميركي في عام ١٩٦٠^(٢).

في غضون ذلك، وصل روجرز إلى اليابان في ٢٨ تموز من العام نفسه للمشاركة في أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان^(٣)، وبعد الانتهاء من عمل اللجنة اجتمع روجرز مع ساتو في ٣١ من الشهر نفسه، وسلمه رسالة مقتضبة من الرئيس نيكسون جاء فيها "نحن نتطلع لزيارة رئيس الوزراء والصدیق الشخصي ورئيس الحكومة اليابانية إلى الولايات المتحدة في تشرين الثاني، وسأكون مسروراً ومرحباً بك في واشنطن، بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها

(1) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, Pp. 110-111.

(2) *Ibid*, Pp. 120-121.

(3) *Journal of The Geneva Times*, No. 53, July 30, 1969.

علاقات بلدنا، وأتمنى أن يؤدي الاجتماع إلى مزيداً من التقدم في بناء العلاقات الودية بين الولايات المتحدة واليابان". ولم تكن أو كيناوا غائبة عن اجتماعهما، إذ شدد ساتو على رغبته القوية لرؤية أو كيناوا تحت سيادة اليابان خالية من الأسلحة النووية^(١).

وصف آرمين ماير *Armin H. Meyer* ^(٢) السفير الأميركي الجديد في اليابان اجتماع اللجنة الاقتصادية الثنائية بغير المجدي، وطالب الوفد الأميركي من اليابان اتخاذ خطوات سريعة للحد من صادراتها إلى الأسواق الأميركية سيما المنسوجات، كفرض قيود طوعية على صادراتها ما نسبته ٥-١٠%، الأمر الذي رفضه الجانب الياباني بشدة، وقد صوت الدايت الياباني بأغلبية مطلقة ضد الطلب الأميركي. وأشار ماير إلى أن الإدارة الأميركية أرادت من اليابان تقديم تنازلات فيما يخص مشكلة المنسوجات^(٣) مقابل عدم عرقلة المفاوضات الجارية حول أو كيناوا^(٤).

بدأت الجولة الثانية من المفاوضات الرسمية في واشنطن بين أيشي وروجرز في ١٣ أيلول من العام نفسه، لكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق نهائي يرضي الطرفين فيما يخص عودة أو كيناوا إلى اليابان^(٥)، بسبب اصرار روجرز على الاستخدام الحر للقواعد الأميركية في أو كيناوا وعدم التشاور مع الحكومة اليابانية، الأمر الذي يعيق حركة القواعد الأميركية في مواجهة التهديدات النووية للصين الشعبية، بينما أكد أيشي على مبدأ التشاور المسبق مع الحكومة اليابانية الأمر الذي رفضه روجرز^(٦).

(١) Quoted in:

John Swenson(ed.), The Best Course Available, P.42.

(٢) آرمين ماير: (١٩١٤-٢٠٠٦)، دبلوماسي وصحفي أميركي، تخرج من جامعة لينكولن في ولاية أوهايو إذ حصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات ١٩٣٩، عمل مهندساً في أريتريا ١٩٤٣، ثم في بغداد بين عامي ١٩٤٤-١٩٤٨، عينه كندي سفيراً لبلاده في لبنان بين عامي ١٩٦١-١٩٦٤، ثم عينه جونسون سفيراً للولايات المتحدة في إيران عام ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩، وفي عهد نيكسون أصبح سفيراً في اليابان بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٢. للتوسع ينظر:

Akira Iriye and Robert A. Wampler (eds.), Op. Cit., Pp.71-72.

(٣) تعود مشكلة المنسوجات بين اليابان والولايات المتحدة إلى عام ١٩٥٥، عندما سمح الأميركيون لليابان بتصدير منتجاتها من المنسوجات إلى الأسواق الأميركية بهدف إنعاش اقتصادها، لكن البضائع اليابانية ذات السعر المنخفض والنوعية الجيدة أخذت تتنافس صناعة النسيج الأميركي، وبلغ ذروة الخلاف بين البلدين في عهد الرئيس نيكسون، الذي وضع حل مشكلة المنسوجات مع الجانب الياباني ضمن أولويات أدارته. للتوسع ينظر:

Michael Schaller, The United States and Japan, Pp.110-114.

(٤) *John Swenson(ed.), The Best Course Available, P. 224.*

(٥) *Journal of Watertown Daily Times, No. 13601, September 13, 1969.*

(٦) *Nicholas Evan Saran takes, Op. Cit., P. 170.*

ونتيجة لتوقف المفاوضات الرسمية من جهة، واقترب موعد زيارة ساتو إلى واشنطن المقررة في ١٧ تشرين الثاني من العام نفسه من جهة أخرى، ارسل ساتو مبعوثه الشخصي ويكزومي مرة أخرى إلى واشنطن في ٢٥ أيلول ١٩٦٩ من أجل التوصل إلى حل نهائي فيما يخص عودة أو كيناوا، وقد اجتمع ويكزومي مع هالبراين في اليوم التالي، ونقل له رفض حكومته عقد اتفاق سري حول دخول الأسلحة النووية إلى أو كيناوا بعد عودتها إلى اليابان، لكن هالبراين أكد أن الاتفاق السري مع اليابان ليس الأول من نوعه، وأن الولايات المتحدة لديها اتفاقات سرية مع كل من بريطانيا وألمانيا الديمقراطية يسمح لها بإدخال أسلحة غير تقليدية إلى أراضيها في حال طلبت الإدارة الأميركية، لكن ويكزومي أوضح أن الوضع في اليابان مختلف عن الوضع في بريطانيا وألمانيا الديمقراطية وإن اصرار الأميركيين على فكرة الاتفاق السري قد يؤدي إلى إسقاط حكومة ساتو. ثم تطرق هالبراين إلى مشكلة المنسوجات موضعاً الضغوط التي يتعرض لها نيكسون بسبب عدم التوصل إلى حل مع الجانب الياباني يضمن فرض قيود على صادراتها، وحذر هالبراين أن بعض أعضاء الكونغرس لديهم النية لسن تشريعات تتضمن زيادة التعريف الكمركية على البضائع اليابانية وفي مقدمتها المنسوجات^(١).

وفي اليوم التالي التقى ويكزومي مع كيسنجر لمدة نصف ساعة، وقد ركز اللقاء على مشكلة المنسوجات. إذ عدها الأخير المشكلة الأهم لدى الإدارة الأميركية، وإن أي تطور في المفاوضات حول عودة أو كيناوا مرتبط بشكل وثيق بتعهد اليابان بإنهاء مشكلة المنسوجات^(٢)، وأوضح أن مشكلة المنسوجات تؤثر بشكل كبير على هيبة الرئيس نيكسون، إذ إنه قدم التزاماً للشعب الأميركي خلال حملته الانتخابية بإنهاء المشكلة مع اليابانيين، وأنه عازم على ذلك. وشدد كيسنجر على أن أي تقدم في المفاوضات حول أو كيناوا مرتبط بشكل كبير بحل مشكلة المنسوجات، الأمر الذي أثار قلق ويكزومي، إذ رفض الربط بين المشكلتين قائلاً: "إن قضية أو كيناوا أهم بكثير من المنسوجات، وإن الفشل في تحقيق تقدم حول أو كيناوا يجعل من زيارة رئيس الوزراء إلى الولايات المتحدة لا معنى لها"^(٣).

بعد عودة ويكزومي من الولايات المتحدة التقى مع ساتو وأبلغه رفض الولايات المتحدة عودة أو كيناوا ما لم تتخذ الحكومة اليابانية خطوة أحادية الجانب لحل مشكلة المنسوجات كفرض قيود

(1) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, P. 104.

(2) Paul Musgrave, *Entangling Alliances: Presidents and Strategic Issue Linkage in International Negotiations*, University of Georgetown, 2010, P. 17.

(3) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, Pp. 104-105.

طوعية على صادراتها من المنسوجات، الأمر الذي رفضه ساتو قائلاً: "أنا أتفهم موقف نيكسون وما يتعرض له من ضغوط من بعض أعضاء الكونغرس فيما يخص مشكلة المنسوجات، لكنهم يجب أن يتفهموا أيضاً الضغوط التي نتعرض لها من أعضاء الدايت بشأن المنسوجات"^(١). وفي السياق نفسه رفض ساتو الربط بين المشكلتين لأنهما مختلفتان ويمكن حل كل منهما بمعزل عن الأخرى. كما جدد ساتو رفض الاستخدام الحر للقواعد الأميركية في أو كيناوا، وفي ختام اللقاء طلب ويكزومي العودة إلى الولايات المتحدة ونقل وجهة نظر الحكومة اليابانية^(٢).

وبناءً على رغبة ساتو غادر ويكزومي اليابان متوجهاً للولايات المتحدة في زيارة سرية في ٨ تشرين الثاني من العام نفسه، وقد أمضى فيها أربعة أيام أجرى خلالها سلسلة من الاجتماعات مع كيسنجر كان أبرزها الاجتماع الذي عقد في ١٢ من الشهر نفسه^(٣)، إذ اتفقا على أهم النقاط التي سيتضمنها البيان الختامي والمقرر اعلانه في ختام زيارة ساتو إلى الولايات المتحدة في ١٧ تشرين الثاني، وقد تضمن الاتفاق على عودة أو كيناوا إلى السيادة اليابانية خالية من الأسلحة النووية بحلول ١٩٧٢، مع حق الولايات المتحدة في استخدام قواعدها في أو كيناوا وإعادة ادخال الأسلحة النووية إليها في حال حدوث أي طارئ يهدد الأمن والاستقرار في شرق وجنوب شرق آسيا، كما أشار الاتفاق إلى ضرورة التشاور المسبق مع الحكومة اليابانية في حال أرادت الولايات المتحدة استخدام قواعدها في أو كيناوا^(٤).

حاول كيسنجر الضغط على ويكزومي على أن يتضمن أحد بنود الاعلان المشترك الإشارة إلى مشكلة المنسوجات، الأمر الذي رفضه الأخير مشدداً على أن الإشارة إلى مشكلة المنسوجات سيكون له تداعيات على موقف ساتو في الانتخابات البرلمانية المقبلة، والمقرر اجراءها نهاية العام الحالي. لكنه وفي الوقت نفسه أكد موافقة ساتو على اجراء مفاوضات تتزامن مع زيارته إلى واشنطن بين وزارتي الاقتصاد اليابانية والخزانة الأميركية لايجاد حل يرضي الجانبين، وإن ساتو تعهد ببذل كل ما بوسعه لضمان نجاح هذه المفاوضات^(٥).

(1) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, P. 201.

(2) Paul Musgrave, *Op. Cit.*, P. 24.

(3) Watanabe Akio, *Postwar Japan in History and Opting for the Japan-U.S. Security Treaty Regime: Back to the Future*, University of Tokyo, 2010, P. 25.

(4) James Aure and Tetsui Kotani, *Reaffirming the "Taiwan Clause": Japan's National Interest In the Taiwan Strait and the U. S.-Japan Alliance*, Vanderbilt, 2006, Pp. 66-67.

(5) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, P. 207.

مع اقتراب موعد زيارة ساتو إلى الولايات المتحدة دعت الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي الياباني إلى الخروج بمظاهرات مناهضة للزيارة، في ١٧ تشرين الثاني من العام نفسه، وقد لبي مناصروا هذه الأحزاب الدعوة فخرجت مظاهرات في مدن يابانية عدة كان أبرزها تلك التي خرجت في العاصمة طوكيو، إذ بلغ عدد المشتركين فيها أكثر من ٧٢٠ ألف متظاهر. وقد رافق المظاهرات أعمال عنف عندما حاول أكثر من ٢٥٠٠ من طلاب الزنكاكورين اقتحام السور المحيط بالمطار الأمر الذي أدى إلى تدخل رجال الشرطة التي استخدمت الغازات المسيلة للدموع واعتقال ١٦٨ طالباً^(١). وقد أدت أعمال العنف إلى استخدام ساتو طائرة خاصة نقلته من حديقة بيته إلى مطار هانيدا^(٢).

وصل ساتو إلى واشنطن في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٩^(٣)، وفي اليوم التالي عقد اجتماعه الأول مع نيكسون الذي خصص لمناقشة عودة أوكيناوا، بناءً على ما توصلت إليه المحادثات السرية بين ويكزومي وكيسنجر، وخلال الاجتماع ثمن ساتو موافقة الولايات المتحدة على إعادة أوكيناوا خالية من الأسلحة النووية، وإن ذلك سيعمل على تعزيز العلاقات الثنائية من جهة وإضعاف موقف المعارضين والداعين لفك الارتباط مع الولايات المتحدة من جهة أخرى. ومن جانبه أبدى نيكسون تفهمه لحساسية الشعب الياباني من وجود الأسلحة النووية على أراضيها بسبب معاناته خلال الحرب العالمية الثانية، لكنه في الوقت نفسه شدد على أن لا يمثل عودة أوكيناوا إضعافاً لموقف بلاده في مواجهة التهديدات النووية للصين الشعبية أو أية اعتداءات لكوريا الشمالية على كوريا الجنوبية^(٤).

تمخض الاجتماع عن اتفاق الجانبين على إعادة أوكيناوا إلى السيادة اليابانية بحلول عام ١٩٧٢^(٥). ناهيك عن حق الولايات المتحدة في استخدام قواعدها وإعادة الأسلحة النووية إلى أوكيناوا بعد التشاور مع الحكومة اليابانية في حال حدوث أي طارئ يهدد الأمن والاستقرار في شرق وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن اتفاقهما على أن يكون لليابان دوراً مهماً في الدفاع عن تايوان وكوريا الجنوبية واعتبار أمن هذين البلدين مهماً لأمن اليابان نفسها. وإن هذه الأفكار سيتضمنها الاعلان المشترك

(1) *Journal of The Daily Register*, Vol. 93, No. 100, November 17, 1969.

(2) هشام عبد الرؤوف حسن ، المصدر السابق، ص ٣١١.

(3) *Tomohito Shinoda, Op. Cit., P. 55.*

(4) *Victor D. Cha, Alignment Despite Antagonism: The United State-Korea-Japan Security Triangle, University of Standard, Stanford, 1999, P. 74.*

(5) *Aurelia Georg Mulgan, Managing the U. S. Base Issue in Okinawa: A Test for Japanese Japanese Democracy, Canberra, 2000, P. 2.*

كنتيجة لمباحثاتهما في ختام زيارة ساتو، أما ما يخص مشكلة المنسوجات فخصص اليوم التالي لبحثها بين الجانبين^(١).

بدأت الجولة الثانية من المفاوضات بين نيكسون وساتو في ٢٠ تشرين الثاني من العام نفسه، إذ خصص الاجتماع لبحث مشكلة المنسوجات التي وصفها نيكسون بـ "القضية الأولى" في الولايات المتحدة، وأشار إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها من الرأي العام الأمريكي وأعضاء الكونغرس، وقد اقترح نيكسون أن يتضمن أحد بنود الاعلان المشترك الإشارة إلى مشكلة المنسوجات^(٢)، الأمر الذي رفضه ساتو إذ بين أنها مشكلة ذات بعد اقتصادي يمكن حلها من خلال مفاوضات ثنائية بمعزل عن مشكلة أو كيناوا، علاوة على تأثيرها في الانتخابات البرلمانية اليابانية المقرر إجراؤها في نهاية كانون الأول ١٩٦٩. وفي السياق نفسه تعهد ساتو إنهاء مشكلة المنسوجات بحلول عام ١٩٧٠، وأنه سيتدخل شخصياً في حال تعثرت المفاوضات. وفي نهاية الاجتماع استطاع ساتو من اقناع نيكسون بعدم الإشارة إلى المنسوجات في الاعلان المشترك^(٣).

أثمرت مباحثات ساتو مع نيكسون التوقيع على الاعلان المشترك في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٩^(٤) وقد تألف الاعلان من خمسة عشر بنداً أهمها البند الرابع الذي نص على بذل الجهود بين البلدين لانتهاء حالة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وإن أمن كوريا الجنوبية وتايوان أمراً مهماً لأمن اليابان، أما ما يخص الحرب في فيتنام فشدد الاعلان على ضرورة بذل الجهود من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لحالة الحرب في فيتنام^(٥) وتمنى ساتو ونيكسون من انتهاء الحرب قبل موعد إعادة أو كيناوا عام ١٩٧٢، في حين أكد البند الثامن على عودة أو كيناوا إلى اليابان خالية من الأسلحة النووية بحلول ١٩٧٢ مع التأكيد على حق الولايات المتحدة في استخدام قواعدها المتواجدة

(1) *Augus M. Frascr, The Political Viability of the U.S. Base System in Asia After A Vietnam Settlements, Virginia, N.P, 1970, P. 11.*

(2) *Thomas W. Zeiler, Nixon Shocks the Trade System, Lisbon, 2010, P. 13.*

(3) *Tomohito Shinoda, Leading Japan: The Role of the Prime Minister, 2000, P. 55.*

(4) *Wolf Mendl, Japan's Asia Policy: Regional Security and Global Interests, Routledge, New York, 1997, P.64.*

(5) *Alan Chung, The Dangerous Strait: A Predictive Analysis on Possible Military Intervention by the U.S-Japan Over the Taiwan Strait Using the Lockwood Analytical Method for Prediction (LAMP), N.P, 2006, Pp. 20-21; Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 201.*

في أو كيناوا، وحققها في إعادة الأسلحة النووية إليها في حال حدوث أي طارئ يهدد الأمن والاستقرار في شرق آسيا، بناء على نظام التشاور المسبق مع الحكومة اليابانية^(١).

ويتضح مما تقدم ان ساتو استطاع تحقيق نصراً سياسياً مهماً من خلال التوقيع على الاعلان المشترك، إذ حدد البند الثامن موعداً نهائياً لعودة أو كيناوا إلى السيادة اليابانية، الأمر الذي عجزت عن تحقيقه الحكومات اليابانية المتعاقبة منذ احتلال أو كيناوا في نيسان عام ١٩٤٥، فضلاً عن عدم إشارة الإعلان إلى مشكلة المنسوجات الأمر الذي أسهم في تعزيز نفوذ ساتو بوجه خصومه السياسيين في داخل اليابان.

بعد التوقيع على الإعلان المشترك عقد نيكسون وساتو مؤتمراً صحفياً بينا فيه أهمية الاتفاق الذي توصلوا إليه^(٢)، إذ تحدث نيكسون قائلاً: "ان حقبة جديدة من العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة قد بدأت وسيكون لها تأثير ليس في منطقة شرق آسيا بل في العالم كله، فقد حققنا تقدماً في كل القضايا العالقة بين بلدينا"، ومن جانبه أكد ساتو على متانة التحالف بين اليابان والولايات المتحدة، وان المفاوضات مع نيكسون قد تكلفت بالنجاح قائلاً: "انني سأغادر واشنطن ظهر هذا اليوم بعد ان نجحت المفاوضات التي استمرت لثلاثة أيام مع الرئيس نيكسون... وان الحدث ذات الأهمية التاريخية في هذه المباحثات هو الاتفاق بشأن عودة أو كيناوا، وأنا مصمم على استمرار العلاقات المميزة مع الأميركيين"^(٣).

وقبل أن يغادر ساتو الولايات المتحدة لبي دعوة نادي الصحافة الوطني الأمريكي *National Press Club* لحضور غداء أقيم على شرفه، وقد ألقى ساتو خطاباً مهماً أكد فيه على دور اليابان الجديد في الحفاظ على الأمن والاستقرار في شرق آسيا^(٤). وفي السياق نفسه جدد ساتو التزام بلاده بالتحالف مع الولايات المتحدة، وان اليابان ستقدم كل ما لديها من دعم معنوي ولوجستي للولايات المتحدة في حال تعرضت قواتها في شرق آسيا لأية اعتداءات، فضلاً عن التزام اليابان بأمن كوريا الجنوبية وتايوان وان تهديدهما يمثل تهديداً لأمن اليابان نفسها. ولمح ساتو الى نية بلاده توسيع تقديم

(1) Akio Watanabe, Op.Cit, P. 44; *Journal of The Daily Collegian*, Vol. 70, No. 90, November 22, 1969.

(2) I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., P. 33.

(3) John Swenson(ed.), *The Best Course Available*, P. 203.

(4) Donald W. Boose (ed.), *Recalibrating the U. S. Republic of Korea Alliance*, New York, 2003, P. 17.

المساعدات الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا لضمان عدم سيطرة الشيوعيون على هذه الدول، وأبدى استعداد اليابان لإعادة أعمار جنوب فيتنام بعد انتهاء الحرب^(١).

يمكن القول ان تأكيد ساتو ونيكسون على أمن كل من كوريا وتايوان كان الغاية من وراءه تحقيق هدفين مهمين، الأول يتمثل بطمأنة كوريا الجنوبية من أن أي انسحاب للقوات الأميركية من أو كيناوا لن يجعل منها هدفاً سائغاً لتطوعات كوريا الشمالية، أما الهدف الثاني فهو لضمان عدم معارضة هيئة الأركان المشتركة للاتفاق الذي تم التوصل إليه.

رفضت الأحزاب المعارضة في اليابان الإعلان المشترك، إذ عدته تكريساً للوجود العسكري الأميركي في شرق آسيا عامة وفي اليابان وتحديداً في أو كيناوا خاصة، فضلاً عن انتقادها لبنود الإعلان سيما البند الثامن منه إذ وصفته بالغامض لأنه لم يتحدث صراحة عن عودة أو كيناوا خالية من الأسلحة النووية وبدون شروط^(٢)، فضلاً عن انتقادها حق الولايات المتحدة في استخدام قواعدها وإدخال السلاح النووي في حال وقوع حرب بين الولايات المتحدة من جهة وكوريا الشمالية والصين الشعبية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى مشاركة اليابان في هذه الحرب لأن العمليات العسكرية ستكون انطلاقاً من أو كيناوا التي ستعود إلى السيادة اليابانية في عام ١٩٧٢. وفي السياق نفسه شنت الصحف المعارضة هجوماً لاذعاً ضد تصريحات ساتو في نادي الصحافة الأميركي ووصفتها بالعقبة أمام تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية، والممهدة لإعادة عسكرة اليابان^(٣).

وفي اليوم التالي من التوقيع على الإعلان المشترك عقد يارا مؤتمراً صحفياً أعلن فيه رفضه للإعلان، إذ أشار إلى ان الاتفاق لا يعبر عن طموحات مليون مواطن ياباني من سكان أو كيناوا، وانه فشل في ذكر عبارات أكثر وضوحاً حول مستقبل القواعد الأميركية في أو كيناوا، وان الشعب سيواصل معارضته لوجود القواعد الأميركية، وان عودتها ينبغي أن تكون غير مشروطة^(٤).

(1) Byung-Joon Ahn, *The Origins and Evolution of the Korean-American Alliance: A Korean Perspective*, Stanford, 1998, Pp. 10-11.

(2) Peter Gerald Kelman, *Protesting the National Identity: The Cultures of Protest in 1960, Japan*, Unpublished Dissertation of Doctor, University of Sydney, Faculty of Arts, 2001, P. 108.

(3) Roy Kam Phausen and Others, *Japan-Taiwan Interaction: Implications for the united States*, Vol. 16, University of Wayne, Washington, 2005, P. 69.

(4) Kiyoshi Nakachi, *Op. Cit.*, P. 151.

ونتيجة لذلك خرجت مظاهرات في اليابان وأوكيناوا على حد سواء، أهمها المظاهرة التي خرجت في ناها عاصمة أوكيناوا في ٢٣ تشرين الثاني من العام نفسه، إذ تجاوز عدد المشاركين فيها المائة ألف، رفعوا شعارات طالبوا فيها إسقاط حكومة ساتو^(١).

وبالرغم من معارضة الإعلان المشترك استطاع حزب الأحرار الديمقراطي من تحقيق فوزاً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٩، إذ حصل على ٣٠٠ مقعد من أصل ٤٨٦ مقعداً، ولم يسبق لأي حزب سياسي الحصول على مثل هذا العدد من المقاعد، إلا في انتخابات عام ١٩٣٢ عندما حصل حزب رئيس الوزراء آنذاك انوكاي تسايوشي *Inukai Tsuyoshi*^(٢) على ٣٠٠ من أصل ٣٦٦ مقعداً^(٣).

يتضح من نتيجة الانتخابات ان أغلبية الشعب الياباني كان مؤيداً لسياسة ساتو، سيما بعد توقيعه على الإعلان المشترك، فضلاً عن تأييدهم لاستمرار التحالف الأمني مع الولايات المتحدة، وان معارضة الإعلان المشترك اقتصر على الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي.

ان رفض الإعلان المشترك لم يقتصر على المعارضة في داخل اليابان بل امتد ليشمل دول الجوار الياباني سيما الشيوعية منها، ففي ٥ نيسان ١٩٧٠ زار رئيس الوزراء الصيني شو أن لاي *Zhou En Lai*^(٤) كوريا الشمالية والتقى الزعيم الكوري الشمالي كيم ايل سونغ

(١) *Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., P. 151.*

(٢) أنوكاي تسويوشي: (١٨٥٥-١٩٣٢)، رئيس وزراء اليابان التاسع والعشرون، من كانون الأول ١٩٣١ حتى أيار ١٩٣٢، انتخب تسويوشي نائباً في الدايت الياباني عام ١٨٩٠، ثم وزيراً للتربية عام ١٨٩٨، ووزيراً للاقتصاد عام ١٩٢٤ حاول أن يحد من سيطرة الجيش على الحكومة لكنه فشل في ذلك مما أدى إلى اغتياله. للتوسع ينظر:

George Fetherling, The Book of Assassins: A Biographical Dictionary from Ancient Times to the Present, New York, 2001, Pp.246-248; Joshua A. Fogel, The Literature of Travel in the Japanese Rediscovery of China, 1862-1945, University of Stanford Press, Stanford, 1996, P. 227.

(٣) *John Swenson(ed.), The Best Course Available, P. 325.*

(٤) شو أن لاي: (١٨٩٨-١٩٧٦)، أحد أبرز قيادي الحزب الشيوعي الصيني، ولد في مدينة شوار هيسانج جنوب شنغهاي، سافر إلى اليابان في عام ١٩١٧ من أجل أكمل دراسته لكنه عاد إلى الصين عام ١٩١٩ دون أكمل دراسته، وفي العام نفسه شارك في المظاهرات الطلابية المناهضة للحكومة الصينية، في عام ١٩٢٠ سافر إلى فرنسا وبقي فيها أربع سنوات اتصل فيها بالعناصر السياسية هناك، وقد تأثر بشكل كبير بمؤلفات ماركس ولينين، عاد إلى الصين عام ١٩٢٦ إذ أصبح من أشد المنافسين لماوتسي تونك على زعامة الحزب الشيوعي الصيني، أدى شو أن لاي دوراً هاماً في المفاوضات التي قامت بها الولايات المتحدة من أجل إنهاء الصراع بين الشيوعيين والقوميين بزعامة تشانج كاي تشك، عين رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية بعد انتصار الشيوعيون عام ١٩٤٩، احتفظ بمنصبه حتى وفاته عام ١٩٧٦. للتوسع ينظر: =

Kim II Sung ^(١)، وقد شدد كلا الجانبين رفضهم للإعلان المشترك خاصة ما يتعلق بالبند الرابع الذي عرف بأسم "بند تايوان" الذي تعهدت فيه اليابان بالحفاظ على أمن تايوان وكوريا الجنوبية وعدت أمنهما أمراً مهماً لأمن اليابان ^(٢). الأمر الذي أثار قلق الصين الشعبية إذ وجدت في الإعلان تعزيزاً لانفصال تايوان التي كانت الصين ترى فيها جزءاً من أراضيها، فضلاً عن خشيتها من عودة الروح العسكرية اليابانية، أما كيم ايل سونغ فلم يعترف بكوريا الجنوبية إذ كان يعد نفسه الممثل الشرعي الوحيد لحكم شبه الجزيرة الكورية. وفي ختام اللقاء أصدر الزعيمان بياناً أدانوا فيه سياسة الحكومة اليابانية إذ وصفوها بـ(العميلة) للولايات المتحدة، و"حاملة طائرات أميركية في المنطقة"، ناهيك عن رفضهم لأية تطلعات عسكرية يابانية ^(٣).

وكرر فعل عملي ضد حكومة ساتو أصدر شو أن لاي في ١٩ نيسان من العام نفسه قانوناً عرف بأسم "قانون الشروط الأربعة" تضمن أربعة شروط للموافقة على عمل الشركات التجارية اليابانية في الصين الشعبية وهي: ^(٤)

= عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٤٩٧-٤٩٨؛
Chae-Jin Lee(ed.), Zhou En Lai: The Early Years, Biographical Dictionary of Maryis, Westport, 1986, P. 362; Donald F. Busky, Communism in History and Theory: Asia, Africa, and the Americas, Westport, 2002, P. 13.

^(١) كيم ايل سونغ: (١٩١٢-١٩٩٤)، زعيم شيوعي كوري شمالي، هاجر والده بحثاً عن العمل إلى منشوريا عام ١٩٢٠ وقد توفي هناك، التحق كيم ايل سونغ بالأكاديمية العسكرية الصينية عام ١٩٢٦ لكنه فشل في أكمال دراسته العسكرية، تأثر بالأفكار الشيوعية إذ انضم إلى الشبيبة الشيوعية في منشوريا وهو أصغر عضو فيها، شارك في حرب العصابات التي قادها الشيوعيون ضد الغزو الياباني لمنشوريا عام ١٩٣٧، سافر إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٠ وانظم إلى الجيش السوفيتي الأحمر، عاد إلى بلاده بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، عين زعيماً لكوريا الشمالية بدعم من السوفيت. للتوسع ينظر:

Dae-Sook Suh, North Korea after Kim IL Sung, Boulder, 1998; Cathal J. Nolan, The Greenwood Encyclopedia of International Relations, Vol. 2, Westport, 2002, P. 902; Marshall Cavendish, World and Its Peoples: Eastern and Southern Asia, Vol.7, New York, 2007, P.872.

^(١) محي الدين خطاب، الصين والمحور الياباني الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، السنة العاشرة، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٤، ص ١١١.

A. Doak Barnett, China and the Major Powers in East Asia, Washington, 1977, P. 110.

^(٣) **Chin O. Chung, Pyongyang between Peking and Moscow: North Korea's Involvement in the Sino-Soviet Dispute 1958-1979, Alabama, 1978, P. 134.**

^(٤) **Abraham M. Halpern, Picking and the Problem of Japan, 1968-1972, Alexandria, 1972, P. 10; Glenn Dawson Hook, The Normalization of Japan-China Relations External=**

١. لن تسمح الصين للشركات اليابانية التي أسهمت في تطوير اقتصاد كوريا الجنوبية وتايوان بالعمل داخل أراضيها.
 ٢. لن تسمح الصين للشركات التي دعمت المجهود الحربي الأميركي في الحرب ضد فيتنام ولاوس وكمبوديا بالعمل على أراضيها.
 ٣. لن تسمح للتجار الذين استثمروا أموالهم في كوريا الجنوبية وتايوان من الدخول إلى أراضيها.
 ٤. كانت لدى الحكومة الصينية نية التعامل مع الشركات الأميركية الموجودة في اليابان لكن الحكومة تراجعت عن ذلك.
- يمكن القول ان تصعيد الحكومة الصينية تجاه اليابان تزامن مع اقتراب موعد التصديق على المعاهدة الأمنية المقرر تمديدها في ٢٣ حزيران ١٩٧٠، إذ اعتقد شو ان لاي امكانية اسقاط حكومة ساتو من خلال اثاره المعارضة في داخل اليابان، ووجد الظروف مشابهة إلى حد كبير الظروف التي أدت إلى سقوط حكومة كيشي ١٩٦٠.
- استجابت الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي الياباني للضغوط الصينية الرامية إلى اسقاط حكومة ساتو، اذ دعت إلى مناقشة التمديد لمعاهدة الأمن والتعاون المشترك في ٢٣ أيار من العام نفسه وهو تاريخ انتهاء المعاهدة النافذة، لكن ساتو رفض مناقشتها داخل الدايت، ووفقاً للقانون الياباني فانها تصبح سارية بعد مرور شهر من انتهاء صلاحيتها دون مصادقة الدايت من جديد عليها. وخرجت في ٢٣ حزيران من العام نفسه مظاهرات في مدن يابانية عدة طالبت الحكومة بفك الارتباط الأمني مع الولايات المتحدة وإلغاء المعاهدة الأمنية، وقد رافق المظاهرات أعمال عنف نتيجة الصدامات مع رجال الشرطة^(١)، لكن ذلك لم يمنع من دخول معاهدة الأمن والتعاون المشترك حيز التنفيذ لعشر سنوات جديدة بين اليابان والولايات المتحدة^(٢).
- وهكذا نستخلص من كل ما تقدم ان ساتو نجح في وضع الأساس لعودة أو كيناوا إلى اليابان نتيجة التوقيع على الإعلان المشترك، الأمر الذي انعكس إيجاباً على موقفه داخل اليابان، وكانت الانتخابات النيابية في ٢٧ كانون الأول دليلاً على ذلك. فضلاً عن نجاحه في استمرار التحالف الأمني مع الولايات المتحدة من خلال إعادة العمل بمعاهدة الأمن والتعاون المشترك. أما على صعيد

=and Internal Influences on Japan's foreign Policy-Making Process, Unpublished Thesis of Master, University of Colombia, Faculty of Arts.1973, P.76.

(1) Peter Gerald Kelman, Op. Cit., Pp. 109-111.

(2) Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 207.

الولايات المتحدة فبالرغم من خسارتها لأهم قواعدها في شرق وجنوب شرق آسيا لكنها نجحت في استمرار التحالف الأمني مع اليابان، إذ أنها أدركت أن أي تأخير في إعادة أو كيناوا سيؤدي إلى فقدانها لأهم حليف لها في شرق آسيا. وعلاوة على ذلك فإنها نجحت في الحصول على تعهد من الحكومة اليابانية باستخدام قواعدها في أو كيناوا في حال حدوث صراع مع الصين الشعبية أو كوريا الشمالية، فضلاً عن التزام اليابان بالدفاع عن تايوان وكوريا الذي عدّه الأميركيين تطوراً مهماً في دور اليابان الاقليمي.

المبحث الثاني: عودة أوكيناوا إلى السيادة اليابانية ١٩٧٠-١٩٧٢

شهدت أوكيناوا نهاية عام ١٩٧٠ وقوع أعمال عنف لم يسبق أن شهدتها منذ احتلالها عام ١٩٤٥، وكان السبب المباشر لاندلاع هذه الأحداث هو وقوع حادث سير في مدينة كوزا *Koza* التي تقع بالقرب من قاعدة كادينا في ٢٠ كانون الأول ١٩٧٠^(١)، إذ صدم أحد الجنود الأميركيين وهو في حالة سكر بسيارته عدد من السيارات التابعة للسكان المحليين، الأمر الذي أدى إلى مقتل امرأة متقدمة بالعمر واصابة آخرين، فأدى ذلك إلى إثارة مشاعر السكان الذين احتشدوا بالقرب من مكان الحادث، وزاد الوضع تعقيداً تدخل القوات الأميركية التي فرقت المتظاهرين بالقوة، واستخدمت الغازات المسيلة للدموع ضدهم، وقامت بإنقاذ الجندي الأميركي دون إسعاف المصابين الآخرين^(٢).

نتيجة لذلك وفي اليوم نفسه، عمت مظاهرات حاشدة مدن أوكيناوا، كان أهمها التي خرجت بالقرب من قاعدة كادينا، إذ قام المئات من المتظاهرين بتحطيم السور المحيط بالقاعدة والاشتباك مع الجنود الأميركيين^(٣)، الأمر الذي أدى إلى إصابة ٤٠ جندي أميركي و ٦٥ من المتظاهرين، وإحراق ٧٣ سيارة مدنية تابعة للجيش الأميركي، فضلاً عن إحراق أجزاء من مبنى مدرسة سلاح الجو^(٤).

وفي اليوم التالي خرجت مظاهرة ثانية في ناهيا عاصمة أوكيناوا، طالبت الإدارة الأميركية بالإيفاء بوعدها بنقل المواد الكيميائية السامة من أوكيناوا، واتهموها بالمماثلة وعدم جديتها بنقل هذه المواد التي تثير مشاعر السكان، إذ كان من المقرر نقلها من أوكيناوا بحلول بداية عام ١٩٧١، إذ ان نسبة ما تم نقله لم يتجاوز ١٥ ألف طن من أصل ١٠٠ ألف طن، وقد حاول عدد من المتظاهرين مهاجمة إحدى القواعد المخصصة لتخزين المواد الكيميائية لكن الجيش الأميركي تمكن من منعهم^(٥).

يبدو أن حادث السير لم يكن السبب الوحيد في اندلاع أعمال العنف في أوكيناوا، سيما وأنه لم يكن الأول من نوعه، إذ كان السكان المحليين يتعرضون لاعتداءات متكررة من الجنود الأميركيين، وان تدمير السكان جاء نتيجة عدم اتخاذ سلطات الاحتلال أحكام رادعة ضد مرتكبي هذه الاعتداءات،

(1) Miyume Tanji, *The Enduring Myth of an Okinawa*, P. 176; Herbert W. Armstrong (ed.), *The Plain Treaty A magazine of Understanding*, Vol. XXXVI, No. 4, England, April 1971, P. 46.

(2) Ichiyi Muto, *U. S. Military Presence in Mainland Japan and Okinawa*, University of Tokyo, N. D, P. 10.

(3) Matthew Gottlieb, *Op. Cit.*, P. 137.

(4) Mark Selden, *Okinawa and American Colonialism*, *Journal of Bulletin of Concerned Asian Scholars*, Vol. 3, Issue. 1, 1971, P. 57.

(5) *Ibid.*

فضلاً عن إحكام الجيش الأميركي سيطرته على الاقتصاد وتفضيل رجال الأعمال الأميركيين في إدارة المشاريع التنموية أدى إلى إفقار السكان وهذا ما يفسر معارضتهم العنيفة.

ويسبب هذه التطورات أصدر جيمس لمبارت **James B. Lampart** الحاكم العسكري في أوكيناوا في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٠ بياناً أدان فيه أعمال العنف التي شهدتها أوكيناوا، وأوضح أن الاعتداء على الممتلكات العامة وتهديد المواطنين المسالمين هو محاولة من البعض لجعل قانون الغاب هو السائد في أوكيناوا، وحذر لمبارت من أن أعمال الشغب لن تخدم مصالح الشعب في أوكيناوا وأنها ستؤخر من عملية نقل الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن تأثيرها على المفاوضات لإعادة أوكيناوا إلى اليابان، علاوة على مطالبته بتعويض عما لحق من أضرار نتيجة إحراق سيارات الجنود الأميركيين. ووجه لمبارت انتقادات شديدة للشرطة المحلية واتهمهم بالتهاون مع مثيري الشغب على حد وصفه^(١).

أثار بيان لمبارت استياء اليابانيين في أوكيناوا، وهدد الحزب الشيوعي والأحزاب الاشتراكية بأنهم سيهاجمون القواعد التي تتواجد فيها أسلحة كيميائية ما لم يتخذ لمبارت إجراءات سريعة لنقل هذه المواد السامة^(٢). وفي السياق نفسه هاجم يارا بشدة بيان لمبارت، وأشار إلى أن سياسة الجيش الأميركي ضد السكان كانت السبب الرئيس في الخروج بمظاهرات ضد السيطرة العسكرية الأميركية وأضاف قائلاً: "ما لم يتم القيام بشيء ما لتبديد القلق بشأن وجود الأسلحة الكيميائية فإن المظاهرات هي الحل الوحيد لنيل حقوقنا"، واتهم يارا لمبارت بتأجيج الأوضاع نتيجة تصريحاته غير المسؤولة، وأوضح أن المظاهرات لم يكن مخطط لها من القادة الشيوعيين والاشتراكيين بل إنها مظاهرات عفوية نتيجة لمشاعر مكبوتة^(٣).

ونتيجة لهذه التطورات التقى وزير الخارجية الياباني ايشي مع السفير الأميركي ماير في ٢٣ كانون الأول ١٩٧٠، وأبلغه قلق حكومته من تدهور الأوضاع في أوكيناوا، وأشار ايشي إلى أن السبب الرئيس وراء أعمال العنف يعود إلى تمسك الجانب الأميركي بحق الولاية القضائية التي تجعل جنودهم بمنأى عن المسائلة القانونية العادلة، الأمر الذي أدى إلى إثارة مشاعر السكان المحليين^(٤)، فضلاً عن انتقاد ايشي لطريقة لمبارت في معالجة الوضع هناك، وطلب الأخير من السفير ماير نقل

(1) *Glenn D. Hook and Richar Siddle (eds.), Japan and Okinawa: Strycture and Subjectivity, Routledge Curzon Press, New York, 2003, P. 158.*

(2) *Ibid.*

(3) *Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., P. 158.*

(4) *Glenn D. Hook and Richar Siddle (eds.), Op. Cit., P. 160.*

قلق حكومته إلى المسؤولين الأميركيين. وبدوره اتصل ماير في ٢٥ من الشهر نفسه بوكيل وزير الخارجية أليكس جونسون، وأبلغه عن خطورة الأوضاع في أوكيناوا، وفي اليوم نفسه أرسل أليكس جونسون برقية إلى لمبارت شدد من خلالها على أهمية إيجاد حل سلمي للأزمة وعدم إثارة مشاعر السكان المحليين^(١).

ولمنع تدهور الأوضاع في أوكيناوا أرسل ساتو في ١٨ كانون الثاني ١٩٧١، مدير مكتبه يامانكا سادانوري *Yamanaka Sadanori* إلى أوكيناوا، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع لمبارت إذ بحثا مشكلة وجود الأسلحة الكيميائية في أوكيناوا وما تسببه من تأثير على مشاعر السكان، واتفقا على تحديد شهر أيلول موعداً نهائياً لنقل هذه المواد إلى مكان آخر. وفي اليوم نفسه التقى مع يارا وأبلغه نتائج لقاءه مع لمبارت وطلب منه ممارسة نفوذه للضغط على المتظاهرين وإنهاء أعمال العنف^(٢).

أدت أحداث العنف في أوكيناوا إلى زيادة قناعة الأميركيين واليابانيين بضرورة تنفيذ بنود الإعلان المشترك في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٩^(٣)، والإسراع بعودة أوكيناوا إلى السيادة اليابانية، سيما وأن المفاوضات السرية بين الولايات المتحدة والصين الشعبية شهدت تقدماً مهماً من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين^(٤)، الأمر الذي جعل نيكسون يعتقد أن أوكيناوا بدأت تفقد أهميتها الإستراتيجية خاصة ما يتعلق بفكرة الردع النووي ضد الصين الشعبية من جهة، واحتمال التوصل إلى اتفاق مع الأخيرة يؤدي إلى وقف الحرب في فيتنام من جهة أخرى. ونتيجة لذلك أوعز نيكسون لوزير خارجيته بالشروع بمفاوضات مع الجانب الياباني حول أوكيناوا^(٥).

وبعد الاتصالات بين وزيري الخارجية الياباني والأميركي توصلوا إلى اتفاق جديد فيما يخص عودة أوكيناوا، وحددا يوم ١٧ حزيران من العام نفسه موعداً للتوقيع على الاتفاق^(٦)، وقبل التوقيع على

(١) *Nicholas Evan Strantakes, Op. Cit., P. 188.*

(٢) *Ibid, Pp. 189-190.*

(٣) *Michael S. Molasky, The American Occupation of Japan and Okinawa, Routledge, 1999, P. 67.*

(٤) بدأت المفاوضات السرية بين الصين الشعبية والولايات المتحدة من تموز ١٩٧٠ حتى إعلان نيكسون زيارته للصين الشعبية في ١٥ تموز ١٩٧١. للتوسع ينظر:

أزهار عبد الرحمن عبد الكريم اللفتة، المصدر السابق، ص ٩٧-١٣٢.

(٥) *Hall Gardner, Surviving the Millennium: American Global Strategy the Collapse of the Soviet Empire and the Question of Peace, Westport, 1999, P. 88.*

(٦) *Robert D. Eldridge, "Mr. Okinawa": Ohama Nobumoto, The Reversion of Okinawa, and an Inner History of U. S. Japan Relations, N.D., P. 87.*

على المعاهدة الجديدة دعت الحكومة اليابانية يارا لحضور مراسيم التوقيع على المعاهدة لكنه رفض بشدة بحجة أن الاتفاق لن يتحدث عن مشكلة وجود القواعد في أو كيناوا أو تقليل عددها، فضلاً عن رفضه لحق الولايات المتحدة بإدخال أسلحتها في حال حدوث أي طارئ في المنطقة^(١).

وفي اليوم التالي ومن خلال الأقمار الصناعية أجريت مراسيم التوقيع على اتفاقية جديدة بين ايشي وروجرز^(٢)، وقد استهل ايشي حديثه قائلاً: "لقد تم الوفاء لرغبة شعبنا في أو كيناوا، الذي كان يتطلع لهذه اللحظة المهمة، وأنها المرة الأولى في التاريخ أعيدت أراضي تم السيطرة عليها خلال الحرب لأصحابها بواسطة المفاوضات السلمية"، ومن جانبه تحدث روجرز عن أهمية العلاقات بين البلدين قائلاً: "أن التوقيع على هذه المعاهدة سيكون لها الأثر في إزالة أخطر أسباب المشكلات بين اليابان والولايات المتحدة، وان علينا بذل المزيد من الجهود لاستمرار العلاقات بين بلدينا"^(٣)، وبعد الانتهاء من حديثهما وقع الجانبان على الاتفاقية التي تألفت من تسعة مواد، أبرزها المادة الأولى التي أكدت على تخلي الولايات المتحدة عن جميع حقوقها ومصالحها في أو كيناوا لصالح اليابان واعتباراً من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة^(٤). في حين أشارت المادة الثانية إلى حق الولايات المتحدة في استخدام قواعدها في أو كيناوا في حال حدوث أي طارئ لكن بعد التشاور مع الحكومة اليابانية. أما المادة الرابعة فشددت على عدم التزام الجانب الأمريكي بدفع تعويضات مالية لليابان أو لمواطنيها في أو كيناوا نتيجة استخدام أراضيهم منذ احتلال جزر أو كيناوا وحتى نفاذ المعاهدة الجديدة. بينما فرضت المادة السابعة على اليابان دفع مبلغ قدره ٣٢٠ مليون دولار إلى الإدارة الأمريكية تعويضاً عما ستركه من منشآت عسكرية في أو كيناوا، وتسديد المبلغ على شكل دفعات وعلى مدى خمس سنوات بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاق، وقد حدد مقدار الدفعة الأولى بـ ١٠٠ مليون دولار تقدمها الحكومة اليابانية إلى الجانب الأمريكي بعد أسبوع واحد فقط من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. أما المادة الأخيرة فأكدت على أن الاتفاق يدخل حيز التنفيذ بعد شهرين من تاريخ المصادقة عليه في الكونغرس الأمريكي والدايت الياباني^(٥).

(1) Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., P. 159.

(2) Gregory Henderson and others (eds.), Op. Cit., P. 6.

(3) Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., Pp. 158-159.

(4) Pauls Giarra, Host Nation Support. Responsibility Sharing and Alternative Approaches to U. S. Bases in Japan, Journal of Naval War College Review, Vol. 50, Issue. 4, 1997, P. 49.

(5) Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., Pp. 183-184.

وفي اليوم نفسه عمت المظاهرات في مدن يابانية عدة رفضاً للتوقيع على الاتفاقية الجديدة، إذ بلغ عدد المشاركين في المظاهرات أكثر من ٩٠ ألف، وقد رافق المظاهرات أعمال عنف إذ ألقى أحد طلاب الزنكاكورين قنبلة على رجال الشرطة بالقرب من حديقة ميجي وسط العاصمة طوكيو مما أدى إلى إصابة عدد منهم^(١).

بعد مرور أقل من شهر واحد من التوقيع على الاتفاقية بين اليابان والولايات المتحدة، وتحديداً في ١٥ تموز ١٩٧١ أعلن الرئيس نيكسون عن نيته القيام بزيارة إلى الصين الشعبية^(٢). الأمر الذي أثار انزعاج ساتو، سيما وأن الأخير وقبل ساعات قليلة من إعلان نيكسون كان يبحث في الدائت إمكانية تخفيض التعريف الكمركية مع كل من تايوان وكوريا الجنوبية دعماً لسياسة عزل الصين الشعبية. وقد عرفت هذه الحادثة بـ"صدمة نيكسون"، لأن الأميركيين تعهدوا لأكثر من مرة أن أية تغيير للسياسة الأميركية تجاه الصين الشعبية لا يمكن أن يحدث دون التشاور مع الحكومة اليابانية. وبالرغم مما سببته صدمة نيكسون لليابانيين إلا أن ساتو رحب بقرار نيكسون القاضي بتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية^(٣).

ويمكن القول أن ترحيب ساتو بقرار نيكسون جاء نتيجة رغبة الحكومة اليابانية نفسها لإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الصين الشعبية، التي جوبهت برفض أميركي منذ عام ١٩٤٩ منذ أن أصبحت الصين دولة ذات نظام شيوعي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على اقتصاد اليابان من جهة، وأن التقارب الأميركي-الصيني سيؤدي إلى استقرار الوضع في شرق وجنوب شرق آسيا من جهة أخرى.

في غضون ذلك كانت المفاوضات بين اليابان والولايات المتحدة فيما يخص مشكلة المنسوجات قد وصلت إلى طريق مسدود^(٤)، الأمر الذي دفع الكونغرس الأميركي إلى إصدار مشروع

(١) Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 221.

(٢) Yukiko Jo, Japan's Postwar Rearmament and Reactions of East Asian States, Unpublished Thesis of Master, University of Rikkyo, College of Political Science, 1986, P. 38.

(٣) Osamu Miyagawa, The Impact of the Nixon Shock on Japanese Economic Policy, Unpublished Thesis of Master University of Texas, College of Political Science, 1987, P. 31.

(٤) مرت المفاوضات بين الولايات المتحدة واليابان لحل مشكلة المنسوجات بمرحلتين، الأولى بدأت في تشرين الثاني ١٩٦٩ بين وزير الخزانة الأميركي موريس ستانس Mourice Stans ووزير الاقتصاد الياباني كيشي مازاوا، وقد انتهت المفاوضات في حزيران ١٩٧٠ دون توصل الجانبين لحل مرض، ثم عين الرئيس نيكسون نائبه بيتر =

قرار يقضي برفع الرسوم الكمركية على المنسوجات اليابانية ما نسبته ١٠%، وفي يوم ١٥ آب ١٩٧١ صادق الرئيس نيكسون على القرار، وقد عرفت هذه الحادثة بصدمة نيكسون الثانية^(١).

وفي ظل هذه الظروف كان كلا الجانبين الأميركي والياباني يسعيان للمصادقة على المعاهدة الخاصة بعودة أو كيناوا، ففي ٢٧ تشرين الأول ١٩٧١ عقدت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي جلسة استماع لوزير الخارجية روجرز وبحضور الحاكم العسكري في أو كيناوا لمبارت^(٢)، وفي معرض حديثه تناول روجرز أهمية المعاهدة قائلاً: "أن أو كيناوا ستعود إلى اليابان وفقاً لمبدأ نيكسون^(٣) وان اليابان وافقت على تحمل مسؤولياتها في الدفاع عن أو كيناوا ضد أي هجوم خارجي، ونحن نأمل أن تؤدي اليابان دوراً مهماً في آسيا"، وأضاف روجرز أن الاتفاقية تتيح للولايات المتحدة إعادة قواعدها إلى أو كيناوا في حال حدوث تطورات تستدعي ذلك. ثم تحدث لمبارت محذراً من التأخير في التصديق على المعاهدة، ورأى أن ذلك سيؤدي إلى خلق ردود فعل سلبية من الشعب في أو كيناوا^(٤).

ومن جانبها حددت الحكومة اليابانية الثامن من تشرين الأول من العام نفسه موعداً لعقد جلسة خاصة للدايت من أجل مناقشة التصديق على المعاهدة، وخلال الجلسة أكد ساتو على أن عودة أو كيناوا سوف لن تسهم في تخفيف حدة التوترات في آسيا فحسب وإنما ستفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الأميركية-اليابانية الممتدة منذ مائة عام^(٥).

=فلانجين *Peter Flanigan* للقيام بالمهمة إذ بدأ بعقد لقاءات عدة مع وزير الاقتصاد ميازاو لكنها فشلت أيضاً في حزيران ١٩٧١. للتوسع حول هذه المفاوضات ينظر:

I. M. Destler Hideo and Others, Op. Cit., Pp. 34-48.

^(١) *Douglas A. Irwin, The Nixon Shock After Forty Years: The Import Surcharge Revisited, University of Cambridge Press, N.P, 2012, P. 1.*

^(٢) *Michael Schaller, The United States and Japan, P. 218.*

^(٣) مبدأ نيكسون *The Nixon Doctrine*: أطلقه الرئيس نيكسون عند زيارته لجزيرة غوام *Guam* التي تقع في الشمال الغربي من المحيط الهادئ في ٢٥ تموز ١٩٦٩، وتضمن المبدأ الإستراتيجية لحكومته الجديدة، إذ أكد على ضرورة تحمل الدول الحليفة للولايات المتحدة خاصة في آسيا مسؤولية الدفاع عن نفسها، مع تأكيده على التزام بلاده الدفاع عن هذه الدول نووياً في حال تعرضت لهجوم من هذا القبيل، للتوسع حول ظروف إعلان مبدأ نيكسون ينظر: جواد كاظم حطاب الشويلي، مبدأ نيكسون وأثره على منطقة الخليج العربي ١٩٦٩-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

^(٤) *Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., P. 161.*

^(٥) *Ibid.*

كان من المقرر أن يصادق الكونغرس الأمريكي والدايت الياباني على الاتفاقية في وقت واحد في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧١، وقد صادق الكونغرس عليها دون أية معارضة تذكر، في حين شهدت جلسة الدايت حالة من الفوضى وعدم الرضا من الأحزاب الاشتراكية والحزب الشيوعي، سيما ما يتعلق بحق الولايات المتحدة بالعودة إلى أو كيناوا في حال حدوث أي طارئ، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الجلسة إلى ٢٢ كانون الأول من العام نفسه، حيث تم التصويت على المعاهدة في الدايت الياباني رغم مقاطعة الأحزاب المعارضة^(١).

وبعد المصادقة على الاتفاقية تبادل الجانبان الأمريكي والياباني الوثائق المصدقة في ١٥ آذار ١٩٧٢ في طوكيو. وبناء على المادة التاسعة من الاتفاقية التي نصت على دخول المعاهدة حيز التنفيذ بعد شهرين من تبادل الوثائق المصدقة أصبحت المعاهدة نافذة في ١٥ آيار من العام نفسه^(٢). وفي اليوم الذي دخلت فيه المعاهدة حيز التنفيذ غادر لمبارت أو كيناوا بعد إصداره بياناً قدم فيه شكره وامتنانه لسكان أو كيناوا والحكومة اليابانية^(٣).

من جانبها أقامت الحكومة اليابانية في اليوم نفسه احتفالاً رسمياً في طوكيو حضره الإمبراطور هيروهيتو وزوجته ورئيس الوزراء ساتو، الذي ألقى خطاباً عاطفياً أثنى فيه على التضحيات التي قدمها شعب أو كيناوا في الدفاع عن مدينتهم منذ عام ١٩٤٥، وأثنى على تحملهم الاحتلال لمدة سبعة وعشرون عاماً، وأشار ساتو إلى أن الشعب الياباني كان ينتظر بفارغ الصبر هذه اللحظة التاريخية، وأبدى رغبة حكومته بدفع عجلة الاقتصاد في أو كيناوا وتحقيق الرفاهية لسكانها. ثم ألقى الإمبراطور خطاباً مقتضباً في المناسبة قال فيه "يسعدني حقاً رؤية أو كيناوا وهي تعود للسيادة اليابانية، وقد تحقق ذلك بفضل الجهود الدؤوبة للأمة بأكملها، وفي مقدمتهم شعبنا في أو كيناوا، وأود أن أعرب عن تقديري لكم جميعاً، وأنا أقدر ما قدمه أبناء محافظة أو كيناوا من تضحيات أثناء الحرب وبعدها، وآمل أن تتضافر الجهود في بناء وتطوير أو كيناوا وإحلال السلام والازدهار فيها"^(٤).

وهكذا عادت أو كيناوا إلى السيادة اليابانية بعد مدة احتلال استمرت سبعة وعشرون عاماً^(٥)، إذ أصبح من حق اليابانيين السفر إليها دون جوازات سفر موقعة من سلطات الاحتلال الأمريكي^(٦).

(1) Thomas R. H. Havens, Op. Cit., P. 220.

(2) Kiyoshi Nakachi, Op. Cit., P. 163.

(3) Nicholas Evan Sarantakes, Op. Cit., P. 192.

(4) John Swenson(ed.), The Best Course Available, Pp. 330-333.

(5) Miyume Tanji, Myth. Protest and Struggle, P. 105.

(6) Kimie Hara, Cold War Frontiers in the Asia-Pacific Divided Territories in San Francisco Francisco System, University of Routledge Press, London and New York, 2007, P. 178.

وهكذا انتهت حقبة الاحتلال الأمريكي لليابان بصورة كاملة بعد عودة السيادة اليابانية على أراضيها كافة. وهذا لا يعني انسحاب القوات الأمريكية من اليابان سيما او كيناوا، وإنما نظم الوجود الأمريكي وفق اتفاقات أمنية متكافئة بين الجانبين.

ان الانعطافة التي حدثت في سياسة الاحتلال الأميركي نهاية عام ١٩٤٧ كانت نقطة البداية التي حددت طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان، ورسمت حدود هذه العلاقة ومقتضياتها الأمنية وإبعادها الإستراتيجية، ويمكن وصفها بـ(الصفقة طويلة الأمد) بين طرفين كان لكل منهما مصلحة مختلفة، التقت في هدف واحد.

أدركت الولايات المتحدة ان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، يقتضي تبني سياسات واستراتيجيات جديدة، قائمة على واقع ان الأعداء التقليديين في الحرب العالمية الثانية (ألمانيا، إيطاليا، اليابان) اضعف دورهم في ميزان القوى العالمي، وان كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، حلفاء الحرب العالمية الثانية، والمنتصران القويان، متجهان إلى حالة من التنافس والصراع بسبب التناقض في الأيديولوجية التي تبناها كل منهما. وبرزت بوادر هذا الصراع بقوة على ساحتين، الأولى في أوروبا الشرقية تمثلت بألمانيا، والثانية في الشرق الأقصى متمثلة بالصين التي سيطر عليها الشيوعيين في عام ١٩٤٩، الأمر الذي تطلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إعادة بناء تحالفاتهما لا على حسابات العداءات الماضية، بل على حسابات الحالة القائمة آنذاك.

وتأسيساً على ما تقدم، وبقدر تعلق الأمر بالحالة في الشرق الأقصى، كان إيجاد حليف في المنطقة يخلف الصين في الإستراتيجية الأميركية أمراً ذا أولوية، ولم تكن الخيارات واسعة أمام الأميركيين، فالدولتين الكبيرتين المهمتين في المنطقة القادرتين على أداء دور الارتكاز في السياسة الأمنية في المنطقة ينحصر في الصين التي فقدتها الولايات المتحدة لصالح الشيوعيين، واليابان التي كانت ترزح تحت الاحتلال الأميركي عملياً والدولي شكلياً. وفي ضوء ذلك، كانت هناك حاجة أميركية تتمثل بضرورة إعادة تشكيل صورة اليابان، وكان قبل ذلك لا بد من تخليصها من القيود الصارمة التي فرضتها عليه إجراءات الاحتلال في طريق محاولة إيجاد قبول لها في المنطقة لإعادة دمجها في المنظومة الإقليمية أولاً ثم الدولية، في مقابل معارضة قوية من دول المنطقة لهذا التوجه انطلاقاً من المعاناة التي تعرضت لها بسبب التوجهات العدوانية لليابان منذ ثلاثينيات القرن المنصرم. فكان على الأميركيين مواجهة جملة عقبات رئيسة، تمثلت في الوضع الداخلي الياباني المعارض لتوريطها في حروب وصراعات جديدة كانت لا تزال تعاني من

قساوتها ومرارتها ، فضلاً عن الموقف الإقليمي الرفض لإعادة تأهيل اليابان الذي قد يكون على حسابها وحساب مصالح شعوبها.

على الجانب الآخر، كان لليابان مصلحة مختلفة وحسابات أخرى تتقاطع في بعض جوانبها وتلتقي في جوانب أخرى مع الحسابات الأميركية، فكان اليابانيون يريدون التخلص من التركة الثقيلة التي تراكمت على كاهل الأمة اليابانية اثر الحرب العالمية الثانية والهزيمة وما تبعها من إجراءات الاحتلال القاسية الهادفة إلى تدمير البنى الارتكازية للدولة اليابانية وصولاً إلى تفكيكها وإضعافها عبر تركها تعاني من صراعات داخلية لشل قدرتها على إعادة بناء نفسها، ومن ثم كانت اليابان متحمسة بقوة لأية تحولات في سياسة الاحتلال ترمي لرفع وتخفيف هذه العقبات، وذلك حتى تأخذ اليابان المسار الذي اختارته وهو البناء الاقتصادي والتخلي عن التوجهات العسكرية والنأي بنفسها عن الصراعات الدولية، ولأن كل ذلك كان لا يمكن ان يتحقق دون ان يكون هناك ثمناً يتوجب على اليابانيين دفعه، فقد وافقوا على معاهدة سان فرانسيسكو ومعاهدة الأمن عام ١٩٥١، ليكونوا تحت ما يمكن ان نطلق عليه (المظلة الأميركية).

ونظرا لاختلاف الهدف الياباني عن الهدف الأميركي في انعطافة سياسة الاحتلال، فان العلاقة السياسية بينهما تعرضت للكثير من الصعوبات والتباينات من أهمها التصادم بين سعي الولايات المتحدة المتواصل لإعادة تسليح اليابان وإسهامها في الإستراتيجية الأمنية ، وبين سعي ياباني في الالتزام بالدستور وتحديدًا بالمادة التاسعة التي تمنعها من التسلح او انشاء جيش او المشاركة في الصراعات الحربية، في مقابل الإفادة من الدعم الأميركي في بناء اقتصادها وفتح آفاق واسعة لتجارتها مع الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى سيما دول منطقة الشرق الأقصى، فضلاً عن استعادة اليابان لسيادتها على الجزر اليابانية التي ظلت تحت الإدارة الأميركية المباشرة.

ان كلا من الدولتين كانتا تدركان انها في حاجة للأخرى، وهذا ما مكنهما من الخروج بتوافقات في معالجة المشكلات الصعبة التي اعترضت علاقتهما، وفقا لمعطيات أوضاعهما الداخلية والوضعين الإقليمي والدولي، وهكذا- وعلى سبيل المثال- فان الولايات المتحدة فشلت في إعادة تسليح اليابان بشكل واسع، ولم تتمكن تبعا لذلك من الحصول على مساهمة يابانية

عسكرية فاعلة في حروب المنطقة مثل الحرب الكورية وحرب فيتنام، لكنها تمكنت من إبقاء اليابان في دائرة التحالف الأمريكي، ومنعتها من التحول إلى دولة محايدة كما كان يريد الاشتراكيين والشيوعيين اليابانيين، واستطاعت عبر معاهدات أمنية ان تحافظ على وجود عسكري على الجزر اليابانية.

في المقابل، لم يستطع اليابانيون النأي بأنفسهم عن الحرب الباردة، ولم يتمكنوا من الاحتفاظ بالحالة السلمية التي حددها الدستور اذ كان هناك بعض التأويلات لنصوص الدستور أخرجتها من معناها وسياقها الذي وضعت فيه وان كان ذلك بمحدودية، ولم يتمكنوا من اقامة علاقات واسعة مع دول المعسكر الاشتراكي لفتح أسواقها امام التجارة اليابانية، وظلت سيادتهم منقوصة ولكن بدرجات أخذت بالتضاؤل كلما تقدم الزمن، ولكنهم من الزاوية المقابلة تمكنوا من الحفاظ على متانة الوضع الداخلي واستقرار النظام السياسي الذي رسمت خطوته العريضة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمكنوا من استثمار الحماية الأميركية في بناء اقتصادهم وفتح أسواق الولايات المتحدة وحلفائها امام تجارتهم المتنامية، وتمكنوا من الصمود امام الضغوط الأميركية المستمرة لإعادة تسليح اليابان، وحافظوا إلى حد بعيد على شكل الدولة المسالمة، وتمكنوا تدريجيا من إعادة الجزر اليابانية في طريق استعادة سيادتهم الكاملة. ويبدو ان اليابانيين قد استثمروا الوضع الداخلي جيدا في الصمود أمام الضغوط الأميركية لان تلويح المحافظين ان قبولهم بأمور تضعف من شعبيتهم ستكون نتيجته وصول الاشتراكيين والشيوعيين إلى السلطة الأمر الذي ان لم يترتب عليه انعطافة يابانية اتجاه المعسكر الشيوعي فانه سيحول اليابان إلى دول محايدة، فكان ذلك سببا رئيسا في قبول الأميركيين إيجاد حلول وسطية مع اليابانيين، لان خروج اليابان عن دائرة التحالف الأمريكي كان سيؤدي إلى نتائج خطيرة تضعف من كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وقد تنهار هذه الجبهة لتحول المنطقة برمتها لصالح الشيوعيين.

تأسيساً على ما تقدم، أفرزت طبيعة العلاقات الأميركية اليابانية إنتاج نظام في علاقتهما يمكن ان نطلق عليه (نظام ما بعد الاحتلال) قائم على تلبية مصالح الطرفين في إطار واسع من التحالف الاستراتيجي، استبدل فيه الإسهام العسكري الياباني بالدعم اللوجستي والإسهام الاقتصادي، وفي إطار هذا النظام تمكنت اليابان من عدم المشاركة العسكرية في فيتنام، ومن

خلاله أيضاً تمكنت اليابان من الخروج عن التوجهات الأميركية في محاولتها الانفتاح على الاتحاد السوفيتي الذي تكلم بالإعلان المشترك بينهما، الذي أجبرت الولايات المتحدة على الموافقة عليه، وإن ظلت العلاقة بين اليابان والاتحاد السوفيتي في حدودها الدنيا ليس بسبب الأميركيين وإنما بسبب تنازع البلدين على جزر الكوريل وفشلهما في إيجاد تسوية مرضية للطرفين.

ولأن التاريخ درس وعبرة، فإن الدرس الذي يمكن ان نخرج به من دراستنا للعلاقات الأميركية اليابانية للمدة ١٩٥٢-١٩٧٢، هي الإجابة التي بينتها الدراسة وهي كيف يمكن لأمة مهزومة، دمرت بناها التحتية، واهتزت ثقتها بنفسها، وخضعت لإجراءات دولية قاسية، وسمعتها الدولية في أدنى المراتب اثر دورها في الحرب العالمية الثانية، تتمكن من النهوض من جديد من خلال استثمار الأوضاع الدولية في إعادة دورها الإقليمي والدولي وتحسين صورتها، بعد ان تتجاوز أخطائها، وتخط لنفسها منهجاً جديداً يحافظ على تماسكها الداخلي ووحدة شعبها في ما عرف عنها بقدرتها على (التكيف) فضلاً عن إمكانيتها الكامنة في (التغيير والاستمرارية) فرغم تغير توجهاتها الداخلية والخارجية وفقاً لتغيير أسس نظامها السياسي فإنها استمرت في قدرتها على البناء بعد ان انعطفت به من بناء الدولة التوسعية إلى الدولة التي تحرص على توجهاتها السلمية في مضمون اقتصادي متقدم، مستثمرة في ذلك حالة الصراع الدولي والحرب الباردة بين حلفاء الحرب العالمية الثانية، المنتصرين عليها، من خلال استكشاف وإدراك حاجة الأطراف المتصارعة إليها، ومن ثم تحقيق اكبر قدر من المكاسب مقابل اقل قدر من التضحيات. اما الدرس الآخر من العلاقات بين بلد مهزوم ومحتل من البلد المنتصر، فتمثل في قدرة البلد المنتصر (الولايات المتحدة) على تجاوز ما يمكن ان تسميته بـ(الحالة النفسية) التي ترسخها حالة الحرب والأعلام المعادي المصاحب لها، وذلك بامتلاكه القدرة باستمرار على إعادة تقييمه لمقتضيات مصلحته ومتطلباته الأمنية، وامتلاك المرونة اللازمة لإعادة رسم صورة العدو لصورة الصديق والحليف، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة التي أعادت بناء خارطة تحالفاتها في الحرب الباردة، وكان من ضمن هذه الخارطة هو وضع اليابان على رأس جبهتها في منطقة الشرق الأقصى وبذلت جهود كبير لجعل حلفائها في المنطقة يتقبلون هذا الدور المرسوم لليابان رغم معارضتهما ومعاناتهما من العدوانية اليابانية وطموحاتها التوسعية.

الملحق رقم (١)

معاهدة الأمن والتعاون المشترك ١٩٦٠

المكان: واشنطن

الزمان: ١٩ كانون الثاني ١٩٦٠

المادة الأولى: يتعهد الطرفان وكما هو مبين في ميثاق الأمم المتحدة على حل جميع النزاعات الدولية من خلال الطرق السلمية، الأمر الذي يساهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأي أسلوب آخر لا يتفق مع أهداف الأمم المتحدة. وسوف تسعى الأطراف بالتعاون مع الدول المحبة للسلم من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة، لتكون مهمتها حفظ السلام والأمن الدوليين أكثر فعالية.

المادة الثانية: تساهم الأطراف نحو تعزيز وتطوير العلاقات الدولية السلمية والودية، من خلال تعزيز مؤسساتهم الحرة، عن طريق تحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تأسست عليها هذه المؤسسات، والعمل على تعزيز ظروف الاستقرار والرفاه. وسوف تسعى الأطراف إلى القضاء على الصراع في سياساتها الاقتصادية الدولية، وتشجيع التعاون الاقتصادي بينهم.

المادة الثالثة: ان الأطراف فرادى، وبالتعاون مع بعضها البعض، ستصون وتطور المساعدات المستمرة الذاتية والمتبادلة بينهما، ووفقاً لاستعداداتهم الدستورية وقدراتهم على مقاومة أي هجوم مسلح.

المادة الرابعة: تتشاور الأطراف بين حين وآخر فيما يتعلق بتنفيذ هذه المعاهدة، وبناءً على طلب أحد الطرفين في حال تعرض أمن اليابان لأية تهديد، أو تعرض السلم والأمن الدوليين في الشرق الأقصى لتهديد ما.

المادة الخامسة: يتعهد كل طرف ان اي هجوم ضد اي من الطرفين في المناطق الواقعة تحت إدارة اليابان سيكون امراً خطيراً على السلام والأمن الدوليين، ويعلن كلا الطرفين استعدادهما على مواجهة الخطر المشترك وفقاً للأحكام والإجراءات الدستورية.

المادة السادسة: ولغرض المساهمة في امن اليابان، وصون السلم والأمن الدوليين في الشرق الأقصى، فان اليابان منحت الولايات المتحدة استخدام قواتها البرية والجوية والبحرية المتواجدة في اليابان كافة التسهيلات، والعمل على إيجاد صيغة بديلة عن الاتفاقية الإدارية الخاصة بتنظيم وجود القوات الأميركية في اليابان، والموقعة بين اليابان والولايات المتحدة في طوكيو في ٢٨ شباط ١٩٥٢.

المادة السابعة: هذه المعاهدة لا تمس، ولا تفسر على انها مساس باي شكل من الأشكال بحقوق والتزامات ميثاق الأمم المتحدة او مسؤوليتها في صون السلم والامن الدوليين.

المادة الثامنة: يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل اليابان والولايات المتحدة، وفقاً للإجراءات الدستورية لكل منهما، وستدخل حيز التنفيذ في التاريخ الذي يتم فيه تبادل وثائق التصديق بينهما في طوكيو.

المادة التاسعة: ان المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة والموقعة في مدينة سان فرانسيسكو في ٨ تموز ١٩٥١، سوف تنتهي صلاحيتها مع دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة العاشرة: تظل هذه المعاهدة نافذة المفعول ، بالرغم من اعتقاد حكومتي اليابان والولايات المتحدة بأهمية ترتيبات الأمم المتحدة التي من شأنها ان توفر على نحو مرض الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في اليابان. وبعد دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ فان مدتها تكون عشرة سنوات، وبعد انتهاء المدة يجوز لأي من الطرفين تقديم أشعار للطرف الآخر يعلن فيه عن نيته لإنهاء المعاهدة، وفي هذه الحالة سوف تنتهي بعد سنة واحدة من أعطاء الأشعار.

المصدر

الملحق رقم (٢)

الإعلان المشترك بين الرئيس الأميركي نيكسون ورئيس وزراء اليابان ساتو

المكان: واشنطن

الزمان: ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٩

١- اجتمع الرئيس الأميركي نيكسون ورئيس وزراء اليابان ساتو في واشنطن في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، وتواصلت اجتماعاتهما بين يومي ٢٠-٢١، أجريت خلال هذه المدة عدة لقاءات بين الجانبين، اذ تبادلوا وجهات النظر حول تطورات الوضع الدولي، والمسائل ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

٢- أكد الرئيس الأميركي ورئيس وزراء اليابان على ان اليابان والولايات المتحدة استفادتتا من الارتباط الوثيق في مختلف المجالات، وان تعاونهما المشترك يسترشد بمبادئ الحرية والديمقراطية، وان البلدين يصونان ويعززان تعاونهما المثمر، وأنهما سيستمران في تحقيق السلام والرخاء في كل العالم، من خلال تخفيف حدة التوترات الدولية. وأعرب الرئيس عن اهتمام الحكومة الأميركية العميق في التطورات في آسيا، ويجب على الولايات المتحدة واليابان ان تساهمان بفعالية لتحقيق السلام والرخاء في المنطقة. وأكد رئيس الوزراء ان من شان اليابان ان تقوم بمساهمات إضافية لتنشيط السلام والرخاء في آسيا.

٣- تبادل الرئيس ورئيس الوزراء وجهات النظر الصريحة بشأن الوضع الدولي الراهن، مع ايلاء اهتمام خاص للتطورات في الشرق الأقصى، وقد شدد الرئيس على ان دول المنطقة من المتوقع ان تقوم بجهودها الخاصة من اجل استقرار المنطقة، وان ضمان الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين في الشرق الأقصى يتم من خلال احترام الالتزامات ومعاهدات الدفاع في المنطقة. في حين أعرب رئيس الوزراء عن تقديره لتصميم الولايات المتحدة في

تحقيق الأمن والسلم في الشرق الأقصى، وان علينا دعم الولايات المتحدة حتى تكون في وضع يمكنها من الاضطلاع بالتزاماتها بالكامل المشار اليها من قبل الرئيس. إضافة إلى ذلك أكد رئيس الوزراء في ظل الوضع الراهن ان وجود قوات الولايات المتحدة في الشرق الأقصى يشكل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

٤- الرئيس ورئيس الوزراء لاحظا على وجه التحديد استمرار التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وقد عبر رئيس الوزراء عن تقديره العميق لجهود حفظ السلام الجارية من الأمم المتحدة في المنطقة، وأشار إلى ان الأمن في جمهورية كوريا (الجنوبية) ضرورياً لأمن اليابان. وأعرب الرئيس ورئيس الوزراء عن أملهما في ان تتبنى الصين الشعبية موقفاً أكثر تعاوناً في علاقاتها الخارجية. وأكد رئيس الوزراء على ان الحفاظ على الأمن والسلم في تايوان يعد ضرورياً لأمن وسلامة اليابان. وأشار الرئيس إلى الجهود التي وصفها بالجادة التي تبذلها الولايات المتحدة من اجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لمشكلة فيتنام، كما أعرب الرئيس ورئيس الوزراء عن أملهما القوي من انتهاء الحرب في فيتنام قبل عودة الحقوق الإدارية على اوكرانيا إلى اليابان، واتفقا على ان في حال فشلت الجهود لإنهاء الحرب في فيتنام قبل عودة اوكرانيا إلى اليابان، فان الحكومتين الأميركية واليابانية تتشاور فيما بينهما، وفقاً للظروف للوضع في ذلك الوقت. وأكد الرئيس على ان الولايات المتحدة ملتزمة تجاه الشعب الفيتنامي الجنوبي وإعطائه الفرصة لتحديد مصيره السياسي دون تدخل خارجي. وأشار رئيس الوزراء إلى ان اليابان بإمكانها القيام باي دور يحقق الاستقرار في الهند الصينية.

٥- في ضوء الوضع الحالي في الشرق الأقصى فإن الرئيس ورئيس الوزراء يتفقان على أنهما يثمنان عالياً الدور الذي تقوم به معاهدة الأمن والتعاون المشترك في الحفاظ على السلام والأمن في الشرق الأقصى بما في ذلك اليابان، وأكدوا على عزم الحكومتين بحزم من اجل الحفاظ على المعاهدة على أساس الثقة المتبادلة، وتقييم مشترك للوضع الدولي. واتفقا أيضاً على اهمية المحافظة على الاتصال الوثيق بينهما فيما يخص المسائل التي تؤثر على

السلام والأمن في الشرق الأقصى بما في ذلك اليابان، وعلى تنفيذ معاهدة الأمن والتعاون المشترك.

٦- أكد رئيس الوزراء على وجهة نظره بأن الوقت قد حان للاستجابة للرجبة القوية للشعب الياباني لاستعادة اوكرانيا إلى حالتها الطبيعية، وعلى أساس العلاقات الودية بين الولايات المتحدة واليابان. وقد أعرب الرئيس عن تقديره لوجهة نظر رئيس الوزراء، كما أكد رئيس الوزراء على الدور الحيوي الذي تقوم به قوات الولايات المتحدة في اوكرانيا وفي الشرق الأقصى، وبعد المناقشات تم الاتفاق على أنه يمكن تأمين المصالح الأمنية المتبادلة بين الولايات المتحدة واليابان في إطار الترتيبات لعودة الحقوق الإدارية على اوكرانيا إلى اليابان. ولذلك اتفقت الحكومتان على أن تدخلا في مشاورات مباشرة بشأن ترتيبات محددة لانجاز عودة اوكرانيا في وقت مبكر دون المساس بأمن الشرق الأقصى بما فيها اليابان. واتفق الجانبان على الإسراع في المشاورات بغية انجاز هذا الموضوع عام ١٩٧٢. وقد أوضح رئيس الوزراء عن نية حكومته لتحمل مسؤولية الدفاع تدريجياً عن اوكرانيا بعد عودتها كجزء من الأراضي الخاصة باليابان، واتفقا الجانبان أيضاً أن تتعهد اليابان بتقديم التسهيلات للولايات المتحدة في اوكرانيا بعد عودتها وفقاً لما نصت عليه معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين البلدين.

٧- اتفق الرئيس ورئيس الوزراء عند عودة الحقوق الإدارية، فإن معاهدة الأمن والتعاون المشترك وترتيباتها الأمنية المرتبطة بها ستطبق على اوكرانيا دون إدخال تعديلات عليها، وفي الصدد نفسه أعلن رئيس الوزراء أن أمن اليابان لا يمكن أن يصاب على نحو كافي بدون الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين في الشرق الأقصى، ومن ثم فإن أمن الدول في الشرق الأقصى هي مسألة تثير القلق البالغ بالنسبة لليابان. وأضاف رئيس الوزراء أن عودة الحقوق الإدارية على اوكرانيا بالطريقة المتفق عليه أعلاه لن تعيق الأداء الفعال للالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة للدفاع عن دول الشرق الأقصى بما في ذلك اليابان. وشاطره الرئيس الرأي.

٨- وصف رئيس الوزراء ساتو مشاعر الشعب الياباني ضد وجود الأسلحة النووية، وأشار إلى ان سياسة الحكومة اليابانية تعكس مثل هذه المشاعر، وبالمقابل أعرب الرئيس نيكسون عن تفهمه العميق لهذه المشاعر، وأكد رئيس الوزراء على ضرورة العمل بنظام التشاور المسبق مع الحكومة اليابانية ، لكن دون المساس بموقف حكومة الولايات المتحدة وفقاً لمعاهدة الأمن والتعاون المشترك بين البلدين.

٩- أحاط الرئيس الأميركي ورئيس مجلس وزراء اليابان علماً انه سوف يكون هناك عدد من المشكلات المالية والاقتصادية، بما فيها التي تتعلق بالمصالح التجارية الأميركية في اوكرانيا التي ينبغي حلها بين البلدين، بعد نقل الحقوق الإدارية المتفق عليه من اوكرانيا إلى اليابان، وانه سيتم إجراء مناقشات تفصيلية ووضع الحلول لهذه المشكلات على وجه السرعة.

١٠- الرئيس ورئيس الوزراء يدركان التعقيدات والمشكلات التي تتطلب عليها إعادة اوكرانيا، وقد اتفقت الحكومتان على التشاور والتعاون لضمان نقل سلس للحقوق الإدارية إلى الحكومة اليابانية ، واتفقا أيضا على تشكيل لجنة مؤلفة من أميركيين ويابانيين في طوكيو تضطلع بمسؤولية القيام بهذا العمل، وقرر الرئيس ورئيس الوزراء أيضا تشكيل لجنة في اوكرانيا تحت إشراف المفوض السامي لجزر ريكيو الهدف منها التشاور والتنسيق محلياً بشأن التدابير والتحضيرات المتصلة بنقل الحقوق الإدارية. وتتألف اللجنة من ممثل للحكومة اليابانية والمفوض السامي والحاكم التنفيذي لجزر ريكيو، وان مهمة اللجنة هو تقديم تقارير دورية لكلا الحكومتين الأميركية واليابانية .

١١- أعرب الرئيس ورئيس الوزراء عن قناعتهم بان الحل الامثل للطرفين هو عودة الحقوق الإدارية في اوكرانيا إلى اليابان ، الذي يعد آخر القضايا التي نشأت بين البلدين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وان حلها سيعزز العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان ويجعلها مبنية على الصداقة والثقة المتبادلة، فضلاً عن أهمية هذه العلاقة في تعزيز التعاون في الحفاظ على السلام والأمن في الشرق الأقصى.

١٢- وخلال مناقشاتها بشأن المسائل الاقتصادية، لاحظ الرئيس ورئيس الوزراء النمو الملحوظ في علاقاتهما الاقتصادية، وأكدوا على الدور القيادي الذي تحتله كل من الولايات المتحدة واليابان في الاقتصاد العالمي، مما يحتم عليهم مسؤوليات لصون وتعزيز التجارة الدولية والنظام النقدي، سيما في ضوء الاختلالات الكبيرة في مجال التجارة والمدفوعات، وفي هذا الصدد أكد الرئيس عزمه على خفض التضخم في الولايات المتحدة وتعزيز مبدأ التجارة الحرة، في حين أكد رئيس الوزراء عن عزم الحكومة اليابانية الحد من صادرات اليابان، وفرض القيود على رأس المال، وإن هناك رغبة لدى الحكومة اليابانية في إزالة القيود المفروضة على بعض السلع المستوردة لليابان وتشمل مجموعة واسعة من السلع والمنتجات وبمهلة لا تتجاوز عام ١٩٧١، وإن هذه الخطوات تعد تمهيداً لإزالة القيود عن كافة المنتجات، وإن اليابان تسعى لتنفيذ قانون التجارة الحرة وبوتيرة أسرع. كما اتفق الرئيس ورئيس الوزراء على أن ذلك يؤدي إلى تعزيز العلاقات بين البلدين.

١٣- اتفق الرئيس ورئيس الوزراء على أن دعم اقتصاد الدول النامية، الأمر الذي يعد ضرورياً للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين، وأشار رئيس الوزراء إلى عزم الحكومة اليابانية في توسيع وتحسين برامج المساعدات في آسيا، بما يتناسب والنمو الاقتصادي في اليابان. وقد لاقى تصريح رئيس الوزراء تأييد الرئيس، وأكد على أن الولايات المتحدة ستستمر في المساهمة في تنمية اقتصاد الدول الآسيوية. واعترف الرئيس ورئيس الوزراء أنه سيكون هناك متطلبات كبيرة لإعادة التأهيل والأعمار في مرحلة ما بعد الحرب في فيتنام، وأماكن أخرى في جنوب شرق آسيا، ووعد رئيس الوزراء بتقديم مساعدات كبيرة في هذا الخصوص.

١٤- أشاد رئيس الوزراء بنجاح المركبة الفضائية أبولو وهبوطها الحادي عشر بنجاح على سطح القمر، وأعرب عن أمله بعودة طاقم المركبة بأمان إلى سطح الأرض، واتفق الرئيس ورئيس الوزراء على أن استكشاف الفضاء تقدم كبير يفسح المجال أمام البلدين للتعاون فيما

بينهم في المشاريع العلمية وبين باقي الأمم، وفي هذا السياق اتفق رئيس الوزراء والرئيس على التعاون في مجال الفضاء، وأكدوا على أن الاتفاق ذا أهمية لكلا البلدين.

١٥- ناقش الرئيس ورئيس الوزراء أفاق تعزيز السيطرة على الأسلحة والحد من سباق التسلح، وأكد الرئيس على أن الحكومة الأميركية تسعى إلى الشروع بإستراتيجية جديدة للحد من التسلح، وأن هناك محادثات بهذا الشأن ستتطلق مع الاتحاد السوفيتي قريباً في هلسنكي، ومن جانبه أعرب رئيس الوزراء عن أمله القوي في نجاح هذه المحادثات، وأشار إلى اهتمام بلاده القوي والتقليدي في نزع السلاح المدمر، ولتحقيق ذلك ينبغي أن يوضع هذا السلاح تحت رقابة دولية صارمة.

المصدر

<http://www.niraikanai.wwma.net/pages/archive/sato69.htm>

الملحق رقم (٣)

الاتفاق بين الولايات المتحدة واليابان بشأن جزر رييكو ودايتو.

المكان: واشنطن-طوكيو

الزمان: ١٧ حزيران ١٩٧١

المقدمة: من الملاحظ ان رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء اليابان قد استعرضا معاً في ١٩-٢٠-٢١ تشرين الثاني عام ١٩٦٩ حالة جزر رييكو وجزر دايتو، يشار إليها أيضاً باسم (اوكينوا) في البيان المشترك بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الصادر في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٦٩، اذ أكدوا على ان حكومتي الولايات المتحدة واليابان يجب ان تتدخل فوراً في مشاورات بشأن الترتيبات المحددة لانجاز عودة هذه الجزر المبكرة الى اليابان. ونلاحظ ان الحكومتين قد أجرت مثل هذه المشاورات، وأكدت مجدداً ان تتم عودة هذه الجزر إلى اليابان على أساس البيان المشترك، واذا أخذنا بنظر الاعتبار رغبات الولايات المتحدة فيما يتعلق بجزر رييكو وجزر دايتو في التخلي عنها لصالح اليابان وقعت جميع الحقوق والمصالح بموجب المادة الثالثة من معاهدة السلام مع اليابان الموقعة في سان فرانسيسكو في ٨ أيلول ١٩٥١، وبالتالي تخلت عن جميع حقوقها ومصالحها في جميع الأراضي الخاضعة لها وفقاً للمادة المذكورة، فضلاً عن استعداد اليابان لتحمل كامل المسؤولية والسلطة لممارسة صلاحياتها التشريعية والإدارية وولايتها على ارض وسكان جزر رييكو وجزر دايتو. ولذلك اتفقتا على ما يلي.

المادة الأولى:

١- فيما يتعلق بجزيرتي رييكو ودايتو وعلى النحو المبين في المادة الثانية أدناه، فان الولايات المتحدة تنتازل لصالح اليابان عن جميع حقوقها ومصالحها الممنوحة لها بموجب المادة الثالثة من معاهدة السلام مع اليابان الموقعة في مدينة سان فرانسيسكو في ٨ أيلول عام

١٩٥١، وذلك اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ هذه المعاهدة، واعتباراً من تاريخ نفاذها فان اليابان تتحمل كامل المسؤولية والسلطة وجميع صلاحياتها التشريعية والإدارية والقضائية على ارض وسكان الجزر المذكورة.

٢- ان مصطلح (جزر رييكو وجزر دايتو) تعني جميع المناطق ومياهاها الإقليمية التي كانت الولايات المتحدة الأميركية تمارس عليها حق في الإدارة والولاية القضائية وصلاحيات التشريع بموجب المادة الثالثة من معاهدة السلام مع اليابان، باستثناء ما يتعلق بالحق الذي عاد إلى اليابان بموجب اتفاقات ثنائية مثل الاتفاق بشأن جزر إمامي ونانيبو شوتو وجزر أخرى الموقعة مع اليابان وعلى التوالي في ٢٤ كانون الأول ١٩٥٣ وفي ٥ كانون الثاني ١٩٦٨.

المادة الثانية: من المؤكد ان الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الولايات المتحدة واليابان بما في ذلك على سبيل المثال معاهدة الأمن والتعاون المشترك الموقعة في واشنطن في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٠ وترتيباتها ذات الصلة، ومعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين اليابان والولايات المتحدة الموقعة في طوكيو في نيسان ١٩٥٣، أصبح ينطبق على جزر رييكو وجزر دايتو وذلك اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة: ان اليابان سوف تمنح الولايات المتحدة وبدءاً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية التسهيلات وحق استخدام مناطق جزر رييكو وجزر دايتو وفقاً لمعاهدة الأمن والتعاون المشترك الموقعة بين اليابان والولايات المتحدة في واشنطن في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٦٠ والترتيبات المتعلقة بها.

المادة الرابعة:

١- اليابان تلغي جميع مطالباتها ومطالب شعبها من تعويضات ضد الولايات المتحدة الأميركية ورعاياها، وضد السلطات المحلية في جزر رييكو وجزر دايتو الناشئة عن أفعال او عمليات او تصرفات قوات الولايات المتحدة في هذه الجزر، التي وقعت قبل نفاذ الاتفاقية.

٢- ان التنازل في الفقرة الأولى أعلاه لا يشمل مطالبات بعض المواطنين الذين اقر القانون الأميركي بضرورة تعويضهم خلال مدة إدارة الولايات المتحدة لهذه الجزر، ولحسم هذه المسائل توافق اليابان على بقاء بعض الموظفين الأميركيين في جزر رييكو وجزر دايتو، من اجل التعامل مع هذه المطالبات وتسويتها حتى بعد نفاذ الاتفاقية.

٣- ان حكومة الولايات المتحدة الأميركية سوف تقدم مساهمات على سبيل الهبة من اجل استعادة الأراضي التابعة لمواطنين يابانيين الذين تضررت أراضيهم في جزر رييكو وجزر دايتو قبل ١ تموز ١٩٥٠، وقد وضعت هذه الهبات تحت تصرف حكومة الولايات المتحدة وأفرج عنها في ٣٠ حزيران ١٩٦١،

٤- تعترف اليابان بكل الأفعال والأخطاء الناتجة عن إدارة الولايات المتحدة لجزر رييكو وجزر دايتو، والناتجة عن القوانين التي أصدرتها الولايات المتحدة والسلطات المحلية في هذه الجزر خلال المدة، ولن يتخذ اية إجراءات لإخضاع المواطنين الأميركيين او سكان هذه الجزر إلى المسؤولية المدنية او القانونية بسبب هذه الأخطاء.

المادة الخامسة:

١- تحدد اليابان الصلاحية وتستمر في التنفيذ الكامل والتفعيل للأحكام النهائية في القضايا المدنية الصادرة من اي محكمة في جزر رييكو ودايتو قبل الدخول بتنفيذ هذه الاتفاقية علما ان أدراك واستمرارية هذه الأحكام لا يجب ان يكون على خلاف مع السياسة العامة.

٢- وبدون التأثير السلبي بأي شكل كان على حقوق ومناصب الخصوم ذوي العلاقة فان اليابان ستلتزم بالتحكيم القضائي على وتستمر بتنفيذ اي أحكام وقضايا مدنية ملزمة بتاريخ الدخول في هذه الاتفاقية لدى اي محكمة في جزر رييكو ودايتو.

- ٣- وبدون تأثير عكسيا باي طريقة كانت على الحقوق الخاصة بالمتهم او المشتبه به من ذوي العلاقة فتسلم اليابان وتستمر بتنفيذ الأحكام او تؤسس للمرافعات المتعلقة باي قضايا جنائية لدى اي محكمة في جزر رييوكو ودايتو محتجزين بتاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية او الذين يحتجزون عن تشكيل تلك المرافعات قبل ذلك التاريخ .
- ٤- تستمر اليابان في تحكيم اي أحكام قطعية صادرة في القضايا الجنائية لدى اي محكمة في جزر رييوكو ودايتو

المادة السادسة:

- ١- ممتلكات شركة الطاقة الكهربائية في رييوكو وشركة المياه المنزلية رييوكو وشركة القروض الإنمائية في رييوكو ستؤول إلى حكومة اليابان بتاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية وتسلم حقوق والتزامات الشركة المذكورة من قبل الحكومة اليابانية بالتاريخ الموافق مع قوانين وضوابط اليابان.
- ٢- كافة الممتلكات العائدة إلى حكومة الولايات المتحدة الأميركية الموجودة في جزر رييوكو ودايتو الموجودة بتاريخ هذه الاتفاقية والواقعة خارج المنشآت الخدمية والمناطق المذكورة في ذلك التاريخ حسب البند ٣ تحول إلى الحكومة اليابانية في ذلك التاريخ ما عدا المنشآت الواقعة على الأراضي المعادة إلى مالكي الأراضي من ذوي العلاقة قبل تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية ولتلك الملكيات المحتفظ بها من قبل الولايات المتحدة بتاريخ الاتفاق مع حكومة اليابان.
- ٣- ان تلك الأراضي في جزر رييوكو ودايتو المطالب بها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأميركية والأراضي المطالب بها من قبل الحكومة اليابانية في تلك الأراضي والمحتفظ من قبل الحكومة الأميركية بذلك التاريخ (تاريخ تنفيذ الاتفاقية) تصبح ملكا لحكومة اليابان بذلك التاريخ .

٤- الحكومة الأميركية ليست ملزمة بتعويض اليابان او مواطنيها عن اي تغيير جرى قبل تاريخ الاتفاقية على الأراضي التي عليها المنشآت المحولة او المنقولة إلى حكومة اليابان حسب الفقرات الأولى والثانية أعلاه.

المادة السابعة: هناك جملة من الأمور يجب أخذها بنظر الاعتبار، منها ان موجودات الولايات المتحدة في اوكرانيا يتم نقلها إلى اليابان بموجب المادة السادسة من الاتفاقية، على ان تنفذ حكومة الولايات المتحدة الأميركية عودة جزر ريكيو وجزر دايتو إلى اليابان وبما يتفق مع سياسة حكومة اليابان العامة، وعلى النحو المحدد في الفقرة الثامنة من البيان المشترك الصادر في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٦٩، التي أكدت على ان حكومة الولايات المتحدة الأميركية تتحمل تكاليف إضافية وخصوصاً في مجال العمل. وان الحكومة اليابانية تدفع إلى حكومة الولايات المتحدة مبلغاً إجمالياً قدره ٣٢٠ مليون دولار يكون على دفعات لمدة خمس سنوات بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية، على ان تقوم بتسليم الدفعة الأولى والبالغة ١٠٠ مليون دولار بعد أسبوع واحد فقط من بدء نفاذ الاتفاقية، أما الدفعات الأربعة الباقية فتكون في حزيران من كل عام.

المادة الثامنة: توافق الحكومة اليابانية على الاستمرار في عمل إذاعة صوت أميركا التابعة للولايات المتحدة والموجودة في جزيرة اوكرانيا لمدة خمس سنوات بدءاً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، ويحدد مصير الإذاعة في اوكرانيا بعد سنتين من بدء نفاذ الاتفاق من خلال مشاورات بين الجانب الأميركي والياباني.

المادة التاسعة: يتم المصادقة على هذا الاتفاق، ويتم تبادل صكوك التصديق في طوكيو. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد شهرين من تاريخ تبادل صكوك التصديق.

المصدر

<http://www.niraikanai.wvma.net/pages/archive/rev71.htm>



ملحق رقم (٤)

جزر الكوريل المتنازع عليها بين اليابان والاتحاد السوفيتي

المصدر

www.wikipedia.org



الملحق رقم (٥)

خارطة توضح موقع الجزر الأربعة التي جرت حولها المفاوضات بين الاتحاد السوفيتي واليابان بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٦

المصدر

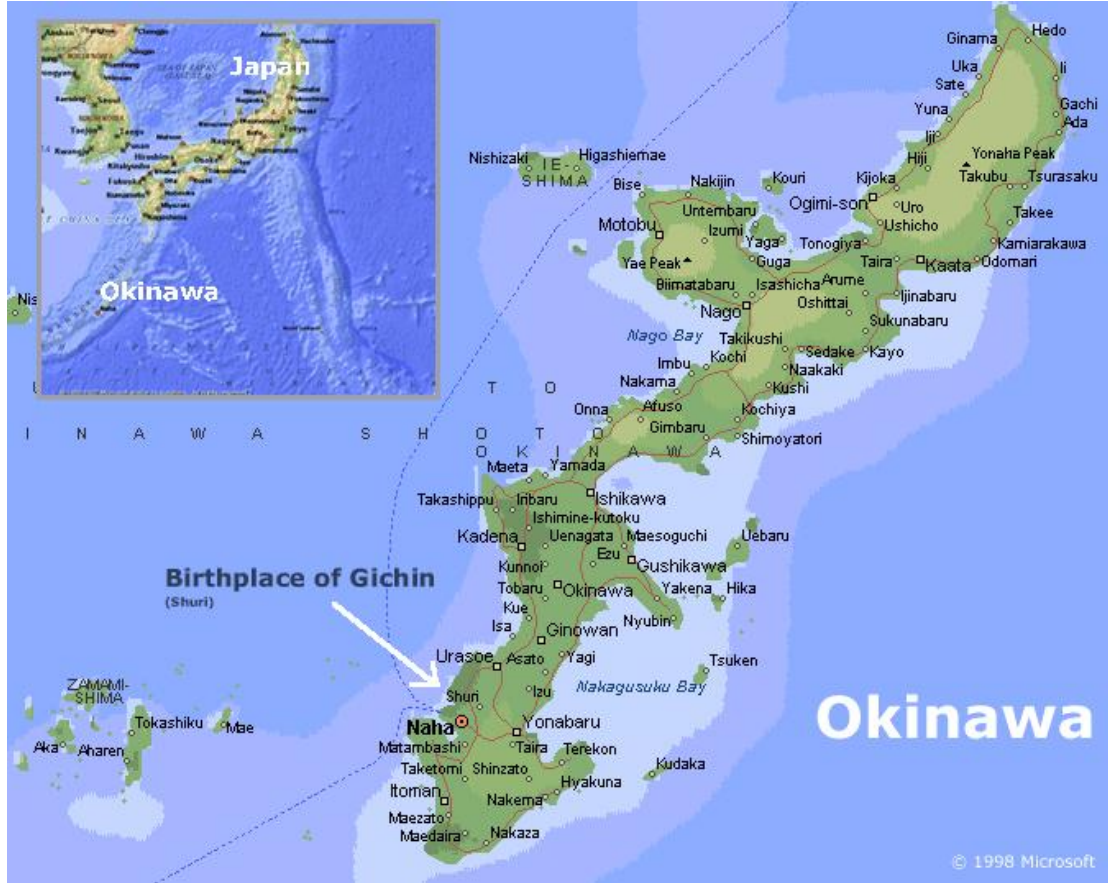
<http://depts.washington.edu/ikip/index.html>



الملحق رقم (٦)

خارطة توضح أرخبيل ريوكو الياباني

<http://outsiderjapan.pbworks.com/w/page/21148931/Folk%20Music%20and%20Dance%20of%20the%20Ryukyu%20Islands>



الملحق رقم (٨)

محافظة اوкинаوا اليابانية

المصدر

<http://www.karate.tcdlife.ie/okinawa.php>



الملحق رقم (٩)

رئيس وزراء اليابان شيغيرو يوشيدا أثناء توقيعه

على معاهدة السلام في ٨ أيلول ١٩٥١.

المصدر

<http://zaytoday.com/event/details/4f998ff45f1e9>



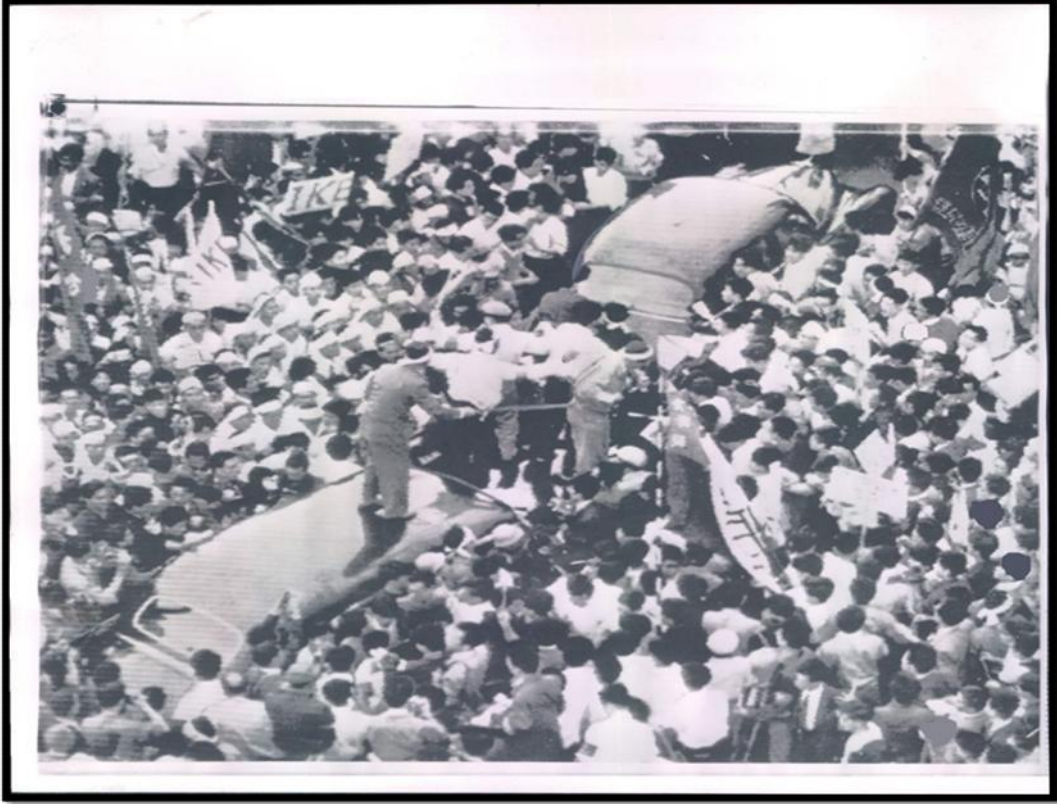
الملحق رقم (١٠)

كيشي يوقع على مسودة معاهدة الأمن والتعاون المشترك، خلال زيارته إلى واشنطن في ١٩ كانون الثاني

١٩٦٠، ويظهر إلى جانبه الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور.

المصدر

<http://amview.japan.usembassy.gov/e/amview-e20111101-02.html>



الملحق رقم (١١)

متظاهرون يابانيون يهاجمون سيارة جيمس هاجرتي السكرتير الصحفي للبيت الأبيض الذي وصل اليابان في ١٠ حزيران ١٩٦٠ تمهيداً لزيارة ايزنهاور إلى اليابان.

المصدر

<http://www.ebay.com/itm/1960-James-C-Hagerty-impressive-pic-Press-Photo-/200786981096>



الملحق رقم (١٢)

جانب من المظاهرات التي عمت اليابان احتجاجاً على نية الداييت الياباني المصادقة على معاهدة الأمن والتعاون المشترك.

المصدر

http://commons.wikimedia.org/wiki/File:1960_Protests_against_the_United_States-Japan_Security_Treaty_07.jpg



الملحق رقم (١٣)

ويكزومي كي المبعوث الشخصي لرئيس الوزراء الياباني ساتو يلتقي الرئيس
الأميركي جونسون في واشنطن لمناقشة عودة جزر اوكرانيا إلى اليابان،
وبحضور مستشار الأمن القومي والت ویتمان روستو.

المصدر

<http://tenthousandthingsfromkyoto.blogspot.com/2010/06/secret-nuclear-trade-off-deal-for.html>



الملحق رقم (١٤)

استقبال نيكسون لرئيس الوزراء الياباني ساتو في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٩

المصدر

<http://thenewnixon.org/category/asia/>



الملحق

رقم (١٥)

بعد التوقيع على الاعلان

المشترك، ويظهر نيكسون وهو يقدم السجائر لوزير الخارجية الياباني ايشي الذي اقسم انه لن يدخن حتى تعود
اوكتيناوا الى اليابان

المصدر

<http://thenewnixon.org/category/cold-war/>

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية F.R.U.S:

1. *Department of State, Foreign Relations of the United States, Diplomatic papers 1945, Vol. VI, (The British Commonwealth, The Far East), U.S Government printing office, Washington, 1969.*
2. *Department of State, Foreign Relations of the United States, 1946, Vol. VIII (The Far East), U.S Government printing office, Washington, 1971.*
3. *Department of State, Foreign Relations of the United States, 1948, Vol. VI, (The Far East and Australasia), U.S Government printing office, Washington, 1974.*
4. *Department of State, Foreign Relations of the United States, 1949, Vol. VII, part. 2, (The Far East and Australasia), U.S Government printing office, Washington, 1976.*
5. *Department of State, Foreign Relations of the United States, 1950, Vol. VI, (East Asia and The Pacific), U.S Government printing office, Washington, 1976.*
6. *Department of State, Foreign Relations of the United States, 1951, Vol. VI, part. 1 (Asia and The Pacific), U.S Government printing office, Washington, 1977.*
7. *Department of State, Foreign Relations of the United States, Department of State, Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Volume XIV ,China and Japan, (two parts), U.S Government printing office, Washington, 1985.*

8. *Department of State, Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Volume XXIII, part 1, Japan, U.S Government printing office, Washington.*
9. *Department of State, Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Japan; Korea, Volume XVIII, U.S Government printing office, Washington.*
10. *Department of State, Foreign Relations of the United States 1964-1968, Volume XXIX, part 2, Japan, U.S Government printing office, Washington.*

وثائق وزارة الدفاع:

1. *United States of America War Office History of Headquarters United States Forces, Japan, 1 January 31 March 1968.*

الكتب الوثائقية:

2. *A. Glenn D. Hook and Gavan Mccormack(eds.), Japans Contested Constitution Documents and Analysis, Routledge Press, London, 2001, P. 192.*
3. *Francis O. Wilcox, Recent American Foreign Policy Basic Documents 1941-1951, Appleton-Century-Crofts, New York, 1952 .*
4. *Jussi M. Hanhimak and Odd Arne Westad (eds.), The Cold War: A History in Documents and Eyewitness Accounts, University of Oxford Press, New York, 2004.*

كتب المذكرات:

1. *Harry S. Truman, Memories: Rear Decisions, Vol. 1 Doubleday, Kansas, 1955.*
2. *John Swenson(ed.), The Best Course Available A Personal Account of the Secret U.S.-Japan Okinawa Reversion Negotiations, University of Hawaii Press, United States, 2002.*
3. *Mamoru Shigemitsu and Others, Japan and Her Destiny: My Struggle for Peace, New York, 1958.*
4. *Richard B. Finn, Winners in Peace MacArthur, Yoshida, and Postwar Japan, University of California Press, California, 1992.*
5. *Robert D. Eldridge, Secret talks between Tokyo and Washington the memories of Miyazawa Kiichi, 1949-1954, Lexington Books Press, New York, 2007.*
6. *Shigeru Yoshida, The Yoshida Memoirs: The Story of Japan in Crisis, Translated by Kenichi Yoshida, London, 1961.*

الرسائل والأطاريح الجامعية باللغة العربية:

١. أزهار عبد الرحمن عبد الكريم اللفته، العلاقات الأميركية-الصينية (١٩٦٩-١٩٧٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.
٢. أميرة رشك لعبيي ، أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وأثرها في العلاقات الأمريكية - السوفيتية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧ .
٣. جواد كاظم حطاب الشويلي، مبدأ نيكسون وأثره على منطقة الخليج العربي ١٩٦٩- ١٩٧٩ ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.
٤. سعدون جلوب حسين، العلاقات الأمريكية -الفلبينية ١٩٤٦-١٩٦٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص ٩٦-١٢٥.

٥. شيماء عبد الواحد الاسدي، الموقف الامريكي من التوسع الياباني في جنوب شرق اسيا (١٩٣٩-١٩٤٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٦. صالح حسن عبدالله، التجربة اليابانية: دراسة تاريخية في ثنائية التقليد والحداثة ١٩٥٢-١٩٧٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ص ١٠٨-١١٠.
٧. عباس فنجان صدام الإمارة، أوضاع اليابان الاقتصادية في عهد الاحتلال الاميركي ١٩٤٥-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.
٨. عباس هادي موسى اللامي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السياسة الخارجية الألمانية في أوربا (١٩٣٣-١٩٣٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص ٩٠-٩٣.
٩. عمار شاكر محمود، الدبلوماسية الأوربية ومؤتمر ميونخ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٧.
١٠. محمد جبار حسين، العلاقات اليابانية-الاميركية وآفاقها المستقبلية دراسة في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١١. محمود شاكر حميد، الولايات المتحدة والحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٧.

١٢. ميسون عباس حسين الجبوري، أزمة السويس والموقف الدولي، رسالة ماجستير مقدمة

إلى كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

الرسائل والأطاريح الجامعية باللغة الأجنبية:

1. *Dominick Abel Severance ,The Dropping of the Atomic Bomb: Truman's True Intentions, Unpublished Thesis of Master, University of Virginia, College of Christendom ,2007.*
2. *Glenn Dawson Hook, The Normalization of Japan-China Relations External and Internal Influences on Japan's Foreign Policy-Making Process, Unpublished Thesis of Master, University of Colombia, Faculty of Arts.1973.*
3. *Hiroshi Hara, Impact of the USSR's 200 Mile Fishery Zone on the Japanese-Soviet Fishery Negotiations Unpublished Thesis of Master , University of Rhode Island, College of Arts, 1979.*
4. *James D. Brinson, A Study of Postwar Japan (1945-1950): What Insights and lessons can be Ganed from the United State led Rebirth of Japan?, Unpublished Thesis of Master, University of Auburn, College of the USA Army Command General Staff, Alabama , 2006.*
5. *Jiyul Kim, U. S. and Korea in Vietnam and the Japan-Korea Treaty, Unpublished Thesis of Master, University of Harvard, College of Arts, 1991.*
6. *John K. Franklin, The Hollow Pact: Pacific Security and the South East Asia Treaty Organization, Unpublished Thesis of Master, University of Texas , College of Humanities and Social Sciences, 2006.*

7. **John Michael Purves, *Island of Military Bases: A Contemporary Political and Economic History of Okinawa*, Unpublished thesis of Master, University of Tokyo, 2001, P. 116.**
8. **Joseph H. Paulin, *America's Decision to Drop the Atomic Bomb on Japan*, Unpublished Thesis of Master, University of Kent state, The Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College, 2007.**
9. **Keith Stuart, *Canada and far Eastern Commission*, Unpublished Thesis of Master, University of Victoria , College of Arts, 2007.**
10. **Kelly D. John Ston, "What We Had Instead of Chilshoods", *Experience as Remembrance in the Vietnam of Kaiko Takishi*, Unpublished Thesis of Master, University of Massachusetts, College of Arts, 2009.**
11. **Mao Lin, *China and the Escalation of the Vietnam War: January to July 1965*, Unpublished Thesis of Master, University of Georgia, Collage of Arts, 2004.**
12. **Matthew Gottlieb, *is it Nationalism? History? Impact on Okinawa Identity*, Unpublished Thesis of Master , Virginia University, College of Arts, 2008.**
13. **Mitchell Maurice, *An Analysis of Japan's Economic Recovery 1945-1955 With Special Reference to Inflation*, Unpublished Thesis of Master, Faculty of Texas, 1967.**
14. **Miyume Tanji, *The Enduring Myth of On Okinawa Struggle: The History and Trajectory of Diverse Community of Protest*, Unpublished Dissertation of Doctor, University of Murdoch, The Division of Arts, 2003.**
15. **Osamu Miyagawa, *The Impact of the Nixon Shock on Japanese Economic Policy*, Unpublished Thesis of Master University of Texas, College of Political Science, 1987.**

16. Peter Gerald Kelman, *Protesting the National Identity: The Cultures of Protest in 1960, Japan, Unpublished Dissertation of Doctor, University of Sydney, Faculty of Arts, 2001, P. 108.*

17. Yukiko Jo, *Japan's Postwar Rearmament and Reactions of East Asian States, Unpublished Thesis of Master, University of Rikkyo, College of Political Science, 1986.*

الكتب العربية والمعربة:

١. بيبير رونوفان، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨، ترجمة نور الدين حاطوم، الجامعة

السورية، دمشق، ١٩٥٩.

٢. جورج ف. كينان، الدبلوماسية الأميركية، ترجمة عبد الإله الملاح، ط١، دار دمشق،

دمشق، ١٩٨٨.

٣. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،

ج٢، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.

٤. عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩، ص ٥٥-٦٨.

٥. فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين والياباني (١٨٥٣-١٩٧٢)، مطابع غباشي،

طنطا، ١٩٩٧.

٦. كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢ : دراسة في

التاريخ السياسي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١.

٧. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، ط ١، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ .

٨. هشام عبد الرؤوف حسن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طائشو-شوا، المكتبة

الانجلو مصرية، مصر، ٢٠٠٠.

الكتب المطبوعة باللغة الانكليزية:

1. *Aaron Forsberg, America and the Japanese Miracle the Cold War Context of japans Postwar Economic Revival 1950-1960, University of north Carolina Press, London, 2000.*
2. *Abraham M. Halpern, Picking and the Problem of Japan, 1968-1972, Alexandria, 1972.*
3. *Akira Iriye and Warren I. Cohen(eds.), The United States and Japan in the postwar world, 1989, University of Kentucky Press, United States, P.67.*
4. *Akio Watanabe, Post War Japan in History and Opting for the Japan-US Security Regime: Back to the Future, Tokyo, 2010.*
5. *Alan Chung, The Dangerous Strait: A Predictive Analysis on Possible Military Intervention by the U.S-Japan Over the Taiwan Strait Using the Lockwood Analytical Method for Prediction (LAMP), N.P,2006.*
6. *Alexander DeConde, A History of American Foreign Policy, New York, 1963.*
7. *Alexander Werth, The de Gaulle Revolution, London, 1960.*
8. *Andrew Gorden, A Modern History of Japan from Tokojawa Times to the Present, University of Oxford Press, New York, 2003.*

9. Aurelia Georg Mulgan, *Managing the U. S. Base Issue in Okinawa: A Test for Japanese Democracy*, Canberra, 2000.
10. Augus M. Frascr, *The Political Viability of the U.S. Base System in Asia After A Vietnam Settlements*, Virginia, N.P, 1970.
11. Arthur Jay Klinghoffer, *The Soviet Union & International Oil Politics*, University of Columbia Press. New York. 1977.
12. Banno Junji (ed.), *The Political Economy of Japanese Society*, University of Oxford Press, Oxford, 1998.
13. Beatrice Trefailt, *Japanese Army Stragglen and Memories of the War in Japan 1950-1975*, Routledge Curzone Press, London, 2003.
14. Bernard K. Duffy and Halford R. Ryan(eds.), *American Orators of the Twentieth Century: Critical Studies and Sources*, Greenwood Press, New York, 1987.
15. Bernard Reich and Others(eds.), *An Historical Encyclopedia of the Arab-Israeli Conflict*, Greenwood Press, Westport, 1996.
16. Bernard S. Katz and C. Daniel Vencill (eds.), *Biographical Dictionary of the United States Secretaries of the Treasury, 1789-1995*, Greenwood Press, Westport, 1996.
18. Bertrand M. Roehner, *Relations between Allied Forces and the Population of Japan*, Paris, 2008.
19. Bernard S. Silberman (ed.), *Japanese Character and Culture: A Book of Selected Readings*, University of Arizona Press, Tucson, 1962.
20. Boris Meissner, *The Communist Party of the Soviet Union: Party Leadership Organization and Ideology*, New York, 1965.
21. Boris Slavinsky, *The Japanese-Soviet Neutrality Pact: A Diplomatic History, 1941-45*, Routledge Courzon Press, New York, 2003.

22. Brian VanDeMark, *Into the Quagmire: Lyndon Johnson and the Escalation of the Vietnam War*, University of Oxford press, Oxford, 1995.
23. Bruce Ingram (ed.), *An Eightieth Year Tribute to Winston Churchill: Statesman, Historian, Sportsman, Soldier, and Orator.*, London, 1954.
24. Burton I. Kaufman, *The Korean Conflict*, Greenwood Press, Westport, 1999, Pp. 100-103.
25. Byung-Joon Ahn, *The Origins and Evolution of the Korean-American Alliance: A Korean Perspective*, Stanford, 1998.
26. Byron K. Marshall, *Learning to Be Modern: Japanese Political Discourse on Education*, Westview Press, Boulder, 1994.
27. C.A. Fisher, *South East Asia*, London, 1964.
28. Carl C. Beck, *The Christian's Responsibility in Political Affairs in Japan*, Tokyo, 1970.
29. Carlos Arnaldo Schwantes, *The Pacific Northwest: An Interpretive History*, University of Nebraska Press, Lincoln, 1996.
30. Carol Gluck and Stephen R. Graubard (eds.), *Showa the Japan of Hirohito*, New York and London, 1992.
31. Cathal J. Nolan (ed.), *Notable U.S. Ambassadors since 1775: A Biographical Dictionary*, Greenwood Press, Westport, 1997.
32. Chae-Jin Lee (ed.), *Zhou En Lai: The Early Years*, Biographical Dictionary of Maryis, Westport, 1986.
33. Chalmers Johnson, *Miti and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975*, University of Stanford Press, Stanford, 1982.
34. Chao Chuan Leg, *Japan and Communist China*, University of Doshisha Press, Kyoto, 1958.

35. Charles Kenney, *John F. Kennedy: The Presidential Portfolio History of Told Through the Collection of the John F. Kennedy Library and Museum*, New York, 2000.
36. Chin O. Chung, *Pyongyang between Peking and Moscow: North Korea's Involvement in the Sino-Soviet Dispute 1958-1979*, Alabama, 1978.
37. Christopher Barnard, *Language, Ideology and Japanese History Textbooks*, Routledge Curzon Press, New York, 2003.
38. Christopher W. Hughes, *North Korea's Nuclear Weapon: Implications for the Nuclear Ambitions of Japan, South Korea, and Taiwan*, Warwick, 2004.
39. Clive S. Thomas(ed.), *Political Parties and Interest Groups: Shaping Democratic Governance* Boulder, N.P, 2001.
40. Craig Allen, *Eisenhower and the Mass Media: Peace, Prosperity, & Prime-Time TV*, University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1993.
41. Cursel G. Ismilov, *The U.S. Policy Towards the Normalization of Soviet-Japanese Relation in 1955-56*, N.P, 2000.
42. Curtis Andrssen, *A Short History of Japan*, N.P, 2002.
43. Dae-Sook Suh, *North Korea after Kim IL Sung*, Boulder, 1998; Cathal J. Nolan, *The Greenwood Encyclopedia of International Relations*, Vol. 2, Westport, 2002.
44. Dan Elasky, *The Richard M. Nixon National Security Files, 1969-1974. Meeting With Foreign Leaders*, N.P, 2010.
45. David A. Hollinger and Charles Capper(eds.), *The American Intellectual Tradition*, Vo.2, University of Oxford Press, New York, 2006.

46. **David E. Kaplan and Alec Dubro, *Japan's Criminal Underworld*, University of California Press, Berkeley, 2003.**
47. **David Farber and Beth Bailey, *The Columbia Guide to America in the 1960s*, University of Columbia Press, New York, 2001.**
48. **David M. Kennedy, *Freedom from Fear: The American People in Depression and War, 1929-1945*, University of Oxford Press, New York, 1999.**
49. **David Rees, *The Defeat of Japan*, Westport, 1997.**
50. **David Shavit, *The United States in Latin America: A Historical Dictionary*, Greenwood Press, New York. 1992.**
51. **David Wais, Thomas B. Ross, *The U-2 Affair*, New York, 1962.**
52. **Department of State. Orgname, *The Korean Problem at The Geneva Conference, April 26- June 15 1954*, Washington, 1954.**
53. **Diane B. Kunz, *The Diplomacy of the Crucial Decade: American Foreign Relations During the 1960s*, University of Columbia Press, New York 1994.**
54. **Dickson A. Mungazi, *The Evolution of Educational Theory in the United States*, Westport, 1999.**
55. **Doak Barnett, *China and the Major Powers in East Asia*, The Brookings Institution Press, Washington, 1977.**
56. **Donald F. Busky, *Communism in History and Theory: Asia, Africa, and the Americas*, Westport, 2002.**
57. **Donald W. Boose (ed.), *Recalibrating the U. S. Republic of Korea Alliance*, New York, 2003.**
58. **Douglas A. Irwin, *The Nixon Shock After Forty Years: The Import Surcharge Revisited*, University of Cambridge Press, N.P, 2012.**
59. **Duncan L. Clarke and Others, *Send Guns and Money: Security Assistance and U.S. Foreign Policy*, Westport, 1997.**

60. **E. J. Lewe Van Aduard**, *Japan from Surrender to Peace*, Martinus Nijhoff, The Hague, 1953.
61. **Edgar S. Furniss Jr.**, *France. Troubled Ally: De Gaulle's Heritage and Prospects*, New York, 1960.
62. **Edward Friedman (ed.)**, *The Politics of Democratization: Generalizing East Asian Experiences*, West view Press, Boulder, 1994.
63. **Edward J. Drea**, *In the Service of the Emperor: Essays on the Imperial Japanese Army*, University of Nebraska Press, Lincoln, 1998.
64. **Edward P. Whittemore**, *The Press in Japan Today a Case Study*, University of South Carolina press, Colombia, 1961.
65. **Edward S. Mihalkanin (ed.)**, *American Statesmen: Secretaries of State From John Jay to Colin Powell*, Greenwood Press, Westport, 2004.
66. **Edwin O. Reischauer**, *Japan and America Today: A Symposium Based on a Conference on Japanese-American Relations Held at Honolulu under the Auspices of the Institute of Pacific Relations of Hawaii*.
67. **Elise K. Tipton**, *Modern Japan A social and Political History*, University of Routledge Press, London and New York, 2002.
68. **Eric A. Zillmer and Others**, *The Quest for the Nazi Personality: A Psychological Investigation of Nazi War Criminals*, , Hillsdale , 1995.
69. **Erik Van Ree**, *The Political Thought of Joseph Stalin: A Study in Twentieth-Century Revolutionary Patriotism* Routledge Courzon Press, London, 2002.

70. Ernest K. Lindley, *The Winds of Freedom: Selections From the Speeches and Statements of Secretary of State Dean Rusk, January 1961 – August 1962*, Boston, 1969.
71. Ethan Scheiner, *Democracy Without Competition in Japan Opposition Failure in a One-Party Dominant State*, University of Cambridge Press, N.P, 2006.
72. Eugene L. Rasor , *General Douglas MacArthur, 1880- 1964: Historiography and Annotated Bibliography* , Greenwood Press , Westport, 1994.
73. Eugene, L. Rasor, *Winston S. Churchill, 1874-1965*, Green wood Press, WestPort, 2000.
74. Fawn M. Brodie, *Richard Nixon, The Shaping of of his Character*, New York, 1981.
75. F. C. Langdon, *Japans Foreign Policy*, University of Columbia Press, Columbia, 1973.
76. Fintan Hoey, *U. Alixis Jonson and the Return to Quiet Diplomacy 1966-1968*, N.P, 2010.
77. *Final Judgment: The Story of Nuremberg*, Contributors, Boni Gaer, New York, 1947.
78. Francis M. Bator, *No Good Cho Ices LBJ the and Vietnam/ Great Society Connection*, N.P, 2007.
79. Fred Warner Neal, *U.S. Foreign Policy and the Soviet Union*, Santa Barbara, 1961.
80. Fumiko Fujita, *American Pioneers and the Japanese Frontier: American Experts in Nineteenth-Century Japan*, Greenwood Press, Westport, 1994.
81. G. Patrick March, *Eastern Destiny: Russia in Asia and the North Pacific*, Westport, 1996.

82. George Fetherling , *The Book of Assassins: A Biographical Dictionary from Ancient Times to the Present* , New York, 2001.
83. Gerad Clarfield, *Security with Solvency: Dwight D. Eisenhower and the Shaping of the American Military Establishment*, Westport, 1999.
84. Gerald L. Curtis, *Japan's Foreign Policy after the Cold War: Coping with Change*, New York, 1993.
85. —————, *The Logic of Japanese Politics: Leaders, Institutions, and the Limits of Change*, University of Columbia Press, New York, 1999.
86. Glenn D. Hook and Richar Siddle (eds.), *Japan and Okinawa: Strycture and Subjectivity*, Routledge Curzon Press, New York, 2003.
87. Gordon Daniels, *Nationalist China In the Allied Council: Policies Towards Japan, 1946-52*, University of Hokkaido Press, England, 1976.
88. Gordon L. Rottman, *Korean war order of Battle United State, and United Nations, and Communist Grund, Naval and Air Forces 1950-1953*, Westport, 2002.
89. Gregory Henderson and others (eds.), *Public Diplomacy and Political Chang Four Case Studies: Okinawa, Peru, Czechoslovakia, Guinea*, United States Press, New York, 197.
90. Hall Gardner, *Surviving the Millennium: American Global Strategy the Collapse of the Soviet Empire and the Question of Peace*, Westport, 1999.
91. Harold C. Relyea, *The Executive Office of the President: A Historical, Biographical, and Bibliographical Guide*, Greenwood Press, Westport, 1997.

92. *Harold Wake Field, New Paths for Japan, University of Oxford Press, New York, 1948.*
93. *Harry Elmer Barnes, Perpetual War for Perpetual Peace: A Critical Examination of the Foreign Policy of Franklin Delano Roosevelt and It's after Math, Caxton, Cald well, 1953.*
94. *Hirata Keiko, Civil Society and NGOs in Japan, St. Martin, New York, 2002.*
95. *Hiroyuki Odagiri and Akira Goto, Technology and Industrial Development in Japan: Building Capabilities by Learning, Innovation, and Public Policy ,Clarendon Press, Oxford, 1996 .*
96. *Howard B. Schonberger, Aftermath of War Americans and the Remarking of Japan 1945-1952, University of Kent state Press, Kent state , 1989.*
97. *Howard Jones, Death of a Generation: How the Assassinations of Diem and JFK Prolonged the Vietnam War, University of Oxford Press, New York, 2003.*
98. *Hugh Borton, Japan between East and West, New York, 1957.*
99. *Ichiyi Muto, U. S. Military Presence in Mainland Japan and Okinawa, University of Tokyo, N. D.*
100. *I.M. Destler Hideo and Others, Managing an Alliance: The Politics of U. S-Japanese Relation, Brookings Institution Press , Washington, 1976.*
101. *J. Patrick Boyd and Richard J. Samuels, Nine Lives?: The Politics of Constitutional Reform in Japan, Washington , 2005.*
102. *James A. Field Jr, History of United States Naval Operations: Korea, U.S Government Printing Office, Washington, 1962.*
103. *James Aure and Tetsui Kotani, Reaffirming the “Taiwan Clause”: Japan’s National Interest In the Taiwan Strait and the U. S.-Japan Alliance, Vanderbilt, 2006.*

104. James Cary, *Japan Today Reluctant Ally*, New York, 1962.
105. James I. Matray, *Japan's Emergence as a Global Power*, Greenwood Press, Westport, 2001.
106. James Olson (ed.) and Samuel Freeman, *Greenwood CT, Press Westport*, 1999.
107. James Roger Sharp(ed.), *American Legislative Leaders in the Northeast, 1911-1994*, Greenwood Press , Westport, 2000.
108. James S. Olson, *Historical of the 1960s*, Westport, 1999.
109. James W. Morley (ed.), *Driven by Growth: Political Change in the Asia-Pacific Region*, New York, 1999.
110. Jarom B. Cohen, *Economy in Warrant Recon Structures*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1949.
111. Jean-Marc F. Blanchard, *The U. S. Role in The Sino-Japanese Dispute Over the Diaoyu. (Senkaku) Islands 1945-1971*, University of Cambridge Press, London, 2000.
112. Jacob Van Staaveren, *U.S.A. Plans and Operations South East Asian 1965*, 2005.
113. Jeremy Moses¹ and Tadashi Iwami , *From Liberalization to Militarization: The 'Civilising' of Japan and the end of the Pacifist Experiment*, University of Canterbury Press, New Zealand, 2007.
114. Jerry K. Sweeney(ed.), *A Handbook of American Military History: From the Revolutionary War to the Present*, University of Nebraska Press, Lincoln, 2006.
115. Joann P. Krieg, *Dwight D. Eisenhower, soldier president*, States man Press green wood, New York, 1987.
116. John A. Garraty, *The American Nation, A History of the United States*, Forth Edition ,New York, 1979.

117. John G. Stoessinger, *Henry Kissinger: The Anguish of Power*, New York, 1976.
118. John K. Emmerson and Harrison M. Holland, *The Eagle and the Rising Sun: America and Japan in the Twentieth Century*, N.P, 1988.
119. John Keegan (ed.), *Who's Who in World War II*, Routledge, London, 2002 .
120. John Price, *Japan Works: Power and Paradox in Postwar Industrial Relations*, University of Cornell Press, New York, 1997.
121. John S. Bowman (ed.) , *Columbia Chronologies of Asian History and Culture*, University of Columbia Press , New York , 2000.
122. John Swenson, *Wakaizumi Kei/the Best Course Available*, Hawaii, 2002.
123. John T. McNay, *Acheson and Empire: The British Accent in American Foreign Policy*, University of Missouri Press, Columbia, 2001.
124. John V. A. Macmurray, *The Russo Japanese Treaties of 1907-1916*, London, 1933.
125. John W. Hall and Others, *The Cambridge History of Japan*, Vol. 6, Cambridge, 2008.
126. Jokibe Makoto, *Japanese Diplomacy in the 1950, From Isolation Integration* , London and New York, 2008.
127. Jonathan B. Tucker and Erin R. Mahan, *President Nixon's Decision to Renounce the U. S. Offensive Biological Weapons Program*, Washington, 2009.
128. Jonathan R. Adelman, *Super Powers and Revolution*, New York, 1986.
129. Jongsuk Chay, *Unequal Partners in Peace and War: the Republic of Korea and the United States 1948-1953*, Westport, 2002.

130. Joshua A. Fogel, *The Literature of Travel in the Japanese Rediscovery of China, 1862-1945*, University of Stanford Press, Stanford, 1996.
131. Juha Saunavaara, *In Search Of Suitable Political Leader Ship Japanese Conservatives In Occupation Plans and Policies 1942-1947*, University of Oulu Press, Finland, 2010.
132. Jussi Hanhim, *The Flawed Architect: Henry Kissinger and American Foreign Policy*, University of Oxford, New York, 2004.
133. Jussi M. Hanhimäki, *Containing Coexistence: America, Russia, and the "Finnish Solution"*, Kent State University Press, Kent, 1997.
134. Kazuhiko Togo, *Japan's Foreign Policy 1945-2003: The Quest for a Proactive Policy*, Boston, 2005.
135. Kent E. Calder, *The Reichauer in the Twenty First Century*, University of Johns Hopkins, Washington, 2010.
136. Kimie Hara, *New Light on the Russo-Japanese Territorial Deputy*, Australian, 1995.
137. _____ , *Japanese-Soviet/Russian Relations since 1945: Difficult Peace*, Routledge Press, London, 1998.
138. _____ , *Cold War Frontiers in the Asia-Pacific Divided Territories in San Francisco System*, University of Routledge Press, London and New York, 2007, P. 178.
139. Kimie Hara and Ikegami Masako, *New Initiatives for Solving the Northern Territories issue between Japan and Russia: An Inspiration From the Aland Islands*, Vol. 17, Canada, 2007.
140. Kiyoshi Nakachi, *Ryukyu-U.S-Japan Relations 1945-1972*, Maryland, 1989.

141. Klaus Larres, *The Cold War after Stalin, Death Opportunity for Peace*, London, 2006.
142. Koichi Hamada, *Japan 1968: A Reflection Point During the Era the Economic Miracle*, Rale University, 1996.
143. Konrad Kellen, *Khrushchev: A Political Portrait*, New York, 1961.
144. Kurt M. Campbell and Tsuyoshi Sunohara, *Japan: Thinking the Unthinkable*, N.P, 2004.
145. L. Carl Brown (ed.) , *Center Stage: American Diplomacy Since World War II* , New York , 1990 .
146. Lakibe Makoto, *U.S-Japan Intellectual Exchange: The Relations Ship between Government and Private Foundations*, Tokyo, , 2006.
147. Lanxin, *De Gaulle and "Eternal China"*, Washington, 2009.
148. Larry Berman , *Lyndon Johnson's War: The Road to Stalemate in Vietnam* , New York, 1991.
149. Lawrence Olson, *Dimensions of Japan :A Collection of Reports Written for the American Universities Field Staff*, New York, 1963.
150. Leland M. Goodrich, *A study of U. S. Policy in the United Nation*, New York, 1956.
151. Leon Friedmen, *Richerd M. Nixon: Politician, President, Administrator*, Greenwood Press, New York, 1991.
152. ————— , *Watergate, and after Ward: The Lagacy of Richered M. Nixon*, West Port, 1992.
153. Leonard J. Schoppa, *International Cooperation Despite Domestic Conflict: Japanese Politics and the San Francisco Treaties*, N.P, 2000.

154. **Lester H. Brune (ed.), *The Korean War: Handbook of the Literature and Research*, Greenwood Press, Westport, 1996 .**
155. **Lincoln P. Bloomfield, *Khrushchev and the Arms Race: Soviet Interests in arms Control and Disarmament, 1954-1964*, Cambridge, 1966.**
156. **Louise S. Sherby, *The Who's Who of Nobel Prize Winners, 1901-2000*, Oryx Press, Westport, 2002.**
157. **Maartn Prak, *Failure in Vietnam and Afghanistan A comparative Analysis of the U. S. and Soviet Internationals*, Utrecht, 2009.**
158. **Mack Teasley, *Mac Arthur Douglas II Oral History Interview*, Washington, 1990.**
159. **Makoto Iokibe, *The Road to the Reversion of Okinawa Comparing Decision-Making Processes: Japan and the U. S.*, University of Kobe, 2003.**
160. **Marie Söderberg, *Chinese-Japanese Relations in the Twenty First Century: Complementarily and Conflict*, Routledge. London, 2002.**
161. **Mark Martin, *The U.S. and Japan, Unlikely Bedfellows*, New York, N.D.**
162. **Mark Selden, *The Atomic Bomb: Voices from Hiroshima and Nagasaki*, , New York, 1989.**
163. **Marshall Cavendish, *World and Its Peoples: Eastern and Southern Asia*, Vol.7, New York, 2007.**
164. **Masahiro Hosoya, *Economic Democratization and the "Reverse Course" During the Allied Occupation of Japan 1945-1952*, University of Sophia, Japan , 1983.**

165. Masakatsu Ota, *Amid the Nuclear Quagmire U. S. Nuclear Umbrella and the Japanese Non-Nuclear Myth* by, Maryland, 2000.
166. Masako Osada *Sanctions and Honorary Whites: Diplomatic Policies and Economic Realities in Relations between Japan and South Africa*, Greenwood Press, Westport, 2002.
167. Mathew Evangelist, *The United State and Asian Security*, University of Cornell Press, N.P, 2002.
168. Mayumi Iton, *The Hatoyama Dynasty Japanese Political leadership Through the Generations*, Macmillan, 2003.
169. Michael A. Barnhart, *A Secondary Affair: American Economic Foreign Policy and Japan, 1952-1968*, California, 1997.
170. Michael A. Guhin, *John Foster Dulles: A Statesman and His Times*, University of Columbia Press, New York, 1972.
171. Michael McElderry and Others, *Robert S. McNamara Papers A Finding Aid to the Collection in the Library of Congress*, Washington, 2010.
172. Michael S. Molasky, *The American Occupation of Japan and Okinawa*, Routledge, 1999..
173. Michael Schaller, *Japan and Cold War 1960-1991*, University of Oxford Press, New York, 1999.
174. _____, *The United States and Japan Since the Occupation*, University of Oxford Press, New York, 1997.
175. Michael T. Florinsky (ed.), *McGraw-Hill Encyclopedia of Russia and the Soviet Union*, New York, 1961.
176. Michael Zalampas, *Adolf Hitler and the Third Reich in American Magazine 1923-1939*, Bowling green, 1989.

177. Mikiso Hane, *Eastern Phoenix: Japan since 1945*, Westview Press, Boulder, 1996.
178. Mikiso Hane, *Eastern Phoenix: Japan Since 1945*, West view Press, Boulder, 1996.
179. Mikls Kun, *Stalin AN Unknown Portrait*, University of Central European Press, Budapest, 2003.
180. Mire Koikari, *Pedagogy of Democracy: Feminism and the Cold War in the U.S Occupation of Japan*, University of Temple Press, Philadelphia, 2008.
181. Mitchell Lerner, *Piercing the Bamboo Curtains: Tentative Bridge-Building to China During the Manchester*, N.P, 2010.
182. Miyume Tanji, *Myth. Protest and Struggle in Okinawa*, Canada, 2006.
183. Morton Halperin, *American Decision Making on Reversion of Okinawa: A Memoir*, Tokyo, 1992.
184. Mostafa Rejai and Kay Phillips, *World Military Leaders: A Collective and Comparative Analysis*, Westport, 1996.
185. Motohide Saito, *The "Highly Crucial" Decision Making Model and the 1956 Soviet Japanese Normalization of Relations*, Hokkaido 1991.
186. Nakamura Masanorit and Others, *The Japan Monarchy: Ambassador Joseph Grew and the "Symbol Empperor System," 1931-1991*, New York, 1992.
187. Naoko Shimazu, *Japan, Race, and Equality: The Racial Equality Proposal of 1919*, Routledge, London, 1998.
188. Nathan Prefer, *Macarthur's New Guinea Campaign*, Conshohocken, 1995.

189. *Nicholas Evan Sarantakes, Keystone, The American Occupation of Okinawa and U. S.-Japan Relations, University of Texas Press, Texas.*
190. *Noriko Yokoi, Japan's Postwar Economic Recovery and Anglo-Japanese Relations, 1948-1962, London , 2003.*
191. *Oknim Chung, The Origins and Evolution of the Japanese-American Alliance: A Korean Perspective, University of Stanford Press, Stanford, 1998.*
192. *Orrin Schwab, Defending the Free World: John F. Kennedy, Lyndon Johnson, and the Vietnam War, 1961-1965, Westport, 1998.*
193. *Paul F. Langer and Richard Moorsteen, The U.S. Japanese Military Alliance: Japanese Perceptions and the Prospective Impact of Evolving U.S. Military Doctrines and Technologies, of Rand Press, N.P, 1975.*
194. _____, *New Problems, New Promises, Foreign Policy Association Press, New York, 1959.*
195. *Paul Harper, John F. Kennedy: The Promise Revisited, New York, 1988 .*
196. *Paul Musgrave, Entangling Alliances: Presidents and Strategic Issue Linkage in International Negotiations, University of Georgetown, 2010.*
197. *Paul M. A. Linebarger and Others, Far Eastern Governments and Politics: China and Japan , Princeton, 1956.*
198. *Peter A. Caro, Rhetoric of Revolt: Ho Chi Minh's Discourse for Revolution, Westport, 2003.*
199. *Peter Duus (ed.), The Cambridge History of Japan , Vol. 6, The Twentieth Century, First Published, University of Cambridge Press, New York, 1988.*

200. Peter J. Herzog, *Japans Pseudo-Democracy*, British library, 1993.
201. Peter J. Woolley , *Japan's Navy: Politics and Paradox 1971-2000*, Boulder, 2000 .
202. Philip H. Burch Jr, *The New Deal to the Carter Administration*, Vol.3, New York, 1980.
203. Raisa A. Stebbins, *Kangaroo :An Examination of Japanese Theatre in the 1960s and a Translation*, Whitman, 2011.
204. Ralph E. Strauch, *The Operational Assessment of Risk: A Case Study of the Pueblo Mission*, Rand Press, N.P, 1971.
205. Ray A. Moore and Donald L. Robinson, *Partners for Democracy: Crafting the New Japanese State under MacArthur*, University of Oxford Press, New York , 2002.
206. Richard Goold-Adams, *John Foster Dulles: A Reappraisal*, New York, 1962.
207. Robert A. Scalapino, *The Foreign Policy of Modern Japan*, University of California Press , Berkeley, 1977.
208. _____, *The Communist Revolution in Asia: Tactics, Goals, and Achievements* Prentice-Hall, Inc , Englewood Cliffs, 1969.
209. _____, *The Japanese Communist movement 1920-1966*, University of California Press, Berkeley, 1967.
210. Robert Bercov, *Strong Man of China: The story of Chiang Kai-Shek*, Boston, 1938.
211. Robert D. Eldridge, *Prelude to Okinawa: Nuclear Agreements and the Return of the Ogasawara Island to Japan*, Osaka, 2007.
212. Robert D. Loevy (ed.), *The Civil Rights Act of 1964: The Passage of the Law the Ended Racial Segregation*, New York, 1997.

213. Robert Dallek, *Lyndon B. Johnson: Portrait of a President*, University of Oxford Press, New York, 2004.
214. Robert G. L. Waite, *The Psychopathic cod: Adolf Hitler*, New York, 1939.
215. Robert Greenhalgh *Albion and Others, Forrestal and the Navy*, University of Columbia Press, New York, 1962.
216. Robert J. Donovan, *Eisenhower: the Inside story*, New York, 1956.
217. Robert L. Beisner, *Dean Acheson: A life in the Cold War*, University of Oxford Press, New York, 2006.
218. Robert McMahon, *Cold War (Avery Short Introduction)*, University of Oxford Press, Oxford, 2003.
219. Robert P. Newman, *Truman and the Hiroshima Cult*, University of Michigan State Press, East Lansing, 1995.
220. Robert S. Norris and William M. Arkiu, *Wherethey Were How Much did Sapan*, N.P, 1978.
221. Roger Buckley, *The United States in the Asia-Pacific Since 1945*, University of Cambridge Press, New York, 2002.
222. Roger Louis, *Imperialism at Bay: The United States and the Decolonization of the British Empire, 1941-1945* University of Oxford Press, Oxford, 1978.
223. Rogers Katherine (ed.), *The Interagency Process in Reconstruction of Post War 11, Japan*, N.D.
224. Ronald L. Mc Glothlen, *Controlling the Waves: Dean Acheson and U.S. Foreign Policy in Asia*, New York, 1993.
225. Rowland Evans, *Lyndon B. Johnson: The Exercise of Power*, New York, 1960.

226. Roy Kam Phausen and Others, *Japan-Taiwan Interaction: Implications for the United States*, Vol. 16, University of Wayne, Washington, 2005.
227. Saikaku Ihara and Others, *The Life of an Amorous Man*, Rutland, 1964.
228. Sayuri Shimizu, *Creating People of Plenty: The United States and Japan's Economic Alternatives, 1950-1960*, University Kent State Press, Kent, 2001.
229. Sheldon M. Stern, *The Week the World Stood Still: Inside the Secret Cuban Missile Crisis*, Stanford University Press, Stanford, 2005.
230. Shinji Kojima, *Regaining Human Life: U. S. Military Base Worker's Movement in Okinawa 1945-1972*, Hawai'i, 2004.
231. Spencer C. Tucker, *Who's Who in Twentieth Century Warfare*, Routledge Press, London, 2001.
232. Staart R. Schram, *The Political Thought of Mao Tse Tung*, New York, 1963.
233. Stephen D. Kertesz (ed.), *American Diplomacy in a New Era*, University of Notre Dame Press, South Bend, 1961.
234. Stephen S. Large, *Emperor Hirohito and Showa Japan: A Political Biography*, Routledge Press, New York, 1992.
235. Sun-Ki Chai, *Entrenching the Yoshida Defense Doctrine: Three Techniques for Institutionalization, Foundation and the Massachusetts Institute of Technology*, N.P, 1997.
236. Sven Hedin and Bernard Norbelie, *Chiang Kai-Shek: Marshal of China*, New York, 1940.
237. T. Sandars, *America's Overseas Garrisons: The Leasehold Empire*, University of Oxford Press, New York, 2000.

238. *Takahiko Tonaka, The Soviet-Japanese Normalization, in 1955-56 and U.S.-Japanese Relations, N.P, 1993.*
239. *Tao Peng, Assessing The People's Diplomacy And Its Impacts On The Us-Japan Security Alliance, University of Minnesota State, United States, 2005.*
240. *Tetsuo Kotani, Presence Credibility: Home Porting the USS Midway at Yokosuka?, Tokyo, 2007.*
241. *Thomas H. Greer, What Roosevelt Thought: The Social and Political Ideas of Franklin D. Roosevelt, University Michigan State Press, East Lansing , 1958.*
242. *Thomas R. H. Havens, Fire Across the Sea the Vietnam War and Japan 1965-1975, University of Princeton Press, Britain, 1987.*
243. *Thomas W. Zeiler, Nixon Shocks the Trade System, Lisbon, 2010.*
244. *Timothe P. Maga, Hands Across the Sea U.S.-Japan Relations 1961-1981, University of Ohio Press, Athens, 1997.*
245. *Tomohito Shinoda, Leading Japan: The Role of the Prime Minister, 2000.*
246. *Tsuyoshi Hasegawa, The Soviet Factor in Ending the Pacific War: From The Hirota-Malik Negotiations to Soviet Entry into the War, University of California Press, Washington, 2003.*
247. *Victor D. Cha, Alignment Despite Antagonism: The United State-Korea-Japan Security Triangle, University of Standard, Stanford, 1999.*
248. *Victor Israel an, Inside the Kremlin During the Yom Kippur War, University of Pennsylvania Press, Pennsylvania ,1995.*
249. *Vo Nguyen Giap , People s Army :The Viet Cong Insurrection Manual for Underdeveloped Countries, New York ,1962.*
250. *W. G. Beasley, The Modern History of Japan, New York, 1963.*

251. _____, *The Rise of Modern Japan*, University of St Martin's press, London, 2000.
252. Walter A. McDougall, *Let the Sea Make a Noise--: A History of the North Pacific from Magellan to Macarthur*, New York, 1993.
254. Walter Lafeber, *The Clash U. S.-Japanese Relations Throughout History*, London, 1979.
255. Warren S. Hunsberger and Richard B. Finn(eds.), *Armonk and New York*, 1997.
256. Watanabe Akio, *Postwar Japan in History and Opting for the Japan-U.S. Security Treaty Regime: Back to the Future*, University of Tokyo, 2010.
257. Wilfried Loth (ed.), *Europe: Cold War and Coexistence 1953-1965*, London, 2004.
258. Wilhelm Rohl (ed.), *History of Law in Japan since 1868*, Boston, 2005.
259. William F. Levantrosser and Others (eds.), *Harry S. Truman: The Man from Independence*, Greenwood Press ,New York , 1986.
260. William M. Carpenter and David G. Wiencek(eds.), *Asia-Security Handbook: An Assessment of Political-Security Issues in the Asia-Pacific Region*, Armonk, New York, 1996.
261. William Marotti, *Japan 1968 the Performance of violence and the theater of Protest*, N.P, 2008.
262. Witter C. Langer, *The Mind of Adolf Hitler: The Secret Wartime Report Contributors*, New York, 1971.
263. Wolf Mendl, *Japan's Asia Policy: Regional Security and Global Interests*, Routledge, New York, 1997.
264. Yakashi Yamazaki, *A South in the North: The Politics of Democracy in Okinawa, Japan*, Osaka, 2005.

265. *Yasuyo Sakata, The Western Pacific Collective Security Concept and Korea in the Eisenhower Years: The U. S. ROK Alliance as an Asia-Pacific Alliance, Tokyo, N.D.*
265. *Yoichi Funabashi, Alliance Adrift, Council on Foreign Relations Press, New York, 1999.*
266. *Yoichiro Sato and Keiko Hirata, Norms, Interests and Power In Japanese Foreign Policy . St. Martin's, New York, 2008.*
267. *Yoshihide Soeya, Japan's Dual Identity and the U.S.-Japan Alliance, Stanford, 1998.*
268. *Yoshiji Umezumi, Class- A War Criminals Enshrined of Yasukuni Shrine, China Intercontinental Press, N.P, 2005.*
269. *Yukiko Koshiro ,Trans-Pacific Racisms and the U.S. Occupation of Japan, University of Columbia Press, New York, 1999.*
270. *Yumiko Iida, Rethinking Identity In Modern Japan : Nationalism as Aesthetics, Routledge, London, 2001.*
271. *Yuri Kase, The Costs and Benefits of Japan's Nuclearization: An Insight Into the 1968/70 Internal Report, Southampton, 2000.*
272. *Zhores A. Medvedev and Andrew R. Durkin, Khrushchev: The Years in Power, University of Columbia Press, New York, 1976.*

المقالات والبحوث العربية:

١. عبد العزيز العجيزي، الحزبية والديمقراطية في اليابان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧،

السنة الخامسة، القاهرة، يوليو ١٩٧٤.

٢. كاظم هيلان محسن، اتجاهات كتابة تاريخ اليابان في الولايات المتحدة: ادوين رايشاور

وباتريك سميث أنموذجان، بحث مقبول للنشر في مجلة اداب البصرة، كلية الآداب،

جامعة البصرة .

٣. _____، الشرطة اليابانية في ظل الاحتلال الأمريكي ١٩٤٥-١٩٥٤،

مجلة دراسات تاريخية، العدد السادس، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، آذار

٢٠٠٩.

٤. _____، معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان دراسة

تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الأميركية ١٩٥٧-١٩٦٠، مجلة دراسات تاريخية،

العدد الحادي عشر، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، ٢٠١٠.

٥. محي الدين خطاب، الصين والمحور الياباني الأمريكي، مجلة السياسة الدولية،

العدد ٣٨، السنة العاشرة، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٤.

٦. نافع ايوب لبس، حلف شمال الأطلسي، تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب

الباردة، وآفاقه المستقبلية، مجلة الفكر السياسي، العدد ٩-١٠، السنة الثالثة، ربيع

وصيف ٢٠٠٠، دمشق.

المقالات والبحوث والتقارير المطبوعة باللغة الانكليزية:

1. Chihiro Hosoya, *Japan's Response to U.S. Policy on the Japanese Peace Treaty: The Dulles Yoshida talks of January-February 1951*, Hitotsubashi journal of law and Politics, 10:15-27, Departmental Bulletin Paper, 1981.
2. _____, *The Road to San Francisco: The Shaping of American Policy on the*
3. Chizuru Saeki, *The Perry Centennial Celebration: A Case Study in U.S.-Japanese Cultural Diplomacy*, Journal of International Social Science Review, Vol.80. Issue. 3-4., 2005.

4. D. Bradley Gibbs, *Future Relations between the United States and Japan: Article 9 and the Remilitarization of Japan*, Houston Journal of International Law, Vol.33, Issue. 1, Houston , 2010.
5. James I. Matray, *Flash Point North Korea: The Pueblo and EC-121 Crises*, Korean Studies Journal, Vol. 28, University of Hawaii Press, 2004.
6. Japanese Peace Treaty, The Japanese journal of American Studies, No. 1, 1981.
7. John Dower, *The Eye of the Beholder: Backgroud Notes on the US-Japan Military Relationship*, Journal of Bulletin Concerned Asian Scholars, Vol.2,Issue.1, 1969,15.
8. Julie Harrison Blissert, *Guerrilla Journalist: I. f. Stone and Tonkin*, Journal of Journalism History, Vol. 23, Issue. 3,1997.
9. Katsuhisa Furkawa, *Japan's Policy and Views on Nuclear Weapon: A Historical Perspective*, Journal of Malaysian History Politics Strategic Studies, Vol. 37, 2010.
10. Kevin A. Stein, *Apologia, Antapologia and the 1960 Soviet U-2 Incident*, Journal of Communication Studies, Vol. 59, 2008.
11. Marilyn B. Voun, Why I Chose Imperialism an Open Letter to "Imperialists" Bulletin of Concerned Asian Scholars of Journal, Vol. 2 , 2001.
12. Mark Selden, *Okinawa and American Colonialism*, Journal of Bulletin of Concerned Asian Scholars, Vol. 3, Issue. 1, 1971.
13. Muto Ichiyo and Inoue Reiko, *Beyond the New Left- in Search of a Radical Base in Japan*, Journal of AMPO, Vol.17, NO.3, London, 1985.

14. Nicholas Evan Sorantakes, *Continuity Through Change: The Return of Okinawa and Iwa Jima, 1967-1972*, The Journal of American East Asian Relations, Vol. 3, No. 1, 1991.
15. Paulss Giarra, *Host Nation Support. Responsibility Sharing and Alternative Approaches to U. S. Bases in Japan*, Journal of Naval War College Review, Vol. 50, Issue. 4, 1997.
16. Richard Decamp, G. I. Movement in Asia, Journal of Bulletin of Concerned Asian Scholars, Vol. 4.
17. Shane Maddock, *The Fourth Country Problem: Eisenhower's Nuclear Nonproliferation Policy*, Journal of Presidential Studies Quarterly, Vol. 28, Issue. 3, Center for the Study of the Presidency, 1998.
18. Takishi Igarashi, , *Mac Arthur's Proposal for an Early Peace with Japan and the Redirection of Occupation Policy Toward Japan*, The Japanese Journal of American Studies, No. 1.
19. Toitan Grunow, *A Reexamination of the .Shock of Hiroshima.: The Japanese Bomb Projects and the Surrender Decision*, The Journal of American-East Asian Relations, Vol.12, No. 3-4, 2003, Pp.75-76.
20. Zachary Elkins and Others, *Baghdad, Tokyo, Kabul Constitution Making in Occupied States*. Journal of William and Mary Law Review, Vol. 49, Issue.4, College of William and Mary, 2008.
21. Zackay Kaplan, *Anti-Americanism in Zengakuren 1957-1960*, Journal of Studies On Asia, Vol. 2, No.1, University of Oklahoma, 2012.

المجلات باللغة الانكليزية:

1. Alex Gibney, *Six Days to Reinvent Japan* , Magazine of The Wilson Quarterly, Vol. 20. Issue. 4 , Woodrow Wilson International Center , 2002 .
2. Herbert W. Armstrong (ed.), The Plain Treaty A magazine of Understanding, Vol. XXXVI, No. 4, England, April 1971 .
3. Stanley L. Falk, *The General Who Defeated Macarthur*, Magazine of Army, Vol.56, Issue, 9, Association of the United States Army, 2006.

الصحف اليومية باللغة الانكليزية:

1. *Daytona Beach Morning Journal*, Vol. XLIV, No. 132, Floridam Tuesday, June 3, 1969.
2. *Journal of The Daily Register*, Vol. 93, No. 100, November 17, 1969.
3. *Journal of The Geneva Times*, No. 53, July 30, 1969.
4. *Journal of The Daily Collegian*, Vol. 70, No. 90, November 22, 1969.
5. *Journal of The Niagara Falls Gazette*, Vol. 73, No. 132, July 29, 1966.
6. *Journal of Watertown Daily Times*, No. 13601, September 13, 1969.
7. *Journal of Wisconsin State*, Vol. 210, No. 119, March 28, 1968.

الموسوعات العربية:

١. احمد عطية الله ، القاموس السياسي، ط٢، دار النهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٦٨ .
٢. روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلي، ج٢، دار المأمون للطباعة والنشر، بغداد .
٣. محمد عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
٤. مصطفى محمد رمضان، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، المجلد الأول، الإسلام والمسلمون في إفريقيا واسيا، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص ١-٢ .
٥. وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦.

الموسوعات والقواميس المطبوعة باللغة الانكليزية:

1. Alexander J. Motyl, *Encyclopedia of Nationalism*, Vol.2, Academic Press , San Diego, 2001.
2. Bernard A. Cook, *Europe since 1945: An Encyclopedia*, Vol. 2, Garland Press, New York ,2001.
3. Bernard Reich and Others (eds.), *An Historical Encyclopedia of the Arab-Israeli Conflict*, Greenwood Press ,Westport, 1996.
4. Cathal J. Nolan, *The Greenwood Encyclopedia of International Relations* ,Vol. 2, Greenwood Press, Westport, CT, 2002.
5. Cutler J. Cleveland and Christopher Morris(ed.), *Dictionary of Energy*, Amsterdam, 2006.
6. David Levinson and Karen Christensen (eds.), *Encyclopedia of Modern Asia*, Vol. 2, University of Hawaii Press, New York, N.D.

7. *Dennis Kavanagh (ed.), A Dictionary of Political Biography, University of Oxford Press, Oxford, 1998.*
8. *Donald A. Wells (ed.) , An Encyclopedia of War and Ethics Greenwood Press, Westport, 1996.*
9. *J. A.A. Stockwin , Dictionary of the Modern Politics of Japan, Routledge Press, New York 2003.*
10. *James Minahan, Encyclopedia of the Stateless Nations: Ethnic and National Groups around the World, Vol.3, Greenwood Press, Westport, 2002.*
11. *James S. Olson and Other, Historical Dictionary of European Imperialism, Greenwood Press, New York ,1991 P. 612.*
12. *James S. Olson and Samuel F-reman (eds.), Historical Dictionary of 1960, Nest Port, 1999.*
13. *Jeffrey D. Schultz and others (eds.), Encyclopedia of Religion in American Politics, Phoenix, 1999.*
14. *————— , Encyclopedia of Minorities in American Politics: African Americans and Asian Americans , Vol.1, Oryx Press , Phoenix , 2000 .*
15. *John E. Jessup, An Encyclopedic Dictionary of Conflict and Conflict Resolution, 1945-1996, Greenwood Press, Westport, CT, 1998.*
16. *John O'Loughlin (ed.), Dictionary of Geopolitics, Greenwood Press, Westport, 1994.*
17. *John Van Sant, History Dictionary of United States-Japan Relations, Non, the Scarecrow Press, Mary Land, 2007.*
18. *Mark M. Boatner III, Biographical Dictionary of World War II, Presidio Press, Novato, 1999.*

19. Michael Leifer, *Dictionary of the Modern Politics of South-East Asia*, Routledge Press , New York ,1995.
20. René De La Pedraja, *A Historical Dictionary of the U.S. Merchant Marine and Shipping Industry: Since the Introduction of Steam*, Greenwood Press, Westport, 1994.
21. S. V. Utechin, *Everyman's Concise Encyclopedia of Russia*, London, 1961.
22. Stephen E. Atkins, *Historical Encyclopedia of Atomic Energy* Greenwood Press, Westport, 2000.
23. *The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition*, University Of Columbia Press, New York, 2009.
24. William Rose Benét (ed.), *An Encyclopedia of World Literature and the Arts*, New York, 1948.

مواقع الكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1. www.un.org/en/qa/64/generaldate/pdf/jp-en.
2. <http://www.ndl.go.jp/modern/e/utility/list.html>
3. <http://www.karate.tcdlife.ie/okinawa.php>
4. <http://www.fas.org/irp/offdocs/nsdm-nixon/nsdm-13.pdf>
5. www.wikipedia.org
6. <http://australianpolitics.com/foreign/anzus/anzus-treaty.shtml>
7. <http://www.traveleastrussia.com/sakhalin.html>
8. <http://outsiderjapan.pbworks.com/w/page/21148931/Folk%20Music%20and%20Dance%20of%20the%20Ryukyu%20Islands>

9. [http://www.ebay.com/itm/1960-James-C-Hagerty-impressive-pic-Press-Photo- /200786981096](http://www.ebay.com/itm/1960-James-C-Hagerty-impressive-pic-Press-Photo-/200786981096)
10. [http://commons.wikimedia.org/wiki/File:1960_Protests_against the United States-Japan Security Treaty 07.jpg](http://commons.wikimedia.org/wiki/File:1960_Protests_against_the_United_States-Japan_Security_Treaty_07.jpg)
11. <http://amview.japan.usembassy.gov/e/amview-e20111101-02.html>
12. <http://thenewnixon.org/category/cold-war/>
13. <http://thenewnixon.org/category/asia/>
14. <http://tenthousandthingsfromkyoto.blogspot.com/2010/06/secret-nuclear-trade-off-deal-for.html>
15. <http://zaytoday.com/event/details/4f998ff45f1e9>
16. www.nationmaster.com/encyclopedia/kiyos
17. <http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html>
18. <http://www.niraikanai.wwma.net/pages/archive/sato69.html>
19. <http://www.niraikanai.wwma.net/pages/archive/rev71.html>

ABSTRACT

The study argues the US-Japan Political Relation for the period from 1945 1972, as the importance of such this research is represented by the considerable similarity between Iraqi and Japanese experience so that Iraq is passed through the stage of ending the US occupation and the onset of formulating relations between two countries which is a similar case for the case under study. Thus, the importance of the study is by its great benefit for the specialists in Iraqi-USA concern through considering the experience of Japanese in dealing with Americans utilizing from their needs in treating social and economical problems Japan was exposed to beyond the occupation.

The year (1952) is elected as a subject for the thesis in which the occupat for Japan by USA was ended officially according to Peace Convention. In spite of the fact that Japanese sovereign is still practically imperfect as a result of privileges were granted as a result of security conventions made between Japan and USA and elected the year 1972 as the end of the subject as it is the year in which Okinawa were retrieved, the last island to Japan sovereignty and control directly ending main stage of Japanese- American Relations.

Thesis consisted of introduction, five chapters , conclusions and appendices. First chapter enlighten on the policy of US occupation in Japan from 1945 to 1952 divided chapter into two sections the first one concerns with the punishment occupation policy during the period from 1945 to 1948 includ all aspects of the life in Japan; politically, economically and socially. The objective of policy is to punish Japanese preventing its military expectations dissolved its army, withdraw al authorities and powers of the Emperor, judging its military leaders considering them responsible for the expansion trend of Japan imposing civil constitution never allowed for the military men to reach the ruling positions, in addition to prohibit Japan to build its military capacities or sending military forces outside its main land's (four Japanese islands). While second section argues the evolution o US policy as a result of international and regional development such as merging the conflict between capitalism and Socialism

ABSTRACT

regimes explicitly especially upon controlling of former USSR on Eastern Europe and achieving victories by Chinese Socialists against nationalists ending by forming People Republic of China in 1949 and their alien with USSR pushing USA to change their policy in Japan attempting to make it main alien in the conflict against Socialists.

Second chapter focused on the US-Japan relation upon entering in the Peace and Security conventions from 1952 till 1956 as it is consisted of two sections the first one focused on the efforts of USA to re-arm Japan; who has no important role in the conflict against socialists, faced opponent from both the Japanese government and the Japanese dissent. Due to reasons including that re-arming is in contrary with Japanese Constitution (Ninth Clause) from one hand, and the unwilling of Japanese people to reward back to the circumstance prior to the war forming threatens for their neighbors from another hand in addition to the refuse of Japanese to allocate a part of their annual budget to build their military capacities. The US efforts ended by signing security and mutual cooperation convention in 1954 by which Japan approved to re-arm itself gradually. While second section argues the internal developments in Japan and falling the government of Yoshida the supporting alien for USA and occupying the ruling position by Hatoyama who adopted a policy in contrary with that of Yoshida as he used to enhance the relation with Socialist states (Chinese and USSR) which is deemed a threaten for its alien with Japan, refused intensively normalizing the relation with Japan specially upon the later participation in the Korean war against Americans approved on commencing with negotiation between Japan and USSR as US attempts to prevent occurrence such this negotiation between two parties but US failed upon Japan and USSR signature on the mutual announcement in 1956 by which the war : forming a regression for the US policy.

Third chapter argued the security and mutual convention in 1969 divided into two sections the first one argues the Japanese demands to amend the security conventions in 1951 which was deemed by the majority Japanese unjustifiable never realized for Japan its sovereignty as US was given the right to

ABSTRACT

intervene in the internal affairs of Japan in case of occurrence the unrest or revolution in addition to some offensive actions by US army in Japan, the matter motivate Japanese to be against the convention. While, second section argued the efforts of US and Japanese Company to reach a common format about new security convention called by security and mutual cooperation convention which was faced intensive opponent from socialist parties accompanied with offense actions led to fall Kishi Government and cancelling the visit of US President; Eisenhower to Japan.

Vietnamese war was commenced in 1965 and its effect on the Japan- US Relations which is the subject of fourth chapter which is divided into two sections the first one shows direct reasons of this war and attempts of US to stress on Japanese company to provide military assistance in its war against North Vietnam but the Japanese government refused playing any military role constraining its support on providing economical assistance for south Vietnam to face Socialists in North Vietnam. While second section argued public and official responses against US pertaining usage its bases in Okinawa in the war against North Vietnam so that Japanese utilized from the need of Americans for its supporting economically and politically in the war against Vietnam claimed with retrieving Bonin Island which is realized in 1968.

Fifth Chapter focused on the matter of retrieving Okinawa for the Japanese sovereignty as this chapter consisted of two chapters the first one focused on the secrecy of negotiations between US and Japan to retrieve Okinawa in 1969 to Japan led to issue mutual announcement between Sato and Nixon, the matter being a commencement to retrieve Okinawa. While second section is concerned with signature the convention between Japan and US in 1971 effected in 1972 by which Okinawa is retrieved to Japanese Sovereignty and thus Japan got its entire independency by retrieving its all lands were under the control of US Occupation for more than twenty seven years.

ABSTRACT

Conclusion enlisted the most important results discovered the nature of US-Japan relations from 1952 to 1971 and the political evolutions effect the relations between two countries.

*Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Basrah
College of Education
Department of History*

Japanese- American Political Relations 1952 - 1972

*A Thesis
Submitted to The Council of The College of Education University of
Basrah in Partial Fulfillment of The Requirements for Master
Degree in Contemporary History*

By
Muhanad Salman Saleh Al -Hamad

**Supervised By Assistant Prof
Dr. kadhum Hilan Mohsen**

2012

1433